

مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث

ISSN 2518- 5756

عدد خاص بأبحاث: مؤتمر الهوية حاضر ومستقبل

تشرين أول 2017

الناشر:

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة الاستقلال

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:

رئيس هيئة التحرير

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة الاستقلال

شارع قصر هشام / أريحا

ص.ب: 10

هاتف: +970-2-2322194

فاكس: +970-2-2322197

بريد الكتروني: iuj@pass.ps

حقوق الطبع والتصميم والإقتباس والترجمة والنشر محفوظة للناشر 2017

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث

أ.د. عبد الناصر قدومي

رئيس جامعة الاستقلال.

أ.د. أحمد نجم الدين

رئيس جامعة الحسن الأول - المغرب.

أ.د. عبد الرحمن الشاعر

نائب رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - السعودية.

أ.د. غسان الحلو

نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية - جامعة الاستقلال.

أ.د. أحمد محمد باسردة

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - السعودية.

أ. د. أنمار أمين البرداري

جامعة الموصل - العراق.

أ.د. ابريغم سامية

جامعة العربي بن مهيدي - الجزائر.

أ.د. عدنان شقير

جامعة بيت لحم - فلسطين.

أ.د. زبير عياش

جامعة العربي بن مهيدي - الجزائر.

هيئة تحرير المجلة

المشرف العام:

أ.د. عبد الناصر القدومي
رئيس جامعة الاستقلال - فلسطين

رئيس التحرير:

أ.د. وائل أبو صالح
عميد البحث العلمي والدراسات العليا

هيئة التحرير:

د. عبد الهادي دغلس، د. محمد دبوس، د. عمار شبلي، د. نوال حسن
د. رحاب السعدي، د. محمد هلسه، د. وليد خليليه، د. هاني عويضات
د. خالد ظاهر، د. أسامه السلعوس، أ. سامح القبح

التصميم والإخراج الفني:

أ. ماهر صبري دويكات

تصميم الغلاف:

أ. عدي أبو بكر

التدقيق اللغوي:

أ. هدايات أبو الهوى

المنسق:

أ. محمد فرج بني عوده

قواعد النشر والتوثيق في مجلة جامعة الاستقلال المحكمة:

أولاً: أهداف مجلة الجامعة:-

مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث والدراسات العلمية هي مجلة فصلية دورية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة، تهدف إلى نشر المعرفة والبحث العلمي وفي كافة المجالات العلمية الإنسانية والتربوية والاجتماعية والعسكرية وعلى اختلاف تخصصاتها، وذلك من خلال نشر الأبحاث والدراسات الأصيلة والمتميزة المقدمة من الأكاديميين في الجامعة والجامعات المحلية والعربية والعالمية، وذلك بعد استيفائها كافة شروط البحث العلمي وتحكيمها من قبل محكمين مختصين.

ثانياً: قواعد ومعايير التقدم لطلب نشر بحث علمي:-

1. أن لا يتقدم الباحث بأكثر من بحثين في السنة.
2. أن يتم التقيد بتعبئة نموذج عمادة البحث العلمي الخاص بطلب نشر بحث.
3. تعطى الأولوية للأبحاث التي تخدم أهداف الجامعة.
4. أن لا يكون البحث منكرراً بين بحوث أعضاء هيئة التدريس.
5. يجب أن يكون موضوع البحث ذا أصالة وجودة عالية حتى يتم نشره في المجلة المحكمة.
6. تكتب الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية.
7. الالتزام بلوائح وتعليمات وأنظمة نشر البحث العلمي المتعارف عليها في فلسطين.
8. لا يحق للباحثين إضافة أو تغيير أعضاء الفريق البحثي الواحد بعد تحكيم البحث.
9. تتم الموافقة على ميزانيات البحوث بعد موافقة عمادة البحث العلمي ورئاسة الجامعة.
10. تتولى عمادة البحث العلمي تحكيم الأبحاث العلمية وحسب ما تراه مناسباً.

ثالثاً: شروط النشر:-

1. أن تكون الأبحاث مدققة لغوياً وخالية من الأخطاء الإملائية.
2. ترتب الدراسات السابقة حسب السنة تصاعدياً أو تنازلياً.
3. أن لا يزيد حجم البحث عن 30 صفحة حجم A4، وخط Simplified Arabic، وبما يقارب 8000 كلمة وبما فيها الأشكال والرسوم والجداول والهوامش، علماً أن الملاحق لا ترفق بالبحث إلا لغايات التوضيح فقط.
4. أن يقدم الباحث ثلاث نسخ من البحث المطبوعة ومرفق معها نسخة منسوخة على CD غير مسترجعة، سواء تم النشر أم لا.
5. يمكن إرسال البحث من خلال البريد الالكتروني الخاص بعمادة البحث العلمي في الجامعة.
6. أن يُمثل البحث إضافة جديدة لميادين المعرفة، وأن يتميز بالأصالة.
7. أن يرفق في بداية البحث ملخص للدراسة باللغتين العربية والانجليزية، ويثبت في نهايته الكلمات المفتاحية (Key Words) بحيث تمكن القراء من الوصول للبحث من خلال قواعد البيانات.
8. تجنب الإشارة إلى أسم الباحث أو شخصه خلال صفحات البحث لضمان سرية عملية التحكيم.
9. يحق لعمادة البحث العلمي الطلب من الباحث إجراء التعديلات اللازمة على البحث وبما يتناسب مع سياسة النشر في مجلة الجامعة.

رابعاً: مرفقات البحث:-

1. رسالة من الباحث إلى عمادة البحث العلمي في الجامعة يطلب فيها نشر بحثه في مجلة الجامعة.
2. تقديم تعهد شخصي من الباحث أن بحثه لم ينشر سابقاً في أي مجلة أخرى، أو لم يقدم بحثه للنشر.
3. إرفاق نسخة من الاستبانه إذا كان البحث يتضمن تحليلاً إحصائياً أو أعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لبحثه.

خامساً: عملية التوثيق البحثي:-

1. التوثيق داخل البحث: بإمكان الباحث استخدام نمط التوثيق (APA STYLE) بعد فقرة الاقتباس مباشرة كما هو موضح فيما يلي (اسم عائلة الباحث، سنة النشر، رقم

الصفحة)، وإذا كان المصدر الإلكتروني يكون التوثيق كما يلي (عنوان الموقع، تاريخ دخول الباحث إلى الموقع، اسم كاتب الموضوع، الموضوع).

٢. التوثيق في نهاية البحث يكون كما يلي:

أ. إذا كان المصدر أو المرجع كتاباً يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة المؤلف، الاسم الأول للمؤلف، سنة النشر، عنوان الكتاب، مكان النشر، دار النشر، الطبعة، الجزء أو المجلد، بلد النشر).

ب. إذا كان المصدر بحثاً أو دراسة علمية يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة الباحث، اسم الباحث الأول، السنة: عنوان البحث، منشور أو غير منشور، اسم المجلة، العدد، الجامعة، البلد التي تم النشر فيها).

ج. يتم ترتيب المراجع في نهاية البحث وفق الترتيب الهجائي، الألف بائي وتبعاً لاسم عائلة المؤلف أو الباحث.

سادساً: قواعد عامة لنشر الأبحاث والدراسات:-

1. تخضع جميع الأبحاث والدراسات للتحكيم من قبل محكمين مختصين لا يقل عددهم عن ثلاثة محكمين وبسرية تامة، وأن لا تقل رتبة المحكم الأكاديمية عن رتبة الباحث.
2. يحق لعمادة البحث العلمي في الجامعة رفض أي بحث دون أبداء الأسباب.
3. يتم نشر البحث بعد موافقة اثنين من المحكمين على الأقل عليه، وإجراء التعديلات المطلوب إن وجدت.
4. الأبحاث المقبولة للنشر يتم ترتيبها بعد موافقة المحكمين على النشر وإجراء التعديلات عليها، لتأخذ دورها في النشر حسب تاريخ قبولها النهائي من عمادة البحث العلمي، والتي بدورها تبلغ الباحث خطياً بالموافقة على النشر.

5. تؤول حقوق الطبع والنشر إلى مجلة جامعة الاستقلال، ولا يجوز للباحث إعادة نشر البحث في مجلات علمية أخرى.
6. يزود الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه بحثه مع ثلاث مستلات من بحثه.
7. البحوث لا تعاد إلى الباحث سواء تم قبولها أو رفضها.
8. عمادة البحث العلمي في الجامعة لا تنتظر إلى البحث المخالف لتعليمات قواعد النشر.

جميع الأفكار في المجلة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

الفهرس

الرقم	عنوان البحث	الصفحة
1	كلمة رئيس المؤتمر : د. رجا روجي سويدان	خ
2	العلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية. أ.د. عبدالناصر قدومي.	1-30
3	أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة وعلاقتها باتجاهاتهم نحوها وانتمائهم الوطني في محافظات غزة. د. زكي رمزي مرتجى	31-66
4	الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس وتداعياتها على السكان الفلسطينيين. د. هشام عبد القادر أبو هاشم	67-96
5	الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب مقارنة نقدية تحليلية د. كايد عزات شريم.	97-126
6	تشكيل الهوية والانتماء عند درويش في ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا». د. معاذ إشتية.	127-142
7	دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. د. محمد يوسف الحافي، د. أدهم عدنان طبيب.	143-174
8	دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة. أ. هبة عباس سليم.	175-216
9	واقع الهوية الفلسطينية في ظل تحديات العولمة. د. أحمد بشارت، د. عماد أبو حسن.	217-243

كلمة رئيس المؤتمر:

الاستاذ الدكتور / رئيس جامعة الاستقلال ،، المحترم.

الباحثون الكرام، مع حفظ الالقاب والدرجات العلمية، والمواقع الادارية.

ضيوف الاستقلال الكرام.

أهلاً وسهلاً بكم على أرض جامعة لها في افئدتكم مكان رحب، فهي ما زالت وسوف تظل بإذن الله اسماً عالياً على خريطة العلم الأمني والمعرفة والتقدم، فليس غريباً أن تحتضن هذه الجامعة النشاطات الوطنية والمؤتمرات العلمية كمساهمة منها في رفع حياتنا اليومية على ذاكرة يستديم بها العطاء تماماً كما هو الحال عليه الآن، ونحن نقف هنا للتأكيد على أهمية الهوية التي تعزز عندما نكرس وعينا بأهميتها في ذهن صناع فلسطين المستقبل، فلسطين الدولة والحرية والإبداع، فلطالما شكل مفهوم الهوية منذ آلاف السنين وحتى اليوم اشكالية غير قابلة للتجاوز في الوضع البشري بين ثابت أم متغير أساسي أم ثانوي أم هو عنصر تقدم أم انكفاء على الذات. فالهوية هي الذاتية والخصوصية، وهي القيم والمثل، والمبادئ التي تشكل الأساس لبناء الشخصية الفردية والمجتمع، وهوية الفرد هي عقيدته ولغته وثقافته وحضارته وتاريخه، وهي الروح المعنوية والجوهر الأصيل للكيان وللأمة، ولما كانت هويتنا مهددة، ووجودنا مهدد في ظل التغيرات يأتي هذا المؤتمر ليسلط الضوء على مقومات هذه الهوية، ويحمي انجازاتنا الحضارية خوفاً من التغييب والتلاشي. ومن هنا يشارك في هذا المؤتمر ثلة من الباحثين والدراسين الذين تناولوا في أبحاثهم الهوية وقدموا توصيات من شأنها أن تبين كيفية المحافظة على هويتنا الوطنية والقومية والانسانية أمام هذا الطوفان من التحولات الإقليمية والدولية والعالمية.

سيكون لكل كلمة في مؤتمرنا مكان، ولكن دعوني اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في مساندتنا بعقد مؤتمرنا هذا اليوم وهم:

معالي اللواء توفيق الطيراوي رئيس مجلس أمناء جامعة الاستقلال، معالي اللواء ايهاب بسيسو وزير الثقافة، السادة البنك الاسلامي الفلسطيني، رئاسة الجامعة، ولكل من قدم دعماً مادياً أو معنوياً وكل من أبى إلامشاركتنا في فعاليات هذا المؤتمر، كما انتهز هذه الفرصة للتوجه شخصياً إلى الأخوة من أعضاء اللجنتين: التحضيرية والعلمية بالشكر الجزيل على ما بذلوه من جهد ووقت وتضحيات من أجل خلق بيئة ملائمة لمؤتمر ناجح.

،، وفقنا الله جميعاً لما يحب ويرضى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

رئيس المؤتمر

د. رجاء روجي سويدان

الأبحاث
الأبحاث

العلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية

أ.د. عبدالناصر قدومي / رئيس جامعة الاستقلال

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستوى الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية، إضافة إلى تحديد العلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (205) ضباط من الشرطة الفلسطينية، وطبق عليها مقياسين الأول: لقياس الهوية الشرطية، والآخر: لقياس السعادة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى الكلي للهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة كان عالياً، ووجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة.

وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصى الباحث بضرورة توظيف مجالات علم النفس الإيجابي في العلوم الشرطية، وزيادة الاهتمام بدراسة الجوانب المشرقة من الشخصية لدى الضباط.

الكلمات الدالة: الهوية الشرطية، السعادة، ضباط الشرطة، فلسطين.

Abstract

The relationship between Police Identity and Happiness amongst Police Officers in Palestinian - Prof . Abdelnaser Qadumi

The present study aimed to determine the level of police identity and happiness among police officers in Palestine, as well as to determine the relationship between police identity and happiness. To achieve these purposes the study was conducted on a sample consisted of (205) police officers in Palestine and two scales applied to measure police identity and happiness.

The study indicated that the total level of police identity and happiness was high. Also, the results revealed a significant positive correlation between police identity and happiness.

Based on the findings of the study, the researcher recommended applying positive psychology in the field of police sciences.

Key words: Police Identity, Emotional Intelligence, Brain Dominance, Happiness, Police Officers, Palestine.

مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية:-

تعد مهنة العمل الشرطي من أقدس المهن، حيث إن العاملين في المجال الشرطي يتعرضون لضغوط عالية في العمل والمخاطرة من أجل الحفاظ على أمن المواطنين واستقرارهم وممتلكاتهم، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين، حيث إن الرضا والتفاهم والتعاون بين رجال الشرطة والمواطنين يعد الأساس في نجاح العمل الشرطي (Chien,etal,2014)، وأكد على ذلك بين (Ben,2014) في إشارته إلى أن الهوية الاجتماعية والنزاهة والعدالة تعد من المتطلبات الرئيسة لقرب ضابط الشرطة من المواطنين وتبادل الاحترام المشترك والتعاون فيما بينهم، أيضاً أشارت عبدالمجيد (2014) أن التزام رجال الشرطة بالمعاملة اللائقة للمواطنين، والالتزام بالحيادية في تنفيذ القوانين يساهم في تعزيز التعاون المشترك بين المواطن ورجل الشرطة.

ونظراً للتكامل بين دور أفراد المجتمع والشرطة فقد ظهر ما يسمى بالشرطة المجتمعية Community Policing والتي تتادي بها معظم دول العالم حالياً، وتدعو لتحسين العمليات الإدارية فيها (Michelle,2015)، وعرف محمود (2015) الشرطة المجتمعية بأنها: «عمل استباقي وقائي تعاوني لمعالجة المشكلات المجتمعية المؤدية للجريمة بالتعاون بين الشرطة وكل عناصر المجتمع بالاعتماد على استراتيجيات تنظيمية تتجه نحو آليات ومتطلبات المشاركة والعوامل المرتبطة بها»، وعرفها نور (2014) بأنها: «إستراتيجية جديدة للعمل الأمني تقوم على التكامل بين النسق الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى في منظمة أمنية اجتماعية متكاملة من خلال الاعتماد على تفعيل التضامن والمشاركة بين كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة في البيئات المتباينة مع المؤسسة الشرطية لحل المشاكل باستباقية بما يؤدي إلى الحد من الجرائم وزيادة كفاءة الخدمة الأمنية المقدمة للجمهور».

ويوجد عدة نظريات اهتمت بها وتناولتها منها: نظرية النوافذ المحطمة (Travis & Jacinta,2010) (،ونظرية الصورة الكبرى، ونظرية التسامح الصفري، ونظرية الأمن الشامل، ونظرية الحلول المحلية للمشكلات المحلية، والنظرية الاجتماعية، ونظرية الكفالة المعيارية، ونظرية الاستجابة للحوادث (الحيد، 2008). وتتلخص جميع هذه النظريات والشرطة المجتمعية في آية واحدة من القرآن الكريم هي قوله تعالى:

(وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)
(آل عمران: 104).

ويعد العمل الشرطي مهنة كباقي المهن، والتي يرفع من شأنها أو يقلل من ذلك أصحاب المهنة، وذلك من خلال احترامهم وتقديرهم لمهنتهم أولاً، وللرسالة التي يحملونها ثانياً، والتي تتمثل في الهوية الشرطية وحبهم وانتمائهم للمهنة، ولكن للأسف الشديد يوجد هناك نظرة واتجاهات سلبية من أفراد المجتمع نحو مهنة العمل

الشرطي مقارنة بالمهن الأخرى، ويعتقد الباحث انه من أهم الأسباب في ذلك هو غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية هذه المهنة من جانب، وقلة شعور العاملين في المجال الشرطي بأهمية مهنتهم من جانب آخر، ومن اجل الحفاظ على مستقبل هذه المهنة لابد أن يكون هناك هوية شرطية جيدة، واحترام ذاتي من قبل أفراد الشرطة لمهنتهم، ومن المواضيع الحيوية والمهمة في الحفاظ على هذه المهنة والنجاح فيها الهوية الشرطية، والسعادة لدى العاملين في الشرطة.

أما فيما يتعلق **بالهوية الشرطية Police Identity** فلم يتوصل الباحث لأية دراسة تناولت الموضوع أو ذكر فيها مصطلح الهوية الشرطية، ولكن تم التوصل إلى عدة دراسات تناولت مختلف الهويات مثل: الهوية الوطنية National Identity (Shang & Seung, 2015)، والهوية الاجتماعية Social Identity (Daniel & Ian, 2015)، والهوية الثقافية Cultural Identity (الشريف، 2014)، والهوية الإسلامية Islamic Identity (العاني، 2009)، والهوية العربية Arab Identity (وهبان، 2014)، والهوية الرياضية Athlete Identity (القُدومي، 2014)، والهوية المهنية Career Identity (الزبيدي، والكحالي، 2014)، ومن خلال النظر إلى مختلف المقاييس المستخدمة في الدراسات، وتقسيم مجالات الهوية فان اقرب المقاييس للمجال الشرطي هو مقياس بروور وكورلنز (Brewer & Cornelius, 2001) الذي استخدم لقياس الهوية الرياضية، ونظرا لان طبيعة العمل الشرطي تتقارب مع الجانب الرياضي في الجانب الأدائي العملي والمتعلق بالجانب النفس -حركي Psycho-motor، فانه يمكن اعتماد نفس المقياس لقياس الهوية الشرطية مع إجراء تعديلات طفيفة، حيث يتكون المقياس من ثلاثة أبعاد هي: بعد الهوية الاجتماعية Social Identity ويلقي هذا البعد الضوء حول كيف ينظر الشرطي لنفسه كعامل في الشرطة في عيون الآخرين، والبعد الثاني التفرّد Exclusivity ويلقي هذا البعد الضوء على الصورة الذاتية للفرد كشرطي، والبعد الثالث الانفعال السلبي Negative Affectivity ويلقي هذا البعد الضوء على تخوف الشرطي من ضعف الأداء وعدم أداء الدور المطلوب منه كما يجب.

وفيما يتعلق **بالسعادة Happiness** فتعد من أكثر المفاهيم الحديثة التي ترتبط بعلم النفس الايجابي Positive Psychology، والتي ظهرت في نهاية التسعينيات على يد سليجمان (مشري، 2014)، وعرفه أبو حلاوة (2014) بأنه: الدراسة العلمية لمكامن القوة وللفضائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من الازدهار، وأسس هذا المجال على اعتقاد مؤداه: إن البشر يرغبون في أن يحيا حياة إنسانية مليئة بالقيم والمعاني، يحققون فيها طموحاتهم ويوظفون فيها قدراتهم الإنسانية للوصول إلى الرضا والسعادة الحقيقية، وتحسين خبراتهم الإنسانية العامة في كافة المجالات الإنسانية ذات القيمة مثل: العلاقات الاجتماعية، والعمل، وحتى اللعب، واستخدم سليجمان وآخرون (Sligman & etal, 2005) كلمتي السعادة وطيب الحال

تبادلياً كمصطلحات لوصف أهداف علم النفس الإيجابي، ويتضمنان المشاعر والأنشطة الإيجابية، وحول مفهوم السعادة تباينت التعريفات، حيث عرفت مؤمن (2004) بأنها: خبرة انفعالية سارة تتضمن الشعور بالبهجة وحب الفرح والتفاؤل، وحب الناس والحياة، والإحساس بالقدرة على التأثير في الآخرين. أما سليجمان (Seligman, 2004) فعرفها بأنها: حالة ذهنية، أو شعور يتضمن الرضا والحب والمنفعة والسرور، وهذه التضمنيات تكون موجهة للذات وللآخرين وللحياة. وعرفها ريو وجارى (Gary & Rayo, 2007) بأنها: خبرات انفعالية مبهجة وإيجابية تشمل الشعور بالبهجة والتفاؤل والسرور، والفرح، وحب الحياة، والناس، والإحساس بالقدرة على التأثير في الأحداث المحيطة. ويعرفها شاو (Shaw, 2007) بأنها: المشاعر الإيجابية التي تنسم بالبهجة، وحالة من التوازن الداخلي التي يسودها عدد من المشاعر الإيجابية، كالرضا الذي يرتبط بجوانب الحياة الأساسية مثل: الأسرة، والعمل، وعرفها فينهوفن (Veenhoven, 2003) بأنها: الدرجة التي يحكم فيها الشخص سلباً أو إيجاباً على نوعية حياته الحاضرة بصفة عامة، كما أكد على أن السعادة تعكس حب الشخص للحياة واستمتاعه فيها، وتقديره الذاتي لها، ولهذا اعتبر السعادة قيمة عامة وغاية قصوى يسعى الفرد إلى تحقيقها. وعرفها الهياص (2009) بأنها: انفعال وجداني إيجابي ثابت نسبياً، يتمثل في إحساس الفرد بالبهجة والفرح والسرور وغياب المشاعر السلبية من خوف وقلق واكتئاب، والتمتع بصحة البدن والعقل، بالإضافة إلى الشعور بالرضا الشامل في مجالات الحياة المختلفة، وللسعادة أبعاد ثلاثة: التوازن الوجداني، والصحة الجسمية والعقلية، والرضا عن الحياة. وترتبط السعادة ارتباطاً وثيقاً بالرضا عن الحياة، ويظهر ذلك في تعريف دينر وآخرين (Diener, et al, 2000) للسعادة كحالة ذاتية بأنها: تلك الحالة التي يشعر الفرد من خلالها بالرضا عن حياته والاستمتاع فيها، والعامل في المجال الشرطي من حقه أن يعيش بسعادة كباقي البشر، لذلك عني العديد من الدول بالاهتمام بمؤشر السعادة، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية أطلقت هذا المؤشر، والذي أطلقه سمو الأمير محمد بن راشد آل مكتوم في دبي، ونظراً لأهمية السعادة تم استحداث وزارة اطلق عليها اسم (وزارة السعادة).

ومن خلال النظر في الموضوعين السابقين يتبين لنا أهميتهما لضباط الشرطة حيث إن الهوية الشرطية تؤكد على اعتزاز وانتماء الضابط بمهنته، والسعادة تعكس الجانب الايجابي المشرق في شخصية الضابط، ونظراً لنقص الدراسات في المجال الشرطي في هذه المواضيع تظهر أهمية إجراء الدراسة الحالية.

الدراسات السابقة:

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة للمواضيع قيد الدراسة لم يتوصل إلى أية دراسة تناولت موضوعي الدراسة في المجال الشرطي، ومثل هذا يؤكد على أصالة وحدثة الموضوع في المجال الشرطي، لذلك سوف يتم الاعتماد على عرض أحدث الدراسات ذات العلاقة والتي أجريت وتم التوصل إليها في الأدب التربوي تبعا للمواضيع قيد الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

أولا: الدراسات التي اهتمت بدراسة الهوية:-

قام الشريف (2014) بدراسة هدفت إلى دراسة الهوية الثقافية لدى طلبة التربية البدنية والرياضة في بعض المعاهد الجزائرية، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (145) طالبا، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الهوية الثقافية كان مرتفعا، إضافة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الهوية الثقافية تعزى إلى متغيري السكن والمستوى الدراسي.

وقام القدومي (2014) بدراسة كان هدفها التعرف إلى العلاقة بين الهوية الرياضية وتقدير الذات لدى طلبة تخصص التربية الرياضية في الجامعات الفلسطينية، والتعرف إلى الفروق في مستوى الهوية الرياضية وتقدير الذات تبعا إلى متغيرات الجنس، والجامعة، والمستوى الدراسي، والمعدل التراكمي. ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (305) من طلبة الجامعات الفلسطينية، وطبق عليها مقياسين الأول للهوية الرياضية والآخر لتقدير الذات. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الهوية وتقدير الذات الرياضية لدى طلبة تخصص التربية الرياضية في الجامعات الفلسطينية كان عاليا، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة عليهما على التوالي: (76.29% و 78.25%). وكانت العلاقة ايجابية بين الهوية الرياضية وتقدير الذات، ووصلت قيمة معامل الارتباط بيرسون إلى (0.74)، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الهوية الرياضية لدى طلبة تخصص التربية الرياضية في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغيرات الجامعة والمستوى الدراسي والمعدل التراكمي. بينما كانت الفروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث ولصالح الذكور.

وقامت مبارك (2013) بدراسة هدفت التعرف إلى التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل، إذ تم بناء ثلاثة مقاييس تم تطبيقها على عينة قوامها (400) مستجيب ومستجيبة من حملة الشهادات الجامعية من العاطلين عن العمل في محافظة ديالى في العراق، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- لدى العاطلين عن العمل مستوى عال من التعصب و هوية اجتماعية إيجابية وشعور بالمكانة الاجتماعية المنخفضة.

- لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في التعصب والهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية.
- هناك علاقة ارتباطية دالة بين التعصب والهوية الاجتماعية، والتعصب والمكانة الاجتماعية، والهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية.
- هناك علاقة ارتباطية دالة وموجبة بين التعصب والهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية.

وقام آدمز (Adams,2011) بدراسة هدفت إلى تحديد الواقع الحالي للهوية الرياضية وهوية الذات ودورها للتنبؤ في النضج الوظيفي لدى طلبة المرحلة الثانوية من الممارسين وغير الممارسين للألعاب الرياضية، وتكونت عينة الدراسة من (133) طالبا وطالبة من الممارسين للألعاب الرياضية، و(142) طالبا وطالبة من غير الممارسين للألعاب الرياضية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الهوية الرياضية والهوية الذاتية، ووجود فروق في الهوية الرياضية وهوية الذات بين الرياضيين وغير الرياضيين ولصالح الرياضيين، وكذلك وجود فروق في الهوية الرياضية والهوية الذاتية بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، بينما كانت الفروق في النضج الوظيفي أفضل لدى الإناث من الذكور، وفيما يتعلق في العلاقة مع النضج الوظيفي كانت العلاقة غير دالة إحصائيا.

وقام بوجدانوف (Bogdanov,2011) بدراسة هدفت إلى تحديد تأثير الهوية الرياضية للاعبين المنتخبين الوطنية للألعاب الجماعية على الهوية الوطنية لدى الرياضيين في صربيا وإيرلندا، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (691) لاعبا ولاعبة من صربيا، و(194) لاعبا من إيرلندا، وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين الهوية الرياضية للمنتخبات الوطنية والهوية الوطنية لدى اللاعبين في صربيا، وإيرلندا، حيث وصل معامل الانحدار (R^2) في صربيا إلى (0.49) و في إيرلندا إلى (0.55). كما أظهرت النتائج وجود فروق في الهوية الرياضية تبعا إلى متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، حيث كانت الفروق لصالح الذكور، وللمؤهل الأعلى، والأكثر عمرا، بينما لم تكن الفروق دالة إحصائيا بين اللاعبين في صربيا وإيرلندا.

وقام الحايك (2011) بدراسة هدفت التعرف إلى مدى تضمين المناهج في كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية للقيم التربوية المشكلة للهوية الثقافية العربية الإسلامية، كذلك مدى اكتساب الطلبة لتلك القيم خلال دراستهم المنهجية، تبعا لمتغيرات الجامعة والمستوى الأكاديمي والجنس. وتكونت عينة الدراسة من (520) طالبا وطالبة موزعين على الجامعات الأردنية الرسمية الأربع، حيث تم اختيارهم بالطريقة القصدية، كما تم تصميم استبانة تكونت بصورتها النهائية بعد إيجاد المعاملات العلمية لها الصدق والثبات من ستة أبعاد و(48) فقرة تعكس القيم التربوية. وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن إجماع الطلبة على انخفاض

مستوى القيم التربوية المتضمنة في مناهج كليات التربية الرياضية بالجامعات الأربع، وجاءت القيم التربوية الاجتماعية بالمركز الأول من حيث درجة اكتسابها من قبل الطلبة ودرجة تضمينها في المناهج، يليها على التوالي القيم الجمالية والوطنية والأخلاقية والإنسانية، وأخيرا العقلية. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الطلبة الذكور وال طالبات الإناث تبعا لمتغير الجنس، ولم تظهر فروق أيضا تبعا لمتغير الجامعة، فيما ظهرت فروق بين استجابات الطلبة تبعا لمتغير المستوى الأكاديمي.

وقام رفسنك (Reifsteck, 2011) بدراسة هدفت إلى تحديد العلاقة بين الهوية الرياضية ومستويات النشاط الرياضي بعد الاعتزال لدى الرياضيين في الجامعات، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (59) رياضيا من المعتزلين، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الهوية الرياضية ومستوى ممارسة النشاط الرياضي حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بيرسون إلى (0.52).

وقام فريزر وآخرون (Fraser, etal, 2009) بدراسة هدفت إلى تحديد مستوى الهوية الرياضية لدى الرياضيين النخبة في استراليا، إضافة إلى تحديد تأثير الجنس والعمر والوضع المهني على الهوية الرياضية، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (426) لاعبا ولاعبة من الحاصلين على منح رياضية من المعهد الرياضي الاسترالي، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الهوية الرياضية لديهم كان عاليا، كذلك وجود فروق في الهوية الرياضية تبعا إلى متغيرات الجنس، والعمر، والوضع المهني، حيث كانت الفروق لصالح الذكور، ولصالح الأصغر عمرا. وبالنسبة للوظيفة أظهرت النتائج إن مستوى الهوية أقل لدى اللاعبين المعتزلين.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة تبين انه لم يتم التوصل إلى أية دراسة تناولت الهوية الشرطية بشكل صريح كباقي المهن المختلفة، وهذا بدوره فيه إضافة مصطلح جديد لفتح آفاق جديدة للبحث، وهو الهوية الشرطية، والذي يعبر عن أصالة تناولها في الدراسة الحالية.

ثانيا: الدراسات التي اهتمت بدراسة السعادة:-

قام القدومي (2016) بإجراء دراسة هدفت التعرف إلى مستوى التفاؤل وجودة الحياة والسعادة لدى طلبة العلوم الشرطية والعسكرية والأمنية في جامعة الاستقلال في فلسطين، إضافة إلى تحديد العلاقة بين التفاؤل وجودة الحياة والسعادة، وتطوير مؤشر لقياس التفاؤل وجودة الحياة والسعادة بصورة مجتمعة، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (200) طالب وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى الكلي للتفاؤل كان عاليا، ومستوى جودة الحياة كان عاليا جدا، ومستوى السعادة كان عاليا، ووجود علاقة إيجابية دالة إحصائية بين التفاؤل وجودة الحياة والسعادة، وتم تطوير مؤشر لقياس التفاؤل وجودة الحياة، والسعادة بصورة مجتمعة

أطلق عليه (مؤشر الشخصية الإيجابية)، والتوصل إلى صلاحية جودة الحياة كوسيط (Mediator) بين التفاؤل والسعادة.

وقام أوتاكي (Otake, 2015) بدراسة هدفت التعرف إلى العلاقة بين السعادة الذاتية وذكريات الحياة، من ثلاثة جوانب: نسبة عالية من الذكريات العاطفية الإيجابية؛ وشدة العواطف الإيجابية؛ والاختلاف في التعبير أو انتقال الأحداث مع الخبرة. ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (186) من الجامعيين في اليابان، وقد تم إعطاء المشاركين خمس دقائق ليتذكروا الأحداث التي عانوا منها على مدى السنوات الخمس الماضية. وأظهرت النتائج أن نسبة تذكر الأحداث العاطفية الإيجابية زادت مع زيادة في السعادة الذاتية. وكانت نسبة الأفراد الذين يتواصلون مع الآخرين من خلال الناس أقل سعادة من الذين يتواصلون مع الأفراد مباشرة، ولم تتوافق شدة العواطف مع وجود اختلافات في السعادة الفردية.

وقامت كاثرين (Katherine, 2014) بدراسة هدفت إلى تحديد العلاقة بين عدة مكونات متعلقة بعلم النفس الإيجابي وهي: السعادة، والتكيف، والدعم الاجتماعي، والتفاؤل، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (299) من طلبة الجامعة، وكان من أهم النتائج وجود علاقة إيجابية بين السعادة والتكيف والتفاؤل.

وقامت اليزابث (Elizabeth, 2013) بإجراء دراسة حول العلاقة بين السعادة والتحصيل الدراسي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة فينكس، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (73) طالباً وطالبة من طلبة السنة الرابعة في تخصص إدارة الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين السعادة والتحصيل الدراسي، حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بيرسون إلى (0.73).

وقامت صالح (2013) بدراسة للكشف عن العلاقة بين الشعور بالسعادة، والتوجه نحو الحياة لدى عينة من المعاقين حركياً المتضررين من العدوان على غزة، كما هدفت إلى معرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلاب على مقياس السعادة، والتوجه نحو الحياة تعزى إلى متغيرات الحالة الاقتصادية، والعمر، والجنس، ودرجة الإعاقة، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (122) طالباً وطالبة من المعاقين حركياً الملحقين ببرنامج التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين الشعور بالسعادة لدى المعاقين حركياً المتضررين من العدوان الإسرائيلي على غزة، والتوجه نحو الحياة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب على مقياس السعادة ومقياس التوجه نحو الحياة تعزى إلى متغير الجنس.

وقام أبو عمشة (2013) بدراسة هدفت إلى دراسة الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني وعلاقتهما بالشعور

بالسعادة، كما هدفت إلى معرفة أي مدى يمكن التنبؤ بالشعور بالسعادة من خلال الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني، على عينة قوامها (603) من طلبة جامعتي الأزهر والإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الشعور بالسعادة لدى أفراد عينة الدراسة من طلبة الجامعات بمحافظة غزة وصل إلى (68.8%)، ولا توجد فروق بالسعادة تعزى إلى متغير الجنس. إضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين الذكاء الوجداني والذكاء الاجتماعي والسعادة.

من خلال عرض الدراسات السابقة والجانب النظري المتعلق بالسعادة تبين أنها تعكس الجانب المشرق من الشخصية، والذي يرتبط إيجاباً مع الجوانب الإيجابية الأخرى في الشخص، وتعد الهدف الرئيس لعلم النفس الإيجابي، وفي ظل النقص في تناولها بالبحث والدراسة في المجال الشرطي، فإن الدراسة الحالية تعد بمثابة مساهمة جيدة لزيادة اهتمام الباحثين بدراساتها وتوظيفها في مجال العلوم الشرطية.

مشكلة الدراسة وتسؤلاتها:

يعد العمل في الميدان الشرطي من أصعب المهن، وذلك لكثرة المتغيرات التي يتعامل معها رجال الشرطة، وهم من أكثر الأشخاص الذين يعملون تحت ضغوط عالية، وفي معظم الأوقات (Derrick, 2008)، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يعد نظام المناوبات من أكثر مصادر الضغوط المهنية التي تواجه ضباط الشرطة (Claudia, et al, 2015)، ونظراً للارتباط الواسع بين العلوم الشرطية والعلوم الأخرى، ما زال هناك حاجة لدراسة بعض المواضيع وتوظيفها من مختلف العلوم في مجال العلوم الشرطية، ومن هذه المواضيع الهوية الشرطية، والسعادة، أما فيما يتعلق بالهوية الشرطية فإنها تؤكد على اعتزاز وانتماء الضابط لمهنته، حيث أشار القدومي (2014) إلى أن الشخص الذي يكون مستوى الهوية لديه عالياً يكون انتماءه عالياً، وفيما يتعلق بالسعادة فإنها تعكس الجانب الإيجابي المشرق في شخصية الضابط، حيث أشار دينر وآخرون (Diener, et al, 2000) للسعادة كحالة ذاتية بأنها: تلك الحالة التي يشعر الفرد من خلالها بالرضا عن حياته والاستمتاع فيها، وفي ضوء أهمية المواضيع قيد الدراسة للنجاح في العمل الشرطي، وارتباطها بمنحى جديد في علم النفس وهو علم النفس الإيجابي Positive Psychology ونقص الدراسات ذات العلاقة في المجال الشرطي، ظهرت مشكلة الدراسة لدى الباحث، لمعالجة مثل هذا النقص وفتح آفاق جديدة أمام المهتمين والباحثين في مجال العلوم الشرطية، وذلك انطلاقاً من أن البحث العلمي يقوم على أساس أنه أينما يوجد نقص في المعلومات، تصبح هناك حاجة للبحث العلمي، وبناء عليه يمكن إيجاز مشكلة الدراسة في الإجابة عن التسؤلات الآتية:

1. ما مستوى الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية ؟

2. ما العلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية ؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف إلى مستوى الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية .
2. التعرف إلى العلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بدراسة المؤشرات الايجابية وحسن توظيفها في مختلف مجالات الحياة، وهذا التوجه الذي أخذ علم النفس الإيجابي والذي شجع علماء النفس للبحث عن القوى الإيجابية لدى البشر بدلاً من البحث في تلك الجوانب السلبية أو المضطربة في الشخصية الإنسانية (Shorey, et al,2007)، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية المواضيع قيد الدراسة، والمتمثلة في الهوية الشرطية والسعادة، ودورها في نجاح العاملين في المجال الشرطي، والتي تعد ذات علاقة بعلم النفس الإيجابي، إضافة إلى أهمية الفئة المستهدفة وهم ضباط الشرطة، والذين يعدون بمثابة نموذج لأفراد الشرطة، وقلة الدراسات التي تناولت المواضيع قيد الدراسة على ضباط الشرطة، والحاجة إلى توظيف مجالات علم النفس الإيجابي في العمل الشرطي، ويمكن إيجاز أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

تسهم الدراسة من الناحية النظرية في إيجاد إطار نظري، وفتح آفاق جديدة للبحث في مجال العلوم الشرطية، وبالتحديد في مجالات تهتم بالجانب المشرق من الشخصية، والتي تتمثل في الدراسة الحالية بالهوية الشرطية والسعادة، والتي نحن في أمس الحاجة لإجراء مثل هذه الدراسات لتوظيفها للتنبؤ في مستقبل المهنة.

1. تسهم الدراسة الحالية في تحديد مستوى الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية، وبالتالي مساعدة المسؤولين وصناع القرار في المجال الشرطي في تحديد الجوانب الايجابية وتعزيزها، والجوانب السلبية والعمل على علاجها، والاستفادة منها في التأهيل المهني أثناء الخدمة، وإعداد البرامج التعليمية والتدريبية في ضوءها.

2. تسهم الدراسة الحالية في تأكيد التكامل بين العلوم وتوظيفها لخدمة علم محدد، حيث تمت الاستفادة في الدراسة الحالية من علم النفس وتوظيفه لخدمة العلوم الشرطية.

3. يتوقع من خلال الإطار النظري للدراسة وما ستتوصل إليه من نتائج، المساهمة في إثراء المكتبة العربية بتوظيف مثل هذه المواضيع في مجال العلوم الشرطية، إضافة إلى مساعدة الباحثين في إجراء دراسات في هذا الموضوع وربطها بمتغيرات أخرى.

حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من الآتي:

1. **الحد البشري:** ضباط الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم وحتى رتبة مقدم.
2. **الحد المكاني:** مقرات الشرطة الفلسطينية في محافظات جنين ونابلس ورام الله والخليل والمقر الرئيسي لقيادة الشرطة.
3. **الحد الزمني:** أجريت هذه الدراسة عام 2016/2015.

مصطلحات الدراسة:

الهوية الشرطية Police Identity: يعرفها الباحث بأنها عبارة عن درجة القوة والأهمية والتفرد التي تبين تعلق ضابط الشرطة وحبه وتمسكه بالشرطة.

السعادة Happiness: وعرفها الهياص (2009) بأنها: انفعال وجداني إيجابي ثابت نسبياً، يتمثل في إحساس الفرد بالبهجة والفرح والسرور وغياب المشاعر السلبية من خوف وقلق واكتئاب، والتمتع بصحة البدن والعقل، بالإضافة إلى الشعور بالرضا الشامل في مجالات الحياة المختلفة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي، في جميع إجراءاته وذلك نظراً لملاءمته لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم أول وحتى رتبة مقدم وفق سجلات الشرطة الفلسطينية للعام 2015 والبالغ عددهم (2397) ضابطاً، موزعين تبعاً للرتبة (798) ملازم أول، و(700) نقيب، و(538) رائد، و(361) مقدماً، وأجريت الدراسة على عينة طبقية-عشوائية بواقع (230) ضابطاً من مختلف الرتب، وتمثل ما نسبته (10%) تقريبا من مجتمع الدراسة، ووصل عدد المقاييس المسترجعة (217) مقياساً، والمستبعدة نظراً لعدم استكمال شروط الاستجابة (12)، وتم إجراء التحليل الإحصائي للاستجابات التي استكملت شروط الاستجابة قد بلغ عددها (205)، والجدول رقم (1) يبين وصف عينة الدراسة تبعاً إلى المتغيرات الديموغرافية.

الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً إلى المتغيرات الديموغرافية (ن=205)

المتغيرات	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الرتبة	ملازم أول	88	42.9
	نقيب	54	26.3
	رائد	38	18.5
	مقدم	25	12.2
المؤهل العلمي	دبلوم سنتان	43	21.0
	بكالوريوس	19	9.3
	ماجستير	119	58.0
	دكتوراه	24	11.7
نوع العمل	إداري	60	29.3
	إداري ميداني	145	70.7

أداتا الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها استخدم الباحث أداتين الأولى لقياس الهوية الشرطية والأخرى لقياس السعادة، وفيما يلي بيان لهذه الأدوات:

1. مقياس الهوية الشرطية:

في ضوء أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام مقياس بروور وكورلنز (Brewer & Cornelius, 2001) المقياس الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة لقياس الهوية الرياضية، حيث يتكون المقياس من (7 فقرات، وتعتمد الاستجابة عليها على سلم خماسي من (1-5)، حيث تمثل الدرجة (1) أقل درجة من الموافقة (لا أوافق بشدة)، والدرجة (5) أعلى درجة من الموافقة (أوافق بشدة)، ويطلب من المفحوص وضع دائرة على الرقم الذي يعكس رأيه في الفقرة وفق ما ينطبق عليه، وبهذا تكون الدرجة الدنيا درجة واحدة، وأقصى درجة (5) درجات.

ولأغراض الدراسة الحالية قام الباحث بترجمة المقياس، وتم إجراء التعديلات المناسبة على الفقرات ومواءمتها مع العمل الشرطي لكي تتناسب مع قياس الهوية الشرطية، وتم إجراء دراسة استطلاعية على عينة قوامها

(40) ضابطاً، ولم يتم تضمينها في العينة الأصلية، حيث تراوح ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس بين (0.78-0.91) وجميعها كانت دالة إحصائياً مما يؤكد على صدق المقياس، وبالنسبة للثبات في الدراسة الحالية فقد وصل باستخدام معادلة كرونباخ ألفا إلى (0.85)، وهو متقارب مع معامل الثبات في دراسة بروورز وكورلنز (Brewer & Cornelius, 2001) والذي وصل إلى (0.81)، ودراسة القدومي (2014) والذي وصل إلى (0.83).

3. قائمة أكسفورد للسعادة:

قام الباحث باستخدام قائمة أكسفورد للسعادة لقياس السعادة، وذلك وفق ما تم وصفها من قبل أبو عمشة (2013)، حيث اشتملت القائمة على (28) فقرة إيجابية تعكس السعادة لدى الفرد، وتكون سلم الاستجابة من خمس استجابات هي: (دائماً 5 درجات، غالباً 4 درجات، أحياناً 3 درجات، نادراً 2 درجات، مطلقاً 1 درجة واحدة) وبهذا تكون الدرجة القصوى للاستجابة 5 درجات، وتعد القائمة صادقة وثابتة، واستخدمت في العديد من الدراسات العربية مثل دراسة عبدالخالق ومراد (2001)، ودراسة جودة (2007)، ودراسة جودة وأبو جراد (2011)، ودراسة أبو عمشة (2013) واستخرج صدقها وثباتها في البيئة العربية في هذه الدراسات، وللتأكيد على الثبات في الدراسة الحالية استخدمت معادلة كرونباخ ألفا، ووصل معامل الثبات إلى (0.88) وهو جيد وفي أغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة:

أجريت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. تحقق الباحث من الثبات للمقاسين، وذلك من خلال إجراء دراسة استطلاعية قوامها (40) ضابطاً بواقع (10) ضباط لكل رتبة (ملازم أول، ونقيب، ورائد، ومقدم) ولم يتم تضمينهم في عينة الدراسة الأصلية.
2. تحديد أفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وذلك بالتعاون مع مدير إدارة التخطيط في قيادة الشرطة العقيد الدكتور/ محمود صلاح الدين، وذلك بتكليف من سيادة مدير عام جهاز الشرطة الفلسطينية اللواء/ حازم عطا الله.
3. توزيع المقاييس على المحافظات قيد الدراسة وقيادة الشرطة.
4. جمع البيانات وإدخالها في الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتحليل النتائج، ومناقشتها، والتوصل إلى الاستنتاجات، والمقترحات والتوصيات.

المعالجات الإحصائية:

بعد جمع البيانات وترميزها عولجت بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لها لتحديد مستوى الهوية الشرطية، والذكاء الانفعالي، والسيطرة الدماغية، والسعادة.

2. معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient لتحديد العلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة.

ومن أجل تفسير النتائج المتعلقة بالهوية الشرطية والسعادة نظرا لان سلم الاستجابة كان وفق سلم ليكرت الخماسي، ومن أجل تفسير النتائج، استخدمت الأوزان النسبية للمتوسطات وفق ما أشار إليه (العتيبي، 2012، ص 136)، وذلك من خلال تحديد المدى بين أقصى درجة (5) وأدنى درجة (1) والقسمة على أقصى درجة على النحو الآتي: $4.20=0.80-5$ ، $0.80=5/4$ ، $4=1-5$

وبذلك يكون التدرج للتفسير على النحو الآتي:

- 4.21 درجة (84.2%) فأعلى مستوى عال جدا.
- 4.20 - 3.41 درجة (68.2%-84%) مستوى عال.
- 3.40 - 2.61 درجة (52.2%-68%) مستوى متوسط.
- 2.60 - 1.81 درجة (36.2%-52%) مستوى منخفض.
- أقل من 1.80 (36%) مستوى منخفض جدا.

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول والذي نصه:

ما مستوى الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية ؟

للإجابة عن التساؤل استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية للمتوسطات الحسابية وفيما يلي عرض لنتائج التساؤل:

1. مستوى الهوية الشرطية:

الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لمستوى الهوية الشرطية لدى ضباط الشرطة الفلسطينية (ن=205)

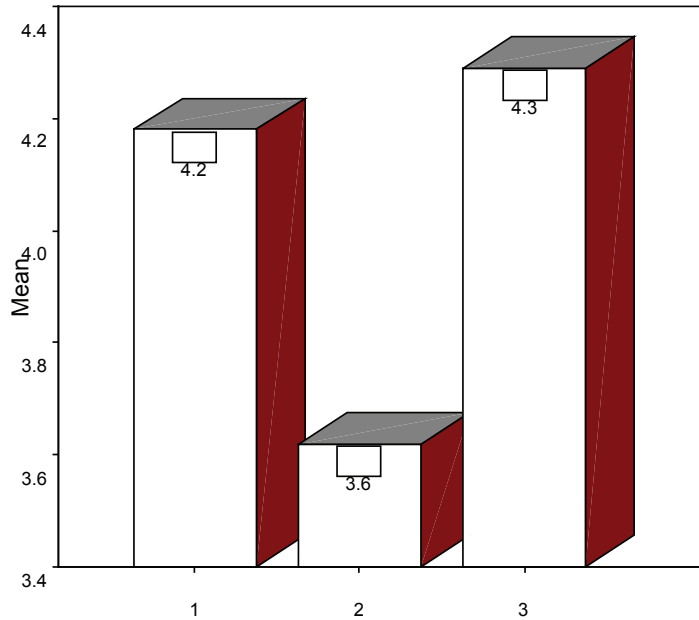
أبعاد الهوية الشرطية	الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	الوزن النسبي %	مستوى الهوية
بُعد الهوية الاجتماعية	1	اعتبر نفسي شرطياً.	4.64	92.80	عال جداً
	2	لدي العديد من الأهداف المرتبطة بالشرطة.	4.12	82.40	عال
	3	غالبية أصدقائي من الشرطة.	3.78	75.60	عال
		الدرجة الكلية لبعد الهوية الاجتماعية	4.18	83.60	عال
بُعد التفرد	4	الشرطة أهم شيء في حياتي.	3.65	73.00	عال
	5	اقضي الكثير من الوقت في التفكير بالشرطة من أي شيء آخر.	3.58	71.60	عال
		الدرجة الكلية لبعد التفرد	3.62	72.40	عال
	6	اشعر باستياء من نفسي عندما يكون أدائي الشرطي ضعيفاً.	4.41	88.20	عال جداً
بُعد الانفعال السلبي	7	اشعر بالاكتئاب عند تعرضي لإصابة تمنعني من الاستمرار في العمل الشرطي.	4.17	83.40	عال
		الدرجة الكلية لبعد الانفعال السلبي	4.29	85.80	عال جداً
		الدرجة الكلية للهوية الشرطية	4.03	80.60	عال

• أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

يتضح من الجدول رقم (2) أن مستوى الهوية الشرطية لدى ضباط الشرطة الفلسطينية، كان عاليا جدا على الفئتين (1، 6) حيث كان الوزن النسبي للاستجابة عليهما أكثر من (84.2%)، وكان المستوى عاليا على الفئات (2، 3، 4، 5، 7)، حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليهما بين (71.60%-83.40%)، وفيما يتعلق بترتيب أبعاد الهوية الشرطية كان بعد الانفعال السلبي في المرتبة الأولى (85.80%)، يليه بعد الهوية الاجتماعية بوزن نسبي (83.60%)، وأخيرا بعد التفرد بوزن نسبي (72.40%).

وفيما يتعلق بمستوى الهوية الشرطية لدى ضباط الشرطة الفلسطينية كان عاليا، حيث وصل الوزن النسبي للاستجابة على المقياس ككل إلى (80.60%).

وتظهر هذه النتيجة بوضوح في الشكل البياني رقم (1)



الشكل رقم (1) المتوسطات الحسابية لأبعاد الهوية الشرطية
1= بُعد الهوية الاجتماعية 2= بُعد التفرد 3= بُعد الانفعال السلبي

2. مستوى السعادة:

الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمستوى السعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية (ن=205)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الوزن النسبي %	مستوى السعادة
1	أنا سعيد بشكل لا يصدق.	3.30	66.05	متوسط
2	أشعر أن المستقبل مليء بالأمل والخير.	3.51	70.24	عال
3	أنا راض عن كل شيء في حياتي.	3.70	73.95	عال
4	أشعر أنني متحكم في جميع نواحي حياتي.	3.70	73.95	عال
5	أشعر أن الحياة سخية في مكافئتها لي.	3.14	62.83	متوسط
6	أنا سعيد بأسلوب حياتي.	3.88	77.66	عال
7	أستطيع التأثير في الأحداث بشكل إيجابي.	3.86	77.27	عال
8	أحب الحياة.	4.28	85.66	عال جدا
9	أهتم بالآخرين.	4.34	86.73	عال جدا
10	أستطيع أن اتخذ جميع القرارات بسهولة.	3.90	78.05	عال
11	أشعر بأنني قادر على القيام بأي عمل.	3.94	78.83	عال
12	أصبحو من نومي وأنا اشعر بالراحة.	3.70	74.05	عال
13	أشعر بأن عندي نشاطا لا حدود له.	3.71	74.24	عال
14	يبدو لي أن العالم كله جميل.	3.36	67.12	متوسط
15	أشعر بأنني يقط كل البقطة من الناحية الذهنية.	3.84	76.78	عال
16	أشعر بأنني أملك هذا العالم.	2.80	56.10	متوسط
17	تتصف كل الأحداث الماضية بأنها كانت سعيدة جدا.	3.13	62.63	متوسط
18	أنا في حالة فرح وابتهاج.	3.26	65.27	متوسط
19	أنجزت كل شيء أردته.	3.20	64.00	متوسط
20	أتكيف مع كل شيء أريد عمله.	3.79	75.80	عال
21	أتسلى وأمزح مع أشخاص آخرين.	3.89	77.76	عال

22	لدي تأثير على مرح الآخرين.	3.81	76.29	عال
23	حياتي ذات معنى تام وهدف واضح.	4.00	80.00	عال
24	أندمج في كل ما يحيط بي والتزم به.	4.06	81.17	عال
25	أعتقد أن العالم مكان رائع.	3.59	71.71	عال
26	أضحك في مناسبات عديدة.	3.75	75.02	عال
27	أعتقد أنني جذاب إلى أبعد الحدود.	3.46	69.27	عال
28	أجد متعة في كل شيء.	3.37	67.41	متوسط
	المستوى الكلي للسعادة	3.65	73.00	عال

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات

يتضح من الجدول رقم (3) أن مستوى السعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية كان عاليا جدا على الفقرتين (8، 9) حيث كان الوزن النسبي للاستجابة عليهما على التوالي: (85.66%، و 86.73%)، وكان المستوى عاليا على الفقرات (2، 3، 4، 6، 7، 10، 11، 12، 13، 14، 15) حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين (81.17%-69.27%)، وكان المستوى متوسطا على الفقرات (1، 5، 14، 16، 17، 18، 19، 28)، حيث تراوح الوزن النسبي للاستجابة عليها بين (-56.10% 67.41%)، وفيما يتعلق بالمستوى الكلي للسعادة فقد كان عاليا، حيث وصل الوزن النسبي للاستجابة إلى (73%).

ثانيا: النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي نصه:

ما العلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية ؟

للإجابة عن التساؤل استخدم معامل الارتباط بيرسون، ونتائج الجدول (4) تبين ذلك.

الجدول رقم (4) معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية (ن = 205)

المتغيرات	الهوية الشرطية	السعادة
الهوية الشرطية		*0.41
السعادة		

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$) قيمة (ر) الجدولية (0.14)، بدرجات حرية (203).

يتضح من الجدول رقم (4) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$) بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية، حيث وصلت قيمة معامل الارتباط بيرسون إلى (0.41).

مناقشة النتائج:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستوى الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية، والعلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية. وطبق عليها مقياس الهوية الشرطية ومقياس السعادة، وبعد جمع البيانات عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

فيما يتعلق بالسؤال الأول: تبين أن مستوى الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة الفلسطينية جاء عالياً، حيث كان الوزن النسبي للاستجابة على النحو الآتي: الهوية الشرطية (80.6%)، والسعادة (73%)، ولعل السبب في ظهور هذه النتيجة يعود إلى توفير جميع التسهيلات اللازمة لنجاح الضباط في الشرطة الفلسطينية من حيث الأمن والرضا الوظيفي، وتوفير بيئة العمل المناسبة، وتوفير برامج الإعداد المهني والتدريب أثناء الخدمة، والشفافية والمساءلة والنزاهة في جهاز الشرطة الفلسطينية، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية المناسبة للضباط، كل ذلك ساهم في نظر الضباط إلى المستقبل نظرة تفاؤل واستبشار، حيث عرف عبدالخالق (1998) التفاؤل بأنه: « نظرة استبشار نحو المستقبل، تجعل الفرد يتوقع الأفضل، وينتظر حدوث الخير، ويرنو إلى النجاح» ومثل هذه النظرة متوفرة حالياً لدى الضباط الفلسطينيين في ظل الأمن الوظيفي.

أما فيما يتعلق بمستوى الهوية الشرطية: فإن مثل هذه النتيجة تعبر عن درجة عالية من الانتماء المهني لدى ضباط الشرطة الفلسطينية لمهنتهم وعملهم في المجال الشرطي، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى جودة الحياة، واهتمام قيادة الشرطة في رضا الضباط، ويظهر ذلك من خلال تعريف جودة الحياة، حيث عرفها مارتكاين (Martikainen, 2009) بأنها: شعور بالرضا، والوفاء، والسعادة والرفاه الذاتي في الحياة بشكل عام، وجاءت نتائج الدراسة الحالية متفقة مع نتائج الدراسات المشابهة والتي اهتمت بدراسة الهوية مثل دراسة كل من: القدومي (2014)، ومبارك (2013)، والحاك (2011)، ورفستك (Reifsteck, 2011)، وأدمز (Adams, 2011)، وبوجدانوف (Bogdanov, 2011)، وفريزر وآخرون (Fraser, etal, 2009)، وجاري وآخرون (Gary, etal, 2012) والتي أظهرت نتائجها أن مستوى الهوية كان عالياً وإيجابياً في هذه الدراسات. وعند النظر إلى مجالات الهوية فقد تبين أنه أفضل الأبعاد بعد الانفعال السلبي Negative Affectivity ويلقي هذا البعد الضوء على تخوف الشرطي من ضعف الأداء، وعدم أداء الدور المطلوب منه كما يجب. ومثل هذه النتيجة تلقي الضوء على حرص ضباط الشرطة الفلسطينية على الانضباط والالتزام في العمل، والتي تعد من المؤشرات المهمة للانتماء المهني لدى ضباط الشرطة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالسعادة: فإن مثل هذه النتيجة تعبر عن الصحة النفسية الإيجابية لدى الضباط في الشرطة الفلسطينية، لأن السعادة تعد من أهم الجوانب المشرقة في الشخصية السوية، واهم جانب يهتم فيه علم النفس

الإيجابي Positive Psychology واستخدم سليجمان وآخرون (Sligman&etal,2005) كلمتي السعادة وطيب الحال تبادلياً كمصطلحات لوصف أهداف علم النفس الإيجابي، ويتضمنان المشاعر والأنشطة الإيجابية، ويظهر ذلك من خلال تعريف الهياص (2009) للسعادة بأنها: انفعال وجداني إيجابي ثابت نسبياً، يتمثل في إحساس الفرد بالبهجة والفرح والسرور وغياب المشاعر السلبية من خوف وقلق واكتئاب، والتمتع بصحة البدن والعقل، بالإضافة إلى الشعور بالرضا الشامل في مجالات الحياة المختلفة، وللسعادة أبعاد ثلاثة: التوازن الوجداني، والصحة الجسمية والعقلية، والرضا عن الحياة. وترتبط السعادة ارتباطاً وثيقاً بالرضا عن الحياة، وجميع الجوانب التي تضمنها التعريف هي محور اهتمام قيادة الشرطة الفلسطينية، لذلك جاء مستوى السعادة عالياً. وجاءت النتائج في الدراسة الحالية أفضل من النتائج في دراسة أبو عمشة (2013) حيث كان مستوى السعادة متوسطاً ونسبة (68.8%).

وفيما يتعلق في التساؤل الثاني والمتعلق في العلاقة بين الهوية الشرطية والسعادة لدى ضباط الشرطة، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية ايجابية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$) بينهما. ولعل السبب الرئيس يعود إلى أن يجمعهما هو (علم النفس الإيجابي) ويظهر ذلك من خلال تعريف أبو حلاوة (2014) لعلم النفس الإيجابي بأنه: الدراسة العلمية لمكامن القوة والفضائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من الازدهار، وأسس هذا المجال على اعتقاد مؤداه: إن البشر يرغبون في أن يحيا حياة إنسانية مليئة بالقيمة والمعنى، يحققون فيها طموحاتهم ويوظفون فيها قدراتهم الإنسانية للوصول إلى الرضا والسعادة الحقيقية، وتحسين خبراتهم الإنسانية العامة في كافة المجالات الإنسانية ذات القيمة، مثل: العلاقات الاجتماعية، والعمل، وحتى اللعب، ويعد التفاعل والرضا عن الحياة بمثابة نقاط تقاطع بين المتغيرات قيد الدراسة، حيث أكدت الدراسات السابقة الارتباط الإيجابي بين التفاعل والجوانب الإيجابية للنجاح في الحياة والاستقرار مثل: دراسات كل من عبد الخالق (1998) التي بينت نتائجها وجود ارتباط إيجابي بين التفاعل وكل من الصحة النفسية والجسمية والشعور بالسعادة، و دراسة الأنصاري (1998) التي أشارت نتائجها إلى وجود ارتباط إيجابي بين التفاعل والقدرة على حل المشكلات، والتحصيل الدراسي، وضبط النفس، وتقدير الذات، والتوافق، و دراسة الخضر (1999) التي أشارت إلى وجود علاقة ايجابية بين التفاعل وجودة العمل، ومعدل الإنتاج، والأداء، ودراسة عبد الكريم والدوري (2014) والتي وصل معامل الارتباط فيها بين التفاعل والتوجه نحو الحياة إلى (0.80)، ودراسة المجدلوي (2012) التي أظهرت وجود علاقة ايجابية بين التفاعل والرضا عن الحياة، ودراسة كاثرين (Katherine,2014) والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة ايجابية بين التفاعل والسعادة، عوضاً عن ذلك كانت هناك علاقات ايجابية بين التفاعل وجودة الحياة والسعادة ومتغيرات أخرى ذات علاقة، مثل دراسة رومالداس وآخرين (Romualdas, etal,2014) والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة ايجابية بين الرضا عن الحياة والمهارات الاجتماعية، ودراسة عيسى (2013) والتي أظهرت نتائجها وجود

علاقة ايجابية بين الرضا عن الحياة والاتزان الانفعالي، ودراسة سماوي (2013) والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة ايجابية بين السعادة والذكاء الانفعالي، ودراسة اليزابث (Elizabeth,2013) والتي أظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين السعادة والتحصيل.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يستنتج الباحث الآتي:

1. إن مستوى الهوية الشرطية لدى الضباط كان عالياً، ووصل الوزن النسبي للاستجابة إلى (80.6%)، وكان بعد الانفعال السلبي في المرتبة الأولى بوزن نسبي (85.80%).
2. إن مستوى السعادة لدى الضباط كان عالياً، ووصل الوزن النسبي للاستجابة إلى (73%).
3. وجود علاقة ارتباطيه ايجابية دالة إحصائياً بين الهوية الشرطية والسعادة.

المقترحات والتوصيات:

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها وتبعاً للموضوعين قيد الدراسة يقترح، الباحث ويوصي بالآتي ذكره:

أولاً: مجال الهوية الشرطية:

1. ضرورة اهتمام قيادة الشرطة بالوعي المهني للضباط لما لذلك من تأثير على الانتماء المهني والهوية الشرطية لديهم.
2. عقد دورات مهنية تخصصية للضباط أثناء الخدمة تتناول مواضيع حيوية ذات علاقة بالانتماء الوطني، والعقيدة الشرطية، والشرطة المجتمعية.
3. إجراء دراسة طويلة حول منحنى التغير في مستوى الهوية الشرطية أثناء الخدمة.
4. إجراء دراسات حول العلاقة بين مستوى الهوية الشرطية ومتغيرات نفسية أخرى مثل: مستوى الطموح، والثقة بالنفس، والإبداع، والتوافق النفسي، وفاعلية الذات لدى الضباط.
5. عقد مؤتمر علمي متخصص حول الهوية الشرطية وسبل تنميتها.

ثانيا: مجال السعادة:

1. تطوير مؤشر للسعادة خاص في المجال الشرطي، وذلك على غرار مؤشر السعادة الذي كانت دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة العربية الرائدة في تطويره، وذلك لان السعادة تعد الهدف الرئيس لعلم النفس الايجابي، وترتبط ارتباطا ايجابيا مع جميع مواضيع علم النفس الايجابي.
2. تطوير مقياس للسعادة خاص في المجال الشرطي.
3. إجراء دراسة حول اعتماد السعادة كوسيط Mediator بين مجالات علم النفس الايجابي في المجال الشرطي.
4. عقد مؤتمر علمي حول السعادة في المجال الشرطي.
5. بناء برامج ترويجية خاصة بتطوير السعادة لدى ضباط الشرطة وأسرهم ومساعدتهم في خفض التوتر والقلق والضغوط الناجمة عن العمل.

خامسا: المقترحات والتوصيات العامة:

1. الاهتمام بتوظيف علم النفس الايجابي في مجال العلوم الشرطية، وذلك من خلال إعداد البرامج التدريبية المناسبة لتطوير المجالات التي يهتم بها هذا العلم مثل: التسامح والأمل والسعادة والتفاؤل وجودة الحياة وتقدير الذات، والتي تعد من الصفات الأساسية لنجاح الضابط.
2. الاهتمام بمشاركة الضباط بالأنشطة الوطنية والاجتماعية العامة لدورها الايجابي في بناء الشخصية وصفقها، والترويج عن النفس، وتقليل التوتر، وحسن التكيف مع الحياة العامة لدى الضباط، والقرب وتقليل الفجوة بين الضباط وأفراد المجتمع.
3. ضرورة تطوير مقاييس خاصة في مجالات علم النفس الايجابي مثل التسامح والأمل والسعادة والتفاؤل وجودة الحياة وتقدير الذات ومراعاة الخصوصية في استخدامها في العلوم الشرطية.
4. إجراء دراسات حول العلاقة بين المتغيرات النفسية قيد الدراسة الحالية ومتغيرات نفسية أخرى مثل: الإبداع، والثقة بالنفس، وتقدير الذات لدى العاملين في المجال الشرطي.
5. إجراء دراسة حول فاعلية استخدام مجالات علم النفس الايجابي كاستراتيجيات للتكيف لدى المتقاعدين في المجال الشرطي.
6. إجراء دراسة حول المواضيع قيد الدراسة الحالية لدى المتقاعدين في المجال الشرطي.

المراجع العربية:-

- القرآن الكريم.
- أبو حلاوة، محمد سعيد عبدالجواد.(2014). علم النفس الايجابي: ماهيته ومنطقاته النظرية وآفاقه المستقبلية. مؤسسة العلوم النفسية العربية، العدد (34)، ص 17.
- أبو عمّش، إبراهيم. (2013). الذكاء الاجتماعي والذكاء الوجداني وعلاقتهما بالسعادة لدى طلبة الجامعة في محافظة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الأنصاري، بدر.(1998). التفاوض والتشاور: المفهوم والقياس والمنطلقات . الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر.
- جودة، أمال (2007). الذكاء الوجداني وعلاقته بالسعادة والثقة بالنفس لدى طلبة جامعة الأقصى، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث(العلوم الإنسانية)، مج (21)، ع (3)، 698-738.
- جودة، أمال و أبو جراد، حمدي (2011). التنبؤ بالسعادة في ضوء الأمل والتفاوض لدى عينة من طلبة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة، 24، 129-169.
- الحايك، صادق خالد.(2011). الهوية الثقافية في مناهج كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية في عصر العولمة. دراسات، العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، 38(4)، 1470-1484.
- الخضر، عثمان حمود.(1999). التفاوض والتشاور والأداء الوظيفي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. 17(67)، 214-242.
- الزبيدي، عبدالقوي سالم، والكحالي سالم بن ناصر.(2014). الفروق بين النوع والصف الدراسي والقلق في حالات الهوية المهنية لدى طلبة الصفين التاسع والعاشر بسلطنة عمان. اماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 5(13)، 31-44.
- سماوي، فادي سعود.(2013). السعادة وعلاقتها بالذكاء الانفعالي والتدين لدى طلبة جامعة العلوم الإسلامية العالمية. دراسات(العلوم التربوية)، الجامعة الأردنية، المجلد (40)، 729-749.
- الشريف، ناصر محمد.(2014). الهوية الثقافية لدى طلبة التربية البدنية والرياضة: دراسة ميدانية على بعض الجامعات الجزائرية. اماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 5(15)، 55-68.

- صالح، عايدة شعبان.(2013). الشعور بالسعادة وعلاقتها بالتوجه نحو الحياة لدى عينة من المعاقين حركياً المتضررين من العدوان الإسرائيلي على غزة. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، 17(1)، 189-227.
- العاني، خليل نوري.(2009). الهوية الإسلامية في زمن العولمة. ط1، ديوان الوقف السني، بغداد، العراق.
- عبد الخالق، احمد. (1998). التفاعل والتشائم وقلق الموت: دراسة عامليه. دراسات نفسية، 8(3-4)، 361-374.
- عبد الخالق، أحمد و مراد، صلاح. (2001). السعادة والشخصية: الارتباطات والمنبئات.. دراسات نفسية، جامعة الكويت، 11(3)، 337-349.
- عبد الكريم، إيمان صادق، وربا الدوري.(2014). التفاعل وعلاقته بالتوجه نحو الحياة لدى طالبات كلية التربية للبنات. مجلة البحوث التربوية والنفسية، العددان السادس والعشرون والسابع والعشرون، 239-265.
- عبد المجيد، انجي.(2014). ديناميات العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- العتيبي، زعار بن فيصل.(2012). العوامل الاجتماعية والنفسية وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبة الجامعات: دراسة ميدانية عل طلبة الجامعات في الرياض. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- عيسى، حسين عبدالمجيد.(2013). الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالانتماء والانفعالي والرضا عن الحياة لدى افراد شرطة المرور بمحافظة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- القدومي، عبدالناصر عبدالرحيم.(2014). العلاقة بين الهوية الرياضية وتقدير الذات لدى طلبة تخصص التربية الرياضية في الجامعات الفلسطينية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، (كلية التربية)، جامعة البحرين، 15(2)، 555-581.
- القدومي، عبدالناصر عبدالرحيم.(2016). التفاعل وجودة الحياة والسعادة لدى طلبة العلوم الشرطية والعسكرية والأمنية (دراسة ميدانية في علم النفس الإيجابي على طلبة جامعة الاستقلال في فلسطين)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، (بحث مقبول للنشر) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،

الرياض، السعودية.

- اللعيد، زياد بن محمد. (2008). بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم في تعزيز الانتماء الوطني، (دراسة ميدانية على الضباط بشرطة منطقة الرياض وجمهور مدينة الرياض). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مؤمن، داليا. (2004). العلاقة بين السعادة وكل من الأفكار اللاعقلانية وأحداث الحياة السارة والضاغطة. المؤتمر السنوي الحادي عشر، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، 427-461.
- مبارك، بشرى عناد. (2013). التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل، مجلة الفتح، العدد (53)، 71-117.
- المجدلاوي ماهر يوسف. (2012). التفاؤل والتشاؤم وعلاقته بالرضا عن الحياة والأعراض النفسجسمية لدى موظفي الأجهزة الأمنية الذين تركوا مواقع عملهم بسبب الخلافات السياسية في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. 20(2) 207-236.
- محمود، مصطفى. (2015). آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 24، عدد 92، 21-65.
- مشري، سلاف. (2014). جودة الحياة من منظور علم النفس الايجابي (دراسة تحليلية). مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 8، 215-237، جامعة الوادي.
- نور، أمجد (2014)، الشرطة المجتمعية نموذج مقترح لإستراتيجية جديدة للعمل الأمني بالتطبيق على بيانات متباينة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- الهباص، سيد. (2009). العفو كمتغير وسيط بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية والشعور بالسعادة لدى طلبة الجامعة، مجلة الإرشاد النفسي، (23)، 327-378.
- وهبان، احمد محمد. (2014). الهوية العربية في ظل العولمة: إطلالة على حال الهوية في مصر والعالم العربي. سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (9)، السعودية.

المراجع الأجنبية:-

- 30-Adams, Jeffrey.(2011).Athletic identity and ego identity status as predictors of career maturity among high school students. Unpublished Doctoral Dissertation, University of Houston.
- 31-Ben, Bradford. (2014). Policing and social identity: procedural justice, inclusion and cooperation between police and public. Policing and Society: An International Journal of Research and Policy, 24(1), 22-43.
- 32-Bogdanov, Dusko (2011).Influence of national sport team identity on national identity. Unpublished Doctoral Dissertation. The Florida State University.
- 33-Brewer, B. W., & Cornelius, A. E. (2001).Norms and factorial invariance of the Athletic Identity Measurement Scale. Academic Athletic Journal, 15, 103-113.
- 34-Chien M, Hong ,& Sheu, .(2014).The police service quality in rural Taiwan. A comparative analysis of perceptions and satisfaction between police staff and citizens, Policing: An International Journal of Police Strategies & Management, 37 (3). 521 - 542.
- 35-Claudia C. M, Michael E. A, Desta F , Ja K. G, Tara A. H ,Luenda E. C , John M. V , & Cecil M. B.(2015). Shift work and occupational stress in police officers. Safety and Health at Work. 6 , 25-29.
- 36-Daniel F , Ian P. Albery.(2015). The Social Identity Model of Cessation Maintenance: Formulation and initial evidence. Addictive Behaviors, 44 35-42.
- 37-Deiner, E., Napa-Scoll, C., Oishi, S. & Suh, E. (2000). Positivist and Construction of Life Satisfaction Judgment: Global Happiness is not the Sum of Its Part. Journal of Happiness Studies, 1(2), 159-176.

- 38-Derrick Andrew Kenwright.(2008). Police stress: An examination of the effects of stress and coping strategies. Unpublished Master Thesis In Criminal Justice and Criminology, East Tennessee State University.
- 39-Elizabeth L. Langevin.(2013).Undergraduate student happiness and academic performance: A correlation study. Unpublished doctoral dissertation, University of Phoenix.
- 40-Fraser L. Fogarty, G& Albio M .(2009). Levels of athletic identity among elite Australian athletes: The impact of gender, age, and career status .Abstracts / Journal of Science and Medicine in Sport, 12S ,S1-S83.
- 41-Gary, S m& Rayo, L. (2007). Evolutionary Efficiency and Happiness. Journal of Political Economy, 115 (2),302-337.
- 42-Katherine E. Lower.(2014). Understanding resilience and happiness among college students. Unpublished doctoral dissertation, Middle Tennessee State University.
- 43-Michelle, Turner.(2015).Management processes required for community policing. Unpublished Doctoral Dissertation, Colorado Technical University.
- 44-Otake,Keiko.(2015).Subjective happiness and autobiographical memory: Differences in the ratio of positive events and transmission as emotional expression. Personality and Individual Differences. 72, 171-176.
- 45-Reifsteck, Erin. (2011).The relationship between athletic identity and physical activity levels after retirement from collegiate sports. Unpublished Master Thesis. University of North Carolina at Greensboro.
- 46-Romualdas M, Audrone D, & Dallia L. (2014). Social skills and life satisfaction of Lithuanian first-and senior year university students. Social Behavior and Personality, 42(2), 285-294.

- 47-Shang E. Ha,& Seung-Jin Jang.(2015). Immigration, threat perception, and national identity: Evidence from South Korea. International Journal of Intercultural Relations, 44 , 53-62.
- 48-Shaw, A. (2007). Tracking changes in social relations throughout late life. The Journals of Gerontology Series B: Psychological Sciences and Social Sciences,2 (7): 90-99.
- 49-Shorey, H., Little, T., Snyder, C., Kluck, B. & Robitschek, C. (2007). hope and personal growth initiative: A comparison of positive, future. oriented constricts. Journal of Personality and Individual Differences, 43, 1917-1926.
- 50-Sligman, P. (2004). Can happiness be taught? Daedal us Journal, 3 (2), 1-59.
- 51-Sligman , M., steen , T., park , N. & Peterson, C. (2005). Positive psychology progress . American psychologist 60 , 5; 410- 421.
- 52-Travis C. P & Jacinta M. G .(2010). Revisiting Broken Windows Theory: Examining the sources of the discriminate validity of perceived disorder and crime, Journal of Criminal Justice, 38 , 758-766.
- 53-Veenhoven, R. (2003). Happiness. The psychologist, 16, 128-129.

**أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة وعلاقتها
باتجاهاتهم نحوها وانتمائهم الوطني في
محافظات غزة**

د. زكي رمزي مرتجى / رئيس جامعة الاستقلال

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة في محافظات غزة، والتعرف إلى اتجاهات الخريجين نحو الهجرة في محافظات غزة، والكشف عن مستوى الانتماء الوطني لدى الخريجين في محافظات غزة، والكشف عما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة واتجاهاتهم نحوها في محافظات غزة، والكشف عما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة ومستوى انتمائهم الوطني في محافظات غزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكونت أدوات الدراسة من ثلاث استبانات، وتكونت عينة الدراسة من (445) خريجاً وخريجة من العاطلين عن العمل، وتم تحليل البيانات بواسطة البرنامج (SPSS)، حيث بلغت الدرجة الكلية لمجال أسباب ميل الخريجين للهجرة (83.07%)، وكانت درجة مجال اتجاهات ميل الخريجين للهجرة (83.26%)، بينما كانت درجة مجال الانتماء الوطني للخريجين (82.74%)، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية بين أسباب ميل الخريجين للهجرة واتجاهاتهم نحوها، بينما لم توجد علاقة ارتباطية بين أسباب ميل الخريجين للهجرة والانتماء الوطني، وأوصى الباحث بضرورة توفير الموارد المالية اللازمة لخلق فرص عمل للخريجين العاطلين عن العمل، ووضع خطة وطنية لمواجهة الأسباب المؤدية لهجرة الخريجين، وللاستفادة من الخريجين العاطلين عن العمل، وانهاء الانقسام الفلسطيني.

Abstract

The present study aimed at revealing the causes of graduates' inclination for immigration in Gaza governorates, identifying attitudes of graduates towards immigration in Gaza governorates, revealing patriot affiliation level among graduates in Gaza governorates, revealing whether there is a correlation statistically significant between causes of graduates' inclination for immigration and their attitudes towards it in Gaza governorates, and revealing whether there is a correlation statistically significant between causes of graduates' inclination for immigration and level of patriot affiliation in Gaza governorates. The researcher used analytic descriptive method. The study tools were three questionnaires. The study sample consisted of (445) graduate male and female from the unemployed. The data were analyzed by using (SPSS) program where as the total degree of the causes of graduates inclination towards immigration scope was (83.07). The total degree of graduates' attitudes towards immigration scope was (83.26), while as the patriot affiliation scope of graduates was (82.74). The study revealed a correlated relationship between causes of graduates' inclination towards immigration and attitudes for immigration, whereas there was no correlated relationship between causes of graduates' inclination towards immigration and patriot affiliation. The researcher recommended the necessity to find financial recourses to create jobs for unemployed graduates, and put a national plan to confront the causes which led graduates for immigration and finalize Palestinian division.

مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية:

يعد الشباب في أي مجتمع من المجتمعات عَصَبَه، وصناع مستقبله، وحجر الأساس لبناء مجده، كونهم أكثر الفئات حيوية ونشاطاً وقدرة على العمل والانتاج، ولديهم روح البذل والعطاء، ومن يتولون الدفاع عنه، ولهم خصائصهم وسماتهم التي تميزهم عن غيرهم، وهم بحاجة إلى العناية والرعاية، ومن ثم اتجهت برامج التنمية نحوهم لمكانتهم في السلم المجتمعي.

وبينت إحصاءات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول واقع الشباب الفلسطيني لعام (2016): أن (3) أفراد من كل (10) في المجتمع هم من الشباب، وبلغت نسبة الشباب من (15-29) سنة في فلسطين (30%) من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع (37%) في الفئة العمرية (15-19) سنة و(63%) في الفئة العمرية (20-29) سنة، ويشير التركيب العمري أن المجتمع الفلسطيني ما يزال فتياً.

ويلتحق سنوياً بالجامعات والمعاهد الآلاف من الشباب الناجحين في الثانوية العامة في تخصصات مختلفة سواء في مرحلة الدبلوم أو الليسانس، ويكملون سنوات دراستهم أملاً في الحصول على فرص عمل بعد تخرجهم سواء في القطاع العام أو الخاص.

وفي بعض الأحيان لا يستطيع هؤلاء الخريجين الالتحاق بسوق العمل نظراً لظروف سياسية أو اقتصادية تمر بها بلدهم، أو نتيجة لكوارث طبيعية خارج إرادة البشر تدمر البنى التحتية لتلك الدولة كالزلازل والبراكين، أو بفعل الحروب مما يدفع هؤلاء الخريجين للهجرة بحثاً عن فرص عمل خارج وطنهم بعيداً عن بلدانهم الأصلية التي نشأوا وترعرعوا فيها، بحيث تتوفر لهم حياة كريمة وآمنة، ومستوى معيشي لائق بإنسانيتهم.

ويعتبر هؤلاء الخريجون الشباب أكثر فئات المجتمع تطلعا نحو المستقبل، ومن ثم فإنهم أكثر عرضة للإحباطات والصراع وخاصة بعد نقشي البطالة وتدني مستويات المعيشة مما يؤدي إلى ردود متباينة بينهم؛ وفي كثير من الأحيان لا تجد نسب كبيرة من هؤلاء الخريجين فرص العمل المناسبة التي تبحث عنها دوماً، ولذا ارتفعت معدلات البطالة بين الخريجين الجدد وارتفع عدد فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً من الحكومات. (عبد اللطيف، 2003: 3203)

وتعد البطالة أحد العوامل الرئيسة المؤدية لظاهرة الهجرة نتيجة عدم وجود سياسات للحد منها ومقابلتها، وأصبح معها الخريجون يعانون من العديد من الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل تفاوت طبقي واضح في المجتمع أصبح له نفوذه، وفي مقابله تزداد أوضاع الشباب الاقتصادية سوءاً وكل ذلك وغيره أصبح من أهم العوامل المشجعة للشباب على الهجرة غير الشرعية وخاصة إلى أوروبا بلاد الثراء السريع. (إبراهيم، 2011: 1112)

وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في محافظات قطاع غزة بحسب بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مسح القوى العاملة) للربع الأول من العام (2016: 1) قرابة (202,800)، حيث بلغ معدل البطالة (41.2%) في الربع الأول (2016)، وسُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية (20-24) سنة.

وأظهرت نتائج مسح الشباب الفلسطيني لعام (2015) الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016: 25) أن حوالي (23.6%) من الشباب (15-29 سنة) في فلسطين لديهم الرغبة بالهجرة للخارج، ويبدو أن للأوضاع السائدة دوراً في زيادة نسبة الرغبة في الهجرة للخارج؛ إذ بلغت نسبة الشباب الذين يرغبون في الهجرة خارج قطاع غزة (37%)، مقابل (2.15%) في الضفة الغربية، كما يلاحظ أن الذكور الشباب أكثر ميلاً للتفكير في الهجرة للخارج، مقارنة بالإناث الشابّات؛ إذ بلغت هذه النسبة للذكور (29.1%)، مقابل (17.8%) لدى الإناث الشابّات.

ولذا؛ فإن المكافحة الحقيقية للهجرة لا تتأتى إلا من خلال التنمية العادلة والمستدامة، وضمان تحقيق العمل والرزق للعاطلين عن العمل. (عز، 2010: 1290)

وفي هذا السياق يؤكد (Faur & others, 2009) أن برامج الحماية الاجتماعية التي تتفادها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لها دور رئيس في معالجة ظاهرة الفقر والبطالة الدافعة للشباب للهجرة إلى الخارج.

وتعد الهجرة ظاهرة قديمة حديثة، ترتبط بتمتع الفرد بحقوق المواطنة، وتوفر الموارد الثروة الكونية، فإذا ما شحت الثروة أو نفدت من مكان هاجر الإنسان إلى منطقة أخرى حيث يتوفر العيش الرغيد حاملاً جذور حضارات مختلفة؛ ولذا فالهجرة ظاهرة اجتماعية مشروعة عرفت البشرية عبر العصور. (حافظ، 2013: 46)

والهجرة قد تكون بإرادة الإنسان ورغبته لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وقد تكون قسرية بفعل الحروب كما حصل مع الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم عنوة في (15) مايو من العام (1948).

ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى لأسباب تختلف من شخص لآخر، وهي تعني في أبسط معانيها الحركة والانتقال بصورة فردية أو جماعية من موقع لآخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أو اقتصادياً وغيره، والهجرة في هذا السياق تعني تحسين الوضع على مستوى الأفراد والجماعات. (لورد، 2014: 11-12)

وتتعدد أسباب هجرة الشباب خريجي الجامعات ويأتي على رأسها زيادة نسبة البطالة، وتحول النسق القيمي للشباب، واختفاء قيم الكفاح والمثابرة، وإحلال قيم أخرى بديلة تتمثل في قيم الكسب السريع دون تعب ومشقة،

ورسم وسائل الإعلام لصورة متفائلة عن الشخص المهاجر، وحاجة الدول الأوربية للأيدي العاملة الرخيصة، وارتفاع تكاليف الزواج، وعمل مسكن مستقل، والرغبة في مساعدة الأهل مادياً، والملل واليأس من الحياة. (ميخائيل، 2014 : 5340-5341)

وعدم رضا الشباب عن عملهم في موطنهم الأصلي، وعدم عملهم في تخصصاتهم، ووجود سماسرة ومهريين يشجعون على الهجرة غير الشرعية، والرغبة في الزواج من أجنبية والحصول على جنسية. (الرشيدي، 2015: 480)

وتدني مستوى الخدمات بوجه عام، وشعور الغالبية بالظلم والعوز والمعاناة من الفاقة، وتدني مستوى الأمن والأمان، والاضطرابات السياسية والاستبداد السياسي. (سليمان، 2014: 21)

وظاهرة الهجرة لها تداعياتها ونواتجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وذلك نتيجة لاستمرار اطراد عواملها، واتساع الفجوة بين الغني والفقير، ومن يملك ولا يملك، مما يؤدي إلى تزايد ظاهرة النزوح البشري غير المشروع من الدول الفقيرة إلى الغنية، سعياً لنيل فرص معيشية أفضل هرباً من ظروف اقتصادية قاسية أو نظم سياسية متدهورة. (شعبان، 2011: 3)

وفي هذا السياق يؤكد (Colussi, 2004) على ضرورة دراسة الأسباب الدافعة للشباب للهجرة غير الشرعية للتعرف إليها والوقوف على آثارها وسبل التصدي لها.

وتتعدد طرق الهجرة إذ يقوم البعض بالهجرة الشرعية مستوفين لجميع المتطلبات القانونية للدخول والإقامة في بلد المقصد، ولذا يتمتع هؤلاء بجميع حقوق المواطنة، وهناك أساليب غير شرعية يلجأ إليها المهاجر من خلال البر أو الطرق البحرية بواسطة بعض السماسرة الذين يتلقون مبالغ مالية مقابل تذليل الصعاب مما تحمله هذه الطرق من مخاطر على المهاجر، أو التهريب بالطرق الجوية من خلال تزوير تأشيرات السفر أو تقديم مستندات مزورة، أو الزواج من مواطنات الدول الشرقية. (محمد، 2012: 101-102)

ويترتب على الهجرة فردياً تكاليف الانتقال مما يضطر الفرد للاستدانة والاقتراض والخسارة المادية، إضافة إلى تكاليف التكيف مع الغربة، والانفصال عن الأهل والأصدقاء، ويترتب عليها مجتمعياً فقدان الاستثمار بالتعليم، والتوترات الاجتماعية التي تحدث مع ارتفاع التوقعات بعودة المهاجرين لبلدانهم، وخسارة خبرات القوى العاملة المحلية. (غرابية، 1999: 99)

ومن الآثار السلبية للهجرة عمل بعض الشباب المهاجر في أعمال رديئة وغير شرعية كتجارة المخدرات، أو بيع الصحف، ويتعرضون للمطاردة من الشرطة، وابتزاز أصحاب الأعمال، وقد يقع البعض فريسة للجاسوسية والمنظمات التي تتبنى الفكر المتطرف حيث تنتهز الفرصة لاصطياد الشباب لعلمهم بأزمته في عدم توافر فرص عمل مناسبة، إضافة إلى وقوع المهاجر فريسة لسماسرة الهجرة، وفقدان الهوية نتيجة لتبني المهاجر لقيم مخالفة لقيم مجتمعه، وإصابته بالأمراض المعدية نتيجة ارتكابه الرذيلة لحالة الانفتاح ومناخ الحرية بلا حدود في تلك البلدان، والتفكك الأسري وزيادة الخلافات الزوجية. (حبيب، 2013: 4189-4214)

وبينت (Rossmo, 2008) أن الشباب المهاجر يسير في طريق محفوف بالمخاطر، وقد يقع في يد جماعات شريرة ومارقة تستخدمه للقيام بأعمال أئمة لا يملك الإرادة على الاختيار فيها.

ومن آثار الهجرة اختلال التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ، وتغيير الخريطة السكانية، وازدواجية الولاء عند المهاجر، كما أن بعض الشباب المهاجرين يصبح الانتماء لديهم أكثر نحو الوطن الجديد، خاصة بعد قضاء فترة طويلة حيث يصبح أكثر ارتباطاً بقيم وعادات وتقاليده ونظم المجتمع الجديد، ولذا فإنهم عند عودتهم للوطن الأم لا يستطيعون التكيف والتوافق، كما أن الكثير من الذين تغربوا يفتقدون ذواتهم عند العودة لوطنهم، وبصعب عليهم العودة لأنهم كانوا أسراً وانجبا أطفالاً، ولهم أعمالهم. (حجازي، 2013: 117)

والاغتراب عن الوطن هو انتماء الإنسان إلى بيئة أخرى، وتنتج عنه أبعاد مباشرة، وغير مباشرة، وتنعكس على الروح والجسد والفكر، فالغربة كربة، لما فيها من فقدان للذات. (زيدان، 2013: 494)

ويشير (Hainmueller & Hopkins, 2013) أن الدول المستقبلية للمهاجرين تواجه تحديات وتهديدات ناجمة عن تدفقهم تتمثل في التأكيد على الهوية الوطنية للمهاجر، واستخدام اللغة، وكيفية تعزيز المفاهيم المدنية، وكيفية استيعاب أعدادهم المتزايدة، وتزايد النزعات العنصرية تجاههم، وقد كشفت دراسة (Medrano, 2005: p146) عن اتجاهات سلبية تجاه المهاجرين، وتزايد الدعم للأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة.

ومن آثار الهجرة الإيجابية أنها تساعد في رفع مستوى معيشة الأفراد الموجودين بطريقة غير شرعية، وتساعد اقتصاد الدولة المستقبلية عن طريق سد فراغ الوظائف ذات الراتب المنخفض، كما يفتح هؤلاء المهاجرون حسابات بنكية في تلك الدولة مما يعود على اقتصادها بالنفع، وتستفيد دولة المهاجر من تحويلاته البنكية لأسرته مما يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما يقوم المهاجر عقب عودته إلى بلده باستثمار جزء من مدخراته بهدف تحسين مستوى حياته ومستوى حياة أسرته. (سلام، 2010: 25-26)

ويؤكد (6-card,2005: p1) أن للهجرة آثاراً إيجابية على الدولة المستقبلية حيث تسهم في تحقيق الكفاية والنمو الاقتصادي من حيث توفير الأيدي العاملة الرخيصة والمهارة إلا أن لها آثاراً سلبية تتمثل في الجريمة وفقدان الوظيفة والمنافسة في الوظيفة للسكان الأصليين والمخاوف بشأن تكاليف البرامج الاجتماعية، وتؤدي إلى تغيير الهيكل الديموغرافي والثقافي للدولة.

وقد تنامت فكرة الهجرة بصورة شرعية أو غير شرعية بين الشباب الفلسطيني في قطاع غزة خاصة بعد انتخابات يناير (2006) التي أدت إلى فوز حركة حماس بنحو (76%) من مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها حكومة برئاسة إسماعيل هنية، ورفض المجتمع الدولي التعامل معها، وفرض إسرائيل لحصار اقتصادي عليها تشدد في أعقاب أحداث يونيو (2007) الدموية، والتي أدت إلى شرخ في البناء الاجتماعي، وتبعها إسرائيل لثلاث حروب على قطاع غزة أسفرت عن تدمير البنى التحتية، وانهيار كثير من القطاعات الاقتصادية.

وترى حجازي (2013: 115-117) أن هناك أسباباً بيئية وأمنية تدفع الشباب الفلسطيني إلى الهجرة تتمثل في أن الفرد ليس له فاعلية في ممارسة حياته في ظل الظروف البيئية التي تحيط به، ورغبة الشباب في الهجرة طلباً للعلم والدراسة، وغياب سياسة وطنية واضحة للتعليم تجاه البرامج المطروحة في الجامعات، وعدم توفر بعض التخصصات داخل الجامعات.

وفي السياق ذاته يرى (القصاص، 2015: 1) أن الأسباب التي دفعت الشباب الغزي إلى التفكير بالهجرة متعددة ومتنوعة منها:

- التقصير الواضح للمسؤولين حيث لم توضع برامج حقيقية لتشغيل الشباب أو حتى تزويجهم ومساعدتهم في بدء حياتهم.
- سوء الأوضاع الاقتصادية وغياب التنمية ونفشي البطالة في صفوف العديد من الخريجين.
- انسداد الأفق السياسي نتيجة للانقسام الفلسطيني.
- حالة الاحباط التي بدأت تنتسل الى نفوس العديد من أبناء القطاع بسبب ممارسات الاحتلال وانشغال الدول العربية بمشكلاتها، وضعف اداء الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، في ظل زيادة الطموح في تحقيق حياة كريمة.
- غياب دور المؤسسات والأحزاب تجاه قضايا الشباب.

وقد تزايدت أعداد الخريجين نتيجة قلة الفرص المتوفرة للتوظيف وانعدامها في بعض الأحيان، حيث يبلغ عدد خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية سنوياً في قطاع غزة قرابة (20) ألف خريج منهم (12) ألفاً من حملة البكالوريوس و(6) آلاف من حملة الدبلوم. (وكالة معا الإخبارية، 2016: 1) كما بلغ عدد الخريجين المسجلين للاستفادة من مشروع تشغيل الشباب من أجل التنمية "بعث روح الامل" الذي ينفذه الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) نحو (48) ألف خريج جامعي وفني من قطاع غزة، وبلغ عدد الخريجين الجامعيين المسجلين نحو (44) ألفاً بينهم (16500) خريج و(27) ألف خريجة، فيما بلغ عدد خريجي المعاهد التقنية والفنية نحو (4000). (وكالة فلسطين اليوم، 2016: 1)

ولزاماً كان لابد من التصدي لهذه الظاهرة ومخاطرها سواء على المستوى الحكومي الرسمي أو التنظيمات السياسية والوطنية، ومنظمات المجتمع المدني لانعكاساتها ليست على الصعيد الشخصي للشباب بل على الصعيد المجتمعي والوطني، وكان لزاماً التعرف إلى الأسباب الحقيقية التي تدفع الشباب إلى الهجرة واتجاهاتهم نحوها، حيث أوضحت دراسة (Vander & others, 2004) ضرورة تعديل اتجاهات الشباب الراغبين في الهجرة، وتعريفهم بمخاطرها ومشكلاتها.

وتسعى المجتمعات والدول إلى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ودرء خطر الاغتراب وضعف الانتماء عبر مؤسساتها الاجتماعية والتربوية والثقافية، ومن خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ولا يتأتى ذلك كما يشير (ناصر، 2002: 45) إلا بتطبيق المواطنة قولاً وعملاً، فالمواطنة أساس الانتماء، وهي تعني انتماء إلى تراب تحده حدود جغرافية، وكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم سائر العلاقات بينهم وبين نظامهم السياسي والاجتماعي، وفي هذا يجب التأكيد على كرامة الإنسان واحترام قيمته وذاته وحقوقه وحرياته العامة، وسيادة العدل والمساواة، وتكافؤ الفرص.

والانتماء للوطن أحد دعائم بناء الفرد والمجتمع والأمة، وبدونه لا يمكن للفرد أن يدافع عن وطنه ومجتمعه أو يسهم بإخلاص في بنائه، وهو ليس شعاراً براقاً بل ممارسة وتطبيقاً لمبادئ وقيم ورثناها خلفاً عن سلف، ويمكن أن تتمثل في حب الوطن، والولاء له، والحنين والشوق إليه وصعوبة الابتعاد عنه، والمحافظة على أسراره والدفاع عنه. (هويدي، 2016: 118)

وإن تعزيز الانتماء يتطلب ألا يترك أي مواطن عرضة لاختطافه بالاتجاه الآخر، وإلا فإن الوطن والمواطنين والنظام السياسي سيكون في سوق النخاسة لمن يدفع، وإن خطورة هذا الوضع تتطلب اختيار الأشخاص

وبناء المؤسسات التي تسعى إلى تعميق الحوار بين المواطنين لا إلى تعميق حالة التشنج من أجل المصالح والمكاسب، فالشخص المناسب يدفع الناس إلى الرقي والتسامي عن التلاعب بمقدرات الوطن وحقوق المواطنين، فالمؤسسات التي تبنى على قواعد الحب والخير والعدل بين الناس تسهم في تشييد الجدران العالية للوطن بدلاً من اختراقها واختراق الوطن من نفوس أبنائه التي ضعفت بسبب حالات الكبت السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن جراء سياسات رعاء أفقدت المواطنين روح الانتماء لوطنهم وشعبهم. (الفريجات، 2005: 50-51)

وفي هذا السياق يرى (عبيد، 2004: 3) أنه يقف وراء الهجرة عوامل الضعف البشري المتمثلة في الاحباط، والحاجة، والفاقة، والاحساس بالاغتراب وضعف الانتماء الوطني.

وقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة، ومسبباتها، وآثارها، واتجاهات الشباب نحوها منها دراسة أحسن (2014) التي هدفت إلى الكشف عن مدى تأثير الظروف المادية والثقافية في هجرة الشباب بطريقة غير شرعية في الجزائر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة استمارة المقابلة، وتكونت عينة الدراسة من (100) شاب وشابة ممن حاولوا الهجرة في بلدية ياكوران التي تقع أقصى شرق ولاية تيزي وزو، وكشفت الدراسة أن (50%) من أفراد عينة الدراسة هدفهم من وراء الهجرة غير الشرعية تحسين المستوى المعيشي السيء، وتوصلت إلى أن انخفاض الدخل الشهري يدفع الشباب إلى الهجرة، و دراسة (Phyne Stalker & 2014) والتي هدفت التعرف إلى أسباب هجرة الشباب خارج نوفا سكوتيا في كندا، الأثر الاجتماعي لهذه الهجرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى الاحصاءات وورش العمل والمقابلات مع المسؤولين المحليين، وكشفت أن أهم أسباب الهجرة الركود الاقتصادي، وقلة فرص العمل، وأن الهجرة تؤثر في البناء الأسري، وتربية الأبناء، وهجران الزوجة، والطلاق، والهوية الثقافية، وبينت أن أحد السبل لمنع الهجرة مشاركة الشباب في الأعمال التطوعية التي تعزز الانتماء، وأكدت أيضاً الحاجة إلى مزيد من الموارد لدعمهم. ودراسة عبد الرحمن (2010) التي هدفت إلى الكشف عن دوافع ومبررات الهجرة غير القانونية لدى الشباب، والكشف عما إذا كان هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب واتجاههم للهجرة غير القانونية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وكانت أداتا الدراسة الاستبانة والمقابلة، وتكونت عينة الدراسة من (425) فرداً في محافظتي القليوبية والشرقية، وكشفت الدراسة أن أهم أسباب الهجرة البطالة، وضعف فرص نجاح المشروعات الصغيرة، والفقر وضعف الدخل، وصعوبة إجراءات السفر للخارج بطريقة رسمية، ومشكلات الانتماء، والفراغ، وارتفاع تكاليف الزواج، وبينت الدراسة أن (86%) من عينة الدراسة على استعداد للهجرة ولكن هجرة قانونية، وبلغت نسبة من لا يرغب في الهجرة نهائياً (4%)، و(10%) فقط يرفضوا الهجرة غير القانونية، وكشفت أن الذكور هم أكثر ميلاً

للهمجرة من الإناث، وبلغت نسبة من لا يعملون بشكل منتظم أو بدون عمل ويرغبون في الهجرة (94.6%) وأن العزاب والمتزوجين يرغبون في الهجرة بنفس الدرجة، ودراسة شريف، وعبد العزيز (2009) التي هدفت التعرف إلى أسباب هجرة الشباب المصري واتجاهاتهم نحوها وسبل الحد منها، واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة استمارة مقابلة مقننة، وتكونت عينة الدراسة من (115) شاباً من قرية ناطون بمحافظة الفيوم ممن تورطوا في هجرة غير شرعية وتم القبض عليهم، وقد أشارت النتائج الميدانية إلى أن سوء الأحوال الاقتصادية هي في مقدمة العوامل التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة بما يشملها من انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وقلة فرص العمل، ثم تأتي عوامل أخرى كالشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية، وكشفت الدراسة أن ما نسبته (71.3%) من الشباب سوف يحاولون السفر مرة أخرى على الرغم من فشلهم، وعلى الرغم من هذا الاتجاه الموجب نحو الهجرة إلا أن الدراسة كشفت أن الشباب المهاجر ما زال لديه انتماء عال نحو وطنه، إذ يرغب بعد تكوين نفسه في العودة إلى بلده وبناء مسكن والتزوج منها، ودراسة (Kassar 2009) التي هدفت التعرف إلى التغيرات الاجتماعية والديمقراطية للهجرة على المجتمع التونسي، والكشف عن أسبابها واتجاهات الشباب والرجال نحوها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن بطالة الخريجين هي أهم العوامل المؤدية إلى الهجرة خارج تونس، والرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي في ظل تدني قيمة الرواتب، وظهور الأنماط الاستهلاكية لدى بعض الأفراد، وانتشار العنف والعولمة، والرغبة في الزواج، إضافة إلى زيادة الهجرة العائلية، وهجرة الإناث بشكل مستقل. ودراسة عودة (2009) التي هدفت التعرف إلى أنواع المخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية، والأسباب المؤدية لها، والانعكاسات السلبية لها على الشباب، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (300) شاب ممن يرغبون في الهجرة في قرية تطون بالفيوم، و(25) عضواً من المجلس القروي، وبيّنت الدراسة أن أكثر المخاطر الناجمة عن الهجرة المعاناة في التمييز في الأجور في البلد المهاجر إليها، وعمل الشباب في المهن الشاقة، وتعرضهم للسجن والتعذيب، وإهدار كرامتهم، وهلاك بعضهم، وانهيار الأسرة وتعرض أبنائها للانحراف، وتعرض المجتمع للجريمة المنظمة، وظهور الأعمال المنافية للأمن القومي، وفشل العلاقات الزوجية، والتأثير على افتقار الانتماء والولاء للوطن، وغرس مشاعر الكراهية والانتقام، واحساس الشباب بالضيق، وكشفت الدراسة أن أهم أسباب الهجرة انتشار البطالة، والرغبة في تكوين مدخرات، والحصول على أجر أعلى، وقلة العائد من العمل الحكومي، ومتطلبات توفير السكن، والرغبة في الزواج، وتشجيع الأسرة على الهجرة. ودراسة مصطفى (2007) التي هدفت التعرف إلى مستويات الاغتراب النفسي لدى الشباب الكردي، والتعرف إلى اتجاهاتهم نحو الهجرة إلى خارج البلاد، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم استخدام مقياسين وهما الاغتراب النفسي والاتجاه نحو الهجرة، وتكونت عينة الدراسة من (330) شاباً داخل مدينة أربيل ومن كلا الجنسين، والمحصورة أعمارهم بين (18-30) سنة ومن العاملين والعاطلين ومن مستويات مختلفة من

التحصيل ومن المتزوجين والعزاب، وأظهرت النتائج أن الشباب يعانون من الاغتراب النفسي بمستوى أقل من الوسط الفرضي للمقياس، ولديهم اتجاهات إيجابية عالية نسبياً نحو الهجرة، وأظهرت علاقة موجبة دالة بين الاغتراب النفسي وبين اتجاهات الشباب نحو الهجرة، وقد كانت الفروق لصالح الذكور في الاتجاه نحو الهجرة، وكشفت أن مستوى الاغتراب لم يبلغ حالة متأزمة. ودراسة (Zohry 2007) التي هدفت التعرف إلى أسباب هجرة المصريين بطريقة غير شرعية إلى أوروبا وخصوصاً إيطاليا وفرنسا، واستخدم الباحث المسح الميداني في بعض القرى المصرية، وتكونت عينة الدراسة من (1552) فرداً، وتشير النتائج إلى أن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس لهجرة الشباب، وأن الغالبية العظمى من الشباب يرغبون في الهجرة إلى أوروبا، وبينت النتائج أن المهاجرين ينوون العودة إلى مصر بعد إقامة مؤقتة في بلد المقصد، وأن الشباب الذكور يهاجرون لتحقيق أهداف مالية محددة وبعد ذلك يعودون. ودراسة (Palmer & Sinclair 2000) والتي هدفت التعرف إلى ميول ونوايا الشباب في المدارس الثانوية نحو الهجرة من الجزيرة الشمالية العظمى من نيو فوند لاند، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أدواتها الاستبانة، وتكونت عينتها من (295) طالباً وطالبة من طلبة الصف العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، وأشارت الدراسة أن (83.9) من عينة الدراسة يرغبون في مغادرة الجزيرة الشمالية العظمى بنسبة (83.4) للذكور، (84.4) للإناث مما يدل على اتجاه موجب نحو الهجرة لدى طلبة المدارس الثانوية.

ومن الملاحظ على الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع الهجرة وأسبابها واتجاهات الشباب نحوها، وتأكيداً على المخاطر الناتجة عن الهجرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وقد استندت غالبية الدراسات السابقة في منهجيتها على المنهج الوصفي، أو التحليل الشخصي لأصحابها، إضافة إلى الإحصاءات، وتراوحت أدواتها ما بين الاستبانة والمقابلة، أما الدراسة الحالية فإنها تناولت أسباب الهجرة والاتجاهات نحوها، ومستوى الانتماء، وتناولت العلاقات بين أسباب الهجرة والاتجاهات نحوها، والعلاقة بين أسباب الهجرة ومستوى الانتماء الوطني، وكانت عينتها الخريجين العاطلين عن العمل، وقد استندت الدراسة الحالية إلى ثلاث أدوات الأولى: استبانة أسباب ميل الخريجين للهجرة، واستبانة اتجاهات الخريجين نحو الهجرة، واستبانة الانتماء الوطني، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في كتابة الإطار النظري، وإعداد أدوات الدراسة، وتفسير النتائج.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لاحظ الباحث من خلال عمله في الجامعات الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني واحتكاكه بالشباب وفئات الخريجين وجود رغبة لدى البعض منهم في الهجرة إلى الخارج، كما دلت الشواهد على ازدياد ظاهرة الهجرة بعد حرب يوليو (2014) التي أدت إلى دمار واسع في قطاع غزة، واستشهاد وجرح الآلاف، وتدمير البنية التحتية، وانحيار قطاعات اقتصادية مختلفة، وقد دفعت هذه الحرب فئات أخرى غير الشباب للعمل على الهجرة بطرق غير شرعية فيما يسمى بقوارب الموت، يضاف إلى ذلك الظروف السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية وانغلاق الأفق في قرب التوصل لحل سياسي مع الاحتلال خاصة في ظل التعنت الإسرائيلي للوصول إلى حلول عادلة للقضية الفلسطينية تكفل استرجاع الحقوق والأرض والمقدسات، إضافة إلى الانقسام البغيض الذي مزق النسيج الوطني والاجتماعي واستمراره على الرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني وعدم تمكنها من العمل في قطاع غزة، الأمر الذي ولد حالة من الاحباط الشديد لدى قطاعات مجتمعية مختلفة، وعلى وجه الخصوص فئة الخريجين التي لا تجد العناية والاهتمام من الجهات الرسمية بفعل الظروف السياسية، وعدم توفر فرص عمل، وارتفاع الأسعار، وعدم الاستقرار الأمني بفعل التهديدات الإسرائيلية، وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات والتقارير مثل دراسة (صافي، 2008: 11)، ودراسة (أبو عوجة، وعسلي، 2013: 137)، وقد زادت هذه الظروف من الضغوط النفسية والعزلة الاجتماعية وأضعفت الهوية والانتماء وولد شعوراً بالاغتراب لدى بعض الخريجين مما دفع البعض منهم للعمل على الهجرة إلى خارج قطاع غزة الذي يشهد حالة من الانهيار شبه التام على المستوى الاقتصادي، وقد تحددت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما أسباب ميل الخريجين في محافظات غزة إلى الهجرة وعلاقتها باتجاهاتهم نحوها وانتمائهم الوطني؟ وينقر عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة في محافظات غزة ؟
- ما اتجاهات الخريجين نحو الهجرة في محافظات غزة ؟
- ما مستوى الانتماء الوطني لدى الخريجين في محافظات غزة؟
- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة واتجاهاتهم نحو الهجرة في محافظات غزة ؟
- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة ومستوى انتمائهم الوطني في محافظات غزة ؟

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة في محافظات غزة.
2. التعرف إلى اتجاهات الخريجين نحو الهجرة في محافظات غزة.
3. الكشف عن مستوى الانتماء الوطني لدى الخريجين في محافظات غزة.
4. الكشف عما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة واتجاهاتهم نحو الهجرة في محافظات غزة.
5. الكشف عما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة ومستوى انتمائهم الوطني في محافظات غزة.

أهمية الدراسة:

1. تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الهجرة لما لها من انعكاسات سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية على البناء الاجتماعي والمشروع الوطني للشعب الفلسطيني، وبخاصة في أوساط الخريجين الشباب الذين هم عماد بناء الوطن، والمدافعين عن ثراه، وهم طاقة يستفاد منها في تنمية المجتمع.
2. قد تفيد الدراسة المسؤولين في وزارة الشباب ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن أوضاع الخريجين والأسباب التي تدفعهم للهجرة من أجل إيجاد بعض السبل للحد منها.
3. قد تفيد الدراسة منظمات المجتمع المدني من أجل وضع برامج تدريبية وتشغيلية وتنمية لهؤلاء الخريجين.
4. قد تلفت الدراسة أنظار التنظيمات السياسية التي تفقد العمل الوطني إلى خطورة الهجرة على المشروع الوطني والعمل على وضع حلول لها.

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي:** أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة وعلاقتها باتجاهاتهم نحوها وانتمائهم الوطني في محافظات غزة.
- **الحد البشري:** الخريجون العاطلون عن العمل في محافظات غزة.
- **الحد المكاني:** محافظات غزة.
- **الحد الزمني:** تم تطبيق الدراسة في النصف الثاني من العام (2016) م.

مصطلحات الدراسة:

الأسباب: هي مجموعة الدوافع والمحفزات والبواعث والحجج والعلل التي تدفع خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة للهجرة إلى الخارج.

الميل: هو مفهوم يشير إلى الأشياء التي يحبها أو يكرهها الفرد، وينمي الفرد في معتزك حياته حبا أو كرها لأشياء تدخل في حياته، وهذه الأشياء التي يحبها أو يكرهها لها تأثير واضح على سلوكه وتعاملاته. (عامر، 2012، 185)، ويرى (شحاته، والنجار، 2003: 308) أن الميل هي عبارة عن اهتمامات وتنظيمات وجدانية تجعل الفرد يعطي انتباها واهتماما لموضوع معين، ومن ثم فهي تمثل نزعات سلوكية إيجابية نحو شيء أو موضوع معين.

ويعرف الباحث الميل إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص على مقياس أسباب ميل الخريجين للهجرة خارج قطاع غزة.

الخريجون: هم طلبة الجامعات والكليات والمعاهد الفلسطينية في محافظات غزة، والذين انهوا دراستهم، ولم يستطيعوا الالتحاق بسوق العمل بسبب الظروف السياسية والاقتصادية.

الهجرة لغة: جاء في (المنجد، د.ت: 855) هجر هجراً وهجراناً أي صرمه وقطعه، وورد في (المعجم الوسيط، 2004: 973) أيضاً أن المهاجر هو من ترك وطنه، والمهجر هو المكان الذي يُهاجر إليه أو منه، والهجرة تعني الخروج من أرض إلى أخرى، وانتقال الأفراد من مكان لآخر سعياً وراء الرزق أو العلاج، أو طلب العلم.

والهجرة اصطلاحاً: انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى أماكن تتوفر فيها سبل الكسب والعيش الكريم، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود البلد، أو خارج حدوده بهدف الاستقرار، وذلك تحت تأثير عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها. (كركوش، 2010: 44)

وعرفها رشيد (2012: 14) بأنها انتقال البشر من مكان فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، والهجرة نوعان: الأولى شرعية تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة، والثانية غير شرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

ويعرف الباحث الهجرة إجرائياً بأنها: مغادرة الخريجين لمحافظة قطاع غزة بطريقة قانونية أو غير قانونية لدول أخرى بنية الإقامة المؤقتة أو الدائمة بفعل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف الحصول على فرصة عمل وتوفير حياة كريمة ومستوى معيشي لائق.

الاتجاه: حالة من الاستعداد العقلي تولد تأثيراً ديناميكياً على استجابة الفرد، وتساعد على اتخاذ القرارات المناسبة بالسلب أو الإيجاب فيما يتعرض له من مواقف ومشكلات، وتدفعه لفعل معين. (اللقاني، والجمل، 2003: 7)

ويعرف الباحث الاتجاه نحو الهجرة إجرائياً: مدى استعداد الخريجين في محافظات غزة وتهيئتهم نفسياً للهجرة وتحدد طبيعة اتجاهاتهم للهجرة بالسلب أو الإيجاب وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص على مقياس اتجاهات الخريجين للهجرة خارج قطاع غزة.

الانتماء الوطني: هو حب الفرد لوطنه وتضحيته من أجله، وشعوره بالحب والإخاء تجاه جميع المواطنين الذين ينتمون إلى ذلك الوطن، وعمله من أجل رقيه ورفعة شأنه، والتزامه نحو الجماعة التي يوجد معها والأرض التي يعيش عليها، والانتساب الحقيقي لها قولاً وعملاً. (فليه، والزكي، 2004: 59)

ويعرف الباحث الانتماء الوطني إجرائياً: بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص على مقياس الانتماء الوطني.

الطريقة والإجراءات:

أولاً: منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من خريجي الجامعات الفلسطينية العاطلين عن العمل، حيث يقدر عدد الخريجين سنوياً حسب إحصاءات صادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي بغزة (2016: 47) نحو (20532) خريجاً وخريجة منهم (10485) خريجاً، و(10047) خريجة، كما بلغ عدد الخريجين العاطلين عن العمل المسجلين للاستفادة من مشروع تشغيل الشباب من أجل التنمية "بعث روح الأمل" الذي ينفذه الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) نحو (48) ألف خريج جامعي وفني من قطاع غزة. (وكالة فلسطين اليوم، 2016: 1)

ثالثاً: عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (445) طالباً وطالبة من خريجي الجامعات الفلسطينية العاطلين عن العمل تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

رابعاً: أدوات الدراسة: بعد الاطلاع على الأدب التربوي والاجتماعي، واستطلاع رأي عينة من المتخصصين في التربية وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية عن طريق المقابلات الشخصية غير الرسمية، قام الباحث ببناء أدوات الدراسة وهي ثلاث استبانات، الأولى الخاصة بأسباب ميل الخريجين للهجرة وتكونت من (25) فقرة، والثانية المتعلقة باتجاهات الخريجين نحو الهجرة وتكونت من (25) فقرة، والثالثة المتعلقة بالانتماء الوطني وتكونت من (35) فقرة، وقام الباحث بصياغة الفقرات التي تقع تحت كل استبانة.

خامساً: تصحيح الأدوات: تم تصحيح الأدوات على نمط مقياس ليكرت، وهو يندرج إلى خمس فئات هي: كبيرة جداً خمس درجات- كبيرة أربع درجات - متوسطة ثلاث درجات- ضعيفة درجتان- ضعيفة جداً درجة واحدة، وقد تم اعتماد درجات التقدير على النحو التالي: (5-4.23) كبيرة جداً، (4.23-3.43) كبيرة، (3.43-2.63) متوسطة، (2.61-1.81) ضعيفة، (1.8-1) ضعيفة جداً.

سادساً: صدق أدوات الدراسة: ويقصد بصدق الأداة أن تقيس فقرات الأداة ما وضعت لقياسه وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ. **صدق المحكمين:** تم التأكد من صدق الأدوات عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات الفلسطينية لإبداء آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم عليه من حيث صياغته اللغوية ومدى انتماء عباراته للمجالات، ووضوحها، والتعديل المناسب، وأية ملاحظات أخرى يرونها ضرورية، وقد اجمع غالبيتهم على أن العبارات تنتمي للمجالات بصورة جيدة، وبهذا استقرت الاستبانة الأولى على (25) فقرة، والاستبانة الثانية على (25) فقرة، و الاستبانة الثالثة على (35) فقرة.

ب. **صدق الاتساق الداخلي:** ويقصد به قوة ارتباط كل عبارة من عبارات المجال بالدرجة الكلية للمجال حيث تم تطبيق الاستبيانات على عينة استطلاعية مكونة من (60) خريجاً وخريجة، وقد كانت معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية دالة عند مستوى (0.01، 0.05)، مما طمأن الباحث إلى تطبيق الأدوات على عينة الدراسة.

سابعاً: ثبات الأدوات: ويقصد بثبات الأداة أن تعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقها مرة ثانية، وقد قام الباحث بحساب معامل الثبات بطريقتين:

1. **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:** تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل عامل من عوامل الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة جوتمان فوجد أن معامل الثبات قبل التعديل الخاص بأسباب

ميل الخريجين للهجرة (0.639) وبعد تصحيح معامل الارتباط بمعادلة جوتمان وقد بلغ معامل الثبات حوالي (0.777)، أما بخصوص استبانة اتجاهات الخريجين نحو الهجرة فوجد أن معامل الثبات قبل التعديل الخاص (0.707) وبعد تصحيح معامل الارتباط بمعادلة جوتمان وقد بلغ معامل الثبات حوالي (0.826)، أما بخصوص استبانة الانتماء الوطني فوجد أن معامل الثبات قبل التعديل الخاص (0.709) وبعد تصحيح معامل الارتباط بمعادلة جوتمان وقد بلغ معامل الثبات حوالي (0.781)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يؤكد ثبات أدوات الدراسة مما طمأن الباحث من تطبيقهما على عينة الدراسة.

2. طريقة ألفا كرونباخ (Cronach's Alpha): استخدم الباحث طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانتين، حيث كان معامل ألفا كرونباخ لاستبانة أسباب ميل الخريجين للهجرة (0.914) بينما كان معامل ألفا كرونباخ لاستبانة اتجاهات الخريجين للهجرة (0.923)، وكان معامل ألفا كرونباخ لاستبانة الانتماء الوطني (0.958) وهي معاملات مرتفعة تدل على ثبات أدوات الدراسة.

وفي ضوء ما سبق نجد أن الصدق والثبات قد تحققا بدرجة جيدة مما طمأن الباحث لتطبيق الاستبانتين على عينة الدراسة.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

إجابة السؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي ينص على: ما أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة في محافظات غزة؟ ولإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي، والجدول (1) يوضح ذلك:

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات مجال أسباب ميل الخريجين للهجرة

م	أسباب ميل الخريجين للهجرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	سوء الأوضاع الاقتصادية في كافة المجالات	4.62	0.85	92.45	3
	قلة فرص العمل المتوفرة في القطاع العام والخاص	4.66	0.83	93.21	1
	استمرار الانقسام الفلسطيني وإطالة أمدته رغم تشكيل حكومة الوفاق	4.29	0.86	85.84	9
	انغلاق الأفق في التوصل لحلول سياسية مع الاحتلال	4.05	1.06	80.94	18
	القلق المستمر مما سيحمله المستقبل مما يهدد الأمن الاجتماعي	4.33	0.93	86.61	8
	الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية	4.09	0.74	81.71	16
	الحروب المدمرة والمتوالية على قطاع غزة والتهديد بتكرارها	4.23	1.18	84.54	11
	بطء عملية إعادة إعمار غزة بعد حرب يوليو (2014)	3.76	0.65	75.28	22
	القيود على حرية التعبير وانتهاك حقوق الإنسان	4.34	0.78	86.79	7
	إغلاق المعابر بشكل مستمر	4.60	0.84	92.09	4
	الرغبة في مساعدة الأهل	3.95	0.74	79.06	19
	انتشار الوساطة والمحسوبية في المؤسسات الفلسطينية	4.39	0.92	87.73	6
	التوظيف على قاعدة الانتماء الحزبي لا الكفاءة والخبرة	4.62	0.81	92.49	2
	تردي الأوضاع الصحية وقلة الامكانيات المتوفرة للعلاج في قطاع غزة	4.19	0.78	83.78	12

م	أسباب ميل الخريجين للهجرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	ضعف منظمات المجتمع المدني في تلبية احتياجات الشباب	4.28	0.70	85.66	10
	تفشي الجريمة وتعاطي المخدرات	3.55	1.17	70.97	25
	غلاء المهور وعدم مقدرة الشباب على الإيفاء بمتطلبات الزواج	4.10	0.78	82.07	14
	عدم توفر أماكن للسكن	3.86	0.73	77.17	21
	قلة عناية المسؤولين بحاجات الخريجين	4.15	0.70	83.01	13
	تزايد التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع في قطاع غزة	4.06	1.11	81.12	17
	سيادة الاعتبارات المادية في التعاملات بين أفراد المجتمع	4.09	1.00	81.89	15
	عدم محاسبة بعض الأفراد المتنفذين	3.90	0.86	77.93	20
	ضعف الدعم العربي والإسلامي الرسمي والجهادي	3.68	0.69	73.57	23
	الشعور بالاغتراب بين بعض أفراد المجتمع	3.61	0.64	72.27	24
	غلاء المعيشة وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية	4.43	0.68	88.67	5
	الدرجة الكلية	4.15	0.84	83.07	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى ثلاث فقرات في هذا المجال كانت:

الفقرة (2) والتي تنص على: «قلة فرص العمل المتوفرة في القطاع العام والخاص» بوزن نسبي وقدره (93.21%) ويعزو الباحث ذلك إلى الحصار المفروض على قطاع غزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ وصول حركة حماس إلى الحكم بعد انتخابات (25) يناير (2006)، ومقاطعة المجتمع الدولي لها، إضافة إلى الانقسام الفلسطيني البغيض في يونيو (2007) وتبعاته على المشروع الوطني والبناء الاجتماعي للشعب الفلسطيني، وتشديد إسرائيل للحصار على قطاع غزة، إذ منعت دخول السلع والمواد الخام، والعمال من العمل داخل الخط الأخضر، كما شنت إسرائيل أربع حروب مدمرة على قطاع غزة أدت إلى تدمير البنية التحتية، وانهيار الاقتصاد حيث أدت مجمل تلك الأحداث والتطورات إلى قلة فرص العمل المتوفرة سواء في القطاع العام خاصة بعد الأزمة المالية التي عانت منها حركة حماس عقب إغلاق الانفاق الحدودية مع مصر، وقد

عزفت حركة حماس باعتبارها المُسيِّرة لشئون قطاع غزة في أعقاب تشكيل حكومة الوفاق الوطني عن التوظيف في القطاع العام، وبخصوص القطاع الخاص فإن غالبية قطاعاته مدمرة سواء بفعل الحصار أو الحرب أو السياسات الداخلية للهيكل المسيرة لقطاع غزة.

الفقرة (13) والتي تنص على: «التوظيف على قاعدة الانتماء الحزبي لا الكفاءة والخبرة» بوزن نسبي وقدره (92.49%) ويعزو الباحث ذلك إلى أنه منذ تشكيل حركة حماس لحكومة أغلبية برئاستها في أعقاب انتخابات (25) يناير (2006) اتخذت سياسة توظيف العناصر المنتمين لها، واستبعاد ما دونهم، حيث ساهمت أحداث الانقسام الدموي في يونيو (2007) إلى تعزيز هذا التوجه، وامتناع الآلاف من العمل مع حركة حماس وإقصائها للموظفين التابعين للسلطة الوطنية في رام الله، فأصبح التوظيف والترقي في الوظيفة العامة يتم فقط للمنتمين حزبياً والمؤيدين لحركة حماس دون معايير مهنية واضحة، وأصبح من يرغب في العمل في الجهاز الحكومي أن يحصل على تركية من أطر حركة حماس من أجل التقدم لوظيفة أو الحصول عليها، كما عمدت حركة حماس إلى السيطرة على كثير من المؤسسات الأهلية والجامعات، وأصبح التوظيف يتم في هذه المؤسسات من العناصر المنتمين لها، واستثناء ما دونهم.

الفقرة (1) والتي تنص على: «سوء الأوضاع الاقتصادية في كافة المجالات» بوزن نسبي وقدره (92.45%) ويعزو الباحث ذلك إلى أن الحصار والانقسام والحروب المتوالية على قطاع غزة أدت إلى تدمير البنية التحتية وانهيار القطاع التجاري والصناعي والزراعي والصيد البحري، مما أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في كافة المجالات.

وأن أدنى ثلاث فقرات في هذا المجال كانت:

الفقرة (16) والتي تنص على «تفشي الجريمة وتعاطي المخدرات» بوزن نسبي وقدره (70.97%) ويعزو الباحث ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني ما زال متماسكاً بقيمه الدينية والاجتماعية، ويتمتع أفراده بدرجة عالية من الأخلاق، والالتزام الديني، وقد يعزى إلى الجهود التي تبذلها قوات الأمن في مكافحة تفشي الجريمة والمخدرات، فالمجتمع الغزي يعيش في منطقة جغرافية محدودة من السهل السيطرة عليها، وقد يعزى إلى الجهود التي تبذلها المؤسسات المجتمعية في مكافحة هذه الظواهر والتي تفشت في الآونة الأخيرة نتيجة انتشار الفقر والبطالة، وقد يعزى إلى إغلاق الأنفاق الحدودية مع مصر والتي كانت مصدراً لتهرب المواد المخدرة.

الفقرة (24) والتي تنص على «الشعور بالاغتراب بين بعض أفراد المجتمع» بوزن نسبي وقدره (72.27%) ويعزو الباحث ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني ما زال مترابطاً ومتماسكاً من الناحية الاجتماعية، كما أن

الشعور بالولاء والانتماء لم يتأثر بالرغم من كل الظروف الصعبة التي يمر بها الناس في قطاع غزة من حصار وانقسام، كما أن الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات والفلسطينيين في الضفة الغربية، والحروب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة لم تفت من عضد الشعب الفلسطيني، بل كانت هذه الحروب فرصة لإعادة اللحمة بين أبناء الشعب الفلسطيني وزادت من تماسكه، وارتباطه بأهله وأرضه.

الفقرة (23) والتي تنص على «ضعف الدعم العربي والإسلامي الرسمي والجماهيري» بوزن نسبي وقدره (73.57%) ويعزو الباحث ذلك إلى أن القضية الفلسطينية قضية محورية وذات بعد ديني وتاريخي بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية، فبالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها الشعوب والدول العربية والإسلامية إلا أنها تحاول دعم الفلسطينيين والقضية الفلسطينية في حدود المستطاع، وبالرغم من حصول هذه الفقرة على مرتبة متدنية إلا أنها حصلت على وزن نسبي كبير وتؤثر حقيقية إلى ضعف الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية بفعل الاضطرابات التي تشهدها الدول العربية والإسلامية والأزمات الاقتصادية التي تمر بها، كما أن أحداث الانقسام الفلسطيني ألقت بظلالها على الدعم العربي والإسلامي لقطاع غزة، كما أن تأييد بعض الأطراف داخل قطاع غزة لتيارات سياسية معينة في بعض الدول العربية أثر بشكل ملموس في استمرار الدعم والتأييد للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقد يعزى إلى ضعف التغطية الإعلامية للقنوات العربية للانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة.

ويلاحظ أن جميع فقرات استبانة أسباب ميل الخريجين للهجرة حصلت على أوزان نسبية تراوحت ما بين (70.97-93.21) وهي نسب كبيرة، وكبيرة جداً، وقد حصلت الدرجة الكلية لاستبانة أسباب ميل الخريجين نحو الهجرة على وزن نسبي وقدره (83.07%) وهي نسبة كبيرة جداً تدل على ما يواجه الشباب الخريجين من صعوبات وتحديات تكون دافعاً لهم للتفكير في الهجرة، وتدق ناقوس الخطر، وترفع الصوت للمسؤولين للعمل الجاد للوقوف في وجه هذه التحديات والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للوقوف في وجه هذه الأسباب الدافعة للخريجين للتفكير في الهجرة، ولخطورة ظاهرة الهجرة على المجتمع الفلسطيني ومشروعه الوطني في التحرير وبناء مؤسسات الدولة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة أحسن (2014)، و (Phyne & Stalker 2014) وعبد الرحمن (2010)، وشريف، وعبد العزيز (2009) عودة (2009)، (Kassa 2009) و (Zohry 2007).

إجابة السؤال الثاني من أسئلة الدراسة والذي ينص على: ما اتجاهات الخريجين نحو الهجرة في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي، والجدول (2) يوضح ذلك:

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات مجال الاتجاه نحو الهجرة

م	الاتجاه نحو الهجرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	أشعر أن الهجرة ستحسن أوضاعي المعيشية	4.52	0.92	90.43	2
	أعتقد أن الهجرة ستساعدني على تكوين ثروة تعينني على مصاعب الحياة	4.39	0.86	87.78	4
	أرى أن الخدمات الصحية متوفرة في الدولة التي سوف أهاجر إليها.	4.39	0.94	87.73	5
	أعتقد أن الهجرة سوف توفر لي فرصة عمل	4.61	0.68	92.27	1
	أرى أن الهجرة يمكن أن تساعد الخريجين على الزواج	4.06	0.65	81.17	16
	أرى أن الهجرة قد تمكنني من توفير حياة كريمة لأبنائي	4.37	0.79	87.37	8
	أرى أن الهجرة سوف تزيد من دائرة علاقاتي الاجتماعية	3.49	1.20	69.80	25
	أرى أن الإنسان المهاجر يتمتع بكافة حقوقه	4.05	1.01	80.99	18
	أرى أن الهجرة ستخلصني من الضغوط النفسية التي أعاني منها	4.01	0.70	80.18	20
	أشعر بأن الهجرة ستؤدي إلى توكيد ذاتي وزيادة ثقتي بنفسي	4.06	1.21	81.12	17
	أشعر بالمتعة عند سماعي قصص النجاح التي يحققها المهاجرون	4.28	0.80	85.66	10
	أرى بأن المهاجر لديه فرص متكافئة للحصول على عمل	4.19	0.72	83.78	13
	أرى أن الهجرة توفر فرصاً كبيرة للفرد لإكمال دراساته العليا	4.24	0.70	84.90	11
	أرى أن الهجرة ستتيح لي الفرص للحصول على منزل	4.13	0.72	82.65	15

م	الاتجاه نحو الهجرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	أرى أنّ الهجرة ستحقق لي طموحاتي	4.05	0.72	80.94	19
	أرى أنّ حصولي على جنسية أجنبية سيحقق لي امتيازات ومكاسب	4.37	0.68	87.42	7
	أعتقد أنني سأستطيع التعبير عن رأيي بحرية في الخارج	3.98	0.97	79.64	21
	أرى أنّ الهجرة تعمل على تنمية مهاراتي وزيادة خبراتي	4.38	0.61	87.55	6
	أرى أنّ الهجرة تزيد من قدرتي على تحمل المسؤولية	4.29	0.67	85.84	9
	أرى أنّ الهجرة تحقق لي شبكة ضمان اجتماعي	3.94	0.70	78.88	22
	أرى أنّ الهجرة ستوفر لي الأمن	3.84	0.69	76.81	23
	أتواصل مع أصدقائي في الخارج من أجل الهجرة	3.53	1.20	70.56	24
	يعجبني الاحترام الذي يحظى به العلماء المهاجرون	4.20	1.03	83.96	12
	يعجبني النظام السياسي الديمقراطي في الغرب	4.18	0.65	83.60	14
	أرى أنّ الهجرة ستمكنني من السفر بحرية	4.52	0.84	90.38	3
	الدرجة الكلية	4.16	0.83	83.26	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى ثلاث فقرات في هذا المجال كانت:

الفقرة (4) والتي تنص على: «أعتقد أن الهجرة سوف توفر لي فرصة عمل» بوزن نسبي وقدره (92.27%)، والفقرة (1) والتي تنص على: «أشعر أن الهجرة ستحسن أوضاعي المعيشية» بوزن نسبي وقدره (90.43%) ويعزو الباحث ذلك إلى اعتقاد أفراد عينة الدراسة أن الظروف في الخارج خاصة في الدول الأوروبية ستكون أفضل حالاً مما هو موجود داخل قطاع غزة المحاصر والذي لا تتوفر فيه أية فرص عمل سواء في القطاع العام أو الخاص، ولاعتقادهم أن الظروف المعيشية سوف تكون أحسن في الحصول على الاحتياجات الأساسية من مأكّل ومسكن ورعاية صحية وحرية في الحركة، ولاعتقاد أفراد عينة الدراسة أن الدول الأوروبية تحترم حقوق الإنسان وتعمل على تلبية احتياجاته الأساسية، وقد يعزى إلى المعلومات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة عن الامتيازات التي يحصل عليها المهاجرون إلى الدول الأوروبية.

الفقرة (25) والتي تنص على: «أرى أنّ الهجرة ستمكنني من السفر بحرية» بوزن نسبي وقدره (90.38%) ويعزو الباحث ذلك إلى اعتقاد أفراد عينة الدراسة أن الدول الأوروبية تحترم حقوق الإنسان وحياته وتسمح له بالحركة والتنقل أينما شاء، فالحدود بين الدول الأوروبية مفتوحة، ويمكن للفرد التنقل بحرية عبر وسائل المواصلات المختلفة، وقد يعزى إلى المعلومات المتوفرة لدى عينة الدراسة عن حرية الحركة التي يتمتع بها المهاجرون، وذلك بعكس المواطن المحاصر داخل قطاع غزة، والذي لا يمكنه الانتقال خارج حدوده، وتتفق هذه النتائج مع دراسة Palmer & Sinclair (2000) ومصطفى (2007)، وشريف، وعبد العزيز (2009) التي كشفت عن اتجاه موجب نحو الهجرة.

وأن أدنى ثلاث فقرات في هذا المجال كانت:

الفقرة (7) والتي تنص على: «أرى أن الهجرة سوف تزيد من دائرة علاقتي الاجتماعية» بوزن نسبي وقدره (69.80%) ويعزو الباحث ذلك إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لطبيعة المجتمعات الغربية، والتي تختلف في تقاليدها وعاداتها ومكوناتها الثقافية عن الثقافة الفلسطينية، وقد يعزى إلى إدراك أفراد عينة الدراسة أن اللغة قد تقف حاجزاً أمام إقامة علاقات اجتماعية، كما أن المهاجرين إلى البلاد الغربية يعتبرون غرباء عنها، وقد يعزى إلى تزايد النزعات العنصرية في أوروبا تجاه المهاجرين خاصة بعد الاعتداءات التي حدثت في عدد من البلدان الأوروبية.

الفقرة (22) والتي تنص على: «أتواصل مع أصدقائي في الخارج من أجل الهجرة» بوزن نسبي وقدره (70.56%) ويعزو الباحث ذلك إلى قلة الأعداد التي استطاعت الهجرة إلى الخارج، وقد يعزى إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين من في داخل القطاع وخارجه، حيث أن البعض ممن يهاجرون إلى الخارج سرعان ما تنقطع صلاتهم مع أقاربهم وجيرانهم وأصدقائهم، فالبعد جفاء، وبالرغم من حصول هذه الفقرة على مرتبة متدنية إلا أنها حصلت على وزن نسبي كبير مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة تسعى جاهدة للتواصل مع معارفها في الخارج من أجل الهجرة.

الفقرة (21) والتي تنص على: «أرى أن الهجرة ستوفر لي الأمن» بوزن نسبي وقدره (76.81%) ويعزو الباحث ذلك إلى وعي وإدراك ومتابعة أفراد عينة الدراسة للأحداث في أوروبا، واطلاعهم عبر وسائل الإعلام على الملاحقات التي تطال العرب والمسلمين خاصة بعد الأحداث الدامية التي شهدتها بعض البلدان الأوروبية، مما ولد شعوراً بأن الهجرة لن توفر الأمن، وبالرغم من حصول هذه الفقرة على مرتبة متدنية إلا أنها حصلت على وزن نسبي كبير يدل على أن أفراد عينة الدراسة تترك أن الهجرة ستوفر لها نوعاً من الأمن والطمأنينة.

ويلاحظ أن جميع فقرات استبانة اتجاهات الخريجين نحو الهجرة حصلت على أوزان نسبية تراوحت ما بين (69.80%-92.27%) وهي نسب كبيرة جداً وكبيرة، وقد حصلت الدرجة الكلية لاستبانة اتجاهات الخريجين نحو الهجرة على وزن نسبي وقدره (83.26 %) وهي نسبة كبيرة جداً، تؤشر إلى أن هناك اتجاهًا إيجابيًا لدى الخريجين للتفكير والعمل من أجل الهجرة خارج فلسطين، مما يقتضي العمل للوقوف في وجه هذه الظاهرة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة Palmer & Sinclair (2000) ومصطفى (2007)، وشريف، وعبد العزيز (2009) التي كشفت عن اتجاه موجب نحو الهجرة.

إجابة السؤال الثالث من أسئلة الدراسة والذي ينص على: ما مستوى الانتماء الوطني لدى الخريجين في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي، والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات مجال الانتماء الوطني

م	الانتماء الوطني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	لن أتخلي عن جنسيتي مهما كان الثمن	4.01	0.69	80.22	25
	لديّ رغبة في العودة إلى وطني بعد تحسن ظروفه الاقتصادية	4.01	0.72	80.18	26
	أنا على استعداد للتضحية بنفسي من أجل وطني	3.67	0.66	73.39	34
	أرى ان حق العودة واستعادة المقدسات ثابت من الثوابت الوطنية	4.34	0.73	86.79	11
	أرى أنه يجب العمل لتحرير الأسرى بكل السبل	4.24	0.73	84.90	14
	أعمل على فضح جرائم الاحتلال عبر شبكات التواصل الاجتماعي	3.75	1.19	74.92	33
	أحب بلدي أكثر من بلاد العالم كلها	4.39	0.84	87.87	5
	سأحرص على إقامة علاقات اجتماعية مع المهاجرين من بلدي	4.12	0.94	82.47	21
	سأحرص على الدفاع عن قضية بلدي في البلد التي سوف أهاجر إليها	4.13	0.76	82.65	20

م	الانتماء الوطني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	أرى أن عاداتنا وقيمنا أصيلة ومتميزة	4.10	0.87	82.07	22
	العلاقات الاجتماعية بين أهل بلدي قوية	3.76	0.97	75.10	32
	أحب الأعمال التراثية والفلكلور الفلسطيني	3.85	0.77	76.99	31
	أفخر كوني فلسطينيا ذا أصول كنعانية	4.39	0.68	87.82	6
	افخر باللغة العربية واعتبارها من مقومات الشخصية الوطنية	4.42	0.68	88.49	4
	أشعر بالحنين والشوق لوطني وأهلي عندما أكون خارج بلادي	4.25	0.84	84.94	13
	أشعر بالفخر والاعتزاز عندما أرى علم بلادي يرفرف	4.29	0.69	85.89	12
	أحب سماع الأناشيد والأغاني الوطنية والشعبية	4.14	0.68	82.83	19
	أحب سماع قصص بطولات شهداء وطني	4.39	0.69	87.73	7
	أرى أنه يجب تغليب الصالح العام على المصالح الحزبية الضيقة	4.71	0.73	94.16	1
	أرى أن تشجيع المنتخب الوطني واجب على كل فرد	4.24	0.73	84.72	17
	أحرص على حل مشكلات وطني قدر المستطاع	3.86	0.66	77.17	30
	استاء كثيراً عندما يساء لأهل بلدي في وسائل الإعلام	4.43	0.73	88.67	3
	أرى أن المحافظة على نظافة الشوارع جزء من انتمائي الوطني	4.38	0.73	87.69	8
	أرى أن إعادة اللحمة الوطنية جزء من مسؤوليتي الوطنية	4.00	0.79	79.96	27
	يجب الحفاظ على أسرار وطني	4.24	0.56	84.76	16
	أود المشاركة في الأعمال التطوعية التي تخدم بلدي	4.09	0.74	81.89	24
	أحرص على مساعدة من حولي وقت الأزمات	4.10	0.40	81.93	23
	أشعر بالضيق عندما لا التزم والآخرين بقوانين بلدي	4.24	0.58	84.85	15
	أحرص على مساعدة الفقراء والمحتاجين من أبناء شعبي	4.19	0.69	83.78	18

م	الانتماء الوطني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	أشعر بالأمن والسكينة بين أهل بلدي	3.91	0.81	78.16	28
	أرى أن فلسطين أعلى وأكبر من التنظيمات السياسية	4.52	0.72	90.38	2
	أرى أن من صفات المواطن الصالح الالتزام بالقيم الدينية والوطنية	4.38	0.69	87.60	9
	أرى أنه يجب العمل للحفاظ على الثروات الوطنية	4.38	0.68	87.55	10
	أتابع التطورات السياسية في فلسطين عبر وسائل الإعلام المختلفة	3.91	0.72	78.11	29
	أحرص على المشاركة في الفعاليات الوطنية والسياسية	2.96	1.16	59.24	35
	الدرجة الكلية	4.14	0.75	82.74	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى ثلاث فقرات في هذا المجال كانت:

الفقرة (19) والتي تنص على: «أرى أنه يجب تغليب الصالح العام على المصالح الحزبية الضيقة» بوزن نسبي وقدره (94.16%) والفقرة (31) والتي تنص على: «أرى أن فلسطين أعلى وأكبر من التنظيمات السياسية» بوزن نسبي وقدره (90.38%) ويعزو الباحث ذلك إلى إدراك أفراد عينة الدراسة ما فعلته الأحزاب والتنظيمات السياسية في فلسطين، حيث تغلب مصالحها الحزبية الضيقة على الصالح العام، وقد ترتب عن بعض هذه التنظيمات لجهات وأجندات خارجية كونها تتلقى منها الدعم، كما أن أحداث الانقسام الفلسطيني وكل المحاولات التي بذلت لرأب الصدع بين الفرقاء السياسيين لم تتجح، وذلك كله أكد الحاجة إلى ضرورة تغليب الصالح العام على المصالح الحزبية الضيقة، وأكد ضرورة أن تكون فلسطين وقضيتها أكبر من كل التنظيمات، فالولاء والانتماء يجب أن يكون لفلسطين وأرضها وشعبها ومقدساتها.

الفقرة (22) والتي تنص على: «استاء كثيراً عندما يُساء لأهل بلدي في وسائل الإعلام» بوزن نسبي وقدره (88.67%) ويعزو الباحث ذلك إلى أنه في الآونة الأخيرة شنت بعض وسائل الإعلام حملات ممنهجة استهدفت قطاع غزة، وصورته على أنه بؤرة للإرهاب والعنف، فإسرائيل دأبت على تصوير قطاع غزة على أنه بؤرة للعنف والإرهاب، وتستغل كثيراً من المشاهد التي تحدث في غزة وتصور أهلها على أنهم عدوانيون، وقد يكون هذا ناتجاً عن تدخل بعض الأطراف في قطاع غزة في الشأن الداخلي لبعض الدول، وهذا يتنافى مع ما هو موجود على الأرض، فالشعب الفلسطيني في قطاع غزة متنوع الأعشيرة والتوجهات والانتماءات السياسية.

وأن أدنى ثلاث فقرات في هذا المجال كانت:

الفقرة (35) والتي تنص على: «أحرص على المشاركة في الفعاليات الوطنية والسياسية» بوزن نسبي وقدره (59.24%) والفقرة (3) والتي تنص على: «أنا على استعداد للتضحية بنفسي من أجل وطني» بوزن نسبي وقدره (73.39%) ويعزو الباحث ذلك إلى سئم الفلسطينيين من التنظيمات السياسية التي ترفع شعارات ولا تطبقها على أرض الواقع خاصة بعد الانقسام الفلسطيني، وقد يعزى إلى أن أفراد عينة الدراسة لمست أن التنظيمات السياسية لا تعمل من أجل الوطن وأهله، بل تعمل لأجل مصالح حزبية ضيقة، كما أن بعضها يرتهن لأطراف خارجية يتلقى منها الدعم المالي، ولذا نجد أن عينة الدراسة تعزف عن المشاركة في الفعاليات الوطنية والسياسية، وليست على استعداد للتضحية من أجل تنظيمات سياسية أو أشخاص تتبعها تطلق شعارات جوفاء ولا تطبقها عملاً، وعلى الرغم من ذلك فقد حصلت الفقرات على أوزان نسبية متوسطة وكبيرة، ويدلل على أن الإنسان الفلسطيني ما زال منتمياً لوطنه.

الفقرة (6) والتي تنص على: «أعمل على فضح جرائم الاحتلال عبر شبكات التواصل الاجتماعي» بوزن نسبي وقدره (74.92%) ويعزو الباحث ذلك إلى اعتقاد أفراد عينة الدراسة أن ذلك ليس من اختصاصهم، بل من اختصاص الجهات الرسمية، والتنظيمات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وقد يعزى إلى انشغال أفراد عينة الدراسة بمشكلاتهم الخاصة، والمتمثلة في عدم توافر فرص عمل، وقد يعزى إلى خوف البعض من الملاحقات الأمنية من سلطات الاحتلال التي تراقب شبكات التواصل الاجتماعي، وعلى الرغم من حصول الفقرة على مرتبة أخيرة إلا أنها حصلت على وزن نسبي كبير مما يدل على أن الخريجين يدركون واجباتهم الوطنية وأحدها فضح جرائم الاحتلال عبر شبكات التواصل الاجتماعي لسرعة انتشارها ووصولها إلى كل مكان، وتأثيرها في الآخرين بالكلمة والصوت والصورة ومقاطع الفيديو.

ويلاحظ أن جميع فقرات استبانة مستوى الانتماء الوطني لدى الخريجين قد حصلت على أوزان نسبية تراوحت ما بين (59.24-94.16)، وجميع الفقرات حصلت على أوزان نسبية كبيرة جداً وكبيرة باستثناء فقرة واحدة حصلت على وزن نسبي متوسط، وقد كانت الدرجة الكلية لمجال الانتماء الوطني (82.74%) مما يشير إلى أن مستوى الانتماء الوطني لدى الإنسان الفلسطيني كبير جداً وأن الظروف والتحديات الصعبة لم تتل من عزمته وانتمائه لوطنه، الأمر الذي يتطلب توجيه الموارد لدعم فئة الخريجين وتثبيتهم في وطنهم، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Zohry 2007) التي بينت أن المهاجرين لديهم الرغبة في العودة بعد تكوين أنفسهم، ودراسة مصطفى (2007).

إجابة السؤال الرابع من أسئلة الدراسة والذي ينص على: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية

يبين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة واتجاهاتهم نحوها في محافظات غزة؟ وقد تم اختبار هذه الفرضية عن طريق إيجاد معاملات ارتباط (بيرسون) بين مجال أسباب ميل الخريجين نحو الهجرة وبين مجال الاتجاه نحو الهجرة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (4): معاملات ارتباط بيرسون بين مجال الميل نحو الهجرة ومجال الاتجاه نحو الهجرة

م	المجال	الاتجاه نحو الهجرة	قيمة الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة الاحصائية
1	أسباب الميل نحو الهجرة	0.697 **	0.00	0.01

يتبين من الجدول السابق أن: معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لعينة الدراسة على مجال أسباب ميل الخريجين نحو الهجرة ومجال الاتجاه نحوها دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين أسباب الميل نحو الهجرة والاتجاه نحوها، حيث أن أسباب الهجرة كانت دافعاً ومبرراً قوياً للخريجين للتفكير في الهجرة، وأدت إلى تكوين اتجاه إيجابي نحوها، وتتفق هذه النتائج مع دراسة مصطفى (2007).

إجابة السؤال الخامس من أسئلة الدراسة والذي ينص على: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين أسباب ميل الخريجين إلى الهجرة ومستوى انتمائهم الوطني في محافظات غزة؟ وقد تم اختبار هذه الفرضية عن طريق إيجاد معاملات ارتباط (بيرسون) بين مجال أسباب ميل الخريجين نحو الهجرة وبين مجال الانتماء الوطني، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (5): معاملات ارتباط بيرسون بين مجال أسباب ميل الخريجين نحو الهجرة ومجال الانتماء الوطني

م	المجال	الانتماء الوطني	قيمة الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة الاحصائية
1	أسباب الميل نحو الهجرة	0.029	0.539	غير دالة

يتبين من الجدول السابق أن: معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لمجال أسباب ميل الخريجين نحو الهجرة ومجال الانتماء الوطني غير دال إحصائياً، وهذا يؤشر إلى أن أسباب الهجرة لم تؤثر في الانتماء الوطني، ودلت على أن الإنسان الفلسطيني ما زال متمسكاً بأرضه، ثابتاً عليها، وأنه لم ولن يفطر بذرة تراب من ثراها، إنما الظروف السياسية والاقتصادية هي التي دفعته للاتجاه نحو الهجرة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة شريف، وعبد العزيز (2009) التي كشفت أن الشباب المهاجر ما زال لديه انتماء عال نحو وطنه.

التوصيات:

- توفير الموارد المالية اللازمة لخلق فرص عمل للخريجين العاطلين عن العمل.
- وضع خطة وطنية لمواجهة الأسباب المؤدية لهجرة الخريجين، وللاستفادة من الخريجين العاطلين عن العمل.
- إنهاء الانقسام الفلسطيني قولاً وفعلاً وتمكين حكومة الوفاق من القيام بواجباتها تجاه قطاع غزة بما يسهم في حل مشكلة الخريجين العاطلين عن العمل.
- التواصل مع الدول العربية والإسلامية من أجل توفير موارد تساعد على تشغيل الخريجين في مشاريع صغيرة.
- تقديم قروض بشروط ميسرة الدفع لمساعدة الخريجين في فتح مشاريع صغيرة.
- العمل على توفير مساكن للخريجين تراعي إمكاناتهم المادية.
- تخفيض سن التقاعد إلى (55) عاماً بدلاً من (60) مع حفظ حقوق المتقاعدين من أجل إيجاد فرص عمل جديدة.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الخريجين مهنياً، ومساعدتهم على العمل في وظائف يحتاجها السوق المحلي خاصة في ظل توافر تخصصات جامعية بأعداد كبيرة.
- توفير الموارد اللازمة لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي.
- تفعيل دور وسائل الإعلام وخطباء المساجد للتوعية بمخاطر الهجرة خارج فلسطين، وبيان ثواب الرباط على أرض فلسطين، وتوعية الشباب في هذا السياق.

المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد (2011)، استخدام تكنيك العصف الذهني في خدمة الجماعة وتنمية وعي الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، مج(3)، ع(30)، ص. ص 1111-1197.
- أبو عجوة، ياسر، وعسلية، محمد(2013)، الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مج(17)، ع(2)، ص. ص 137-176.
- أحسن، موالك (2014)، تأثير المستوى المعيشي و وسائل الإعلام الاجنبية على الشباب الريفي في اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، مجلة الحكمة-مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع-الجزائر، ع(32)، ص. ص 291-314.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016)، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للشباب، <http://www.pcbs.gov.ps,3oct,2016,12:30pm>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2016)، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2016 (دورة كانون ثاني - آذار 2016)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2016)، مسح الشباب الفلسطيني(2015)، النتائج الرئيسية، رام الله، فلسطين.
- حافظ، سحر(2013)، الهجرة غير الشرعية (المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، مجلة هرمس، مج(2)، ع(2)، ص. ص 45-114.
- حبيب، مصطفى(2013)، استخدام تكنيك المناقشة الجماعية والنمذجة السلوكية في خدمة الجماعة وزيادة وعي الشباب الجامعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية: دراسة تجريبية مطبقة على طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بمحافظة كفر الشيخ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، مج (12)، ع(34)، ص. ص 4183-4282.
- حجازي، غادة (2013)، هجرة الشباب الفلسطيني إلى الخارج (الأسباب..المخاطر..الحلول)، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة العاشرة، ع(37-38)، ص. ص 112-125.

- رشيد، ساعد(2012)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيصر بسكرة، الجزائر.
- الرشيد، عبد الوئيس(2015)، سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب، مجلة الخدمة الاجتماعية(الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) - مصر، ع (54)، ص. ص 459-497.
- زيدان، هناء(2013)، دور التربية الفنية في تأكيد الهوية الشخصية لدى المراهقين الفلسطينيين المغتربين من الجنسين، دراسات في التعليم الجامعي - مصر، ع (24)، ص. ص 491-522.
- سلام، أحمد رشاد(2010)، المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، ندوة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 8-10 فبراير، ص. ص 1-42.
- سليمان، هدى(2014)، التحديات الاجتماعية في الوطن العربي في الألفية (العقد الجديد)، بحث مقدم إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 25-27 نوفمبر.
- شحاتة، حسن، والنجار، زينب(2003)، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- شريف، إيمان، وعبد العزيز، صفية(2009)، السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية: مؤشرات عامة: قرية ناطون نموذجاً، مجلة الإدارة-مصر، مج(45)، ع(4)، ص. ص 92-101.
- شعبان، حمدي(2011)، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، مصر.
- صافي يوسف(2008)، متطلبات النهوض بحالة حقوق الشباب الفلسطيني دراسة : قطاع غزة كنموذج، مركز هدف لحقوق الإنسان، غزة.
- عامر، محمد راشد(2012) شذرات تربوية، معجم تربوي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، دار اليازوري، الأردن.
- عبد الرحمن، هالة(2010)، الهجرة غير القانونية : دراسة اجتماعية تحليلية على عينة مختارة من قرى

محافظتي الشرقية و القليوبية، مجلة الشرق الأوسط(مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس) مصر، ع(27)، ص. ص 283-500.

- عبد اللطيف، هبة(2011)، استخدام الجمعيات الأهلية للحوار المجتمعي لتوعية الشباب بآثار الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية - مصر، مج(7)، ع(30)، ص. ص 3203-3273.

- عبيد، وليم(2004) البعد التربوي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، المكتبة المركزية، جامعة عين شمس، مصر.

- عز , هناء(2010)، استخدام الجمعيات الأهلية للحوار المجتمعي للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ج(3)، ع(29)، ص. ص 1281-1310.

- عودة، عبد الله علي(2009)، مخاطر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب : دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع مطبقة على الوحدة المحلية لقرية تطون - بالفيوم، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة) - مصر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مج(7)، مارس، ص. ص -3524 3624.

- غرابية، فيصل(1991)، أثر الهجرة في دور الشباب العربي في التنمية، مجلة بحوث ودراسات، شؤون اجتماعية -الامارات، مج (8)، ع (2)، ص. ص 93-106.

- الفريجات، غالب(2005)، على طريق التنمية السياسية، دار أزملة للنشر والتوزيع، الأردن.

- فليه، فاروق عبده، والزكي، أحمد عبد الفتاح(2004)، معجم المصطلحات التربوية لفظا واصطلاحا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

- القصاص أشرف(2015)، هجرة الشباب و تداعياتها المستقبلية على الوطن، <http://montada.ps/ar/index.30sept,1:7A.M>

- كركوش، فتيحة(2010)، الهجرة غير الشرعية في الجزائر. "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات نفسية و تربوية، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، ع(4)، ص. ص 43-53.

- اللقاني، أحمد، والجمل، علي(2003)، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، ط2، عالم الكتب، القاهرة.
- لورد، خالد علي (2014)، هجرة الشباب : الدوافع و الفرص و التحديات، مجلة آفاق الهجرة - مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان - الخرطوم، ع(13)، ص. ص 7-55.
- مجمع اللغة العربية (2004)، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر.
- محمد، هالة(2012)، مؤشرات تخطيطية للحد من الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري، مجلة كلية التربية بالفيوم، ع(12)، ص. ص 88-155.
- مصطفى، يوسف حمة صالح (2007)، الاغتراب النفسي وعلاقته بالاتجاهات نحو الهجرة لدى الشباب الكردي : دراسة ميدانية في مدينة أربيل، الأعمال الكاملة للمؤتمر الإقليمي الأول لعلم النفس - مصر، نوفمبر، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، ص. ص 1011-1036.
- معلوف، لويس (د.ت)، المنجد في اللغة، ط19، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- ميخائيل، أشرف(2014)، تصور مقترح في طريقة خدمة الجماعة لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية - مصر، مج(14)، ع(36)، ص. ص 5321-5391.
- ناصر، إبراهيم(2002)، المواطنة، مكتبة الرائد العلمية، الأردن.
- هويدي، عبد الباسط(2016)، المنظومة التربوية وفكرة الانتماء الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع(26)، ص. ص 115-122.
- وزارة التربية والتعليم العالي(2016)، الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي 2015/2016، وزارة التربية والتعليم العالي، غزة.
- وكالة فلسطين اليوم(2016)، (48) ألف خريج و (500) مؤسسة تسجل للاستفادة من مشروع الصندوق الفلسطيني،. <https://paltoday.ps/ar/post,29sept,1:11pm>.
- وكالة معا الإخبارية(2016)، 20 ألف خريج جامعي سنويا في غزة، <https://www.maannews.net/Content.,29Sept,1:19P.M>

المراجع الأجنبية:

- Card, D. et al. (2005), Understanding Attitudes To Immigration: The migration & Minority Module Of the First European Social Survey, Centre For Research & Analysis Of Migration, Department Of Economics, University College London, Drayton House, London.
- Colossi, A. (2004), An estimable Model Of Illegal Mexican Immigration, MA, University Of Pennsylvania.
- Faur, E. et al. (2009), Right Questioned Limitations Of Poverty Reduction Policies In Argentina, International Social Science Journal, Vol. (60), Issue (197-198), Pages 353–370 .
- Hainmueller, J. & Hopkins, D. (2013), Public Attitudes Toward Immigration, Centre For Research and Analysis Of Migration, Department Of Economics, University College London, Drayton House, London.
- Kassar, H.(2009), La Changements Socio-Ocio-Demographioques Et Les Nouvelles Tendances De La Migration Internationale En Tunisie, Tunisien Journal Des Sciences Sociales – Tunisie, Année(46),No. (138), P.P 161-197.
- Medrano, J. (2005), Nation, Citizenship & Immigration In Contemporary Spain, International Journal On Multicultural Societies, Vol. (7), No. (2),p. p 133-153.
- Plamer, C.& Stnclair, P.(2000), Expecting To Leave: Attitudes To Migration Among High School Students On the Great Northern Peninsula Of Newfoundland, New Found Land Studies, Vol.(16) NO.(1), P.P 30-46.
- Rossmo, D. et al.(2008) Geographic Patterns and Profiling of Illegal Crossings of the Southern U. S. Border, Security Journal, Vol. (21), N(2),p. p 29-57.
- Stalker, L. & Phyne, J.(2014), The Social Impact of Out-Migration: A Case Study From Rural and Small Town Nova Scotia, Canada, Journal of Rural and Community Development, Vol.(9), No.(3), p. p 203–226.
- Vander, K. .et al.(2004),Structure Of Altitudes Toward Illegal Immigration, DevelopmentOfCross-NationalCumulativeScales,JournalofPsychological Refracts, Vol. (94), No.(3),p. p :897-906.
- Zohry, A. (2007), Egyptian Irregular Migration to Europe, Migration Letters, Vol. (4), No.(1), p. p 1-34.

**الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية
في مدينة القدس وتداعياتها على السكان
الفلسطينيين**

د. هشام عبد القادر أبو هاشم

الملخص

يتضح من دراسة السياسة الأمنية الإسرائيلية في القدس أنها فرضت الكثير من الوقائع المعقدة على الأرض، وأبرزها سياسة الاستيطان والأطواق والفصل عن الضفة الغربية، وبينت الدراسة الأبعاد السياسية والأمنية التي تهدف إلى السيطرة على المدينة كسياسة أمر واقع وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية في المدينة، كل ذلك أثر في السكان المقدسيين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وأوضحت الدراسة بأن هدف إسرائيل من سياستها هو تحقيق تفوق ديموغرافي يهودي في المدينة من خلال مجموعة من الإجراءات التعسفية الهادفة إلى تهويد المدينة، ونفريغها من سكانها الأصليين، وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية والآثار المدللة على عروبة القدس.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تحذر من مستقبل القدس السياسي الذي بات محكوماً بنتائج تلك السياسات القائمة على الاستيطان والاستيلاء والمصادرة، والضم التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

Abstract

In studying Israel security policy in Jerusalem, it became obvious that it imposed a lot of complex facts; most notably settlements, blockades and separation in the West Bank. The Study displayed the political and security dimensions aimed at controlling the city as a policy to obliterate the Palestinian national identity. All this left a great impact on the Palestinian Jerusalem from social, economic and psychological view. The study showed that Israel built its policy on achieving Jewish demographic superiority in the City through a series of arbitrary measures aimed at Judaizing the city and discharging it from its indigenous Population and obliterating the Palestinian national identity that proves its Arabism.

A set of recommendations and results have been concluded in the study which warned from the Political future of Jerusalem which is governed by settlements, requisition, confiscation and annexation adopted by Israel successive governments.

المقدمة:

تتميز مدينة القدس بموقعها الجغرافي والحضاري والتاريخي عبر آلاف السنين، لذلك حظيت مدينة القدس بمكانة دينية لدى جميع الديانات السماوية الثلاثة. وقد مثلت القدس صراعاً قديماً وحديثاً بما تعرضت له من غزوات، التي كان آخرها ما قام به الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية إلى جانب طمس الآثار التي تدل على عروبة مدينة القدس.

قامت إسرائيل باحتلال مدينة القدس في حزيران عام 1967م، وقد اتبعت في سياستها مبررات تاريخية مزيفة ومشوهة للحقائق الموضوعية، وأخرى تقوم على تأويلات وتفسيرات توراتية دينية ملفقة، لكن في الحقيقة إن تلك المبررات تحمل أبعاداً سياسية توسعية، لذلك فقد مارست إسرائيل منذ احتلالها للمدينة المقدسة سياسة استيطانية وذلك ضمن المناطق التي تقع خارج حدود التقسيم عام 1947م، وشرعت بعد العام 1967م بتنفيذ سياسة أمنية محكمة من خلال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس، حيث تعرضت المدينة لعملية استيطان منظمة وممنهجة واسعة بهدف محاصرتها وعزلها عن عمقها الجغرافي، وإحاطتها بحزام استيطاني من الشمال والجنوب والشرق وجعلتها متصلة مع إسرائيل من ناحية الغرب، وأطلقت المشاريع والبرامج الاستيطانية من جميع القوى السياسية اليمينية واليسارية والدينية والعلمانية، بهدف السيطرة على المدينة التاريخية كسياسة أمر واقع في المستقبل.

لذلك فالسياسة التي اتبعتها إسرائيل في مدينة القدس أوقعت الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بالسكان الفلسطينيين في القدس، حيث قامت بمصادرة أراضيهم تحت مبررات وحجج شتى، ومنعتهم من الوصول إليها، وجعلتهم يعيشون في (كانتونات) منفصلة ومنعزلة عن بقية الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما منعتهم من التوسع العمراني الطبيعي وخنقهم سكانياً بهدف إجبارهم على الهجرة من المدينة المقدسة وتوطين اليهود بدلاً منهم.

وكذلك اتبعت إسرائيل سياسة تعسفية من خلال حرمان السكان المقدسيين من الخدمات، وطردهم بشكل فردي وجماعي وهدم منازلهم، واستمرت إسرائيل في تنفيذ سياستها الاستيطانية التوسعية، لذا جاءت الدراسة لتسليط الضوء على الأبعاد السياسية والأمنية التي تتبناها إسرائيل في مدينة القدس وتحليل تداعياتها على السكان الفلسطينيين في المدينة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مجموعة من التساؤلات التي يطرحها التحليل، وانطلاقاً من أن السياسة الإسرائيلية تمثل وسيلة وهدفاً في الوقت نفسه، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي التداعيات السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس على السكان الفلسطينيين؟

وينتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية وهي:

1. ما هي الاجراءات التي اتبعتها إسرائيل تجاه مدينة القدس؟
2. ما هي الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس؟
3. ما هي السياسات الإسرائيلية المتبعة ضد السكان الفلسطينيين في القدس؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية كبيرة نظراً لأهمية مدينة القدس باعتبارها ثالث أهم مدينة من المنظور الإسلامي وأول مدينة من منظور فلسطيني، وتكتسب السياسات الإسرائيلية تجاه القدس أهمية بالغة لما لها من آثار بعيدة على تحليل الصراع العربي الإسرائيلي، كذلك من الناحية الأكاديمية تعتبر مدينة القدس ذات مكانة مميزة لدى الباحثين نظراً لتلاقي وتشابك مصالح أتباع الرسالات السماوية في مدينة القدس، بالإضافة إلى التشابك بين مختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية حول القدس، ونستطيع تحديد أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. تسلط الضوء على السياسة الأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس، وهذا يعود بالفائدة على المهتمين بالشأن الفلسطيني الإسرائيلي.
2. نتناول موضوعاً حيوياً ومهماً بالنسبة لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، نقف على طبيعة وماهية السياسة الأمنية الإسرائيلية وأهدافها التوسعية في مدينة القدس.
3. نتيح الدراسة لرسمي السياسات الفلسطينية، وصناع القرار الاطلاع على جوهر السياسة الأمنية الإسرائيلية، وفهم أبعادها السياسية والأمنية مما يتيح لهم وضع سياسات بديلة قادرة على التصدي لسياسة إسرائيل.
4. نتيح الدراسة لصناع القرار الفلسطيني والمفاوض الفلسطيني التعرف إلى نقاط الضعف في الموقف الإسرائيلي، واستخدام ذلك في معركتهم التفاوضية، وتوضح السياسات الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي: الشعبي والرسمي.

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى الإجراءات التي اتبعتها إسرائيل تجاه مدينة القدس.
2. التعرف إلى الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس، بالتحليل والتفسير مما يتيح تعريتها لإفادة منها في النضال الوطني الفلسطيني بكافة أشكاله النضالية.
3. التعرف إلى السياسات الإسرائيلية المتبعة ضد السكان الفلسطينيين في القدس في تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس بما يحقق الأهداف الإسرائيلية.

حدود الدراسة:

يتمحور الحد الموضوعي للدراسة حول السياسة الأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس والإجراءات التي تتبعها إسرائيل لتغيير طابعها العربي والإسلامي، بما يخدم الرؤية الإسرائيلية لمستقبل القدس، ومحاولة فرض الطابع اليهودي على المدينة.

أما الحد الزمني فهو يغطي الإجراءات الإسرائيلية خلال الفترة التي أعقبت احتلال القدس في حزيران عام 1967م، وحتى اعداد الدراسة في تشرين أول عام 2016م.

منهجية البحث:

1. المنهج التاريخي: وسوف يتم استخدام هذا المنهج في التتبع التاريخي للسياسات الأمنية الإسرائيلية بأبعادها المختلفة السكانية والجغرافية والسياسية ونتائج تلك السياسات التي تم اتخاذها بعد العام 1967م.
2. المنهج الوصفي التحليلي: سيتم وصف حجم السياسة الأمنية الإسرائيلية شكلها وتأثيرها تجاه مدينة القدس، والتركيز على تحليل بعض الظواهر والتعمق في مسبباتها وتوابعها.

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس.

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس.

المبحث الثالث: تداعيات السياسة الأمنية الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في مدينة القدس.

المبحث الأول

الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس

أولاً: لمحة تاريخية:

تميزت مدينة القدس عبر التاريخ بسبب موقعها الجغرافي والحضاري والتاريخي، وذلك عبر آلاف السنين منذ أن أنشأها البيوسيون، وحظيت المدينة بمكانة دينية لدى جميع الديانات السماوية الثلاثة، وقد مثلت القدس صراعاً قديماً وحديثاً بما تعرضت له من غزوات، والتي كان آخرها الاحتلال الإسرائيلي لها، وما يقوم به من الإجراءات هدفها طمس الهوية الوطنية الفلسطينية للمدينة، إلى جانب طمس الآثار التي تدل على عروبتها.

لقد أسفرت حرب عام 1948م عن وقوع النصف الغربي من مدينة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية وبقي الجزء الشرقي تحت السيطرة الأردنية، وأخذت سلطات الاحتلال تعمل على دمج المدينة في الدولة الإسرائيلية، وتهويدها وذلك من خلال إنشاء مجلس بلدي يهودي في كانون الثاني عام 1949م، ومضاعفة عدد السكان اليهود عن طريق موجات الهجرة التي أعقبت الحرب (سالم، 2003: 85)، وطرد 60 ألفاً من سكانها العرب وتشريدهم، وبناء أحياء سكنية يهودية فوق الأراضي العربية، حيث كان يملك الفلسطينيون نحو 88.7% من مجمل مساحة مدينة القدس، وعملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على توسيع حدود بلدية القدس الغربية من 16.261 دونماً إلى 38.100 دونماً، كما ارتفع عدد المستوطنين اليهود من 84 ألفاً في تشرين الثاني عام 1948م إلى 197 ألف مستوطن في حزيران عام 1967م، وفي تلك الفترة قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على المناطق المحيطة بالقدس وقراها، وبناء نحو 50 مستعمرة يهودية عليها (صالح، 2011: 10).

مع اندلاع حرب حزيران عام 1967م احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس في 7 حزيران عام 1967م، بالإضافة إلى احتلال أجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة متمثلة في هضبة الجولان السورية، وشبه جزيرة سيناء المصرية، وقامت إسرائيل بعد احتلال مدينة القدس بإصدار قانون ضم المدينة المقدسة، عبر العديد من الإجراءات التي اتخذتها منذ احتلال القدس ليصبح الضم أمراً واقعياً. فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1967/6/25م قرارها القاضي بسريان القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، وأصدر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 1967/6/27م قراره بتعديل قانون الأنظمة والقضاء لسنة 1948م، وإضافة المادة 11 ب التي تنص على سريان قانون الدولة وقضائها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم، حيث استخدم الاحتلال العنف والإرهاب والقتل واعتقال المئات من السكان وترويع الأهالي واقتحام المنازل وهدمها، وغير ذلك من الممارسات العنصرية بهدف تهجير أكبر عدد ممكن من سكانها العرب، لتسهيل السيطرة عليها وابتلاعها وهدم المدينة وتهويدها، فأعلن الاحتلال عن توحيد شطري القدس تحت الإدارة

الإسرائيلية في 27 حزيران عام 1967م، ثم أعلن رسمياً في 30 تموز عام 1980م، أن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل (سالم، 2003: 89-94).

لقد أصبحت القدس العربية خاضعة للقضاء وللإدارة الإسرائيلية، ولكي تكتمل عملية الضم وتصبح القدس المحتلة خاضعة للحكم المحلي، أي تصبح تابعة لبلدية القدس الغربية. أقر الكنيست جنباً إلى جنب مع تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء تعديلاً لقانون البلديات رقم 6 لسنة 1967م، وبموجب هذا التعديل منح وزير الداخلية صلاحية الإعلان عن توسيع نطاق البلدية، ما يضم مناطق جديدة إليها تحدد في مرسوم صادر وفق المادة 11ب من قانون أنظمة السلطة والقضاء، وهكذا بدأت إسرائيل تعتبر القدس الشرقية التي احتلت عام 1967م والقدس الغربية مدينة موحدة وجزءاً لا يتجزأ منها، وفي العام 1993م أحدثت السلطات الإسرائيلية توسعاً جديداً في حدود البلدية حيث أصبحت مساحتها تقارب 130 كم². وفي العام 2005 أقرت لجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية المخطط الهيكلي <القدس 2000-2020> والذي يوسع الحدود الغربية لمدينة القدس بحوالي 40%، ووفقاً للمخطط فإن أكثر من نصف الجزء الشرقي من القدس صُنِّفَ على أنه مناطق مبنية وصنف حوالي 24.4% كمناطق خضراء ومساحات عامة، يُمنع الفلسطينيون من البناء فيها (معهد الأبحاث التطبيقية، 2015).

شكلت قوانين الضم هذه أساساً لقوانين إسرائيلية إضافية وللإجراءات والنشاطات العملية الأخرى الهادفة إلى ابتلاع المدينة العربية والمناطق المجاورة لها تدريجياً، عن طريق تفرغها من السكان العرب بوساطة التضييق عليهم بشتى الوسائل: كمصادرة الأراضي وإقامة المساكن والمنشآت اليهودية، وتعميق الوجود الإسرائيلي فيها على شتى الصعد، وبذلك قامت إسرائيل بإلغاء القضاء العربي والإدارة العربية وألحقها بمنطقة صلاحية مجلس القدس اليهودية، فأصبحت الإدارة العربية المتمثلة في بلدية القدس العربية والقضاء العربي فيها بحكم الملغاة.

لقد كان التركيز على القدس مسألة مركزية في الفكر الصهيوني، ومن الأبعاد الدينية والتاريخية من قبل أن ينشأ الكيان الصهيوني، حيث قال هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية: «إذا حصلنا على مدينة القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها وسوف أحرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون» (النتشة وياغي، 1984: 157)، مات هيرتزل ولكن أفكاره بقيت حية في النهج الاستيطاني الذي يقوم به اليهود في تهويد القدس وتدمير كل شيء غير مقدس عندهم.

ثانياً: السياسة الاستيطانية في مدينة القدس:

منذ احتلال مدينة القدس في حزيران عام 1967م بدأت السياسة الإسرائيلية برسم معالم جديدة لتهويد القدس من أجل فرض سياسة الأمر الواقع، وإيجاد أوضاع جيوسياسية يصعب على السياسي إعادة تقسيمها مرة أخرى، بدأت إسرائيل بالسيطرة على المدينة من أجل بناء سلسلة من المستوطنات لتحيط بمدينة القدس من جميع الجهات، ومحاولة طرد السكان الفلسطينيين وإحلال سكان يهود مكانهم لخلق واقع جغرافي وديمقراطي جديد، بالإضافة إلى إحداث خلخلة سكانية في القدس العربية لرسم ما يسمى بحدود القدس الكبرى، فبعد أن كان الفلسطينيون يملكون غالبية الأراضي عام 1967م، أصبحوا بعد عمليات المصادرة وإقامة المشاريع الاستيطانية وفتح الطرق والبقاء ضمن الأحياء العربية يسيطرون على 14% من الأراضي في شرقي القدس (المصري، 2000:104).

قامت إسرائيل بعد احتلالها للمدينة بالشروع بمصادرة ما يقرب من 116 دونماً داخل أسوار المدينة القديمة من المنطقة التي تعرف باسم حارة المغاربة، وقد تم الإعلان عن المشروع رقم 2185 ويقضي بإقامة 650 وحدة سكنية يقطنها 2400 نسمة من اليهود، وأقيم أيضاً في هذا الحي مؤسسات تعليمية وأندية ومراكز للأمومة والطفولة، وعيادات صحية، وقد ألحقت السلطات الإسرائيلية عدداً من الأحياء العربية بها بعد تهجير سكانها وهدم بيوتهم (قاسمية، 1991:516).

اعتمدت سلطات الاحتلال في نشاطها الاستيطاني على سلسلة من الإجراءات لتحقيق أهدافها في تهويد المدينة وإحكام السيطرة عليها، وتم ذلك عبر الأطواق الاستيطانية، بالإضافة إلى الشوارع الالتفافية ومنها ما يلي: (أبو جابر وآخرون، 1997:558)

الطوق الأول: ويضم المستوطنات رماث أشكول، جفعات همغرتار، والتلة الفرنسية، والجامعة العبرية، وتعتبر تلك المستوطنات أول الأطواق حول مدينة القدس، لذلك أقامت إسرائيل هذه الأحياء على عجل مما شوّه منظر المدينة من خلال الأبنية العالية التي تغلق الأفق الشمالي مما أثر تأثيراً كبيراً على المنظر العام للمدينة المقدسة.

الطوق الثاني: وهو خارج حدود البلدية ولكنه ضمن مجال القدس الكبرى وهدفت هذه المخططات إلى بناء السور الثاني حول المدينة ويرتبط مع المنطقة الجنوبية في منطقة غوش عتصيون، وتشمل مستوطنات عتصيون، وروش تسوريم، وألون شيفرت، ونفي دانيال، وأليعازر، وبيت عين، وإفرا، وبيتار، بالإضافة إلى المدينة الجديدة غير غانيم حيث يهدف المشروع إلى بناء حوالي 10 آلاف وحدة سكنية وإسكان ما يقرب من 100 ألف مستوطن.

الطرق الالتفافية: تعتبر تلك الطرق جزءاً أساسياً من الخطوط الاستيطانية الإسرائيلية، بالإضافة لاستراتيجية السيطرة والحصار للأراضي الفلسطينية ومصادرة مساحات واسعة وتدمير أراضٍ زراعية وغيرها، وتزعم إسرائيل بأن هدف هذه الطرق هو فصل حركة الإسرائيليين عن المناطق الفلسطينية، بهدف تسهيل تحركات المستوطنين وحمايتهم من الهجمات الفلسطينية (حوش، 1997).

لذلك هدفت إسرائيل من وراء محاصرة مدينة القدس بالمستوطنات وإقامة آلاف الوحدات السكنية اليهودية ومصادرة حوالي 35% من مساحة القدس، وقد أخذت تلك السياسة أبعاداً جيوسياسية في كل ما يتعلق بالسكان الفلسطينيين، وقد انبثقت من هذه السياسة مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية في مجالات التوطين والتخطيط والبناء، بهدف منع تطوير الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، وبدأت مرحلة أخرى من عملية التهويد وضرب العصب الاقتصادي الفلسطيني، عبر الإعلان عن مخطط جديد لمركز المدينة من أجل تقييد النشاط التجاري، كما تم تنفيذ مشاريع وزارة البنية التحتية بإقامة مشاريع استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية ضمن مشروع أطلق عليه (بوابة حول القدس) يهدف إلى عزل تلك الأحياء وتحويلها إلى مجموعات معزولة ومنقسمة، تحاط بالمستوطنات من جميع الجهات، راس العامود، وجبل المكبر، وجبل الزيتون، وغيرها من المشاريع الاستيطانية (التفكي، 2008:162).

ثالثاً: أهداف الاستيطان في القدس:

الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية والمناطق المحتلة عامة يحمل أهدافاً سياسية وأمنية والتي تحقق إسرائيل من ورائها هدفها الرئيس وهو/ السيطرة الكاملة على المدينة، وهدفت هذه النشاطات إلى تحقيق الأغراض الآتية (ربيع، 2005:44):

1. العمل على خلخلة الكثافة السكانية للفلسطينيين في القدس حفاظاً على الأمن من خلال عدم السماح لها بإعادة ترميم البيوت وتوسيعها وبنائها، لإجبار الفلسطينيين على الرحيل إلى مناطق أخرى، وإيجاد أغلبية يهودية كبيرة في المدينة تشكل بلا منازع عاصمة لإسرائيل.
2. إحكام السيطرة الإسرائيلية على القدس بحكم موقعها الاستراتيجي فهي تقع في وسط فلسطين، وتشكل خاصرة للضفة الغربية، وتقع على جبال عالية ترتفع عن سطح البحر حوالي 800 متر تقريباً، لذلك عملت إسرائيل على تغيير الواقع الديموغرافي والعمراني لهذه المدينة لأسباب أمنية استراتيجية.
3. عملت إسرائيل على استيطان الأراضي الزراعية وإبعاد المزارعين عنها وإقامة المستوطنات والبور الاستيطانية عليها، وشق الطرق الالتفافية بغرض فرض الطوق الأمني وعزل سكان القدس عن محيطهم الفلسطيني والعربي في القرى والمدن المجاورة ووصلها بالمدن والتجمعات السكانية في إسرائيل.

4. تهويد المناطق التي تقام عليها المستوطنات من خلال هدف أيديولوجي يتمثل في حق اليهود في الاستيطان في كل مكان من أرض الميعاد، وقد برز هذا الهدف من خلال حكم الليكود وهو إقامة القدس الكبرى والتي تصل مساحتها حوالي 840 كم² أو ما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية (ناجي، 1987: 80).

5. تحقق المستوطنات هدفاً أمنياً وعسكرياً، لإقامتها على مناطق استراتيجية كالمرتفعات وسفوح الجبال، وبذلك تسيطر على مركز النشاط والحركة ومحاور الدخول إلى الضفة الغربية وحصارها للتجمعات السكانية العربية في القدس (دويك، 2004: 111).

6. أهم هدف تسعى إسرائيل إلى تحقيقه هو خلق واقع جديد على الأرض يصعب تغييره بقرار سياسي، وبالتالي تعذر التوصل إلى أي حل مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى استخدامها ورقة ضغط ومساومة ضد الفلسطينيين (محارب، 1971: 86).

7. تجسيد عملي للعنصرية الصهيونية عن طريق استيعاب المهاجرين الجدد في تلك المستوطنات وخلق مدن جديدة في شرقي القدس، وقد تم التركيز على الأراضي التي احتلت عام 1967م (Racem, 1989: 6).

8. طرد السكان المقدسين من أرضهم وإسكان اليهود بدلاً منهم، وللوصول إلى هذا الهدف ارتكبت المنظمات الإرهابية العديد من الأعمال الإجرامية ضد الأهالي المقدسين، بهدف بث الرعب في نفوسهم وارغامهم على ترك منازلهم (كثن، 1985: 154).

تسعى إسرائيل من وراء ذلك إلى سيطرتها على الأراضي الفلسطينية في القدس لأهمية تلك المدينة من الناحية الاستراتيجية، وتهدف أيضاً إلى إيجاد حقائق ديموغرافية جديدة على الأرض، وإجبار المواطنين الفلسطينيين على الهجرة القسرية من مدينة القدس، وتحويلها إلى مدينة خالية من الفلسطينيين، وقطع التواصل بين الفلسطينيين وتاريخهم الديني والثقافي، وقد جعلت إسرائيل الاستيطان أداة ضغط ومساومة في أية مفاوضات مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تجعل من المستحيل على أية حكومة إسرائيلية المضي قدماً في عملية السلام مع الفلسطينيين، وتحول دون قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م.

المبحث الثاني

الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في القدس

تمسكت إسرائيل بمبدأ عدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وأخذ الزعماء الإسرائيليون يخططون لتحقيق التوسع الجغرافي، وامتزجت الأبعاد السياسية والأمنية بأبعاد تاريخية ودينية لإنجاز هذا التوسع، شرعت إسرائيل في خلق حقائق جديدة على الأراضي التي احتلتها بعد حزيران عام 1967م، وتمثلت هذه الحقائق بنشاطات استيطانية مكثفة ووصفت هذه النشاطات بسياسة الضم والزحف للأراضي العربية، ولقد شكلت مدينة القدس أساس هذه النشاطات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية وأمنية تتعلق بمستقبل إسرائيل وتوسعها.

أولاً: الأبعاد السياسية:

شكل الاستيطان الأداة الرئيسية للحركة الصهيونية في فرض سيطرتها السياسية بالتدريج على فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولقد كانت حدود الاستيطان إضافة للقوة المسلحة تقرر إلى حد ما الحدود السياسية المقترحة لإسرائيل، وفي ذلك السياق قال موشيه سنيه رئيس القيادة القطرية لهاغاناه عام 1943م إن: الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته فحسب بل وسيلة للاستيلاء السياسي على فلسطين، لذلك يجب أن نسعى في آن واحد لإقامة مستوطنات عبرية سواء وسط المراكز السياسية والاقتصادية أو بالقرب منها أو حولها، أو في مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد والقدرة على الدفاع الفعال عنه (عايد، 2004: 566)، لذلك فإن بناء شبكة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والقدس خصوصاً، أمر له أهميته في الصراع العربي الإسرائيلي، لأنها تتيح للإسرائيليين السيطرة على الأرض، وتثبيت حدودها بالإضافة إلى جمع اليهود وتوحيد الفكر السياسي للتجمعات اليهودية.

لذلك ظل الاعتبار السياسي للاستيطان هو الاعتبار الرئيسي للحركة الصهيونية وإسرائيل، كما أنها تعتبرها ورقة ضغط في حالة التسوية، وقد اتبعت إسرائيل ذلك في مفاوضاتها مع مصر والتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، كذلك خطة الانفصال الإسرائيلية أحادية الجانب الخاصة بمستوطنات قطاع غزة، وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية والتي بموجبها أخلت إسرائيل جميع هذه المستوطنات على أن يكون لكل مستوطنة متبقية ثمن سياسي عندما يحين وقت إخلائها، ولهذا طبقت إسرائيل بشكل واضح سياسة الاستيطان في القدس بحيث تم عزل المدينة بشكل كامل عن محيطها وربط مستوطناتها مع بعضها الآخر مع بقية المدن الإسرائيلية، وذلك لأهداف سياسية (عايد، 2004: 569).

لذلك فمنذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة أطلقت حكومة ليفي أشكول من خلال وزيرها يغال ألون مشروعاً استيطانياً بأبعاد سياسية، يتمحور حول مبدأ أساسي وهو أن إسرائيل يجب ألا تعود إلى حدود حزيران عام 1967م، تحت أي ظرف مع سعي إسرائيل للسلام مع الدول العربية (Allon, 1970:100). كما أن عملية ضم أراضي الضفة الغربية سوف تترك كانتونين فلسطينيين الأول شمال مدينة القدس والآخر جنوبها، هذان الكانتونان سوف يرتبطان معاً بممر ضيق يوصلهم بمدينة أريحا إلى الأردن، وسوف يكونان منزوعي السلاح ومحاطين بحزام من المستوطنات الزراعية والعسكرية (Harris, 1985:66)، وعليه فإن القدس ستشكل فاصلاً طبعياً للكيان الفلسطيني المقترح، وسيحرمه من أي تواصل إقليمي يعطيه مقومات الحياة، وفي الوقت نفسه سوف يربط شرق المدينة ربطاً كاملاً بغربها، بحيث تصبح مدينة موحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهم المدن الإسرائيلية خصوصاً المدن الساحلية، وستفصل المدينة عن التجمع السكاني الفلسطيني في الضفة الغربية، لذلك تعتبر الأرض هي ساحة للمواجهة السياسية المستقبلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وعلى الرغم من توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أيلول عام 1993م، الذي لم يتطرق إلى حل لمستقبل القدس الشرقية، بل ترك مستقبل المدينة إلى مفاوضات الحل النهائي، فقد كرر اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مراراً بأن على ياسر عرفات أن ينسي موضوع القدس، وأكد أن القدس هي عاصمة إسرائيل الموحدة، وهذا يعني استمرار إسرائيل بالسيطرة على المدينة، وذلك ما أكدته نائب رئيس بلدية القدس إبراهيم كهيلا حيث قال: إن الأوساط الدولية بما فيها الولايات المتحدة تخطئ أحياناً إذ تعرف الجزء الشرقي من المدينة بأنه أرض عربية، لكن الحقيقة هي أن الوضع قد تغير جذرياً منذ حرب الأيام الستة، إن على كل من يبحث عن مستقبل القدس أن يأخذ ذلك في الاعتبار (أرنسون، 1997:28)، كما رفض أيهود براك في مفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد في يوليو 2000م، أي سيادة فلسطينية على القدس وطرح فكرة أن يبقى الوضع على ما هو عليه، إن الواقع الذي أوجدته كثافة الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية وحولها، أعطى لباراك في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م قوة في عدم التنازل عن هذه المستوطنات بسبب كبر عدد سكانها وعدم إمكانية إجلائهم من تلك المستوطنات، حيث لعب الاستيطان دوراً مهماً في تحديد حدود مدينة القدس والتي بدورها ترسم حدود إسرائيل زمن السلم، أما زمن الحرب فإن حدود إسرائيل هي حدود القوة العسكرية وأين يقف الجندي الإسرائيلي (قيطة، 2002:51).

أما حكومات الليكود فنستطيع أن نوجز مشروعها الاستيطاني بأهداف سياسية كما قال مناحيم بيغن مؤسس الليكود ورئيس وزرائها الأسبق: أرض إسرائيل ستكون كلها لشعب إسرائيل وإلى الأبد (Chomsky, 1983:5)، ويتضح موقف الليكود من خلال المشروع الذي تقدم به مناحيم بيغن للكنيست الإسرائيلي في 28 كانون

أول عام 1977م، وسار على أسسه جميع قيادات الليكود مع بعض التعديلات التي تتسجم مع الواقع السياسي الجديد، والذي يرسم الخط العام لحزب الليكود حيال أية تسوية سياسية مستقبلية مع العرب حول الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران عام 1967م، وأهم الأسس التي بني عليها مشروع بيغن هي (مصالحة، 1994: 386-388):

1. حكم ذاتي للسكان العرب وليس الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة.
 2. الأمور الإدارية للسكان العرب ستكون بيد مجلس إداري فلسطيني منتخب.
 3. الأمور الأمنية والنظام العام سيكون بيد إسرائيل.
 4. للإسرائيليين الحق بالاستيطان وامتلاك الأراضي في يهودا والسامرة وقطاع غزة.
 5. السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة من حق إسرائيل فقط.
 6. القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل ولا تدخل ضمن التفاوض.
- وقد وضع شارون خريطة سياسية للاستيطان على مستوى فلسطين، والتي تعتبر الترجمة الحقيقية لأفكار الليكود وتضمن مشروعه النقاط الآتية (الجعفري، 1981: 20):
1. يجب أن ينشر الاستيطان الإسرائيلي على طول خطين متوازيين الأول هو الخط الساحلي الغربي، وهذا الخط الاستيطاني قد تم إنجازه بإنشاء دولة إسرائيل عام 1948م، أما الخط الثاني وهو يمثل الخط الاستيطاني حيث يبدأ من مرتفعات الجولان في الشمال، وينتهي بشرم الشيخ في الجنوب ويمر بالصفة الغربية ومن ضمنها القدس.
 2. سيتم وصل الخطين بكثير من الخطوط العرضية وذلك النظام سيعمل كعمود فقاري مزدوج للأمن الإسرائيلي.
 3. إنشاء ثلاث كتل استيطانية فيها، بحيث تكون الأولى حول القدس لعزلها عن محيطها العربي، والثانية شمال الضفة الغربية، حيث سترتبط مع المنطقة الساحلية من جهة، وستعمل على عزل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين عن أي تواصل جغرافي مع إسرائيل من جهة أخرى، أما الكتلة الثالثة فتقع إلى الجنوب من الضفة الغربية حول الخليل وبيت لحم.

وبناءً عليه، فإن هذه الكتل الثلاثة سوف تكون منتشرة في الضفة الغربية، وتؤدي نفس الغرض الذي يحققه مشروع ألون من تقسيم الضفة الغربية، ولكن إلى (كانتونات) متعددة وصغيرة ستتهي أي تواصل جغرافي للمدن والتجمعات السكانية الفلسطينية، فإن نتائج المشروع ستظهر على القدس أولاً وستكون منعزلة جغرافياً وسكانياً تماماً عن محيطها العربي تمهيداً لعملية ضم تلقائية وهادئة كسياسة أمر واقع، وهذا ما تم بالفعل ونحن نرى القدس الآن معزولة تماماً عن محيطها العربي من قرى ومدن، بل إن أحياء القدس نفسها أصبحت معزولة عن مركز المدينة.

مع انطلاق مؤتمر مدريد في تشرين أول عام 1991م وما تلاه من اتفاق إعلان المبادئ في أيلول عام 1993م، ازدادت الخشية لدى اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي من أن تؤدي العملية السلمية إلى انسحاب إسرائيل من أجزاء واسعة من المناطق الفلسطينية المحتلة وإعادة الحرم القدسي الشريف إلى الفلسطينيين، فقد بدأت المشاريع والخرائط السياسية الإسرائيلية تخرج للجمهور الإسرائيلي والفلسطيني، مرتكزة على الواقع الذي فرضه الاستيطان على الأرض منذ عقود ليلغي إمكانية أية تسوية باستثناء تسوية بالشروط الإسرائيلية، لذلك أكد الليكود احترامه للاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال برنامج الانتخابي لعام 1996م، وأكد أن دوره سيكون تخفيف المخاطر السياسية المستقبلية التي تنتج عن هذه الاتفاقيات، وعندما فاز الليكود في هذه الانتخابات، وجد نفسه أمام التزامات إقليمية ودولية، وفي تلك الفترة قامت حركات الهيكل بنشاط دعت إلى دخول اليهود إلى الحرم الشريف والصلاة فيه وبناء الهيكل، وأصدرت في العام 1996م لجنة حاخامات مجلس المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة فتوى دينية دعت كل حاخام إلى الدخول للحرم الشريف بنفسه، وأن يوجه كل حاخام اتباعه وتلاميذه على دخول الحرم الشريف (محارب، 2016: 20).

حاول أقطاب الليكود الالتفاف على الواقع الجديد دون المساس بالأهداف السياسية الأساسية والتي سيطرت على توجهاتهم السياسية التي تتعلق بمستقبل الأراضي المحتلة، بعد تشكيل حكومة نتنياهو في العام 1996م، أغلقت الحكومة بيت الشرق وتم تضيق الخناق على المؤسسات الفلسطينية في المدينة، وزاد الحصار على أهلها من خلال عمليات سحب هويات المقدسيين، ومنع البناء وهدم البيوت، وتكثيف الاستيطان داخل المدينة وحولها، بل وإنشاء مستوطنات جديدة مثل المستوطنة التي أعلن عن بنائها في جبل أبو غنيم «هارحوما» بين القدس وبيت لحم، واستمرار الحال مع جميع الحكومات سواء الليكود أو العمل أو كاديما.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000 وما جلبته من آثار، فإن الاستيطان في القدس ومحيطها لم يتأثر سلباً، بل على العكس ازداد بشكل ملفت للانتباه، فعلى سبيل المثال فإن مستوطنة مودعين - عليت التي تقع بالغرب من القدس على الخط الأخضر، وهي مستوطنة لليهود المتدينين الأرثوذكس «الحريديم»، حيث ازداد عدد سكانها إلى 18% في الشهور العشرة الأولى للانتفاضة، وفي فصل جديد من فصول السياسات التهويدية الإسرائيلية في مدينة القدس، تم الكشف في شهر أيلول من العام 2008 عن مخطط إقليم القدس، والذي يشدد على تحقيق حلم دولة الاحتلال بدولة إسرائيلية يهودية وعاصمتها القدس الكبرى، وذلك عقب إقرار الكنيسة الإسرائيلية مشروع قرار «القدس الموحدة عاصمة الشعب اليهودي» بقراءته الأولى في العام 2008م، حيث بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية القابعة بشكل غير قانوني في القدس الشرقية 18 مستوطنة، وتحتل ما مساحته 21 كم²، ويقطنها ما يزيد على 210 مستوطنين (معهد الأبحاث التطبيقية، 2015).

وقد أظهر العديد من استطلاعات الرأي في إسرائيل ازدياد تشدد المجتمع الإسرائيلي تجاه كل ما يتعلق بالحرم الشريف، فقد أظهر استطلاع الرأي العام الإسرائيلي في العام 2013م، وجود أغلبية كبيرة في صفوف المجتمع الإسرائيلي تؤيد تغيير الوضع القائم في الحرم الشريف، فقد بين الاستطلاع بأن نسبة 59% من المجتمع الإسرائيلي تؤيد أن تقوم إسرائيل بفرض التقسيم الزمني والمكاني في الحرم الشريف بين اليهود والمسلمين، وشهدت الكنيسة بدورها في الأعوام الأخيرة نشاطاً مكثفاً بهدف تغيير الوضع القائم في الحرم الشريف، والسماح لليهود بالصلاة فيه، بما في ذلك تقسيمه مكانياً وزمانياً، ففي عامي 2013، 2014م ناقشت لجنة الداخلية في الكنيسة 14 مرة موضوع جبل الهيكل مقارنة مع أربع مرات فقط طوال العقد الذي سبق، وفي أكتوبر عام 2015م دعت وزيرة الخارجية في حكومة نتنياهو تسيبي حوطيني إلى السماح لليهود بدخول الحرم بغرض الصلاة فيه، وإلى رفع العلم الإسرائيلي فوق الحرم الشريف (محارب، 2016: 22).

يمكن القول: إن إسرائيل تاريخ طويل وحافل يشهد على تلاعبها بالحقائق على الأرض في المناطق التي احتلتها خلال حرب العام 1967، وخاصة في مدينة القدس، حيث عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على ترجيح كفة الميزان الديمغرافي في المدينة لصالح الإسرائيليين، وإعطاء الدعم غير المشروط للمستوطنين الإسرائيليين والمنظمات الإسرائيلية لبناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في المدينة، كما استعانت إسرائيل بأساليب مختلفة ومتعددة لتحقيق هدفها المتمثل في التغيير الديمغرافي في المدينة منها فصل القدس الشرقية جغرافياً عن باقي محافظات الضفة الغربية، واعتماد سياسة عنصرية في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وعمليات التخطيط العمراني وعملية إصدار تراخيص البناء، وهدم المنازل الفلسطينية، وسحب حقوق الإقامة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج أو خارج حدود المدينة لأكثر من سبع سنوات، أو الذين لا يستطيعون إثبات أنهم يعيشون في مدينة القدس.

ثانياً: الأبعاد الأمنية:

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران عام 1967م، لم يختلف الإسرائيليون حول موضوع الاستيطان الذي سيخدم مصالحهم الأمنية سواء الأحزاب اليمينية أو اليسارية، والتي أقرت جميعها البدء باستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن أكثر من 65% من سكان إسرائيل يعيشون في منطقة الساحل الذي يمتد من شمال قطاع غزة حتى الحدود اللبنانية وأكثر من 80% من الصناعات الإسرائيلية توجد في هذه المنطقة، وأن الساحل هو المنطقة الأكثر حيوية بالنسبة لإسرائيل، وعليه فإن حماية هذه المنطقة تعتبر حاجة أمنية حقيقية بالنسبة لإسرائيل (شيلو، 1985:13)، لهذا سعت إسرائيل من خلال شبكة المستوطنات الممتدة في الأراضي الفلسطينية إلى تحقيق أهداف أمنية، وهذا واضح من خلال اختيار مواقع المستوطنات والنقاط العسكرية في المرتفعات، بالإضافة إلى الجدار والحواجز المنتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية.

لهذا تعتبر الضفة الغربية هي المنطقة الاستراتيجية التي تعطي منطقة الساحل الحماية الأمنية، وبدونها فإن الساحل الإسرائيلي يكون دوماً مهدداً خصوصاً من الجهة الشرقية، لقد منحت حرب حزيران عام 1967م إسرائيل عمقاً استراتيجياً أمنياً يوفر لها القدرة على امتصاص الضربة العربية الأولى قبل الهجوم المضاد الإسرائيلي وعليه تبلورت نظرية الحدود الآمنة والحدود القابلة للدفاع، ومن ثم تبلورت نظرية الحدود التي يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية، هذه النظرية مهدت الطريق أمام استراتيجية الردع، إن حدود إسرائيل كما حددها بن غوريون تتمدد باستمرار، مع مدى ما تصل إليه قوة جيشها، وهي أول دولة في العالم الحديث يجري إعلان قيامها دون أن يصاحب هذا الإعلان بيان يحدد الخطوط على الأرض وموقعها على الطبيعة، إسرائيل لم تعين حدودها منذ إعلانها (Heikal, 1996:223)، فإن الأمن والحدود مسألة غير قابلة للنقاش من حيث أهميتها لإسرائيل، وأن الأمن والحدود يعنيان لهذه الزعامة أن التوسع والضم هي السياسة التي يجب أن تركز عليها إسرائيل لإنجاز هذين الهدفين، قد تختلف الزعامات الإسرائيلية على مساحة الأراضي التي ستضم، أو يتم التوسع بها من حزب إلى آخر، أو من مرحلة إلى أخرى، لكن تبقى سياسة التوسع والضم هي أساس السلوك الإسرائيلي في التعاطي مع قضية الأمن والحدود، يقول يغال ألون الذي يعتبر من واضعي الاستراتيجية العسكرية والأمنية الإسرائيلية: ان إسرائيل تؤمن بالسلام مع العرب ولكن الحدود الاستراتيجية الآمنة مهمة لإسرائيل، وإن أمن إسرائيل لا يمكن صياغته بانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، إن إسرائيل يمكن أن تتنازل عن أراضٍ ولا يمكن أن تتنازل عن حدود استراتيجية آمنة قابلة للدفاع، أما ما يتعلق بالقدس فإن سيطرة إسرائيل على المدينة المقدسة والمناطق المحيطة بها حيوي لإسرائيل للحفاظ على أمنها وعلى خطوط مواصلاتها (خماسي، 1996:61)، الاستيطان في القدس ببعده الأمني خارج نطاق الجدل الإسرائيلي، حيث حظي بإجماع كامل من القوى الصهيونية الإسرائيلية، وتحت جميع الحجج وفي مقدمتها الأمنية.

الاستيطان ودوافعه بالنسبة لإسرائيل كانت وما تزال ذات طابع سياسي وأمني بالدرجة الأساسية حيث الطبيعة الاستراتيجية للضفة الغربية والقدس هي جوهر هذا الدافع الاستيطاني، وعلى الرغم من إغفال الدافع الأيديولوجي لليهود في الاستيطان بالقدس، إلا أننا نستطيع أن نسجل حقيقة أن إسرائيل لم تشن حملة استيطانية مجنونة في جميع المناطق ذات الأهمية الأيديولوجية كما شهدته مدينة القدس، إن النتيجة المباشرة لحرب حزيران عام 1967م والخاصة بحدود إسرائيل مع جارتها الأردن قد قلصت طول هذه الحدود من 984 كم إلى 550 كم (شيلو، 1985: 13). وجعلت المساحة بين الحدود الأردنية ومدينة تل أبيب حوالي 80 كم من الشمال إلى الجنوب، وعليه فإن المشكلة الرئيسية بالنسبة لإسرائيل هي أن هذه المنطقة الحيوية تقع في الممر الضيق (Harris, 1980: 65-66).

إن الضفة الغربية ذات الطبيعة الجبلية، وذات الوجود السكاني الفلسطيني الكبير والقدس جزء مهم منها، جعلها إلى حد ما تشكل مصدر تهديد حقيقي لإسرائيل وأمنها، لذلك فإن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة كونها تشكل الخطر الحقيقي على أمن إسرائيل فمن يسيطر عليها يستطيع أن يفرض سيطرته على أغلب الساحل الفلسطيني، وهنا تأتي أهمية القدس الكبرى حيث ستكون حلقة الوصل بين الساحل الفلسطيني ونهر الأردن، وتسهم من خلالها المستوطنات في السيطرة على المنافذ، ومنع أفراد المقاومة الفلسطينية من التسلل إليها، وجعل سكان المناطق القريبة منها يشعرون بالوجود الإسرائيلي، وبذلك يزول من مخيلة الفلسطينيين احتمال عودة السيطرة الفلسطينية على هذه المناطق، لذلك فإن الأهمية الاستراتيجية للضفة الغربية وعلى رأسها القدس تقع في اهتمام السياسة الأمنية الإسرائيلية.

المبحث الثالث

تداعيات السياسة الإسرائيلية على السكان المقدسيين

تسارعت وتيرة الهجمة الشرسة التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومواصلة بناء المشاريع الاستيطانية ومصادرة الأراضي وتهويد مدينة القدس، وعزلها عن الضفة الغربية وتفرغها من سكانها الفلسطينيين وإقامة جدار الفصل العنصري، والاستمرار في محاصرة القرى والمدن الفلسطينية وهدم المنازل، ومنع المصلين من أداء صلواتهم وتحديد أعمار المصلين، وذلك في سباق مع الزمن لفرض سياسة الأمر الواقع وإحداث تغيير ديمغرافي وجغرافي لصالحها، واستباق أي حديث حول مفاوضات الحل الدائم الذي سيطرت عليه مقولة «يهودية الدولة» على العقل الصهيوني بمختلف أطرافه، لهذا شكل الاستيطان الأساس الذي تعتمد عليه إسرائيل، واعتبرت السياسة الإسرائيلية في التضيق على السكان المقدسيين الوسيلة والهدف لإسرائيل.

أولاً: سياسة التهويد ومعاناة أهل القدس

إن الهدف الأساسي لحكومات إسرائيل في مدينة القدس هو الاستيلاء على المدينة بأكملها وتهويدها، وجعل السكان اليهود في المدينة هم الأغلبية والعرب فيها أقلية، وذلك من خلال السياسة التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية ضد سكان القدس، بحيث يشكل ذلك ضغطاً وعبئاً كبيراً على كاهل المقدسيين حتى يغادروا ويتركوا المدينة، وتشير الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية إلى خريطة الكثافة السكانية في البلدة القديمة التي تسعى سلطات الاحتلال إلى تهويدها وطرد السكان المقدسيين منها، إلا أن عدد السكان المسلمين 89.042، و8.042 من المسيحيين الأرمن، و9.625 من المسيحيين في حارة النصارى، و8.232 من اليهود في حارة الشرق أو ما يسمى «حارة اليهود»، أما القدس الشرقية فبلغ عدد سكانها سنة 2006م 413 ألفاً، منهم 231 ألف فلسطيني، و182 ألف مستوطن يهودي، ومع احتساب أعداد سكان القدس الشرقية والغربية فإن مجموع سكان القدس بلغ في أوائل سنة 2007م (720 ألفاً)، بينهم 475 ألف مستوطن يهودي بنسبة 66%، و245 ألف عربي بنسبة 34% (مركز الزيتونة، 2007: 237).

ثانياً: سياسة منع البناء وهدم المنازل

عملت السياسة الإسرائيلية منذ احتلال المدينة على تقليص الوجود الفلسطيني داخل حدود البلدية، ومصادرة الأراضي وسحب الهويات، فقد رافق عمليات مصادرة الأراضي قانون التخطيط والبناء الذي لا يميز بين مواطن مقيم أو غير مقيم، حيث تنطبق الشروط المفروضة على من يرغب في البناء ومن ضمنها وجود استصدار رخصة بناء، حيث أدت السياسة التي اتبعتها إسرائيل إلى تفاقم أزمة السكن في المناطق العربية، ونتيجة لعدم المصادقة على المخططات الهيكلية لهذه الأحياء العربية، كذلك نسبة السكان الفلسطينيين في مناطق محدودة لا تتعدى في أقصى حالاتها 75% من مساحة الأرض، وعلى بعد أمتار من الأحياء العربية ترتفع النسبة إلى ما يقرب من 300%-115% من مساحة الأرض، كما هو الحال في رأس العامود، أو التلة الفرنسية، كما أن الحصول على رخصة بناء للفلسطينيين يحتاج نحو 9 سنوات، وتصل تكاليفها إلى 20 ألف دولار، مما يدفع المواطنين الفلسطينيين إلى القيام بالبناء بدون ترخيص، وما يتبع ذلك من تهديد بالهدم أو تقديم صاحب البناء للمحاكمة وتكون الغرامات أكبر من تكاليف البناء، لكن الحكومة الإسرائيلية تقوم بالبناء عبر شركات وبيعها لليهود بكل سهولة، وتكون التكاليف قليلة مقارنة مع الفلسطينيين (التفكجي، 1994: 31).

على الرغم من أن هذه المنازل مهددة بالهدم في أية لحظة وأصبح الإجراء الأكثر قسوة التضييق على السكان، حيث تقوم سلطات الاحتلال بالزام صاحب المنزل أن يتولى هدم منزله بنفسه، وإن قامت هي بهدم المنزل تلزم صاحب المنزل بدفع نفقات الهدم والغرامات، وركزت سلطات الاحتلال جهودها على تطبيق هذا

الإجراء فأجبرت السكان على هدم منازلهم بأيديهم وبلغ عدد هذه العقارات حوالي 23 عقاراً، ويأتي هذا الإجراء في سلسلة من الإجراءات التهودية الإسرائيلية لمدينة القدس لتحقيق الأهداف السكانية لليهود في التفوق الديموغرافي على العرب، والحد من التوسع السكاني الفلسطيني، وبلغ عدد المنازل المهدمة في القدس من العام 2000 إلى العام 2009م 654 منزلاً (مركز الزيتونة، 2010: 286).

ثالثاً: سياسة تهجير المقدسيين وسحب حق الإقامة في القدس

تسعى المخططات الإسرائيلية إلى حصر نسبة الفلسطينيين في القدس بشقيها الشرقي والغربي بما لا يتجاوز 20- 25% من سكانها، وذلك من خلال سياسة التهجير الهادئة، وهي تجريد الكثير من العائلات المقدسية من حق المواطنة، وقد بدأت هذه السياسة منذ العام 1967م، وهي متواصلة حتى الآن، حيث مارست إسرائيل من خلال وزارة الداخلية أسلوباً جديداً لتقليص عدد المقدسيين، يتمثل بسحب بطاقة المواطنة من كل مقدسي لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وإجباره على مغادرتها إلى الأبد، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة.

ويحصر قانون الدخول في إسرائيل الصادر عام 1974م الحالات التي يجوز فيها سحب بطاقة الهوية وهي (مركز الزيتونة، 2007: 278):

1. إذا أقام الشخص خارج إسرائيل فترة سبع سنوات على الأقل.
2. إذا حصل الشخص على إقامة في دولة أخرى.
3. إذا حصل الشخص على جنسية دولة أخرى بواسطة التجنس.

وبذلك يُحرم المقدسيون من حقوقهم في الإقامة خارج الوطن بسبب الدراسة أو العمل أو ازدواجية الجنسية، وبالنسبة إلى جمع شمل العائلات المقدسية وتسجيل الأولاد، فمنذ العام 2000م قررت الحكومة الإسرائيلية تجريد طلبات لم الشمل جميعها، كما بلغ عدد بطاقات الإقامة التي سحبت منذ عام 1967م حتى 2007م 8.558 بطاقة، أما البطاقات التي سحبت خلال العام 2008م وحدها فقد وصلت إلى 4.577 ، وهي تشكل نسبة 34.8% من البطاقات التي سحبت منذ احتلال المدينة، وهذا التطور مرشح للزيادة في ظل ممارسات الاحتلال العنصرية ضد المقدسيين (مركز الزيتونة، 2010: 282)، كما أن قانون مركز الحياة «domicile» الذي تم تكريسه والعمل به اعتباراً من يناير 1997م، اعتمد صيغة قانونية ينص على أن من يسكن داخل حدود القدس فقط له حق الإقامة الدائمة الفعلية، وعلى ضوء ذلك فإن أكثر من 120 ألف مواطن مقدسي مهددون بفقدان حقهم في الإقامة الدائمة في القدس على اعتبار أنهم زائرون غير مقيمين إقامة دائمة بعد صدور هذا القرار (معهد الأبحاث التطبيقية، 2015).

رابعاً: سياسة الاعتداءات على السكان المقدسيين

ازدادت اعتداءات الجماعات اليهودية في الاستيلاء على البيوت المقدسية في إجراءات غير مسبقة لوضع يدها على البيوت في البلدة القديمة ، باستخدام أساليب القرصنة والاحتلال، وقوبلت هذه المحاولات بالتصدي من المقدسيين، إلا أن هذه الجماعات وضعت يدها على عدد من البيوت المقدسية، وقد لاقت مباركة من سلطات الاحتلال الإسرائيلية وذلك بتسجيل الأملاك والعقارات التي استولى عليها المستوطنون في البلدة القديمة، من أجل تثبيت الملكية لجهات يهودية استيطانية، وتم الكشف عن تسجيل 120 عقاراً للمستوطنين من خلال وثائق مزورة، كما قامت سلطات الاحتلال بتسجيل ما مساحته 137 دونماً من الأراضي والعقارات في منطقة باب المغاربة والبور الاستيطانية داخل البلدة القديمة، وهي تعود إلى الوقف الإسلامي (أبو عطا، 2009: 20).

خامساً: سياسة فرض الضرائب على المقدسيين

يعتمد أهل القدس الشرقية بشكل كلي على الخدمات التي تقدمها بلدية القدس الغربية لاحتياجاتهم الأساسية، وتفرض سلطات الاحتلال ضرائب باهظة على سكان المدينة، وتمتنع عن الاستثمار العام في مناطقهم، وهناك تمييز واضح في مجال دفع الضرائب، حيث يعفى المستوطنون اليهود من دفع ضريبة «الأرنونا»، وهي ضريبة البلدية، في حين على الفلسطينيين دفع الضرائب بكاملها رغم أن دخل الفرد الفلسطيني قليل بالنسبة إلى دخل المستوطن اليهودي، كما توجد أحياء فلسطينية خارج حدود بلدية القدس الغربية وتدفع كامل الضريبة «الأرنونا»، وهي لا تستفيد من الخدمات التي تقدمها البلدية (سالم، 2003: 144).

ويعاني أهل القدس من ضريبة «الأرنونا» والتي تفرض على المساكن والمحلات التجارية، وقد أدت الضرائب الباهظة التي فرضت على المقدسيين إلى دفع أكثر من 250 تاجراً في البلدة القديمة من القدس إلى إغلاق متاجرهم بعد تعرضهم للملاحقة، والحجز على محتوياتها ومصادرتها والحجز على حساباتهم في البنوك بدعوى أنهم مدينون لسلطات البلدية والضرائب.

وفقاً للإحصائيات الإسرائيلية فإن إسرائيل تجبي ما نسبته 35 % من ميزانية بلدية الاحتلال من السكان المقدسيين في القدس الشرقية المحتلة، لكن الإحصائيات ذاتها تشير إلى أن بلدية الاحتلال تنفق ما نسبته 5 % فقط على القدس وسكانها، في حين تخصص 30 % من هذه الأموال لتنفيذ مشاريع عديدة في المستوطنات، ولتعزيز الوجود الاستيطاني اليهودي في القدس المحتلة. (الاقتصادي، 2016/9/2م، فريد محاريق، اقتصاد القدس بين الرباط والحصار).

سادساً: سياسة الحواجز والإغلاق العسكري

تسبب الإغلاق العسكري والحواجز الإسرائيلية في الحد من حرية التنقل والحركة للمواطنين المقدسيين داخل المدينة وخارجها أو باتجاه أراضيهم الزراعية، وهذه السياسة تعيق حركة المقدسيين وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية بسبب غياب حرية نقل البضائع، والمنتجات الزراعية من وإلى المدينة، كما تمنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين في الضفة الغربية من دخول مدينة القدس، إلا بتصريح خاص، وبدأت سياسة الإغلاق العسكري حول القدس خلال حرب الخليج الثانية عام 1991م، وقد تحولت هذه السياسة إلى إغلاق كامل مع بداية انتفاضة الأقصى في 29 سبتمبر عام 2000م حتى الآن، وهو ما أثر سلباً على التواصل الاقتصادي والاجتماعي بين الضفة الغربية والقدس (سالم، 2003: 145).

سابعاً: سياسة تهويد المقدسات الإسلامية في القدس

إن أبرز التحديات للهوية اليهودية المزعومة لمدينة القدس هي عدم وجود أي شيء مقدس في صيغة بناء أو معبد أو موقع تاريخي بارز فيها، من أجل ذلك تركزت الجهود الإسرائيلية على إيجاد بنية تحتية حقيقية لمقدسات يهودية داخل البلدة القديمة، والقيام بتهويد المقدسات الفلسطينية التاريخية وتدميرها من أجل بناء كنيس فوق الأرض مثل كنيس «خيمة إسحق» المقابل لباب السلسلة أو كنيس الخراب في حارة الشرف «حي اليهود»، أو من خلال إعداد شبكة متكاملة من الحفريات التي تقام فيها مزارات يهودية مختلقة لافتتاحها أمام الزوار.

ويتعرض المسجد الأقصى بشكل خاص إلى هجمة شرسة من المؤسسة الإسرائيلية والجماعات اليهودية المتطرفة التي طالت الإنسان والآثار والتاريخ والحضارة لتنفيذ مشاريع السيطرة وتهويد للمسجد، وتصادعت بشكل ملحوظ ظاهرة اقتحام مجموعات يهودية للمسجد الأقصى المبارك رجالاً، ونساءً، وأطفالاً، مع إقامة شعائر دينية يهودية بارزة داخل باحاته، وأصبحت الظاهرة البارزة في هذه الاقتحامات أنها تتم بصورة مئات الأفراد، وتأتي على شكل مجموعات متتالية، وأصبح يشارك فيها بشكل بارز عدد كبير من الساسة الإسرائيليين، ومجموعات من المخابرات الإسرائيلية، كما أعلن عشرات ممن يتسمون بالمرجعيات الدينية والتلمودية اليهودية عن تأييدهم وتشجيعهم لأفراد المجتمع الإسرائيلي لاقتحام المسجد الأقصى، حتى يقتدي الآخرون بهم، وكانت تتم هذه الاقتحامات بحراسة مشددة من الشرطة الإسرائيلية التي تهدف بشكل أساسي إلى تحويل الإدعاء «بحق اليهود» في الدخول إلى المسجد الأقصى إلى أمر واقع يقبله سكان المدينة ويقبله الوعي العربي والإسلامي (أبو عطا، 2009: 3-7).

وشهدت هذه الفترة منذ العام 2009م في ظل حكومة «بنيامين نتنياهو» المتطرفة تصعيداً حاداً في الصراع على الأرض في مدينة القدس، وكان التصعيد والاستهداف واضحاً في استثناء نتيناهو للمدينة، ومنذ إعلانه في شهر تشرين الثاني عام 2009م عن تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م لمدة عشرة أشهر، وبلغ ذروته عندما عبّن نتيناهو أواخر عام 2009م موظفين خاصاً في مكتبه، لينسق مع بلدية الاحتلال في القدس لتسهيل عمليات هدم المنازل فيها، وعلى رأسها منازل حي البستان جنوب المسجد الأقصى (مركز الزيتون، 2010: 288).

وفي الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني «محمود عباس» بتاريخ 23 أيلول عام 2011م أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي طالب فيه بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وتطرق فيه إلى الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال لتهويد القدس: «وفي الوقت الذي ترفض فيه سلطات الاحتلال إعطاء تراخيص بيوت لمواطنينا في القدس الشرقية المحتلة، فإنها تكثف حملة هدم البيوت ومصادرتها وتشريد أصحابها وساكنيها منذ عشرات السنين، وذلك ضمن سياسة تطهير عرقي تعتمد أساليب متعددة بهدف إبعادهم عن أرض آبائهم وأجدادهم، وقد وصل الأمر إلى حد إصدار قرارات بإبعاد نواب منتخبين إلى خارج مدينتهم القدس، وتقوم سلطات الاحتلال بحفريات تهدد أماكننا المقدسة، وتمنع حواجزها العسكرية مواطنينا من الوصول إلى مساجدهم وكنائسهم، وتواصل محاصرة المدينة المقدسة بحزام استيطاني، وبجدار الفصل لعزلها عن بقية المدن الفلسطينية» (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2016/9/2، عباس خلال خطابه بالجمعية العمومية: لقد دقت ساعة الربيع الفلسطيني).

شهدت الفترة الأخيرة الكشف عن حفريات جديدة ومنها جنوب المسجد وإلى الغرب منه، ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات تحت المسجد وفي محيطه 38 موقعاً منها 23 موقعاً نشطة و15 موقعاً مكتملة، أما من الناحية الجغرافية فتقع 17 حفرة منها جنوب المسجد الأقصى و19 حفرة غربية و2 شماله، وأكبر مشاريع الحفريات هو بناء وترميم ساحة البراق الذي يمتد على كامل المساحة الواقعة بين حائط البراق وحارة الشرف «الحي اليهودي»، وتبلغ مساحتها 7 دونمات، وكان جهد الاحتلال ينصب على توسيع رقعة الحفريات، وزيادة عددها وترميم المواقع الموجودة وإعدادها لاستقبال الزوار، بالإضافة إلى تجهيز البنية التحتية، لتحويل المدينة اليهودية التاريخية التي بنتها أسفل المسجد الأقصى ومحيطه إلى المزار السياحي الرئيسي في دولة الاحتلال، ولن يضطر الزوار السياح في هذه الحالة من المرور في أي حي عربي أو حتى الاحتكاك مع المقدسيين في أثناء الدخول إلى المدينة ومغادرتها، وذلك من خلال شبكات الأنفاق التي تربط أجزاء هذه المدينة في الجنوب والغرب ببعضها البعض، حيث أنهى الاحتلال عمله في نفق يصل بين مدينة داود في سلوان جنوباً وشبكة أنفاق الحائط الغربي في الشمال، وسيتمكن هذا الطريق السائحين والمتطرفين اليهود من الوصول إلى ساحة البراق وأبواب المسجد الأقصى دون المرور بالتجمع السكاني الفلسطيني في الجنوب، مما يشكل

خطراً على المسجد الأقصى نفسه لأنه يسهل لليهود عمليات الاقتحام والتدنيس في المستقبل (مؤسسة القدس الدولية، 2015: 63-67).

من الواضح أن مقاومة الفلسطينيين لا سيما السكان المقدسين وتصديهم المستمر للاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الشريف، ودفاعهم عنه مهم جداً، لكنه لا يكفي وحده لحماية الحرم القدسي الشريف، لذلك فإن حجم الحملة الاستيطانية التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية عبر مصادرة الأراضي الفلسطينية، وطرح عطاءات بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة وخصوصاً في أراضي القدس وبناء جدار الفصل، الذي يلتهم مساحات واسعة من أراضيها مقسماً إياها إلى جزر معزولة ملحقاً بذلك آثاراً مدمرة بحياة عشرات الألوف من الأسر الفلسطينية، هدفها إبعاد السكان المقدسين وطردهم وطمس الهوية العربية في مدينة القدس.

الخاتمة:

تبنت إسرائيل العديد من الإجراءات التعسفية الهادفة إلى تهويد مدينة القدس، وتفريغها من سكانها الأصليين، وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية فيها من خلال عمليات الضم، ومصادرة الأراضي وهدم البيوت، وهدف ذلك تحقيق تفوق ديموغرافي يهودي في المدينة المقدسة.

وأوضحت الدراسة السياسة الأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس، وهي تهدف إلى إحاطة المدينة بالمستوطنات الإسرائيلية لعزلها عن محيطها العربي، وحسم مستقبلها في أية عملية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، لذلك فإن السياسات الإسرائيلية تجاه الأرض والمقدسات تحمل مزيداً من الإجراءات التهويدية المتتالية والمتسارعة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1. استمرار إسرائيل في تبني سياسة تثبيت السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس، وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية فيها.
2. السياسة التي تنتهجها إسرائيل بحق الفلسطينيين وأراضيهم تشكل عقبة في طريق السلام، وتضعف الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إحلال السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.
3. السياسات الإسرائيلية لا تختلف من حكومة إلى أخرى سواء حكومة الليكود أم العمال.
4. يهدف بناء المستوطنات إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية وطردها السكان منها.
5. استخدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العديد من السياسات للسيطرة على الأراضي في شرقي القدس.

التوصيات:

1. التصدي للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية بالسبل الشعبية والرسمية كافة.
2. دعم صمود المقدسيين في التمسك بالأرض والحفاظ عليها.
3. توحيد الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية من أجل نصرة القدس والمقدسيين.
4. فضح السياسات الإسرائيلية في المحافل الإقليمية والدولية كافة.
5. وضع استراتيجية موحدة لمواجهة السياسات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية.

المراجع العربية:

- أبو جابر، إبراهيم وآخرون. (1997): قضية القدس ومستقبلها، ط2، دار البشير، عمان.
- أبو عطا، محمود. (2009): مدينة القدس والمسجد الأقصى 2009 م .. إلى أين؟، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، أم الفحم.
- أرنسون، جيفري. (1997): مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- التفكجي، خليل. (2008): الاستيطان في مدينة القدس الأهداف والنتائج، أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، فلسطين.
- التفكجي، خليل. (1994): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- الجعفري، وليد. (1981): المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة 1967-1980، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- حوش، ليوناردو. (1997): تغير معالم القدس والإجراءات الإسرائيلية لتحديد مصير القدس، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس.
- خميسي، راسم. (1996): استراتيجيات الاستيطان في الأراضي المحتلة وأثرها على التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد37، بيروت.
- الدويك، موسى. (2004): المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر.
- ربيع، علي. (2005): الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها، القدس.
- سالم، محمد صلاح. (2003): القدس .. الحق .. التاريخ .. والمستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة.

- شيلو، آرئيل. (1985): الضفة الغربية في استراتيجية الحرب الإسرائيلية، ترجمة: الكرمل للدراسات والتوزيع، عمان.
- صالح، محسن محمد. (2011): معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.
- عايد، خالد. (2004): الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة في: دليل إسرائيل العام 2004، كميل منصور "محرر"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- عبد الهادي، مهدي. (1978): المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة (1967-1977)، ط1، جمعية الملتقى الفكري، القدس.
- قاسمية، خيرية. (1991): قضية المستوطنات اليهودية في الدولة الفلسطينية: الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- قيطه، محمد أمير. (2002): المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتبة ومطبعة دار المنارة، غزة.
- كتن، هنري. (1985): مفاهيم إسرائيل، سياستها وممارساتها في القدس، جامعة الدول العربية، تونس.
- مؤسسة القدس الدولية، عين على الأقصى، تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال الفترة 2014/8/1 حتى 2015/8/1م، بيروت.
- محارب، عبد الحفيظ. (1971): الاستيطان في المناطق المحتلة في حرب حزيران، مجلة شؤون فلسطينية، العدد الثالث، تموز، ص84-112.
- محارب، محمود. (2016): سياسة إسرائيل تجاه الأقصى، مجلة سياسيات عربية، عدد19، آذار 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2007): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006م، بيروت.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2010): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009م، بيروت.

- مصالحة، عمر.(1994): الفلسطينيون والإسرائيليون: السلام الموعود، دار الساقى، بيروت.
- المصري، محمد.(2000): التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية (1967-2000)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- ناجي، طلال.(1987): الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية، ط1، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان.
- الننتشة، رفيق، وياغي، إسماعيل.(1984): تاريخ مدينة القدس، دار الكرمل، عمان.

المراجع الأجنبية:

- Allon, Yegal. (1970): The Making of Israel's Army, valentine, Mitchel and co. ltd, London.
- Chomsky, Noam. (1983): The Fateful Triangle: The united states Israel and the Palestinians, south end press, Boston, MA, USA.
- Harris, William. (1985): Israeli settlement in the occupied Arab Territories 1967 -1984: over view and Historical Perspective. In the league of Arab stat, ed. Israeli.
- Harris, William. (1980): Taking Root: Israeli settlement on the West Bank, The Golan and Gaza – Sinai, 1967-1980, John Wiley and sons, Ltd, USA.
- Heikal, Mohammed. (1996): A secret channels: the inside story of Arab-Israeli Peace Negotiations, Harper Collins Publishers, London.
- Racem, Khameyseh.(1989): Israel planning and house demolishing policy in the West Bank, copyright passia Palestinian Academic society for the study of International Affairs, East Jerusalem, December.

المواقع الإلكترونية:

- الاقتصادي، 2014/12/23م، فريد محاريق، اقتصاد القدس بين الرباط والحصار، تاريخ المشاهدة 2016/9/2م

http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=1d576ay1922922Y1d576a

- معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، 2015/11/6م، مخططات العزل والاستيطان الإسرائيلية تدمر مقومات حل الدولتين، القدس، تاريخ المشاهدة 2016/9/15م

<http://www.poica.org/details.php?Article=8596>

- وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2011/9/23م، عباس خلال خطابه بالجمعية العمومية: لقد دقت ساعة الربيع الفلسطيني، تاريخ المشاهدة 2016/9/2م

<https://paltoday.ps/ar/post/119190>

الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب مقارنة نقدية تحليلية

د. كايد عزات شريم

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة نقدية تحليلية لواقع ومستقبل «الهوية الوطنية الفلسطينية» في ظل الجدل المستمر حول الموضوع ذاته، وذلك من خلال تحليل خطابات الهوية السائدة، بالاستناد إلى إشكالية تقترض أنّ قضية الهوية الوطنية الفلسطينية هي قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وليست قضية التحليل النظري المجرد، وهي بالضرورة قضية المشروع الوطني الأول الذي عبّر عن تلك الهوية، وأنّ تطور الهوية الوطنية الفلسطينية ارتبط بالكفاح الوطني على الأرض وليس بتحليلات النخب « المتثقة » ، وبالتالي فإنّ صيرورة الهوية الوطنية الفلسطينية المستقبلية محكومة بقدرة حركة التحرر الوطني الفلسطينية على تجاوز مآزقها: مآزق الحركة والمشروع والهوية، ذلك أنّ الصيرورة الطبيعية للهوية الوطنية الفلسطينية هي صيرورة كفاحية بالضرورة، والتراجع في المشروع الكفاحي هو أكبر خطر يهدد مستقبل هذه الهوية بالذات.

موضوع كهذا تبرز أهميته أولاً من مركزية مكّون «الهوية» في ماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، ومن ارتباط الهوية الوثيق بحالة الصراع والكفاح الوطني ثانياً، بالإضافة إلى الأهمية العلمية الأكاديمية لأبحاث ودراسات الهوية.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، الهوية الوطنية، المشروع الوطني.

Abstract

The Palestinian National Identity: The Argument of Reality and the Dilemma of Discourse

This study seeks to present a critical analytical approach to the reality and the future of "The Palestinian National Identity" in the light of the continuous arguments about the same topic. This is through analyzing the prevailing discourses of the identity, based on the problem which supposes that the issue of the Palestinian national identity is the issue of the Palestinian national liberation movement and it is not the issue of the abstract theoretical analysis. It is by necessity the issue of the first national project, which expressed that identity.

The development of the Palestinian national identity has been tied to the national struggle on the land and not to the analyses of the "cultured" elites. Subsequently, the outcome of the future Palestinian national Identity is governed by the ability of the Palestinian national liberation movement to bypass its Dilemma: the dilemma of the movement, the project and the identity. This is so because the natural outcome of the Palestinian national identity is by necessity is a struggle outcome, and regression in the struggle project is the biggest danger which threatens the future of the identity itself.

The importance of such a project becomes prominent first from the centrality of the component of "the identity" in the past, present, and future of the Palestinian people, and from the close connection of the identity with the state of the conflict and the national struggle in the second place, in addition to the academic and scientific importance of the researches and studies of the identity.

Key words: Palestine, National Identity, National Project.

”لا تُعطى الهوية إلا مرة وإلى الأبد، فهي تتشكل وتتحوّل على طول الوجود. أمين معلوف، الهويات القاتلة“

المقدمة

يستقطب موضوع الهوية بشكل عام أهمية بالغة في حقول الاشتغالات الفلسفية والسوسيولوجية والسياسية، خاصة في ظل تطورات العولمة، ثم في ظل الحروب الأهلية والطائفية التي عصفت بالعالم، خاصة العربي منه، والتي باتت تشكل التحدي الأكبر أمام «هويات» الجماعات الوطنية والقومية، وبالتالي وحدة الشعوب والدول الوطنية والقومية، في الوقت نفسه الذي يشكّل فيه موضوع الهوية أهمية خاصة في الحالة الوطنية الفلسطينية، وهي الحالة التي لم «تتجزّ» مشروع هويتها الوطنية كما فعلت معظم شعوب المعمورة، «ليس فقط بسبب التأخر عن مشاريع الوطنيات العربية المتمثلة في الدولة العربية بشكلها الراهن، وليس بحكم عدم التكافؤ في صراع موازين القوى مع المشروع الصهيوني فحسب، بل بسبب افتقاد مشروع الهوية الوطنية الفلسطينية الإقليمية الجغرافي الخاص، وحيّزه الاجتماعي المتعين»¹ بعد نكبة عام 1948.

في الحالة الفلسطينية يأتي موضوع «الهوية الوطنية» في صلب الهمّ الوطني الفلسطيني، ويتصدر واجهة الجدل والحوار والبحث والدراسات، خاصة بعد وصول الكل الفلسطيني إلى القناعة بانسداد الأفق أمام المشروع الوطني، المتمثل في الدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير، وهو الأمر الذي بات يهدد هذا المشروع في أساساته.

ومن واقع الجدل الدائر حول «الهوية الوطنية الفلسطينية» يبرز مأزق الخطاب المتعلق بهذه الهوية، سواءً من حيث منطلقات التناول وحدود التحليل، أم من حيث طرح التساؤلات واقتراح الإجابات، وهو الأمر الذي تعالجه هذه الورقة البحثية في مقاربتها النقدية حول «الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب».

الموضوع والإشكال

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة نقدية لواقع ومستقبل «الهوية الوطنية الفلسطينية» في ظل الجدل المستمر حول الموضوع ذاته، وذلك من خلال تحليل خطابات الهوية المنغمسة في هذا الجدل، بالالتكاء على إشكالية نفترض أنّ قضية الهوية الوطنية الفلسطينية هي قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية وليست قضية التحليل النظري المجرد، وهي بالضرورة قضية المشروع الوطني الأول الذي عبّر عن تلك الهوية، وأنّ تطور

1. انظر: كياي، ماجد، صعود وأفول الهوية الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، ربيع 2012، ص 7 - 14.

الهوية الوطنية الفلسطينية ارتبطت جديلاً بالكفاح الوطني على الأرض وليس بتحليلات النخب « المثقفة»، وبالتالي فإنَّ صيرورة الهوية الوطنية الفلسطينية المستقبلية محكومة بقدرة حركة التحرر الوطني الفلسطينية على تجاوز مآزقها: مآزق الحركة والمشروع والهوية، ذلك أنَّ الصيرورة الطبيعية للهوية الوطنية الفلسطينية هي صيرورة كفاحية بالضرورة، والارتكاس² في المشروع الكفاحي هو أكبر خطر يهدد مستقبل هذه الهوية بالذات.

تتجه الدراسة إلى نقد النزعات الأكاديمية المحضة والماضوية الجوهرائية³ في بعدها الغارق في التتظير اللاتاريخي من جانب، ونقد النزعات الغارقة في الواقعية السياسية والقانونية من جانب آخر، وتنهض على رؤية متأسسة على الممارسة الكفاحية كمحدد تاريخي لمستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية، وليس على النقاش النظري المجرد والبحث الأكاديمي المستغرق في الشكليات.

الأهمية والأهداف / التساؤلات

تبرز أهمية هذا الموضوع أولاً من مركزية مكوّن «الهوية» في ماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، ومن ارتباط الهوية الوثيق بحالة الصراع والكفاح الوطني ثانياً، بالإضافة إلى الأهمية العلمية الأكاديمية لأبحاث ودراسات الهوية.

هكذا دراسة لا بد لها من التصدي للإجابة عن مجموعة محددة من التساؤلات التي تحقق أهدافها، ابتداءً من سؤال الإشكال النظري في خطابات الهوية الوطنية الفلسطينية، وانتهاءً بسؤال مستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية، مروراً بأسئلة علاقات الجدل ما بين الهوية الوطنية الفلسطينية والكفاح الوطني الفلسطيني عبر محطات بارزة في التاريخ الفلسطيني الحديث والمعاصر، ومنحنيات صعود وهبوط، أو نهوض وارتكاس الحالة الوطنية الفلسطينية برمتها تبعاً لاختلاف علاقات الجدل السابقة إياها.

المنهجية والصعوبات

في موضوع المنهجية البحثية لا يرى الباحث أنَّ ثمة منطلقاً منهجياً واحداً ومحدداً يتحكم في طريقة تحليله للقضية/القضايا المطروحة، بقدر ما يرى مساحة منهجية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، فيما يشبه «منهجية تعدد المنهجيات»، تلك المنهجية المسكونة بهاجس الحذر الدائم من الوقوع في شباك الموثوقيات المطلقة والتعميمات الدوغمائية⁴ القائلة لروح البحث .

2. بمعنى الانتكاس والوقوع في الخطر.

3. بمعنى الماهية الثابتة التي لا تتغير.

4. بمعنى التعصب والجمود الفكري.

لكنّ ذلك لا يعني الوقوع في حالة من "اللاوضوح المنهجي" الذي لا يقل خطورة عن نقيضه سالف الذكر، وذلك ما تتضمنه المقارنة النقدية التحليلية بوصفها نسيجاً واعياً من الأدوات المعرفية المنبئية ابتداءً على "المنهج المادي الجدلي التاريخي الذي هو ذاته موضع الحوار النقدي، والمحتفظ بركيزته الكبرى كونه منهج التجاوز والتخطي الجدليين الماديين، وكونه المنهج الذي يخضع لهذا التخطي وذاك التجاوز باستمرار"⁵.

المقارنة النقدية التحليلية هنا قراءة فلسفية مادية جدلية تتأسس ابتداءً على منهجي النقد والتحليل، في وحدة منهجية متجاوزة لدلالات المفهوم المفرد الذي يقف عند حدود التعريف الاصطلاحي، رغم أهمية تلك الدلالات التأسيسية.

وابتداءً الفكر النقدي منهجياً مع الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط، الذي عرّفه بأنّه "فحص حر ينصب على مدى تطابق معاني العقل ومدرجات الحس"⁶، ومنذ تلك اللحظة الكانطية أصبح مفهوم النقد Critique ركناً أساساً في الفلسفة الألمانية، غير أنّ "توظيفه نقدياً بلغ أوجه عند هيجل واكتشافه للمنهج الجدلي القائم على إدراك الصيرورة في الواقع ضمن تكويناته وتشابكاته المعقدة، والجدل باقترانه بالنظرية الاجتماعية كان مولداً لنمط من التفكير النقدي اكتسب وظيفته الاجتماعية لدى ماركس، ومنذ ماركس بدأ الفكر الأوروبي الحديث يطور منظوراً نقدياً شمولياً، ليملك بعد ذلك أداة تحليلية نقدية"⁷ مع رواد مدرسة فرانكفورت، وهي أداة تضمنت فهماً عميقاً للفلسفات ذات الطاقة النقدية العالية كالهيجلية والماركسية، ذلك أنّ تلك المدرسة "قد أعادت كشف الماركسية على مستوى الطاقة النقدية الكامنة فيها، وقدرتها المنهجية على التحليل، بعيداً عن الأغلال الأيديولوجية التي كُبلت بها من خلال الممارسات البيروقراطية للأحزاب ورجال السلطة"⁸.

وبهذا التطور "يطلق العقل النقدي على الفكر الذي لا يأخذ بأي إقرار دون التساؤل عن قيمة هذا الإقرار، سواءً من حيث مضمونه (نقد داخلي)، أو من حيث أصله (نقد خارجي)"⁹.

التحليل Analyses، من الزاوية الأخرى، هو "عكس التركيب، وهو إرجاع الكل إلى أجزائه"¹⁰، أو هو "تفكيك الكل إلى عناصره، ورد المعقد إلى البسيط"¹¹، في حين أنّ التحليل العقلي بشكل أكثر تحديداً هو الذي "ينطبق على أفكار الأشياء ومعانيها، لا على الأشياء ذاتها، أي أنّه يتمثل في تفكيك الأشياء وتحليلها عقلياً"

5 تيزيني، الطيب (1989)، على طريق الوضوح المنهجي، بيروت: دار الفارابي، ص 7.

6 وهبة، مراد (2007)، المعجم الفلسفي، القاهرة: دار قباء، ص 655.

7 طاهر، علاء، (1989)، مسارات في الفلسفة النقدية، مجلة الفكر العربي، موقع حكمة: hekma.org

8 طاهر، علاء (1987)، مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماس، بيروت: مركز الانماء القومي، ص 6.

9 موسوعة لاند الفلسفية، 2002، بيروت- باريس: منشورات عويدات، ص 238.

10 صليبيا، جميل (1982)، المعجم الفلسفي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ج 1، ص 254.

11 سعيد، جلال الدين (2004)، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، تونس: دار الجنوب، ص 98.

وفي نطاق الفكر فحسب¹²، وهو بهذا المعنى يتميز عن مجرد (التفكيك)، حيث "لا يتطلب التفكيك أكثر من الفصل بين الأجزاء، بينما يتطلب التحليل، إضافة إلى ذلك، تحديد العلاقات بين الأجزاء، وبعبارة واحدة فإن التحليل هو التفكيك المنظم الذي يُبرز مبادئ الشيء ونشوءه"¹³.

سمة (التفكيك) الإجرائية التي يستم بها التحليل، تقابلها سمة منهجية تتمثل في (البرهان)، ذلك أن التحليل إما أن يكون حلاً للمركب إلى البسائط التي يتألف منها، وهي السمة (التفكيكية)، وإما أن يكون "ارتداداً خلال سلسلة منطقية من القضايا إلى قضية يقرّ بأنها بيّنة، وذلك بالابتداء من قضية يطلب البرهنة عليها وتسلمّ بأنها صحيحة"¹⁴، وتلك هي السمة (البرهانية).

بالنقد والتحليل معاً، بوحدتهما الجدلية تكتمل المقارنة النقدية التحليلية للهوية الوطنية الفلسطينية في جدل واقعها ومأزق خطاباتها، وهي وحدة تعمل على "قراءة للنص تستخرج منه ما هو فيه أصلاً من أساس يحمله، والأساس هذا ليس مرتباً في مباشرته، وإن كان في النص حاضراً، إذ لا يقوم بنيان هذا النص إلاّ به، لذا وجب استخراجها -أي إراءته- بعملية من النقد ترجع النص إلى ما هو منه الأثر، أي إلى بنية الفكر التي ولّدت¹⁵."

الصعوبات والتحديات

تبرز الصعوبة الأولى للمقارنة النقدية التحليلية لموضوع الهوية الوطنية الفلسطينية في ذات الموضوع، ذلك أن مقاربات خطابات الهوية تمتاز بدرجة عالية من الاختلاف والتركيب، خاصة عند تناولها من وجهة النظر الفلسطينية.

سؤال المنهجية يباه يبرز في الحالة المقابلة، حالة التزام الباحث الأكاديمية التي تقتضيها ضرورات وشروط العمل البحثي الأكاديمي من ناحية، وهي حالة تفترض التحديد الدقيق والرتيب للشكل والقالب إلى حد كبير، وما يقابلها من قناعات لدى الباحث تنحو أكثر للتححرر من قيود الأشكال والقوالب نحو آفاق المضمون الأكثر مرونة ورحابة من ناحية أخرى، تلك الصعوبة تشكل تحدياً كبيراً للباحث في سعيه لتوظيف منهجيته بما لا يتعارض مع شروط الأكاديمية الفنية.

أما من حيث الأهداف فالصعوبة/التحدي تبرز في كل أهداف الدراسة، لكنها تتكشف أكثر في هدفها الأخير، الذي ربما يكون الأهم، والمتمثل في مقارنة مستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية، وهو تحدٍ عالٍ ومسؤولية كبيرة على المستويات العلمية والأخلاقية.

12. المرجع السابق، ص 98.

13. المرجع السابق، ص 99.

14. بدوي، عبد الرحمن (1977)، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، ص 421.

15. عامل، مهدي (1979)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية، بيروت: دار الفارابي، ص 6.

الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات التي تناولت قضايا الهوية الوطنية الفلسطينية بالبحث والتحليل، لكن ربما تكون هذه الدراسة هي الأولى التي تتناول تلك القضايا بالانطلاق من المقاربة النقدية التحليلية ذات الأبعاد الفلسفية، ومن أهم الدراسات السابقة التي سيتم التعرض لها بالنقد والتحليل التفصيليين:

أولاً: دراسات قريبة من المنظور الأكاديمي السوسيو-أنثروبولوجي، ومنها دراسة أشرف أبو ندا حول «الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم»، والمنشورة في مجلة المستقبل العربي سنة 2014. ودراسة أباهر السقا حول «الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثالاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة»، والمنشورة ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالاتها، سنة 2013. ودراسة محمود ميعاري حول «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر»، والمنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية سنة 2008. ودراسة زكريا محمد حول «الجغرافي المقدسي ونص الهوية الفلسطينية»، والمنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية سنة 2005. ودراسة سلافة حجاوي حول «مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية واشكالياتها»، والمنشورة في مجلة رؤية سنة 2001، وغيرها.

ثانياً: دراسات قريبة من المنظور القانوني أو ناقدة له، وأهمها دراسة وسام رفيدي حول «المناهج الفلسطينية: الاحتلال ومفهوم المواطنة الموحدة»، والمنشورة سنة 2008. ودراسة معتز قفيشة حول «الجنسية والمواطنة الفلسطينية»، والمنشورة سنة 2000.

ثالثاً: دراسات قريبة من المنظور الثقافي الوطني، ومنها دراسة عبد الرحيم الشيخ حول «الهوية الثقافية الفلسطينية»، والمنشورة سنة 2013، ودراسة نديم روحانا حول «المشروع الصهيوني وواقع التجزئة»، والمنشورة سنة 2013. ودراسة عبد الفتاح القلقلي وأحمد أبو غوش حول «الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم»، والمنشورة سنة 2012. ودراسة ماجد كيالي حول «صعود وأفول الهوية الوطنية»، والمنشورة سنة 2012. ودراسة فيصل دراج حول «السياسة والثقافة والهوية»، والمنشورة سنة 2008، وغيرها.

المفاهيم والتعريفات: تنويه لا بدّ منه

دأبت الدراسات الأكاديمية -ولا تزال- على الإبتداء التأسيسي بتعريف المفاهيم والمصطلحات، وإذا كان ذلك "عرف" أكاديمي لا بد منه، فإنه يتخذ في هذه الدراسة منحى مختلفاً، ذلك أنّ الالتزام بالتعريف الاصطلاحي للمفاهيم يرسم جدارناً سميكاً تحاصر قدرة البحث النقدية التحليلية، وللتحرر من تلك القيود تتم الإشارة إلى المفاهيم الواردة في الدراسة بوصفها "محدّدت" تشي بطبيعة التحوّل الدائمة في صيرورة "المفهوم" أكثر منها معاني قارة ونهائية، وهو الأمر الذي يسهم في تحقيق المقاربة النقدية التحليلية التي لا تدعي الوصول إلى قلب الحقيقة، بقدر ما تقاربها.

وإذا كانت هذه الدراسة تتعامل مع التعريفات الإصطلاحية بوصفها "محدّات"، فإنّها بالضرورة ستتجاوز تماماً التعريفات اللغوية التي لا طائل منها، والتي لن تفيد أهداف البحث في شيء، ذلك كان تنويعاً لا بدّ منه في مفتتح الدراسة.

يضاف إلى ذلك، تأسيساً، أنّ مصطلح "الهوية" من أكثر المفاهيم التباساً عند محاولة التعريف، ذلك أنّ "الهوية في حد ذاتها تعريف، ولا جدوى من تعريف التعريف، أي: تقديم تعريفين، إذ أنّ الثاني يصبح هو التعريف، والأول إمّا ناقص وإمّا مرفوض، وقد عبّر الفيلسوف ج. أوستن عن هذه المعضلة بقوله: إنّ ما (هو هو) أو ما هو نفسه لا يُعرّف"¹⁶.

الهوية الوطنية: منظورات الخطاب:

في دراسات وأبحاث الهوية بشكل عام، والهوية الوطنية/القومية بشكل خاص، والهوية الوطنية الفلسطينية بشكل أكثر خصوصية، تتعدد منظورات الخطاب، والمنظور في هذه الدراسة أقرب للمنتصل المعرفي المترج الذي تتعدد فيه زوايا النظر، لكن بالانطلاق من قاعدة معرفية مشتركة لتلك الزوايا المتعددة، وما يهمننا في هذه الدراسة هو منظورات تناول الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي يمكن مقاربتها بالإشارة إلى:

أولاً: المنظور الأكاديمي السوسيو-أنثروبولوجي المتأثر، بهذا القدر أو ذاك، بأدبيات ونظريات علم الاجتماع وعلم الإنسان، والباحث أساساً في نشأة وتكوّن وخصائص وعناصر الهوية الوطنية الفلسطينية وتاريخ تطورها، وهو المنظور الأكثر شهرة وانتشاراً.

ثانياً: المنظور القانوني الذي يقارب الهوية الوطنية الفلسطينية من زوايا المواطنة والجنسية وحقوق الإنسان ضمن معطيات الواقع القائم للتجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.

ثالثاً: المنظور السياسي الوطني الذي يربط الهوية الوطنية الفلسطينية بالمشروع الوطني الفلسطيني الجديد "مشروع السلام الفلسطيني" الذي تم تبنيه رسمياً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1988، والذي عبرت عنه وثيقة إعلان الاستقلال في ذات السنة .

رابعاً: المنظور الثقافي الوطني، وهو منظور ذو نزعة نقدية فلسفية، يقارب إشكاليات الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها إشكاليات حركة التحرر الوطني الفلسطينية في صراعها المستمر مع المشروع الإستعماري الصهيوني.

16. ولد خليفة، محمد العربي (2003)، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 89.

منظورات خطاب الهوية : الإشكال والمأزق:

أولاً: المنظور الأكاديمي السوسيوي-أنثروبولوجي¹⁷:

كثيرة هي الدراسات والأبحاث التي تناولت قضايا الهوية الوطنية الفلسطينية بالتأثر بمنظورات علم الاجتماع وعلم الإنسان، وبحث في نشأة وتكوّن وخصائص وعناصر الهوية الوطنية الفلسطينية وتاريخ تطورها، وكثير من هذه الدراسات تأثرت بأطروحة بندكت أندرسن الشهيرة حول " الجماعات المتخيلة " التي تأمل فيها في أصل القومية وانتشارها، وهي أطروحة شديدة الصلة بقضايا الهوية الوطنية/ القومية وإشكالاتها، ذلك أنّ " الأمة جماعة سياسية متخيلة، حيث يشمل التخيل أنّها محددة وسيدة أصلاً"¹⁸ حسب أندرسن، وكون الأمة، صاحبة الهوية الوطنية/ القومية جماعة متخيلة لا يجعل منها جماعة خيالية، ذلك أنّ الجماعة المتخيلة، حسب أندرسن "جماعة حقيقية وواقعية، ليس فقط لأنّ فعلها وتأثيرها كذلك، بل لأنّ تخيلها يجري بأدوات واقعية قائمة"¹⁹.

محدّدات الهوية حسب هذا المنظور تترواح ما بين كونها "رمز وتجسيد اجتماعي مبني ومتعلق بالتخيّل أكثر منه طابع لواقع موضوعي، أو تجسيد وإبراز تصوّر من خلاله مجموعة ما وحدتها بالتمايز عن الآخرين، وتشكّل فئة متماثلة محققة ذاتها، وتصنيفها وتمايزها"²⁰، أو "تصوّر يكونه شعب ما عن ذاته، بحيث يعكس ما يحيط به وما يعيشه من مؤثرات خارجية"²¹ من ناحية، أو بوصفها "خصائص جماعية يشترك فيها الشخص مع أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، وهي مكونة من عدة مركبات، أو هويات فرعية مساوية لعدد من الجماعات التي ينتمي إليها هذا الشخص"²² من ناحية أخرى.

وعناصر أو مكونات الهوية الوطنية حسب هذا المنظور تتأسس على "الذاكرة الجماعية باعتبارها صانعة للهوية مع المحددات الأخرى"²³، أي القواسم المشتركة كاللغة والعادات والتقاليد والتاريخ والأرض والثقافة ووحدة المصير من زاوية، وعلى "الاختلاف بين جماعات اجتماعية على قاعدة إعلان ذاتي للأفراد المكونين لهذه الهوية وانتمائهم"²⁴ من زاوية أخرى.

17. هو المنظور الذي يجمع بين نظريات علم الاجتماع وعلم الانسان.

18. أندرسن، بندكت (2009)، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة: ثائر ديب، بيروت: شركة قدمس، ص 26.

19. المرجع السابق، ص 28.

20. السقا، أباهر، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثالاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، 2013.

21. أبو ندا، أشرف، الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، عدد 423، ايار 2014، ص 84.

22. ميعاري، محمود (2008)، تطور هوية الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 74-75، ص 41.

23. السقا، أباهر، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثالاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، 2013.

24. المرجع السابق.

إنَّ نشأة وتطور الهوية الوطنية الفلسطينية حسب قراءات هذا المنظور "متعددة/مختلفة" إلى حد ما، ومردّ ذلك التباين في الأساس يعود إلى تحليل دور/تأثير الحركة الصهيونية والمشروع الاستعماري الصهيوني في نشأة وتطور الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث أنَّ الهوية الفلسطينية الحديثة قامت على أساس من "هوية تقليدية موعلة في القدم، ...، وثمة هوية فلسطينية محددة كانت موجودة منذ ألف عام في أقل تقدير"²⁵ في مقارنة تقترب من تخوم التعريف "الجوهري" الثابت للهوية، وهي مقارنة تسعى إلى نفي تأثير المشروع الإستعماري الصهيوني في تطور تلك الهوية.

في مقابل ذلك تبرز قراءات سوسيولوجية تربط تطور الهوية القومية/الوطنية بقيام الدولة/الأمة في أوروبا بوصفه تطوراً تاريخياً أملت "متطلبات موضوعية فرضت تحويل الأقدان"²⁶ إلى مواطنين، وإلى تحول الأرض التي لم تكن غير أداة للاستغلال والاضطهاد للجماهير المسحوقة إلى (وطن) يدافع الفرد عنه حتى الموت"²⁷، وتأسيساً على ذلك لا تبدو الهوية الوطنية الفلسطينية استثناءً، فهي هوية "حديثة" كغيرها من الهويات الوطنية/القومية، ويتربط نشوؤها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق "بدءاً بتشكيل متصرفية القدس سنة 1871، مروراً بالتطورات الاقتصادية وطبيعة التركيبة السكانية، والنضال ضد الهجرة والاستيطان الصهيوني، وانتهاءً بتحديات الحركة الوطنية السورية المتعاونة مع الحركة الصهيونية"²⁸ وهي عوامل لعبت أدواراً متفاوتة في توفير مقدمات تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية بين عامي 1871 و 1914.

تالياً لذلك تطورت الهوية الوطنية الفلسطينية - حسب هذا المنظور - بوصفها حالة صيرورة دائمة التحول، خاصة في مواجهة المشروع الإستعماري البريطاني/الصهيوني، وهي المواجهة التي عبّرت عن ذاتها في انتفاضات وثورات شعبية فلسطينية من بداية عشرينات إلى نهاية ثلاثينات القرن الماضي، وصولاً إلى "النكبة" الأولى سنة 1948، حيث تطورت الهوية الفلسطينية بشكل متفاوت نتيجة تشظّي الأرض والمجتمع، فكان تطورها أسرع في ظل الدول التي اتبعت سياسات إقصائية تهيمشية بحق الفلسطينيين كما حصل في لبنان وغزة/الإدارة المصرية، "في حين تأخر تطور الهوية الوطنية عند الفلسطينيين في الدول التي اتبعت معهم السياسات الإندماجية والتجنيسية كما حصل في الضفة الغربية والأردن وفلسطين المحتلة عام 48"²⁹.

25. انظر: محمد، زكريا، (2005)، الجغرافي المقدسي ونص الهوية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 62، ص 147.

26. القنانة هي وضع اجتماعي اقتصادي لطيفة الفلاحين في ظل الإقطاع. كانت حالة من الرق أو العبودية المعدلة ظهرت أولاً في أوروبا خلال العصور الوسطى. وكان القن يجبر على العمل في حقول ملاك الأراضي، في مقابل الحماية والحق في العمل في الحقول المستأجرة.

27. انظر: حجاوي، سلافة (2001) مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية وأشكالها، مجلة رؤية، العدد العاشر.

28. المرجع السابق.

29. أبو ندا، أشرف، الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، عدد 423، ايار 2014 ص 87.

صعود الهوية الوطنية الفلسطينية حسب هذا المنظور وصل نضوجه الفعلي في منتصف ستينات القرن الماضي، وذلك "بفعل عاملين أساسيين هما انطلاق الثورة الفلسطينية وهزيمة المشروع القومي عام 67، فيما شكّلت إعادة التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وفلسطين المحتلة عام 48 بعد هزيمة 67 عاملاً هاماً في تطور الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيزها"³⁰.

ثانياً: المنظور القانوني:

بعكس المنظور الأول، يمتاز المنظور القانوني - الذي يقارب الهوية الوطنية الفلسطينية من زوايا المواطنة والجنسية وحقوق الإنسان ضمن معطيات الواقع القائم للتجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات - يمتاز بقدر عالٍ من "الخبوية" التي أملت لها مواقع المشتغلين فيه، وهي مواقع حديثة نشأت بعد اتفاق أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم تضخم المنظمات غير الحكومية، خاصة العاملة منها في مجال حقوق الإنسان، حيث وفرت السلطة الوطنية الفلسطينية الشروط المادية الموضوعية لهذا المنظور.

وفق هذا المنظور ثمة إشكالات "قانونية" يعاني منها "المواطنون" الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، والفلسطينيون من حملة الجنسيات غير الفلسطينية في الداخل ودول الشتات، والمطلوب تحليل طبيعة هذه الإشكالات، ومن ثم اقتراح الحلول "القانونية" لها وفق منظورات قانونية بالضرورة: منظورات المواطنة والجنسية.

مقاربة تعريف الجنسية وفق هذا المنظور تنطلق من فقه القانون المقارن، بحيث تعني "انتساب الفرد قانونياً للشعب المكوّن للدولة، أو بوصفها رابطة سياسية بين الفرد والدولة يعتبر الفرد بمقتضاها من العناصر المكونة للدولة، أو بكونها رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة"³¹. كل التعريفات السابقة تعتبر الجنسية رابطة أو علاقة بين الفرد والدولة، رغم الاختلاف الفقهي في تحديد نوع تلك العلاقة، وعلى ذلك تتأسس الجنسية على ثلاثة أركان، هي: الفرد والدولة والعلاقة بينهما.

الجنسية في المقاربة القانونية إنزناً، هي "الحالة التي يصبح فيها الفرد مواطناً كاملاً في الدولة، ويتمتع الحقوق المدنية والسياسية كافة التي تمنحها الدولة للأفراد. أما المواطنة فهي أقل مرتبة من الجنسية، وهي حالة تمهيدية يصبح الشخص بعدها متمتعاً بجنسية كاملة"³².

30. أبو ندا، أشرف، الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، عدد 423، ايار 2014 ص 89.

31. انظر: قفيشة، معتز (2000) الجنسية والمواطنة الفلسطينية، منشورات معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ص 11.

32. المرجع السابق، ص 13.

والمقاربة القانونية امتدت من قطاع المؤسسات غير الحكومية إلى قطاع التربية والتعليم، وعالجت إشكاليات المواطنة في مناهج التربية المدنية والوطنية بالإستناد إلى ذات الأسس، والملاحظ هو أنّ مواقع أصحاب المقاربات القانونية التطبيقية جعلتهم يعالجون إشكالات الهوية من الاعتراف الكامل بواقع جديد قائم دون طرح أي تساؤل نقدي عن طبيعته وجدوى تغييره، ومن التزام -واعٍ أو غير واعٍ- بسياسات المؤسسات الكبرى الممولة والداعمة التي ترى في الواقع الجديد مسرحاً لبرامجها ومشاريعها النابعة من مصالحها ومصالح الدولة الراعية لها.³³

الإشكالات التي يخلقها المنظور القانوني ستتم معالجتها، إلى جانب إشكالات المنظورات الأخرى، في نهاية الورقة البحثية.

ثالثاً: المنظور السياسي الوطني:

يتقاطع هذا المنظور مع المنظورين الأول والثاني، ربما بحكم طبيعته الوظيفية بوصفه منظوراً سياسياً وطنياً يمثل النخبة السياسية الفلسطينية التي نشأت وتحددت معالمها بعد اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المنظور السياسي الوطني، الذي يربط إشكالات وتساؤلات الهوية الوطنية الفلسطينية بالمشروع الوطني الفلسطيني الجديد "مشروع السلام الفلسطيني" الذي تم تبنيه رسمياً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1988، والذي عبّرت عنه وثيقة إعلان الاستقلال في ذات السنة، ينطلق في مقارباته النظرية من ذات المنطلقات التحليلية التي ينطلق منها المنظور السوسيو-أنثروبولوجي في تناوله العام لنشأة الهوية الوطنية الفلسطينية وطبيعتها وتطورها، فيما يتقاطع مع المنظور القانوني في مقارباته الواقعية الحالية.

المقاربة النظرية للمنظور السياسي الوطني تشكل امتداداً طبيعياً للمقاربة السوسيو-أنثروبولوجية بحكم الدور المركزي الذي لعبته الثورة الفلسطينية - وفي القلب منها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) - في بلورة وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في النصف الثاني من القرن الماضي، ذلك أنّ المشروع الوطني الفلسطيني الجديد هو مشروع حركة (فتح) في الأساس، والنخب السياسية الفلسطينية التي أفرزها واقع ذلك المشروع من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية تشكل امتداداً للنخب السياسية التأسيسية الأولى بهذا القدر أو ذاك.

33 للاستزادة: الرفيدي، وسام، المناهج الفلسطينية: الاحتلال ومفهوم المواطنة الموحدة، ضمن كتاب « المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة»، تحرير: عبد الرحيم الشيخ، مؤتمر مؤسسة مواطن الثاني عشر، رام الله، 2008.

أما في المقاربة الواقعية الحالية فكان طبيعياً أن يتقاطع المنظور السياسي الوطني مع المنظور القانوني، بل ربما كان الواقع الجديد، واقع السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاملاً رئيساً في نشأة المنظور القانوني من أساسه، ذلك أن إشكالات وتساؤلات الواقع الجديد في مرحلة "السلطة" أخذت طابعاً مختلفاً تماماً عن إشكالات وتساؤلات مرحلة "الثورة" فيما يتعلق بقضايا الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث باتت السلطة مسؤولة قانونياً وسياسياً عن عدة ملايين من "المواطنين" الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتركزت إشكالاتها أكثر في استكمال بناء مؤسسات الدولة والتنمية، ثم الانقسام تالياً، فيما أصبح مليون ونصف فلسطيني في الداخل "مواطنين" إسرائيليين في الرؤية الرسمية الفلسطينية بحكم الاتفاقيات الموقعة، وجسراً للسلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في أحسن الأحوال، فيما أصبح "المعظم" الفلسطيني في الشتات في حكم "المؤجل" الذي ينتظر عدة آلاف منه إمكانية مجتزأة للعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة في الضفة وغزة ضمن اتفاقيات "جمع شمل" هنا أو ترتيبات خاصة هناك.

رابعاً: المنظور الثقافي الوطني:

وهو منظور ذو نزعة نقدية فلسفية، يقارب إشكاليات الهوية الوطنية الفلسطينية بطريقة مختلفة عن المنظورات الثلاثة السابقة، وذلك بوصفها إشكاليات حركة التحرر الوطني الفلسطينية في صراعها المستمر مع المشروع الإستعماري الصهيوني.

نزعة هذا المنظور الفلسفية تبدو ضرورية بحكم أن موضوع الهوية هو موضوع فلسفي في الأساس، ويحتل مساحات واسعة من اشتغالات الفلاسفة "المثاليين والماديين على حد سواء" من ناحية، ولارتباط موضوع الهوية بموضوع الحرية، وهي قضية فلسفية أصيلة، من ناحية ثانية، بحكم أن الهوية "ليست موضوعاً ثابتاً أو حقيقة واقعة بقدر ما هي إمكانية حركية تتفاعل مع الحرية، فالهوية قائمة على الحرية لأنها إحساس بالذات، والذات حرة"³⁴، وبحكم تاريخية الهوية من ناحية ثالثة، كون الهوية "ليست حقيقة مجردة ثابتة دائمة صورية كما يظن الفلاسفة المثاليون، بل هي من صنع الأفراد والشعوب، هوية تاريخية"³⁵، وهو الأمر الذي يقود إلى ضرورة تحرير أفق التفكير في الهوية "بمحاولة رصد التحول التاريخي الجذري الذي لحق بمعنى الهوية الذي تتأسس عليه"³⁶.

ورغم ما قد يبدو في الظاهر من تقاطعات ما بين هذا المنظور وبقية المنظورات، إلا أن هذا المنظور يختلف جذرياً عنها في مقارنته لقضية الهوية الوطنية الفلسطينية وإشكالياتها، ذلك أن الهوية حسب هذا المنظور لا تقتصر على ما يملكه الإنسان أو ما يعطى له، بمعنى أنها ليست كياناً ماورائياً، بقدر ما هي "ثمرة الجهد

34. انظر: حنفي، حسن (2012)، الهوية، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ص 9 و 23.

35. المرجع السابق، ص 50.

36. انظر: المسكيني، فتحي (2011)، الهوية والحرية - نحو أنوار جديدة، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ص 17.

والمراس والاشتغال على المعطى الوجودي بكل أبعاده، من أجل تحويله إلى أعمال وإنجازات. إنها صناعة وتحويل بقدر ما هي بناء وتشكيل، والأحرى القول أنها بنية يعاد بناؤها باستمرار، خصوصاً عند بلوغ الأزمات أو الوقوع في المآزق³⁷.

وينطلق المنظور الثقافي الوطني من وعي مادي جدلي/تاريخي في تحليله للواقع الاجتماعي، فيرى الظواهر الاجتماعية ضمن شروط تكوينها وصيرورتها المادية في مسار الصراع السياسي/الطبيقي وليس بمعزل ولا بعيداً عنها، وينظر إلى الماضي من واقع الحاضر، وليس العكس، ذلك أن الحاضر هو سر الماضي ومفتاح فهمه، وبذلك «يتفارق» عن الرؤية المثالية التي تقارب الظاهرة بوصفها صراعاً بين «الأفكار» أو «الهويات» الجوهريّة الثابتة وشبه الثابتة، والمتجاوزة للتاريخ، وهي ذات الرؤية التي تسم خطابات الهوية في منظوراتها الدينية والليبرالية على حد سواء.

بهذا المعنى ينطلق المنظور الثقافي الوطني في مقارنته لموضوع الهوية الوطنية وإشكالياتها «من البنية الاجتماعية القائمة ككل متماسك، حتى في محاولة فهمه العناصر التي، في هذه البنية الحاضرة، تنتمي من حيث هي عناصر، إلى بنية اجتماعية سابقة، أو تشير إليها في وجودها الحاضر كعناصر في البنية الاجتماعية القائمة. فعناصر البنية لا وجود لها بذاتها، بل بالبنية التي هي فيها عناصر تتربط، في شكل تاريخي محدد، بعناصر أخرى، لتكوّن بهذا الترابط نفسه البنية الاجتماعية القائمة»³⁸، وفي ذلك اختلاف جذري عن المقاربة السوسيو-أنثروبولوجية التي تستعيد عناصر ومكونات الهوية ضمن سياقات متعالية عن الواقع، وبوصفها عناصر مستقلة وقائمة بذاتها. فرغم أن الهوية تتعرف بعناصر مختلفة، مثل اللغة والثقافة والدين والوعي الجماعي ومعايير الحياة الاجتماعية المتوارثة... الخ، فإنّ هذا التعريف «يصلح للهويات جميعها بصورة عامة، والهوية الفلسطينية تتضمن هذه العناصر، دون أن تُختصر إليها على الإطلاق، ذلك أنّ العنصر الحاسم فيها هو (التجربة الفلسطينية) التي تعيد تعريف هذه العناصر جميعاً، من حيث هي تجربة خاصة بالفلسطينيين دون غيرهم»³⁹.

في التجربة الفلسطينية لا تبدو سمة «التمايز» وإبراز الخصوصية الهوياتية كضرورة مؤسسة للهوية، وهي سمة مركزية في المنظور السوسيو-أنثروبولوجي، ذلك أن «التأكيد على الهوية الوطنية في السياق الفلسطيني ضرورة نضالية لتأكيد الوجود وبالتالي الحقوق، أي بما يتجاوز ضرورات تمييز الذات عن الآخر كما هو الحال لدى الشعوب الأخرى»⁴⁰ التي أنجزت شروط تحررها الوطني واستقلالها السياسي. وفي التجربة الفلسطينية

37. انظر: حرب، علي (2004)، حديث النهايات- فتوحات العولمة ومآزق الهوية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ص 23.

38. عامل، مهدي (1987)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربية، ط 5، بيروت: دار الفارابي، ص 57.

39. دراج، فيصل (2008) قضايا فلسطينية: السياسة والثقافة والهوية، المجلس الأعلى للثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، ص 27.

40. انظر: القلقلي، عبد الفتاح، وأبو غوش، أحمد (2012)، الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم، بيت لحم: مركز

بديل، ص 14.

أيضاً، وبالرغم من «وجود الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، على الأقل، منذ خمسة آلاف سنة، فإن حديثه عن هويته الوطنية لم يتبلور إلا بفعل صدمة قاسية جسّدها المشروع الإستعماري الغربي»⁴¹، وفي ذلك نقض للمنظور السوسيو-أنثروبولوجي الستاتيكي الذي يقترب من تخوم التعريف «الجوهري» الثابت للهوية بوصفها هوية موعلة في القدم، ذلك أن هذا المنظور «يغيّب الجانب الصراع في العلاقة بين تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية والمشروع الإستعماري الصهيوني، .. كون ذلك الصراع هو حاضنة تبلور الهوية الوطنية، وليس من العلمية بمكان تناول العلاقة بين المشروعين خارج دائرة الصراع»⁴². فالهوية الوطنية الفلسطينية، مثلها مثل أية هوية حية، هي «مشروع بناء لا يزال مستمراً ضمن مشروع وطني تحرري (خلاصي) هدفه انقاذ الشعب الفلسطيني من آثار نكبته (الخطيئة)»⁴³، وهذا يستدعي - بالضرورة - الحذر من انزلاق بعض المنظورات إلى «النزعة الأسطورية وما فوق وما قبل التاريخية التي انزلت إليها الهوية الصهيونية النقيضة»⁴⁴، ويوجب - بلغة داريوش شايعان - التحرر من عبادة البدايات أو وسواس الأصول⁴⁵.

والنظرة إلى تاريخية الهوية الوطنية الفلسطينية - كغيرها من الهويات الحية - تبدو عنصراً مهماً في المنظور الثقافي الوطني، سواء من حيث التشكل أم من حيث طبيعة الأزمة، ذلك أن «التشكيل التاريخي للهوية في حقبة الحداث، بوصفه مرجعية تحدد الأمة، هو أمر تتم صناعته وتشكيله سياسياً، وفلسطين ليست استثناءً من هذا القانون التاريخي»⁴⁶، كما أن طبيعة الأزمة التي تعيشها الهوية الوطنية الفلسطينية ليست أزمة (فقدان) بقدر ما هي أزمة (وجود) «لأن تجربتها التاريخية لم تستنفذ امكانياتها المنطقية كافة»⁴⁷.

ورغم مساحات التقاطع ما بين المنظورين السوسيو-أنثروبولوجي والثقافي الوطني في سياق التأثيرات النظرية الناعمة لتبلور الهويات فيما بعد الدولة-الأمة (الدولة القومية) خاصة بعد القرن الثامن عشر من حيث انطباقها على الهوية الوطنية الفلسطينية في مسلمّاتها ومركزية مقولاتها الكبرى، أي الأرض والناس والحكاية التاريخية الجامعة التي تربط بينهما، إلا أن الهوية الفلسطينية وفق المنظور الثقافي الوطني «تمتاز بتخلّوها

41. المرجع السابق، ص 17.

42. انظر: رفيدي، وسام (2011)، الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: إشكالية التفكير برسم النظام، مجلة حق العودة، العدد

45، السنة التاسعة.

43. انظر: الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالتها، المؤتمر السنوي الثاني

لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 78.

44. المرجع السابق، ص 86.

45. انظر: شايعان، داريوش (1993)، أوهام الهوية، بيروت: دار الساقي، ص 75.

46. انظر: الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالتها، المؤتمر السنوي الثاني

لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 78.

47. المرجع السابق، ص 78.

الذي لا يزال قائماً، في شرط استعماري متواصل منذ الإعلان عن إفشال مشروع أوغندا مطلع القرن الماضي، وانتهاءً بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي لا تزال فلسطين ترزح تحته حتى اللحظة»⁴⁸.

ولأنّ بنية الهوية ليست وهماً، ولا قالباً من الإسمنت المسلح، بقدر ما هي نظام مزود بفعالية اجتماعية، «فإنّه من المضيق للجهود والوقت البحث في مدى نقائها، لأنّ ذلك المسعى يؤدي إلى تنقيب لا ينتهي عن أصولها العرقية الضاربة في أعماق الزمن، كما أنه في عصرنا هذا لا توجد هوية ذات بعد واحد»⁴⁹.

انطلاقاً من تلك الرؤية لنشأة ومحددات الهوية الوطنية الفلسطينية، وتأسيساً عليها، يبدو سياق تطور الهوية في المنظور الثقافي الوطني مغايراً إلى حد كبير، ذلك أنّ صيرورة الهوية الوطنية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية في صراعها الدائم مع المشروع الاستعماري الصهيوني كانت -ولا تزال- صيرورة كفاحية بالدرجة الأولى، تتطور وفق قوانين هذا الصراع، صعوداً وهبوطاً، بقدر اقترابها/ابتعادها عن الوعي بطبيعة هذا الصراع.

فترة أربعينات القرن الماضي شهدت أوج تمثّلات الهوية الوطنية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق «بالوعي الجمعي الذي يتعمق أكثر فأكثر كلما لامس الخطر الصهيوني أكثر فأكثر، متجسداً في التأكيد على استقلال فلسطين وبناء دولة ديمقراطية واحدة. وبالتعبيرات السياسية الكيانية التمثيلية كاللجنة العربية العليا والأحزاب السياسية»⁵⁰ والاتحادات النقابية والمؤسسات الاجتماعية، والتعبيرات الثقافية كالمجلات والمطبوعات والصحف»⁵¹. إلّا أن حدث «النكبة» عام 48 كان «حدثاً تأسيسياً في صيرورة الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة الهوية الصهيونية النقيضة، وفي الوعي بهذه الهوية والتفاعل معها»⁵².

ويشكل حدث «النكبة» العلامة الفارقة في الوعي الجمعي الفلسطيني في لحظة «صدمة» تاريخية لا زالت مفاعيلها صاحبة التأثير الأكبر في مشهد الاشتباك الفلسطيني الصهيوني، حيث تشظّت الأرض وتوزّع الشعب بما يكتفانه من تعبيرات مادية للهوية الوطنية، وبقيت الحكاية الجامعة لتؤسس فيما بعد تعبيرات الهوية الوطنية الكفاحية وشبه الكيانية، في الشتات ابتداءً، ثم في الوطن الفلسطيني المحتل لاحقاً.

48. المرجع السابق، ص 70.

49. انظر: ولد خليفة، محمد العربي (2003)، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 111.

50. من الأحزاب الوطنية: الحزب الوطني العربي، حزب الزراع، الحزب الحر الفلسطيني، حزب الأهالي، حزب الدفاع الوطني، الحزب العربي الفلسطيني، حزب الإصلاح العربي. ومن الأحزاب القومية: حزب مؤتمر الشباب العربي، حزب الاستقلال العربي. ومن الأحزاب العنصرية: عصابة التحرر الوطني.

51. انظر: رفيدي، وسام (2011)، الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: إشكالية التفكير برسم النظام، مجلة حق العودة، العدد 45، السنة التاسعة.

52. انظر: الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثّلاتها، المؤتمر السنوي الثاني

لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 76.

العلاقة الجدلية ما بين الهوية الوطنية الفلسطينية والهوية الصهيونية النقيضة ليست علاقة سببية ميكانيكية كما حاولت الرواية الصهيونية الإشارة، وليست الهوية الوطنية الفلسطينية وليدة ردة الفعل على مشروع الهوية الصهيونية كما تشي بذلك بعض وجهات نظر المنظور السوسيو-أنثربولوجي، بل إنّ الهوية الوطنية الفلسطينية هي مقولة مقاومة للهوية الصهيونية النقيضة من حيث «هي هوية حركة تحررية تعددية كما دشّنها الميثاق الوطني الفلسطيني، ودشن طبيعة دولتها الديمقراطية على كامل خارطتها التاريخية وبكامل مكوناتها الديمغرافية»⁵³ حسب المنظور الثقافي الوطني، وفي ذلك إضاءة غاية في الأهمية لتفكيك إشكاليات الالتباس -غير البريء غالباً- لطبيعة العلاقة ما بين الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة الهوية الصهيونية بوصفها مقولة معبرة عن المشروع الاستعماري الصهيوني النقيض في فلسطين.

التطور والإشكاليات/التحديات:

منحنى تطور الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها هوية تحررية كفاحية أخذ بالصعود تالياً لحدث النكبة التأسيسي، حيث شكّلت محطات الاشتباك المباشر مفاصل محورية في ذلك المنحنى، بعضها لم يعمر طويلاً، فيما استمر بعضها الآخر مفصلاً محورياً حتى اللحظة.

محطة الاشتباك الأولى كانت حدث النكبة ذاته، ومفصلها تمثّل في تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة بتاريخ 23 سبتمبر 1948، وهو المفصل الذي لم يعمر طويلاً، فيما شهدت غزة محطة اشتباك ثانية عامي 1957/1956 تمثلت في الاحتلال ثم الانسحاب الصهيوني، وهي لحظة اشتباك طويلة نسبياً، نتج عنها مفاصل ظهرت قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كان أهمها على الإطلاق الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي تأسس في القاهرة نهاية عام 1959، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» التي بدأت باصدار مجلة «فلسطيننا» في ذات الفترة.

تأسس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 كان لحظة تحوّل مفصلية في منحنى صعود الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها تعبيراً شبه كيانى عن حالة التشظي الكبرى بعد النكبة، توجّهت لحظة انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة في الفاتح من يناير 1965 بوصفها ذروة الوعي الجمعي الفلسطيني بهويته التحررية الكفاحية في مواجهة «تكبته» التي تسبب بها المشروع الإستعماري الصهيوني النقيض، فيما منحت محطة الاشتباك/الهزيمة في عام 1967 زخماً إضافياً للهوية الوطنية، خاصة بعد هزيمة المشروع القومي الناصري، التي عبّرت عن وعيها الوطني الفلسطيني من خلال تحوّل الجناح الفلسطيني في حركة القوميين العرب إلى

53. انظر: الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 77.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نهاية عام 1967. لتأتي لحظة الاشتباك في معركة الكرامة عام 1968 بإضافة نوعية تمثلت في سيطرة فصائل الثورة الفلسطينية، خاصة حركة فتح، على منظمة التحرير الفلسطينية، وإكساب تلك الثورة زخماً جماهيرياً هائلاً في فترة قياسية من الزمن.

استمر منحى صعود الهوية الوطنية الفلسطينية عبر مفصل أحداث أيلول في الأردن، لبدأ مسيرة "استقرار" نسبي بعد حرب أكتوبر 1973، وتحديداً في عام 1974، حيث تغيرت قواعد الاشتباك عبر مفصل البرنامج مرحلي - برنامج النقاط العشرة بوصفه برنامجاً سياسياً تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة، وهو المفصل الذي أسس لتحول جذري لم تتضح معالمه إلا في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة في الجزائر. ورغم حالة "الاستقرار النسبي" تلك، إلا أنّ عام 1974 شهد نقطة تحول مهمة عندما "أصبحت فلسطين كجغرافيا شيئاً مختلفاً عما كان سائداً في ذهن الذاكرة الاجتماعية الفلسطينية"⁵⁴.

ويشهد استقرار منحى الهوية الوطنية الفلسطينية النسبي بين دورتي المجلس الوطني الفلسطيني (1974 - 1988) ما يشبه «الطفرة» الصاعدة، والتي تمثلت في مفصلين هامين: الأول برز في محطة الاجتياح الاسرائيلي للبنان وحصار المقاومة الفلسطينية في بيروت سنة 1982، والثاني برز في الانتفاضة الشعبية الكبرى سنة 1987، ذلك أن المحطتين شهدتا استثناءً في قواعد الاشتباك مع المشروع النقيض، وتميزتا بـ "العنف" المباشر في فترة طويلة من الاشتباك السياسي، لكنه "عنف" لم يؤثر في مسار قواعد الاشتباك السياسي بقدر ما عززها، وهو الأمر الذي اتضح في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في الجزائر سنة 1988.

دورة المجلس الوطني في الجزائر سنة 1988 أسست لمرحلة جديدة تمثلت محطتها الأولى في إعلان المجلس استقلال "دولة فلسطين" على الأراضي المحتلة عام 67، وأكدت في بيانها السياسي -لأول مرة في تاريخ الصراع مع المشروع الصهيوني- ومن خلال أعلى سلطة تشريعية فلسطينية على "عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ وأحكام الشريعة الدولية وقواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن"⁵⁵.

محطة الجزائر 1988 حملت معها مفصلاً جديداً في مسار تطور الهوية الوطنية الفلسطينية، ليس بحكم تكريس التغير الجذري في قواعد الاشتباك مع المشروع النقيض فحسب، بل بحكم التحول في مكانة الأرض/

54. انظر: انظر مداخلة باسم الزبيدي في: الفلسطينيون - الهوية وتمثلاتها، مؤتمر، ص 64.

55. انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3251>

الوطن والشعب والحكاية الجامعة في مشروع حركة التحرر الوطنية السياسي، ذلك أن قاعدة هذا المشروع تتأسس على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على مستوى الشعب/المواطنين، وتحدد بحدود خطوط الرابع من حزيران عام 67 على مستوى الوطن/الكيان السياسي، وتسعى للمصالحة التاريخية على قاعدة الاعتراف المتبادل على مستوى الذاكرة والتاريخ.

ذلك يعني "تعليق" مكانة النسبة الأعظم من الشعب الفلسطيني بوصفهم "لاجئين" أولاً، ويعني "استثناء" مكانة الفلسطينيين في الداخل بوصفهم "مواطني دولة إسرائيل" ثانياً في مستوى الضلع الأول من مثلث الهوية، ويعني ترسيم حدود الوطن بحدود الضفة الغربية وقطاع غزة، أي الاعتراف بالآخر النقيض في حدود الخط الأخضر على مستوى الضلع الثاني من مثلث الهوية، ويعني بداية المصالحة التاريخية على قاعدة الاعتراف المتبادل، أي تعديل الحكاية الجامعة رغم الإقرار "بالظلم التاريخي" للشعب الفلسطيني الذي يحمله هذا التعديل على مستوى الضلع الثالث من مثلث الهوية.

محطة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المرافق لها سنة 1988 وفرت الشروط المادية الموضوعية لخطاب جديد في منظورات الهوية الوطنية الفلسطينية، وهو المنظور السياسي الوطني الذي يربط الهوية الوطنية الفلسطينية بالمشروع الوطني الفلسطيني الجديد "مشروع السلام الفلسطيني"، وهو المنظور الذي توفرت أرضيته المادية فعلياً سنة 1994 بتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذاً لاتفاق أوسلو سنة 1993.

وبرزت حسب المنظور السياسي الوطني إشكاليات جديدة للهوية الوطنية، تمثلت أساساً في السعي لاستكمال السيادة الوطنية في حدود الدولة الفلسطينية العتيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يفرضه ذلك من مواجهة المشروع النقيض سياسياً من جانب، ومن العمل على إنجاز بناء مؤسسات الدولة الحكومية على الأرض من جانب آخر، وهي إشكاليات حكمت المشهد الفلسطيني إلى حد كبير حتى بداية الانتفاضة الثانية سنة 2000 من جهة، وأسهمت في التأسيس للمنظور القانوني للهوية الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى.

ربما يشكّل المنظور القانوني للهوية الوطنية معادلاً موضوعياً للمنظور السياسي الوطني، ذلك أنه نشأ نتيجة لذات الشروط المادية ابتداءً، وتتاول إشكالات الهوية من زاوية "الأمر الواقع" الجديد، رغم اختلاف المقاربة شكلياً بحكم موقع أصحاب هذا المنظور الطبقي/السياسي، فهم يتركزون أكثر في مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات غير الحكومية الممولة غالباً من مؤسسات ودول غربية، فجاءت مقاربتهم - تالياً - لإشكاليات الهوية الوطنية من زوايا المواطنة والجنسية وحقوق الإنسان - المدنية والسياسية في الغالب -، وهي مقاربة تختلف في الشكل، وليس في المضمون، مع مقاربة المنظور السياسي الوطني، بل تكاد تكون امتداداً لها يركّز على البعد القانوني لإشكاليات الحالة السياسية الجديدة للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولم تخدم على أرض الواقع صيرورة الأحداث كلا المنظورين: السياسي الوطني والقانوني، بل عمّقت من أزمة خطابهما من جانب، وخلقت تحديات أكبر ومخاطر أكثر من أي وقت مضى أمام الهوية الوطنية الفلسطينية من جانب ثان، ابتداءً من فشل طريق أوسلو في الوصول إلى هدف الدولة المستقلة - حسب البرنامج الزمني للاتفاق - وانكشاف مواقف المشروع النقيض والقوى الدولية الداعمة له، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في محادثات كامب ديفيد الثانية سنة 2000، مروراً باندلاع الانتفاضة الثانية واغتيال الرئيس ياسر عرفات سنة 2004، وصولاً إلى انقلاب حركة حماس وإحكام سيطرتها على قطاع غزة سنة 2007.

ولم تجد التحديات والمخاطر إياها الاستجابة المكافئة لها في المنظورين السابقين، ذلك أنّ أساس المقاربة لقضايا وإشكاليات الهوية الوطنية من حيث ارتباطها بمشروع سياسي قائم على محاولة تجاوز طبيعة هذه الهوية في المنظور السياسي الوطني، أو على الاتكاء على "الأمر الواقع" الجديد في المنظور القانوني، ذلك الأساس في المقاربة في حد ذاته يعمل على خلق إشكاليات جديدة أكثر تعقيداً من ناحية، ولا يقدم حلولاً جذرية لإشكاليات الهوية كما يتخيلها من ناحية أخرى، ذلك أنها في حقيقتها إشكالات وهمية ناتجة عن غياب المنظور العلمي للهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة المشروع الإستعماري الصهيوني.

تتسم مقاربة إشكاليات الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطيني في المنظور الثقافي الوطني مقارنة فلسفية بالعمق والجذرية في مقابل المنظورين السياسي الوطني والقانوني، إذ إن الإشكاليات الحقيقية التي تواجه الهوية الوطنية الفلسطينية تأسست في واقع المواجهة "الوجودية" مع المشروع الآخر النقيض، ولا تزال قائمة بحكم استمرار المشروع النقيض الذي يقف على الضد تماماً، وعمل، ولا يزال يعمل على نفي الهوية الوطنية الفلسطينية، ليس من الجغرافيا "الطبيعية والسكانية والسياسية" فحسب، بل من التاريخ الذي يعمل على إعادة تشكيله بما ينفي الحكاية الفلسطينية الجامعة، وصولاً إلى المستقبل، وهو سؤال الهوية الوطنية الفلسطينية الأهم الذي سيتم التطرق إليه في نهاية البحث.

وتبدو بالمقارنة النقدية التحليلية إشكاليات الهوية الوطنية الفلسطينية الحقيقية أبعد ما تكون عن إشكاليات بناء مؤسسات الدولة السيادية في ظل هامش جغرافي ضئيل وممزق ومحاصر من الجهات الست في الضفة الغربية، بعد إخراج قطاع غزة من المعادلة بعيد انقلاب حماس، وهو هامش يتموضع في أقصى نقطة من حقيقة الدولة والسيادة. كما تبدو تلك الإشكاليات ليست ذات صلة بقضايا الجنسية والمواطنة وبناء مجتمع المواطنين في ظل ذات الهامش الذي لم يحقق أدنى شروط وجوده السياسي المادية. بالإضافة إلى أنّ المقاربات السياسية والقانونية تصطدم دوماً بسؤال "من هو الفلسطيني؟"، ذلك أن طريقة إجابة هذا السؤال

تكتف الكثير، فإذا كانت وفية لمنظوراتها السياسية والقانونية فلا بد لإجابتها أن تتحدد بمجموع المواطنين الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو خارجها من حملة بطاقة الهوية الفلسطينية، وهذه بد ذاتها إجابة إشكالية كبرى.

وخلق الواقع الجديد - الذي أسس للمنظورات السياسية والقانونية - إشكاليات جديدة، إضافة لإشكاليات قديمة باتت تهدد مستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية الوجودي في كليته البنيوية ووحده الثقافية، وليس في أجزائه ومكوناته، وهي إشكاليات تعكس لعنة الجغرافيا السياسية التي توزع عليها الفلسطيني في الداخل والضفة وغزة والشتات، حيث باتت "الأسرلة" تهدد هوية الفلسطينيين الوطنية في الجزء المحتل عام 48 من فلسطين، رغم حالة الصعود النسبي للهوية الوطنية بينهم، في مفارقة تشي بالكثير من عمق الأزمة، أزمة الهوية وخطاب الهوية.

في مقابل خطر "الأسرلة" في الداخل، يبرز خطر "الأسلمة" في قطاع غزة بعد إحكام جماعة الإخوان المسلمين لسيطرتهم عليه إثر انقلاب حماس، ومشروع الإخوان المسلمين في أسلمة المجتمع يشكل تهديداً حقيقياً لـ "كَلِيَّة/وحدة" الهوية الوطنية الفلسطينية ومآلات صيرورتها السياسية، وهو ذات التهديد الذي يشكله خطر "الذوبان" الذي يواجه الفلسطينيين في دول الشتات العربية والإسلامية بحكم "الالتقاء في المكونات الأساسية للثقافة العربية والإسلامية بين الفلسطينيين وشعوب الدول العربية والإسلامية المضيفة"⁵⁶.

وإنّ الحال في الضفة الغربية ليس بعيداً عن التهديد، ذلك أن الواقع الجديد أسهم في تشويه التناقضات واختزال الجامع المشترك، "وأوجد خلخلة في الهوية الوطنية الفلسطينية لأنه خلق نشاطاً أيديولوجياً سلطوياً في ظل واقع ما زال يتطلب سيطرة وهيمنة القيم والثقافة الوطنية التحررية، وساهم في كثير من الأحيان في ارتفاع التناقضات الثانوية إلى تناقضات رئيسية، وشوَّش على بوصلة النضال الوطني الفلسطيني وتناقضاته والقيم والمعايير التي يحتكم إليها"⁵⁷، وهو الأمر الذي يمهد للانزلاقات الجهوية والمناطقية والعائلية والحزبية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

وفي المحصلة يبرز تياران اثنان رئيسان تبدو المسافة بينهما شاسعة فيما يتعلق بواقع ومستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية، "التيار الأول ينتمي إلى ما تحت فلسطين الوطنية بالمعنى التاريخي، ويريد كياناً في بقعة أقل بكثير من فلسطين التاريخية، والتيار الثاني هو ما فوق فلسطين التاريخية، والمعبر عنه بالإسلام السياسي، وأمام هذين التيارين غير المتصالحين ستنتظر الهوية الوطنية الفلسطينية مرحلة أخرى من التنشيط، وربما هذا هو مكنم الخطر الأساس القادم عليها"⁵⁸.

56. انظر مداخلة خالد الحروب في: الفلسطينيون - الهوية وتمثلاتها، مؤتمر، ص 36.

57. انظر: الهوية الوطنية الفلسطينية - خصوصية التشكل والإطار الناظم، مرجع سابق، ص 53.

58. انظر: انظر مداخلة باسم الزبيدي في: الفلسطينيون - الهوية وتمثلاتها، مؤتمر، ص 65.

طبقات الأزمة وآفاق المستقبل:

أنتج مأزق الحالة الوطنية الفلسطينية الراهنة طبقات مركبة من "أزمة" خطابات الهوية كذلك، ويمكن أساس أزمة بعض تلك الخطابات، كالخطاب السياسي والخطاب القانوني، في كونها امتداداً للواقع المشوّه ذاته الذي أسهم في إنتاج وتكريس الأزمة، وبوصفها مكوناً رئيساً من بنية ذلك الواقع الطبقيّة/السياسية، ولأنّ هذه الخطابات غير منفكة عن بنية الواقع المنتج للأزمة كان الخروج من الإشكاليات الهويةيّة المرتبطة بـ، والناجمة عن تشوّه الواقع لا يتمّ بمنظوراتها، بل بمنظورات أخرى تتسم بالتفارق البنوي ابتداءً، ثمّ بامتلاكها قراءة علمية لواقع وطبيعة الهوية الوطنية الفلسطينية منطلقاً من موقع الهوية الوطنية الفلسطينية ذاتها في صراعها الوجودي مع الآخر النقيض، وبالتالي امتلاكها رؤية علمية للإشكاليات ومخرجاً واقعياً للأزمة وآفاقاً ممكنة للمستقبل.

المستقبل هنا، وليس الماضي، هو مساحة الاشتغال/الاشتباك الأهم حسب المنظور الثقافي الوطني الذي يرى الواقع الطبقي/السياسي بعيون مفارقة للبنية المنتجة للأزمة وإشكالياتها، وفي ضوء هذا المنظور فإن الهوية الوطنية الفلسطينية لن تحقق غايتها/مشروعها "إلا إذا كانت هوية تتطلق من المستقبل، فلا ينجز تحرير الأرض إلا إنسان متحرر، وإلا ذهب إلى طريق خاطيء لا يحرر فلسطين ولا الفلسطينيين" كما يشير فيصل دراج⁵⁹.

وتأسيساً على ذات الرؤية ليس ثمة انفصال ما بين الهوية الوطنية في عمقها الثقافي وما بين مشروعها السياسي، لكنه مشروع سياسي مغاير بالضرورة، ذلك أن مشروع الهوية الوطنية الفلسطينية لا بد أن يسنده مشروع سياسي قائم على فكرة واستراتيجية نقيضة للفكرة الصهيونية واستراتيجيتها، وهذا يعني، حسب نديم روحانا، "استبدال المشروع السياسي الممركز حول الدولة بمشروع سياسي ممرّكز حول الإنسان، وهو مشروع أقرب ما يكون إلى الدولة الفلسطينية الميثاقية، لكن دون إحالة سياسية إليها"⁶⁰.

وأتي التمرّكز حول الإنسان - الضلع الأول في مثلث الهوية - بالتوازي مع ضرورة ديمومة الحكاية الجامعة - الضلع الثاني في مثلث الهوية - وصولاً إلى الأرض - ضلع الهوية الثالث -، وكل ذلك لا يتم من دون مشروع وطني فلسطيني مستقبلي شامل، يضمن بقاء التجربة التاريخية حجر الأساس في الهوية الوطنية الفلسطينية في المستقبل، ويكون مشروعاً لكل الشعب الفلسطيني، وليس مشروعاً للدولة، لأن مشروع الدولة هو في جوهره مشروع تجزيئي بحكم طبيعة الصراع، وهذا يعني، بالضرورة، حسب نديم روحانا أحد أهم مفكري المنظور الثقافي الوطني "أن للتجمعات الفلسطينية جميعها حصة في هذا المشروع الوطني الشامل ودور

59. انظر مداخلة خالد الحروب في: الفلسطينيون - الهوية وتمثّلاتها، مؤتمر، ص 36.

60. انظر مداخلة خالد الحروب في: الفلسطينيون - الهوية وتمثّلاتها، مؤتمر، ص 36.

يلعبونه كل من موقعه، ويعني أن هذه الأدوار تتحدد حسب المواقع المختلفة، ويأخذ فيها الفلسطينيون في المنفى دوراً فاعلاً ومركزياً، وكذلك الفلسطينيون في الداخل، ويحتم هذا المشروع تفعيل قيادة فلسطينية شاملة تتطلب إعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية تحت لواء مشروع جديد، وبتركيب فلسطيني يشمل جميع أجزاء الشعب الفلسطيني نفسه⁶¹.

مشروع الهوية الوطنية الفلسطينية المستقبلي حسب المنظور الثقافي الوطني يقف على النقيض تماماً من مشروع الهوية الوطنية الحالي والمستقبلي حسب المنظورين السياسي الوطني والقانوني، ذلك أن المنظور الثقافي الوطني لا يرى معنى للهوية الوطنية الفلسطينية دون اكتمال/التحام عناصرها كافة: الوطن والإنسان والحكاية الجامعة، وبالتالي "إذا كان الفلسطينيون يريدون الوطن الفلسطيني فإنهم لن يتمكنوا من إقامة (دولة فلسطينية) على جزء منه، ذلك أن استرداد الوطن الفلسطيني لن يكون حسب النموذج الجزائري أو نموذج العودة والتحرير، بل يكون باسترداد الوطن بمن عليه، وبذلك فإن (الدولة) ستكون للجميع، ولكنها ستعطي للفلسطينيين كل ما تعطيه دولة الأمة"⁶²، وذلك هو الخيار الاستراتيجي لمشروع الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها قضية التحرر الوطني في صراعها الوجودي مع نقيضها الصهيوني.

بهذا المعنى ليس ثمة انفصال ما بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية ابتداءً، ولا بين مشروع تلك الحركة "فلسطينياً وعربياً" في المستوى الثاني، ولا بين ذلك المشروع وقضيته المركزية "قضية الهوية" في المستوى الثالث.

ففي المستوى الأول تشكلت حركة التحرر الوطني الفلسطينية طليعة حركة التحرر الوطني العربية في مواجهة قوى الإستعمار والتبعية والتخلف والظلم الاجتماعي، وبالتالي يغدو مشروع حركة التحرر الوطني الفلسطينية جزءاً أصيلاً من مشروع حركة التحرر الوطني العربية، والعكس صحيح، ذلك أن مشروع التحرر السياسي والعدالة الاجتماعية مشروع واحد في حقيقته، وهو مشروع تشكل قضية "الهوية الجامعة" قضيته المركزية فلسطينياً وعربياً في المستوى الثالث، خاصة في ظل "مجتمعات تعيش حالة من التخلع البنيوي وتتهدد في وحدتها الداخلية"⁶³.

وبهذا المعنى أيضاً تتحدد الهوية الوطنية الفلسطينية بالعروبة، ذلك أن العروبة "تمثل المشترك البنيوي بين مكونات أي مجتمع عربي، وبينه وبين المجتمعات العربية الأخرى. وما دامت العروبة تمثل مشتركاً مجتمعياً،

61. انظر: روحانا، نديم (2013)، المشروع الصهيوني وواقع التجزئة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالاتها - القسم الثاني، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 25.

62. المرجع السابق، ص 25.

63. انظر: خليل، فؤاد (2010)، الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق، بيروت: دار الفارابي، ص 5.

فإنها تتوافر على شرط تحولها إلى رابطة جامعة وتوحيدية تأتلف في داخلها كل المكونات المجتمعية المفردة، وحين تأتلف العروبة هذه المكونات، تتسم بالتنوع من داخل الوحدة، أي أنها تتسم بالديمقراطية التي تعترف بحق الاختلاف مع الآخر أياً تكن ثقافته الفرعية أو هويته المفردة ما بقي ينتظم في نطاق الرابطة الوطنية الجامعة⁶⁴.

ما العمل؟

إذاً، كان المستقبل هو مساحة الاشتغال/الاشتباك الأهم حسب المنظور الثقافي الوطني من أجل تجاوز مآزق الهوية الوطنية وتفكيك أزمة خطاباتها، فكيف يمكن الوصول إلى ذلك المستقبل وتحقيق التجاوز المطلوب ؟

وتتمثل الخطوة الأولى في التأسيس لعلاقة مختلفة مع الذات ومع الواقع ومع الأفكار، علاقة نقدية تساهم في إحداث نقلة نوعية ننقل بها "من لغة الشعار وعقلية الطوبى ومنطق الاستلاب، إلى لغة الفهم وعقلية الخلق ومنطق الحدث والتكوين"، وهي خطوة تؤدي بالضرورة إلى تفكيك أدواتنا الفكرية وقوالبنا المفهومية السائدة التي تتعاطى مع الهوية بطريقة سحرية أو ما ورائية/غيبية "بوصفها تطابقاً بين شخص وآخر، أو بين المرء ونفسه من غير ما اختلاف أو انشطار" أحياناً، أو بوصفها علاقة قانونية فرضتها إرادة سياسية طارئة أحياناً أخرى، ذلك أن مثل هذه الرؤى للهوية "تنتج الجمود وتعيق النمو بقدر ما تولد الاستبداد أو الإقصاء والاستبعاد"⁶⁵.

وتتمثل الخطوة التالية بالضرورة في إعادة الاعتبار لقضية الهوية الوطنية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية في صراعها الوجودي مع المشروع الإستعماري الصهيوني، وهو المشروع الذي أفقد الهوية الوطنية الفلسطينية لضلعين اثنين من أضلعها الثلاثة، أفقدها إقليمها الجغرافي الخاص (فلسطين التاريخية) وحيزها الاجتماعي المتعين (الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات)، "وهما ليسا تفصيلين زائدين، وإنما عمودان أساسيان في إنتاج أي هوية وطنية، ولا سيما إذا تعلق الأمر بترسيخها واستمرارها وتطورها"⁶⁶.

يستتبع ذلك، بالضرورة أيضاً، إعادة قراءة الواقع القائم قراءة مختلفة، تنطلق منه نحو المستقبل، من أجل تغييره لا تبريره وتكريسه وتأييده، وتجاوزه لا الاستسلام لموازين قواه، وطريق تحقيق ذلك إنما يتم "بإعادة تجديد بُنى المشروع الوطني الفلسطيني، وبتوليد رؤية وطنية فلسطينية جديدة، تطابق ما بين شعب فلسطين وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، وهذا يتطلب تحديداً إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية والتبني الاستراتيجي الواضح لمشروع الدولة الواحدة الديمقراطية في كامل أرض فلسطين التاريخية، من دون أن يعتبر

64. المرجع السابق، ص 5.

65.

66. انظر: كيالي، ماجد، صعود وأقول الهوية الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، ربيع 2012، ص 7 - 14.

ذلك بديلاً أو منافساً لمشروع الدولة في الضفة والقطاع، وإنما باعتباره حلاً مستقبلياً يجب أن تصب جميع الحلول المؤقتة والمرحلية في مجراه⁶⁷، ذلك أن الحلول المؤقتة والمرحلية جميعها لم ولن تنه الصراع الوجودي مع المشروع الاستعماري الصهيوني، ولن تحقق "المصالحة التاريخية" بين الشعبين من جانب، في حين أن مشروع الدولة الواحدة الديمقراطية كفيل بتحرير الشعب العربي الفلسطيني، وتحرير "الشعب الاسرائيلي" ذاته من إستعمارية وعنصرية المشروع الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية.

ويشكل التمييز الضروري بين الوطن وبين خطاب إقامة دولة فلسطينية على جزء من الوطن خطوة أخرى مهمة واجبة الحضور في الجبهة الثقافية الفلسطينية، جبهة الحكاية الجامعة، للمحافظة على تماسك "الإنسان" الفلسطيني وتحصينه من الإنكسار في ظل انهيار بقية الجبهات، وتلك خطوة شديدة الصلة باستعادة الهوية الوطنية الفلسطينية معناها الموحد الجامع للأرض والإنسان، لكن ذلك لا يتم إلا بتثوير المنظومة التعليمية ومشاركة الكل الفلسطيني في الوطن والشتات، وإعادة الاعتبار لمركزية الشعب الفلسطيني الواحد، "وعدم استمرار التعامل مع موضوع الهوية الوطنية بوصفها ظاهرة فولكلورية أو نوستلجية/حنينية صالحة لكتابة بعض الأغاني والروايات وللبكائيات أو الاستهلاك المحلي، والحد من ازدواجية السياسات الهوياتية المتمثلة في التأكيد على الثوابت في العلن واسقاطها في المحافل الدولية"⁶⁸.

إجرائياً تبدو خطوات "دمج مفاهيم الهوية الوطنية في مناهج التربية الوطنية والمدنية على مستوى التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وتصحيح الخلل القائم على تشوّه الجغرافيا والتاريخ في الوثائق الفلسطينية الرسمية، ووضع سياسات تساعد على رفع مستوى الاندماج الاجتماعي لكافة فئات الشعب الفلسطيني والتشاركية في صنع القرارات المصيرية"⁶⁹ واقعية للغاية، وفي متناول يد صناع القرار، وربما تكون الخطوة المدشنة لمرحلة جديدة نحو إستعادة "الفردوس المفقود" بحكايته الجامعة، حكاية أرض الإنسان الفلسطينية، وإنسان الأرض الفلسطيني.

67. المرجع السابق، ص 7 - 14.

68. انظر: السقا، أباهر، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثالاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات.

69. المرجع السابق.

المراجعة العربية:

- أبو ندا، أشرف، الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، عدد 423، ايار 2014.
- أندرسن، بندكت (2009) ، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها ، ترجمة : نائر ديب ، بيروت : شركة قدمس.
- بدوي، عبد الرحمن (1977)، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات.
- تيزيني، الطيب (1989) ، على طريق الوضوح المنهجي، بيروت: دار الفارابي.
- حجاوي، سلافة ، مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية واشكالياتها، مجلة رؤية ، العدد العاشر، 2001.
- حرب، علي (2004)، حديث النهايات- فتوحات العولمة ومآزق الهوية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- حنفي، حسن (2012) ، الهوية ، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة.
- خليل، فؤاد (2010)، الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق، بيروت: دار الفارابي.
- دراج، فيصل (2008) قضايا فلسطينية: السياسة والثقافة والهوية، المجلس الاعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية.
- الرفيدي، وسام، المناهج الفلسطينية: الاحتلال ومفهوم المواطنة الموحدة، ضمن كتاب "المناهج الفلسطينية: اشكالات الهوية والمواطنة"، تحرير: عبد الرحيم الشيخ، مؤتمر مؤسسة مواطن الثاني عشر، رام الله، 2008.
- رفيدي، وسام ، الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: اشكالية التفكيك برسم النظام، مجلة حق العودة ، العدد 45 ، السنة التاسعة ، 2011 .
- روحانا، نديم (2013)، المشروع الصهيوني وواقع التجزئة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالاتها - القسم الثاني، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات.
- سعيد، جلال الدين (2004)، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، تونس: دار الجنوب.
- السقا، أباهر (2013)، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثالاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة. ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات.

- شايفغان، داريوش (1993)، أوهام الهوية، بيروت: دار الساقى.
- الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثالتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات.
- صليبيا، جميل (1982)، المعجم الفلسفي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ج 1.
- طاهر، علاء (1987)، مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر الى هابرماس، بيروت: مركز الانماء القومي.
- طاهر، علاء، (1989)، مسارات في الفلسفة النقدية، مجلة الفكر العربي، موقع حكمة: hekmah.org
- عامل، مهدي (1987)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربية، ط 5، بيروت: دار الفارابي.
- قفيشة، معتز (2000) الجنسية والمواطنة الفلسطينية ، منشورات معهد الدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت.
- القلقلي، عبد الفتاح، وأبو غوش، أحمد (2012)، الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والاطار الناظم، بيت لحم: مركز بديل.
- كيالي، ماجد، صعود وأفول الهوية الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، ربيع 2012.
- محمد، زكريا، الجغرافي المقدسي ونص الهوية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 62، 2005.
- المسكينى، فتحي (2011) ، الهوية والحرية - نحو أنوار جديدة ، بيروت : جداول للنشر والتوزيع.
- معلوف، أمين (2004) ، الهويات القاتلة، بيروت: دار الفارابي.
- موسوعة لالاند الفلسفية (2002)، بيروت- باريس: منشورات عويدات.
- ميعاري، محمود ، تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 74-75، 2008.
- ولد خليفة، محمد العربي (2003)، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- وهبة، مراد (2007)، المعجم الفلسفي، القاهرة: دار قباء.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3251>

المراجعة الأجنبية:

- Abo Nada, Ashraf, The imagined Palestinian identity between development and crisis, Journal of the Arab Future, No. 423, May 2014.
- Anderson, Benedict (2009), Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, Translated by Thaeer Deeb, Beirut: Qudmus Company.
- Badawi, Abdilrahmanm, (1977), Research Methodology, Kuwait: Publications Agency.
- Tezeeni, Altayyeb, (1989), On the road of clarity in methodology, Beirut: Dar Al-Farabi.
- Hijjawi, Sulafah, Palestinian national identity: Introductions and Problems, Journal of Roya, No. 10, 2001.
- Harb, Ali. (2004), Speech Endings- The conquests of globalization and the dilemmas of identity, Casablanca: The Arab Cultural Center.
- Hanafi, Hasan, (2012), The Identity, Cairo: Supreme Council of Culture.
- Khaleel, Fo'ad, (2010), Marxism in Critical Research, Beirut: Dar Al-Farabi.
- Darraj, Faysal, (2008), Palestinian Issues: Politics, Culture and Identity, Supreme Council for Education and Culture of the Palestine Liberation Organization.
- Rafeedi, Wisam, Palestinian curriculum: occupation and the concept of unified citizenship, Within the book "The Palestinian Curriculum: Problems of Identity and , Editor: Abdul Rahim Sheikh, Conference of "Mowatin" Foundation Twelfth, Ramallah, 2008.
- Rafeedi, Wisam, Palestinian national identity after the Oslo agreement, The Right of Return Journal, Issue 45, 9th Year, 2011.
- Rohana, Nadeem, (2013), The Zionist project and the reality of retail, Within the Book of Palestinian Gatherings and Representations - Section II, Second Annual Conference of Masarat Institute, Ramallah: Masarat Center.
- Saeed, Jalal aldeen, (2004), Glossary of terms and philosophical evidence, Tunisia: Dar Aljanoub..
- Alsaqqa, Abaher, (2013), Palestinian Social Identity, Within the Book of Palestinian Gatherings and Representations , Second Annual Conference of Masarat Institute, Ramallah: Masarat Center

- Shayegan, Dariush, (1993), Illusions of identity, Beirut: Dar Al-Saqi.
- Sheikh, Abdul Rahim, (2013), Palestinian cultural identity, Within the Book of Palestinian Gatherings and Representations , Second Annual Conference of Masarat Institute, Ramallah: Masarat Center
- Saleeba, Jameel, (1982), The Philosophical Glossary, Beirut: Dar Alketab Allobnani, C1.
- Tahir, A'laa, (1987), Frankfurt School from Horkheimer to Habermas, Beirut: Center for National Development.
- Tahir, A'laa, (1989), Pathways in Critical Philosophy, Journal of Arab Thought, hekma.org
- Amil, Mahdi, (1987), The crisis of Arab civilization or the crisis of the Arab bourgeoisie, Edition 5, Beirut: Dar Al Farabi.
- Qafeeshah, Muo'taz, (2000), Nationality and Palestinian Citizenship, Publications of the Institute of International Studies, Birzeit University.
- Qalqili, Abdulfattah, Abughoosh, Ahmad, (2012), Palestinian national identity, Bethlehem: BADIL Center.
- Kayyali, Majid, The rise and fall of national identity, Journal of Palestinian Studies, Issue 90, Spring 2012.
- Mohammad, Zakareyya, The Maqdisi geographical and the text of the Palestinian identity, Journal of Palestine Studies, vol. 16, no. 62, 2005.
- Almaskeen, Fathi, (2011), Identity and freedom - towards new lights, Beirut: Jadawil for publication and distribution.
- Maa'loof, Ameen, (2004), Deadly Identities, Beirut: Dar Al-Farabi.
- Philosophical Encyclopedia- lalande, (2002), Beirut - Paris: Uydut Publications.
- Mea'ari, Mahmoud, The development of the identity of Palestinians on both sides of the Green Line, Journal of Palestine Studies, Volume 19, No. 74-75, 2008.
- Wild-khaleefah, Mohammad- alarabi, (2003), The cultural issue and issues of tongue and identity, Algeria: Office of University Publications.
- Wahba, Murad, (2007), The Philosophical Glossary, Cairo: Dar Quba.
- Palestinian National Information Center, <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3251>

تشكيل الهوية والانتماء عند درويش في ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا»

د. معاذ إشتية

الملخص:

تسعى هذه الدراسة للبحث في تشكيل الهوية عند درويش في ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا» الصادر بطبعته الأولى عن دار رياض الرئيس في بيروت، سنة 1995م؛ ويعد هذا الديوان تحولا في خطاب درويش الإبداعي بالمقارنه مع خطابه الشعري في دواوينه السابقة، حيث يشكل في بنائه سيرة ذاتية ، ويتصل بأحداث وظروف تتصل بحياة الشاعر على المستويين العام والخاص، وقد انعكس ذلك على قصائد هذا الديوان وخاصة فيما يتصل بتشكيل الهوية التي جاءت تقوم على ثلاثة عناصر؛ هي الذات بمفهومها الفردي، والماضي، إضافة إلى اللغة في إطار المشروع الشعري الذي شكل هاجسا في المرحلة الأخيرة من حياة الشاعر الإبداعية.

ABSTRACT

This study seeks to investigate the formation of the identity by Darweesh in the collection of poems "Why Did You Leave the Horse Alone?" in its first edition issued by Dar Riyd Al-Rayyis in Beirut in 1995. This collection of poems is considered a transformation in the creative poetic discourse of Darweesh as compared with his poetic discourse in his previous collections of poems. In its structure it forms a curriculum vita, and it is connected with events and circumstances which are related to the life of the poet on the public and the private levels. This was reflected on the poems of this collection specially in what is related to the formation of the identity which was based on three elements which are the self in its individual conception, the past ,in addition to the language in the framework of the poetic project which formed an obsession in the last stage of the poet's creative life.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول تشكيل الهوية في ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا» الذي يشكل منعطفًا فنيًا على مستويي الشكل والمضمون في شعر درويش، كما أنه يؤسس لاتجاه جديد في تجربته الشعرية في مرحلة أصبح فيها الشاعر أكثر استجابة للنزعات الذاتية، بسبب التحولات الجديدة التي فرضتها الظروف الدولية على القضية الفلسطينية، وانعكاسها على تطور الوعي لدى الشاعر وحرصه على تطوير معماره الشعري.

ولا شك في أن البحث سيؤسس لدراسات نقدية في شعر درويش من شأنها أن تبرز مقومات الهوية في مجموعاته الشعرية اللاحقة، علما أن الشاعر في هذه المرحلة أخذ يضيف على شعره بعدا إنسانيا، وراح شعره يأخذ صفة العالمية.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

ينطلق البحث من تساولين اثنين:

ما هي الظروف المتصلة بتشكيل الهوية في ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا»؟

ما هي مقومات الهوية في ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا» ؟

منهج البحث:

يعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يستتطق النص الشعري ويحلل اللغة الشعرية في سبيل الوقوف على العناصر المكونة للهوية في الديوان.

أقسام البحث:

قسّم البحث إلى:

- المقدمة:

- المحور الأول: الديوان بين رفض الواقع وتشكيل الهوية .

- المحور الثاني: تشكيل الهوية والانتماء في ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا»

المقدمة:

تتشكل الهوية من مجموعة من العناصر والمقومات التي يتخذها الإنسان ملامح دالة على وجوده، والمتتبع لمقومات الهوية في شعر درويش على امتداد مسيرته الأدبية يجد أنها تتشكل من مقومات تتصل بالظروف المحيطة بالتجربة الإبداعية وتستمد مكوناتها من تطور الثقافة والرؤية الجديدة للحياة، وقد ذهب بعض الدارسين مذهباً رأى فيه أن الوعي بالهوية وصناعتها ينتج في الدرجة الأولى عن عملية صراع، كما رأوا أن الهوية تتغير بفعل الفرد وإرادته،¹ ويرى أدونيس أن الهوية في حالة حركة دائمة، وأن الإنسان هو من يبدع هويته ويكونها.²

وقد كان التعبير عن الهوية بمفهومها الجمعي وما يتصل بها من أمة ووطن وأرض وشعب وقضية سمة لازمة في شعر درويش منذ دواوينه الأولى، لكن التعبير عن الهوية بمفهومها الفردي (الذاتي) ارتبط بالمرحلة الأخيرة من تجربته الشعرية التي بدأت بديوانه «لماذا تركت الحصان وحيداً» 1995م، من هنا، تأتي هذه الدراسة؛ لتقف على أبرز العناصر التي أسهمت في تشكيل الهوية في الديوان المذكور؛ لأن هذا الديوان شهد تحولاً في اتجاهه الفني على مستويي الشكل والمضمون، كما جاء يؤسس لمرحلة جديدة في شعر درويش.

المحور الأول: الديوان بين رفض الواقع وتشكيل الهوية:

يعد الديوان الموسوم بـ «لماذا تركت الحصان وحيداً» تحولاً في خطاب درويش الشعري، وقد اتصل هذا التحول بأحداث ووقائع متسارعة ذات صلة بالقضية الفلسطينية التي كانت عنواناً بارزاً في شعر درويش على امتداد تجربته الشعرية حتى إصدار هذا الديوان سنة 1995م؛ إذ جاء في مرحلة تتصل بمؤتمر مدريد اتفاقية أوسلو سنة 1993م، وتفجر العمليات الفدائية، وانشقاقات في منظمة التحرير.

ولا شك أن لهذه المرحلة تأثيراً على حياة درويش على المستويين الذاتي والإبداعي؛ فقد استقال من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه بدأ أكثر نزوعاً إلى التعبير عن الذات في ديوانه المذكور ودواوينه اللاحقة؛ علماً أن ذلك يتصل بمعطيات ألقت بظلالها على المثقفين والأدباء الذين قرأوا الواقع بصورة مختلفة عن الظاهر فيه؛ فعلى الرغم من الاتفاقات المعلنة إلا أن الاحتلال مازال جاثماً على الأرض، والمشروع التحرري بدا في منظورهم مشروعاً دعاوياً مع وجود مجموعات مقاتلة؛ لذا أصبح للمثقف الخيار إما بالقبول أو بالرفض.³

1. أبو ندا، أشرف صقر: الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، المستقبل العربي، العدد 423، أيار مايو 2014م، ص82.

2. أدونيس وأركون وآخرون: الإسلام والحداثة، دار الساقى للطباعة والنشر، لندن، 1990م، ص67.

3. الخلايلة، محمود خليل: قراءة في ديوان لماذا تركت الحصان وحيداً، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد الأول، محرم،

1430 هـ، يناير 2009م، ص264.

ويبدو أن درويشا عبّر عن رؤيته للواقع عبر ديوانه «لماذا تركت الحصان وحيدا»، الذي بدا فيه يعبر عن هوية ذات مضامين وعناصر جديدة، تختلف عن الهوية التي عهدها الدارسون في تجربته الشعرية التي تتصل بالمراحل السابقة، فهو في هذا الديوان ينفصل عن هويته المعلنة في تجربته الشعرية السابقة التي عبر عنها في قصائد عدة كقصيدته ذائعة الصيت «بطاقة هوية»:

سجل!

أنا عربي

سلبت كروم أجدادي

وأرضا كنت أفلحها

أنا وجميع أولادي

ولم تترك لنا .. ولكل أحفادي

سوى هذي الصخور ...⁴

ويمكن للدارس تلمس عناصر الهوية في غير قصيدة من قصائد ديوانه «لماذا تركت الحصان وحيدا» الذي جاء يرسم ملامح الهوية الجديدة بالتوازي مع التعبير عن رفض الواقع بأسلوب ساخر، وقد رأى أن الاتفاقات التي صاغت هذا الواقع ومنحت العدو فرصة الاستراحة والعيش في بيته ومكان أحلامه، حيث يصل ويجول تاركاً أداة جرائمه فوق كرسي جده، وفي مفارقة غريبة، يرسم صورته وهو يأكل من خبزه ويغفو على مقعده، ويفعل كما يفعل الضيف، يقول في قصيدة «عندما يبتعد»:

... في كوخنا يستريحُ العدو من البندقية،

يتركها فوق كرسيّ جدي . ويأكل من خبزنا

مثلما يفعلُ الضيف . يغفو قليلا على

مقعد الخيزران . ويحنو على فُرُو

قططنا . ويقول دائما :

لا تلوموا الضحية!⁵

4. نفسه : ص 84.

5. نفسه : ص 84.

وفي القصيدة ذاتها يواصل درويش سخريته من الواقع الذي يعطي لعدوه الحق في العيش في وطنه، حيث نجده يلقي على عدو الأمس الذي أصبح صديق اليوم تحية المساء، ويطلب منه أن ينقل له تحية السلام على البئر والتين والسرو، قبل أن ينصحه أن يمشي الهوينى على ظل أهله في حقول الشعير، وهنا يظهر درويش بأسه من تحقيق الحلم بالعودة إلى بيته في البروة، يقول في القصيدة ذاتها:

تلمع أزرار سترته عندما يبتعد

عم مساءً ! وسلم على بئرا

وعلى جهة التين . وامش الهوينى على

ظلنا في حقول الشعير . وسلم على سرونا

في الأعالي⁶ .

ويعبر درويش عن حالة اليأس والضياع التي يعيشها بعد هذا الواقع الذي فرض على شعبه وأمتة، فيرى أنه أصبح بلا حاضر ولا ماض ولا مستقبل، يقول في قصيدة « أمشاط عاجية »:

لو كان لي حاضر آخر

لامتلكت مفاتيح أمسي

ولو كان أمسي معي

لامتلكت غدي كله ...⁷ .

وهكذا، يأتي هذا الديوان ليجسد رؤية متصلة بمعطيات جديدة فرضتها الظروف الدولية، وتركت أثرها على نفس درويش، فكان لا بد من البحث عن مقومات جديدة من شأنها أن تتعالى على الواقع، وترفض الخضوع له، والقبول به؛ لأن في ذلك الخضوع خوفا على الهوية، وتنازلا عن الحلم واستجابة لمحاولات التغيب.

6. نفسه : ص 84.

7. نفسه : ص 84.

المحور الثاني: تشكيل الهوية والانتماء في ديوان « لماذا تركت الحصان وحيدا » :

راح درويش في ديوان « لماذا تركت الحصان وحيدا » يشكل هويته من عناصر عدة يمكن حصرها بالذات بمفهومها الفردي، والماضي، واللغة في إطار المشروع الشعري:

أولاً: الذات بمفهومها الفردي:

بدا درويش في ديوانه « لماذا تركت الحصان وحيدا » أكثر نزوعاً إلى الذات، حيث ذهب بعض النقاد مذهباً رأوا في هذا الديوان سيرة ذاتية؛⁸ ففيه راح يؤسس لمرحلة الذات (الأنا) في تجربته الشعرية التي امتدت حتى ديوانه الأخير «لا أريد لهذه القصيدة أن تنتهي» الصادر عن دار رياض الريس في بيروت سنة 2009م، وبالنظر إلى تجربته السابقة فإن ديوانه المذكور يشكل بداية التحرر من الانصهار في بوتقة الجماعة التي كانت تشكل ظاهرة في شعره.

والمعروف أن اسم درويش في بدايات مسيرته الشعرية ارتبط بظاهرة أدبية أطلق عليها غسان كنفاني أدب المقاومة في فلسطين المحتلة؛ إذ انطوت تسمية هذا الأدب على أساس وظيفته التي تبدأ وتنتهي بالفعل المقاوم، كما أسند إلى هذا الشعر تحرير الأرض من الاحتلال، وأخذ هذا الشعر يعبر عن صوت جماعي يتجاوز الأسماء المفردة الخاصة بالشعراء⁹.

وتجدر الإشارة إلى أن درويشاً في المراحل اللاحقة من مسيرته الإبداعية أخذ يضيق ذرعاً بهذا اللقب، الذي ارتبط بشخصيته الإبداعية بوصفه «شاعر المقاومة»؛ إذ أعرب عن رفضه لهذا اللقب؛ وقد رأى أنه لا يجوز اختصار القول الشعري على وظيفة محددة؛ إنما هناك وظائف أخرى للشعر كالحب والموت ومساءلة المجهول، كما أن الشعر يجب أن يكون كونياً يتأمل أحوال الإنسان في جميع الأمكنة والأزمنة¹⁰.

وإذا كان درويش قد سلك اتجاهاً جديداً في الشعر، فإن ذلك لا يعني أنه تخلى عن فلسطينيته كما يزعم بعض النقاد، وقد عبر درويش عن ذلك قائلاً: الرأي النقدي يحاول أن يجرد الشاعر الفلسطيني من شعره ليبقيه معبراً عما يسمى مدونات القضية الفلسطينية.. طبعاً أنا فلسطيني، وشاعر فلسطيني، لكن لا أستطيع أن أقبل بأن أعرف بأني شاعر القضية الفلسطينية فقط، وبأن يدرج شعري في سياق الكلام عن القضية فقط وكأني مؤرخ بالشعر لهذه القضية¹¹.

8. نفسه : ص 84.

9. درّاج، فيصل : ثلاثة مداخل لقراءة محمود درويش، مجلة الكرمل، عدد 90، 2009م، ص 54.

10. نفسه : ص 55.

11. وازن، عبده : الغريب يقع على نفسه، حوار مع الشاعر محمود درويش، دار رياض الريس، ط 1، بيروت، 2006م، ص 69.

وتحمل المقاومة لدى درويش مفهوما يتجاوز المفهوم الذي ارتبط بها؛ إذ يقول: «علينا أن نفهم المقاومة بمعناها الواسع، وليس الضيق»¹²، والمقاومة في إطارها السياسي تشكل شكلا من أشكال الصراع في حياة الإنسان، التي تقوم على صراع مستمر من أجل البقاء فهناك إضافة لصراع الإنسان مع عدوه صراعات أخرى، مثل الصراع الداخلي بين العقل والقلب في إطار ما يعرف ببناء الغريزة¹³.

ويلاحظ في المرحلة المتأخرة من مسيرة درويش الإبداعية شيوع (الأنا)؛ حيث جاءت أشعاره تحمل صوت الشاعر ببعده الذاتي والفردية الذي يعبر عن رؤياه الخاصة واتجاهه الفكري والفلسفي والتأملي حول كثير من القضايا التي شغلت الإنسان، كالقضايا المتصلة بالوجود والكون والذات والموت والحياة والمرأة¹⁴.

وقد عبّر درويش صراحة عن استجابته إلى النزعات الذاتية التي تتفاعل في نفسه، حيث يقول: «أنا شديد الانتباه لهذه المسألة، وإلى الالتفات إلى صوت الذات، صوت الأنا، وليس بمعنى الأنا الضيقة؛ فالأنا تحتوي في داخلها أكثر من أنا، فهي تنشط، وعلى الشعر أن ينطلق في إصغاء دقيق للأنا في تفاعلها مع الأنوار الأخرى»¹⁵.

وهكذا فإن درويشا في هذا الديوان أخذ يلتفت إلى الذات بمفهومها الفردي ولعل ترجمة الصوت المختزن في داخلها يتصل بانهايار الحلم الذي أحس به درويش بعد أن أصبح يشعر بالتنشيط والانفصال عن الماضي المتمثل بالبيت والأهل والوطن الذي رافقه في داخله طوال حياته بالمنفى، يقول في قصيدة «أرى شبحي قادما من بعيد»:

أطل على صورتي وهي تهرب من نفسها
إلى السلم الحجري ، وتحمل منديل أُمي
وتخفق في الريح : ماذا سيحدث لو عدت
طفلاً؟ وعدت إليك ... وعدت إلي¹⁶.

12. وازن : الغريب يقع على نفسه ، ص113.

13. نفسه :ص 67.

14. المهداوي ، صفاء عبدالفتاح : الأنا في شعر محمود درويش، دراسة فنية سسيونقافية من (1995-2009 م)، بإشراف نايف العجلوني، جامعة اليرموك ، 2010 م ، ص54.

15. العوني ، شمس الدين : محمود درويش : القضية الفلسطينية في مهمة شعرية ، موقع مجلة الحرية ، <http://www.alhorriah.org/p> age>ShowDetails&table=lecture

16. نفسه : ص 84.

وتظهر الذاتية لديه حين يسترجع سيرته في غير قصيدة ، حيث يبدأ هذه السيرة منذ صرخته الأولى، فيرسم لنا تجذره بالمكان وتوحد صرخته معه، يقول في قصيدة « في يدي غيمة»:

يولد الآن طفل،

وصرخته،

في شقوق المكان¹⁷.

ويقف على لحظات التهجير الأولى التي ما زالت تترك أثرها في نفسه، إذ لم يكن في تلك المرحلة يعي محيطه وكان عليه أن يكون جزءا من تغريبة شعبه، يقول في قصيدة « قرويون من غير سوء »:

لم أكن بعدُ أعرف عادات أُمي ، ولا أهلها

عندما جاءت الشاحنات من البحر¹⁸.

ويتابع مراحل التهجير والمشاعر التي ارتبطت بها، فهو لم يكن خائفا لأن طفولته التي تركها خلفه ولدت لديه إحساسا بأمل العودة، يقول في القصيدة ذاتها:

لكننا لم نكن خائفين . لأن طفولتنا لم

تجئ معنا . واكتفينا بأغنية : سوف نرجع

عما قليل إلى بيتنا ...¹⁹

ويرسم ملامح الليلة التي وصل فيها إلى الحدود اللبنانية، بعد أن أفرغتهم الشاحنات، وصار يرى وطنه بعيدا، وكان عليه أن يواجه واقعا جديدا، يقول في قصيدة « ليلة اليوم»:

حين وصلنا

إلى آخر الشجرات انتبهنا إلى أننا

لم نعد قادرين على الانتباه . وحين

التفتنا إلى الشاحنات رأينا الغياب

يكْدَسُ أشياءه المنتقاه²⁰ .

17. نفسه : ص 84.

18. نفسه : ص 84.

19. نفسه : ص 84.

20. نفسه : ص 84.

ثانياً: الماضي:

يحرص درويش على العودة إلى الماضي في المرحلة الأخيرة من تجربته الإبداعية بعمامة وفي ديوانه لماذا تركت الحصان وحيدا بخاصة؛ «فتأثير الماضي على نفسه ظل يلاحقه حتى سني حياته الأخيرة، فهو- كما يبدو- لا يستطيع الفكك من سطوته؛ ففي استرجاعه بعث لمراتع الطفولة، وحنين لزهو الصبار والبلوط المشوي على المواقف، واستذكار للجد، وتعبير عن الخوف من المستقبل، وهروب من بؤس حاضر جائع إلى تعريف الهوية، يقول: « ولد الماضي فجأة كالفطر. صار لك ماضٍ تراه بعيدا. وبعيد هو البيت الذي يسكنه وحيدا. ولد الماضي من الغياب. ويناديك الماضي بكل ما ملكت يداه من أزهار الصبار الصفراء على طريق يصعد فوق التلال، من رائحة الحنين الشبيهة برائحة البلوط المشوي في المواقف، ومن عباءة جدك البنية كالتبغ الذي بلله الماء، الخفاقة كصوت صراع ودّي بين الحكمة والعبث. ولد الماضي كأثناء كلبة توشك على الولادة، من خوفك من الغد ولد الماضي كاملا جاهزا لخطف العروس على حصان الحكاية. من كل ما أنت فيه ومن كل ما فيك من بؤس الحاضر الجائع إلى تعريف الهوية. ولد الماضي»²¹.

إن بعث الماضي وتأمله يتحول إلى دواء يُستطب به، ربما يستطيع عبر بعثه أن يستعيد العافية التي فقدوها، فيعي ما لحق به، يقول: «سأجعل الليل إثمدا لأستعيد عافية الماضي وأداوي بها حمى أصابت الأرض المتشعبة في كالنجيل. وأهذي وأعرف أنني أهذي، ففي الهذيان وعي المريض برؤياه، لأنه أنبل مراتب الألم»²².

ويرى درويش أن «مسافة الحرمان تجمل الماضي وتجعله وكأنه هو هدف الأحلام التي نختزعها لكي نتغلب على وطأة الراهن الثقيلة»²³.

ويشكل الماضي المتصل بالذات الشاعرة مقوما آخر من مقومات الهوية الجديدة التي يعبر درويش عنها، ويحاول أن يحتمي بالماضي الذي بدا أرضا صلبة مقارنة مع الحاضر، يقول: «أنا دائما مشغول بمشروع شعري وليس منفصلا عن الواقع، وإنما أحاول أن أخلق مسافة بيني وبين الراهن، أي أنني لا أستطيع أن أتعامل مع الواقع الملموس من خلال نظرتي الراهنة، فلا بد أن أفق على أرض صلبة هي أرض الماضي، لأنني أعتقد أن المرحلة الزمنية الوحيدة الصلبة هي الماضي، فالحاضر متذبذب ومتحرك وينتج ما فيه كل ساعة، ومن هنا رأيت أن أرضي الباقية هي أرض الذاكرة، ذاكرة المكان والإنسان والشعب والتاريخ، لذلك رويت سيرتي الذاتية، من خلال عمل شعري يصور مرحلة الطفولة»²⁴.

21. درويش، محمود: في حضرة الغياب، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط2، 2009، ص46

22. نفسه: ص46-47.

23. عبد ربه، محمد: محمود درويش من المهد إلى اللحد، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م، ص168.

24. القدس العربي، 13/1/1994م، خلال حوال له في أبو ظبي.

ويعبر درويش في ديوان « لماذا تركت الحصان وحيدا » عن الانتماء للماضي والولاء للوطن بصورته التي حفظتها الذاكرة ، فيظهر كأنه فردوس مفقود يزخر بالخير والعطاء ، يقول في قصيدة « في يدي غيمة » :

... سبع سنابل تكفي لمائدة الصيف .

سبع سنابل بين يدي . وفي كل سنبل

يُنبتُ الحقلُ حقلا من القمح ²⁵.

والانتماء للماضي هو حنين للبيت بصورته التي مازالت في ذاكرته تنبض بالحياة ؛ وما زال يحفظ ملامحه عن ظهر قلب؛ فالياسمين يطوق بوابته، ودعسات ضوء الشمس تسطع على درجه الحجري، وعباد الشمس يشترئب على جنباته، والنحل الأليف يعد العسل لجده ، وفي باحة البيت بئر وصفصافة وحصان، يقول في قصيدة «إلى آخري وإلى آخره ...» :

. هل تعرف البيت، يا ولدي

. مثلما أعرف الدرب أعرفه :

ياسمينٌ يطوقُ بوابةً من حديد

ودعساتُ ضوءٍ على الدرج الحجريّ

وعبادُ شمسٍ يحرقُ في ما وراء المكان

ونحلٌ أليفٌ يعد الفطور لجدي

على طبق الخيزران ،

وفي باحة البيت بئر وصفصافة وحصان

وخلف السياج غدٌ يتصفح أوراقنا ... ²⁶

وفي إطار التعبير عن الولاء للماضي إظهار لارتباطه بوطنه الذي يتجسد بعكا؛ وذلك منحه فرصة التعريض بالآخر الذي سلبه وطنه، وحاول فرض سيطرته عليه عبر استناده لخرافات وأساطير ذات صبغة دينية، كما اعتمد على منطق قوة الملك الفرعوني تحتس في فرض إرادته، من هنا، فهو يرى أن كل محاولات الآخر التي تهدف إلى قطع أواصر الصلة بوطنه لن تفلح، وعليه، فهو يحذر من أشياء أخرى ستحدث لا محالة، إذ يتنبأ بمستقبل دموي، عندما يرى أن الغيم سيرتفع أحمر فوق صفوف النخيل، يقول:

25. نفسه : ص 84.

26. نفسه : ص 84.

رسوتُ بمينائها لا لشيء سوى
أنّ أمي أضاعت مناديلها ههنا...
لا خرافة لي ههنا . لا أفايض
آلهة أو أفاوض آلهة . لا خرافة
لي ههنا كي أعبى ذاكرتي بالشعير
وأسماء حراسها الواقفين على كتفي
انتظاراً لفجر تُحتمس . لا سيف لي ،
لا خرافة لي ههنا لأطلق أمي التي
حملتني مناديلها ، غيمة غيمة ، فوق
ميناء عكا القديمة ... عند الرحيل!
ستحدثُ أشياء أخرى ،
سيكذبُ هنري على
قلاوون ، بعد قليلٍ
سيرتفع الغيمُ أحمرَ فوق صفوف النخيل...²⁷

ثالثاً: اللغة في إطار المشروع الشعري:

إن القارئ لهذا الديوان يجد أن درويشا يعلن ولاءه للغة بصورة لا تقبل التأويل أو الشك، وهو ولاء لمشروع الشعر عندما رأى فشل المشاريع الأخرى، فإبداع الشعر يتحول إلى هاجسا وحلما بالنسبة له، فهو به يستطيع أن يخلد نفسه، وقد جاء هذا الديوان مقدمة لديوانه الموسوم بـ«جدارية محمود درويش» (2000م) الذي يشكل مع ديوانه «لا أريد لهذه القصيدة أن تنتهي» (2009م) امتدادا لهذا الحلم وإنجازا جديدا في إطار تحقيقه؛ ففي ديوان (الجدارية) كتب مطولة شعرية رشحا لتكون هوية شعرية تخلده بعد موته²⁸، أما في ديوانه «لا أريد لهذه القصيدة أن تنتهي» فيصوغ آمانياته، ويعبر عن إحساسه بانقضاء الزمن في مرحلة يرى فيها أنه لم يقل بعد كلمته الأخيرة في الشعر²⁹ .

والقارئ لديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا» يجد أن الكتابة باللغة تظهر بوصفها مظهرا دالا على الحياة

27. درويش : لماذا تركت الحصان وحيدا ، ص 85-86

28. المساوي ، عبدالسلام :جماليات الموت في شعر محمود درويش ، دار الساقي ، بيروت ، ط 1 ، 2009م ، ص 50.

29. إشتية ، معاذ : مكونات الإبداع الفني في أعمال درويش الأخيرة من سنة (1995-2009م) ، رسالة دكتوراه ، بإشراف الأستاذ الدكتور خليل الشيخ ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2012م ، ص 70.

، وأسلوبيا حضاريا معبرا عن الهوية؛ ففي حواريته مع الغيب يعبر عن تردده في الكتابة بعد شعوره بضياح الهوية، ثم يرى في الكتابة توثيقا للتاريخ والقضية من جهة، وفعلا مقاوما في وجه محاولات التغييب من جهة أخرى، حيث تسهم في الحفاظ على مقومات وجوده، يقول في قصيدة « قال المسافر للمسافر لن نعود كما ...»:

وفي الصحراء قال الغيب لي :

اكتب !

فقلت على السراب كتابة أخرى

فقال اكتب ليخضر السراب

فقلت :ينقصني الغياب

وقلت : لم أتعلم الكلمات بعد

فقال لي : اكتب لتعرفها

وتعرف أين كنت ، وأين أنت

وكيف جئت ، ومن تكونُ غداً،

ضع اسمك في يدي واكتب

لتعرف من أنا ، واذهب غماما

في المدى

فكتبت ، من يكتب حكايته يرث

أرض الكلام ، ويملك المعنى تماما! ³⁰.

وفي قصيدة « قافية من أجل المعلقات» التي تعبر في مضمونها عن هوية درويش اللغوية؛ حيث يعلن صراحة انتماءه للغة، وما ينبثق عنها من أدب، ونجده ينصهر في بوتقتها، ويتحد معها، وفيها تظهر العملية الإبداعية قضيته الأسمى، وعنوانا دالا على وجوده، كما يرسم طبيعة علاقته بالكلمات وخضوعه لسحرها تارة، وقدرته على تطويعها تارة أخرى؛ في سبيل حمل فكره الذي يتحول إلى طائر يتفرع منه.

...من أنا؟

هذا سؤال الآخرين ولا جواب له ، أنا لغتي أنا ،

أنا معلقة ...معلقتان ... عشر، هذه لغتي

أنا لغتي

أنا ما قالت الكلمات :

كن

جسدي ،فكنت لنبرها جسدا . أنا ما

قلت للكلمات كوني ملتقى جسدي مع

الأبدية الصحراء .كوني كي أكون كما أقول

لا أرض فوق الأرض تحملني فيحملني كلامي

طائرا متفرعا مني ...³¹.

ويرى درويش أن اللغة وحدها ستحفظ وجوده؛ فهي ليست ماضيا إنما هي حاضر ومستقبل، لذا نجده يعتمد عليها، و يلجأ إليها، ويحتمي بها، ويقدم نفسه عبرها، لأن المراهنات عليها أثبتت فشلها، فهي وحدها التي ستحفظه، وهنا، يعوّل على مشروعه الشعري الذي سيكون هوية دالة على وجوده حاضرا وغائبا، وفي ذلك رؤية فلسفية ترى أننا يمكن أن نغيب في الظاهر لكننا حاضرون بأدبنا الذي حفظ لنا هويتنا، وبقي شاهدا علينا، يقول:

فلتنتصر لغتي على الدهر العدو

على سلاّاتي ، عليّ على أبي ، وعلى زوال لا يزول

هذه لغتي ، ومعجزتي

عصا سحري

حدائق بابلي ومسلتي ، وهويتي الأولى ،

ومعدني الصقيلُ

ومقدّس العربي في الصحراء ، ...³²

31. نفسه : ص 84.

32. نفسه : ص 84.

نتائج البحث :

1. يشكل ديوان « لماذا تركت الحصان وحيدا » تحولا في خطاب درويش الشعري .
2. ارتبط التحول الخطاب الشعري في ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا» بالتحويلات التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد أوسلو 1993م .
3. شكلت الهوية عنوانا في الخطاب الإبداعي على امتداد تجربة درويش الشعرية .
4. تعد الذات بمفهومها الفردي مقوما رئيسا في تشكيل الهوية في ديوان « لماذا تركت الحصان وحيدا »
5. ظهر الماضي بوصفه مقوما في تشكيل الهوية لدى درويش في ديوان « لماذا تركت الحصان وحيدا »؛ وذلك كمشاهدة للهروب من الحاضر الذي لم يحقق الحلم الذي عاش من أجله الشاعر .
6. حرص درويش على تقديم اللغة في إطارها الإبداعي بوصفها مقوما دالا على هويته .

المصادر والمراجع والرسائل والدوريات:

- أبو ندا ، أشرف صقر : الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم ، المستقبل العربي، العدد 423، أيار مايو 2014م
- أدونيس وأركون وآخرون : الإسلام والحداثة ، دار الساقي للطباعة والنشر، لندن ، 1990م .
- إشتية ، معاذ : مكونات الإبداع الفني في أعمال درويش الأخيرة من سنة (1995.2009م) ، رسالة دكتوراه ، بإشراف الأستاذ الدكتور خليل الشيخ ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2012م .
- الخلايلة ، محمود خليل : قراءة في ديوان لماذا تركت الحصان وحيدا ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد الأول ، محرم ، 1430 هـ ، يناير 2009م.
- دراج ، فيصل : ثلاثة مداخل لقراءة محمود درويش ، مجلة الكرمل ، عدد 90 ، 2009م .
- درويش ، محمود : الديوان ، دار العودة ، ط13، بيروت مج1 ، 1989م .
- درويش ، محمود : لماذا تركت الحصان وحيدا ، رياض الريس للنشر ، بيروت ، 1995م .
- درويش ، محمود : في حضرة الغياب ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ط2، 2009.
- الشيخ ، خليل : السيرة والمتخيل قراءات في نماذج عربية معاصرة ، إزملة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2005م ، ص175.
- عبد ربه، محمد: محمود درويش من المهد إلى اللحد، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م.
- العوني ، شمس الدين : محمود درويش : القضية الفلسطينية في مهمة شعرية ، موقع مجلة الحرية ، <http://www.alhorriah.org//page=ShowDetailils&table=lecture>
- المساوي ، عبدالسلام : جماليات الموت في شعر محمود درويش ، دار الساقي ، بيروت، ط1 ، 2009م.
- المهداوي ، صفاء عبدالفتاح : الأنا في شعر محمود درويش، دراسة فنية سسيوثقافية من (2009.1995م)، بإشراف نايف العجلوني ، جامعة اليرموك ، 2010 م ، ص54.
- القدس العربي ، 13/1/1994م ، خلال حوار له في أبو ظبي .

دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة

د. محمد يوسف الحافي

د. أدهم عدنان طييل

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، خصوصاً في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وتفترض الدراسة أن عوامل متداخلة أدت إلى تراجع دور النخبة السياسية لجهة تعزيز الهوية الوطنية، خصوصاً في ظل الانقسام الفلسطيني (السياسي والجغرافي). وعليه؛ تفترض الدراسة أن النخبة السياسية تخلت عن دورها التاريخي وموقفها الأخلاقي تجاه شعبها، وانطبع سلوكها بالحزبية والمنفعة الذاتية، وبالتالي فقدت كثيراً من شخصيتها (قيمتها المعنوية) وقيادتها الثقافية والأخلاقية للمجتمع الفلسطيني، وما لذلك من تداعيات خطيرة على مستقبل الهوية الوطنية والقضية الفلسطينية برمتها.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي خلال معالجتها لدور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية؛ حيث كشفت الدراسة (الاستبانة) أن هناك دور إيجابي كبير للنخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، وأن النخب السياسية الفلسطينية ساهمت بدور كبير جداً في تعزيز قيم حب الوطن والتضحية (الولاء والانتماء)، كما عززت الوعي بالقضايا الوطنية خاصة بالثوابت الوطنية (القدس اللاجئين ..الخ).

وتوصي الدراسة بضرورة ترسيخ دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الهوية الوطنية من خلال اعتماد مساقات دراسية ترسخ مفهوم الهوية والقضايا الوطنية كمتطلبات جامعة إجبارية، يقوم بتدريسها نخب سياسية أكاديمية ومتقفة. ضرورة تقادي النخب السياسية للتعصب الحزبي خلال القيام بمهامها الوطنية. وأخيراً ضرورة تفعيل دور النخب السياسية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام وصياغة مشروع سياسي شامل.

The Role of the Palestinian Political Elite in Promoting the University Students' National Identity in Gaza Strip

Abstract:

The study aims to identify the role of the Palestinian political elite in promoting the Palestinian university students' national identity, taking into consideration the critical period that the Palestinian issue is experiencing. The study assumes that overlapping factors have led to a decline in political elite's role in promoting the national identity, especially in light of the Palestinian division (political and geographical separation between Gaza and the West Bank). Accordingly, the study assumes that political elite abandon their historical role and moral obligations towards the Palestinian people. Similarly, elite's political behavior is assumed to be characterized as narrow and that much of their moral and cultural values is lost. This could consequently lead to serious implications on the Palestinian future national identity and the entire Palestinian issue.

The study's results include the following: There is a remarkable positive role of the political elite in promoting the Palestinian university students' social awareness. The Palestinian political elite have played an important role in promoting the values of patriotism and sacrifice (i.e. belonging and loyalty). They also promote awareness of the national issues, especially national principles (e.g. Jerusalem, refugees... etc.).

Recommendations: The study recommends supporting and consolidating the role of the Palestinian political elite in promoting the national identity by adopting compulsory university courses that help entrench the concept of national identity and national issues. The courses should be taught by academic and erudite political elites. In addition, the political elite should avoid political fanaticism while doing national tasks. Finally, it is necessary to activate the role of the political elites in achieving national unity, ending the current division and drafting a comprehensive political project.

مقدمة:

مثلت النخبة السياسية الفلسطينية الرافعة الأساسية للمشروع الوطني على مدار الصراع العربي الإسرائيلي، والضامن الرئيس لحماية الحقوق الفلسطينية المسلوبة، حيث لعبت دوراً محورياً في الدفاع عن القضية الفلسطينية، وحمل المشروع الوطني للشعب الفلسطيني والعمل على تحقيق أهدافه في الاستقلال وتقرير المصير. كانت مهمة الحفاظ على الهوية الوطنية وحمايتها من التلاشي والاندثار إحدى المهوم الكبرى للنخبة الفلسطينية، وأحد أهم المقومات الرئيسة للمشروع الوطني، سواء في الداخل الفلسطيني أم في الشتات.

تداخلت العديد من العوامل التي أدت إلى تراجع دور النخبة الفلسطينية بشكل عام، ولجهة دورها في تعزيز الهوية الوطنية بشكل خاص، خصوصاً في ظل حالة الانقسام الفلسطيني (السياسي والجغرافي) بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وعليه؛ يبدو وكأن النخبة السياسية تخلت عن دورها التاريخي وموقفها الأخلاقي تجاه شعبها، وانطبع سلوكها بالحزبية والمنفعة الذاتية، وبالتالي فقدت أكثر وأكثر من شخصيتها (قيمتها المعنوية) وقيادتها الثقافية والأخلاقية للمجتمع الفلسطيني، بما ينعكس سلباً على الهوية الوطنية الجامعة في ظل تراجع البعد الوطني وتسيّد الحزبية والفردية على المشهد الفلسطيني.

وبالنظر إلى تجارب الشعوب الأخرى، فقد عملت أغلب الدول التي نالت استقلالها على التخلص من إرث الاستعمار، متخذةً من الأحزاب السياسية على اختلاف مرجعياتها الفكرية وسيلة لتحقيق التنمية الوطنية؛ تبنت تلك الأحزاب مقاصد المصلحة الوطنية وسبل تحقيقها من خلال المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في الشأن العام. وقد سارت الحركة الوطنية الفلسطينية في ركب حركات التحرر التي قادت مسيرة بلدانها نحو الاستقلال، بل ارتبطت معها بعلاقات نضالية متينة وأفادت من تجاربها ودعمها السياسي والمادي.

بالرغم من الزخم الذي حظيت به القضية الفلسطينية وكثافة المشاركة الوطنية، إلا أن النخبة السياسية الفلسطينية ساهمت في تشطي الحقل السياسي الوطني التي هيمنت عليه، وهو منظمة التحرير الفلسطينية، مثلما أسهمت في تفسخ الهوية الوطنية إلى هويات فرعية (غزة - الضفة الغربية - فلسطينيو الداخل - الشتات)، وأكثر من ذلك حين انقلبت حركة حماس على الشرعية الفلسطينية منتجة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعليه، يظهر النخبة السياسية الفلسطينية وقد تخلت عن دورها الطبيعي في حماية الهوية الوطنية وتعزيز مقومات صمودها في مواجهة المحتل، وتحولت للعمل على الحفاظ على المكاسب الحزبية والفئوية الضيقة، خصوصاً في ظل الانقسام الفلسطيني. من هنا جاءت دراستنا للبحث في مفهوم النخبة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، ودورها في المحافظة على الهوية الوطنية.

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهومي الهوية والنخبة السياسية، والتعرف إلى دورها في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وما لذلك من تداعيات على مستقبل الهوية الوطنية والقضية الفلسطينية برمتها.

منهجية الدراسة:

مشكلة الدراسة (Problem of Study):

تأتي هذه الدراسة في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني وانسداد الأفق السياسي وازدياد الاستيطان وتهويد القدس، وما تشهده المنطقة العربية من حروب ودمار، حيث تظهر هنا أهمية دور النخبة السياسية الفلسطينية في دعم وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية_

وتتضح مشكلة الدراسة في محاولة الكشف وتسليط الضوء على مفهوم النخبة السياسية لدى شريحة من المجتمع الفلسطيني (طلبة الجامعات) والتعرف إلى دور النخبة السياسية الفلسطينية بشكل عام، ودورها في تعزيز الهوية الوطنية لدى الشباب، وأثر ذلك على مستقبل الهوية الوطنية والقضية الفلسطينية، وتتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية (Sub Questions):

1. ما دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة؟
2. ما أهم القيم الوطنية والأخلاقية التي عززتها النخبة السياسية الفلسطينية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة؟
3. ما دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي بالقضايا الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة؟
4. ما دور النخبة السياسية في الانقسام السياسي ومحاولات تحقيق المصالحة؟

أهمية الدراسة (Study of Importance):

● تكمن أهمية الدراسة في تركيزها على دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز مفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية، من خلال الكشف عن درجة إسهام النخبة السياسية في تعزيز مفهوم الهوية في القضايا الوطنية والوعي الاجتماعي والقيم الأخلاقية والوطنية واهتمامها بترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية لدى الطلبة.

- تأتي هذه الدراسة في ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة تمر فيها القضية الفلسطينية في ظل ما سُمي بالربيع العربي والانقسام السياسي بين شطري الوطن، والتراجع في تحقيق المصالحة الفلسطينية، كل ذلك له علاقة مباشرة بدور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الوعي السياسي لدى الشباب في القضايا الوطنية، ومن ثم تكثيف الجهود من أجل كشف ممارسات الاحتلال.
- إن قضية الهوية الوطنية قضية بالغة الخطورة؛ تمثل تحدياً مطروحاً بشدة في عصر (العالمية)، لأنها تتعلق بكيفية الحفاظ على هويتنا الوطنية والثقافية.
- ندرة الدراسات التي تناولت دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، وبالتالي تضيف معلومات جديدة للمكتبة الفلسطينية.

أهداف الدراسة (Study of Objectives):

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة دور النخبة السياسية الفلسطينية في رفع مستوى الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.
- التعرف إلى مفهوم الهوية الوطنية.
- التعرف إلى أهم القيم الوطنية والأخلاقية التي عززتها النخبة السياسية الفلسطينية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.
- التعرف إلى دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الهوية الوطنية من وجه نظر طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.
- الكشف عن دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي بالقضايا الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.
- الكشف عن مدى ثقة طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة بالنخبة السياسية الفلسطينية.

حدود الدراسة (Study of limits):

الحدود المكانية

اقتصرت الدراسة على عينة من طلبة جامعة الأزهر بقطاع غزة

الحدود الزمانية:

أجريت الدراسة في الفترة الزمنية من 2016/9 إلى 2016/10، أي في بداية الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2016 - 2017

الحدود الموضوعية

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً وهو دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

مصطلحات الدراسة:

● النخبة السياسية

يرجع معجم لسان العرب لابن منظور كلمة «النخبة» إلى انتخب الشيء في اللغة العربية، أي اختاره والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم، ونخبتهم خيارهم، ويقال هم نخبة القوم (بضم النون وفتح الخاء) وإذا قيل جاء في نخب أصحابه، أي خيارهم وتعني كلمة النخبة لغوياً أيضاً (الخلاصة) أي كل ما صفاً منه وخُلص، مثل صفوة الناس، وصفوة القول، ويقال اصطفاه أي اختاره (1).

أما معجم المصطلحات السياسية والدولية، فقد أشار إلى أن (Elite) يقابلها بالعربية الصفوة أي علية القوم، أي أنهم أقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية ويكتسب الانتساب إلى الصفوة بالوراثة، أي الذين ينتسبون إلى طبقات صاحبة الامتياز ويتمتعون بنفس المركز منذ الميلاد، لتلعب هذه الصفوة دوراً قيادياً، وسياسياً لإدارة مجتمعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم بصفته صفوة. وفي التعريف الاصطلاحي تدل كلمة النخبة على الشيء الأفضل الذي يستحق أن يقع عليه الاختيار والأفضلية، وتدل كذلك على الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع والأكثر قدرة على إدارة هذا المجتمع وخدمته (2).

عرف موسكا: (Moska) النخبة بأنها أقلية حاكمة تلعب أدواراً أساسية وتحتكر القوة، والموارد في المجتمع، وأكد موسكا على وجوب امتلاك الأقلية الحاكمة للقوة «power» وتمتعها بامتيازاتها؛ كي تسهل عليها تأدية جميع الوظائف السياسية استناداً إلى شرعية قانونية تسهل عليها الاستمرار في الحكم، ويرى موسكا أن سبب تفوق الأقلية على الأكثرية يعود إلى قلة عددها وتنظيمها مقابل أكثرية الثانية وعدم تنظيمها، فالمدخل الذي تناول فيه موسكا النخبة هو القدرة التنظيمية (3).

1. نفسه : ص 84.

2. نفسه : ص 84.

3. نفسه : ص 84.

عرف (لاسويل Lasswell) النخبة بأنها تمثل الأعضاء الذين يمارسون القوة العظمى في إطار الجماعة، أو منظمة اجتماعية، أو مجتمع، ويمتلكون القوة؛ لتحديد قيم الجماعات وأهميتها لغير النخبة، وأن النخبة السياسية تضم المتمتعين بالقوة في النظام السياسي، ومنهم تبرز القيادات، والأطر الاجتماعية التي تبرز منها القيادة، وبهذا التعريف يشير "لاسويل" إلى أن النخبة السياسية هي التي تمتلك القوة فهي "طبقة قمة القوة" التي تلعب دوراً أساسياً في صناعة القرار السياسي (4).

هذا التباين في التعريفات المتعددة لمفهوم النخبة السياسية، يشير إلى الصعوبات التي ينطوي عليها هذا المفهوم ولكن يميل بعض الباحثين إلى تعريف النخبة إجرائياً اعتماداً على أربعة عناصر رئيسة هي:

1. وجود مجموعة مميزة تمتلك من الخصائص والصفات ما يميزها عن الآخرين.
2. النخبة ظاهرة جماعية إذ لا يطلق المصطلح على شخص واحد وإنما على مجموعة من الأشخاص.
3. امتلاك هذه المجموعة لقدرات مميزة، تمكنها من صنع القرار، والتأثير على الآخرين. إن النخبة مفهوم نسبي، ويقصد بذلك أن النخبة تمارس تأثيرها ونفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية وبقدرة أكبر من التأثير والنفوذ.

تعريف الباحثين للنخبة السياسية: التعريف الإجرائي

«هي مجموعة الأشخاص الذين يتبوؤون مراكز قيادية ويؤثرون في صناعة القرار السياسي في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية».

● الهوية الوطنية (national identity)

يعتبر مفهوم الهوية (Identity) من المفاهيم المعقدة والمتشابكة والتي تعني الشيء نفسه، وتعني حقيقة الشيء التي تميزه عن غيره (5). أما الهوية الوطنية فهي: «مجموعة السمات والخصائص المشتركة التي تميز أمة أو مجتمعاً أو وطناً معيناً عن غيره؛ يعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة» (6)، وبهذا المعنى تمثل الهوية الوطنية إطاراً رمزياً لولاء أفراد المجتمع للخصائص السائدة فيه.

4. نفسه : ص 84.

5. نفسه : ص 84.

6. نفسه : ص 84.

فرضيات الدراسة (Study of Hypothesis):

تفترض الدراسة أن دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية هو دور ضعيف جداً.

منهج الدراسة (Study of Methodology):

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها كمنهج مناسب لمثل هذه الدراسات، حيث استخدم في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها برنامج (SPSS)، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية النتية:

1. النسبة المئوية: يستخدم لمعرفة التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية.
2. الوسط الحسابي: يستخدم لقياس متوسط إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة.
3. الانحراف المعياري: يستخدم لقياس مستوى التشتت في إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة.
4. الأهمية النسبية: يستخدم لتحديد نسبة الأهمية في إجابات أفراد العينة.
5. معامل الارتباط: يستخدم لقياس الارتباط بين متغيرات الدراسة حول إجابات أفراد العينة.

مجتمع الدراسة وعينتها: (Study of Population Statistical):

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة الأزهر بغزة جميعهم والبالغ عددهم (18000) (7) طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس، وقام الباحثان باختيار جامعة الأزهر بقطاع غزة باعتبارها عينة ممثلة لجميع شرائح المجتمع الفلسطيني على اختلاف أطيافها وألوانها السياسية والاقتصادية والديموغرافية.

عينة الدراسة (Sample of Study):

اختيرت عينة عشوائية من طلبة جامعة الأزهر بغزة وعددها المسترد (221) طالب جامعي من أصل (250) استبانة من كليات الجامعة كافة، وتمثل هذه العينة المجتمع الإحصائي كاملاً.

أداة الدراسة (Study of Tool):

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة وتضمنت الاستبانة (23) فقرة موزعة على أربعة محاور.

7. نفسه : ص 84.

والمحاور هي كالتالي:

المحور الأول: دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي.

المحور الثاني: القيم الوطنية والأخلاقية التي عززتها النخبة السياسية الفلسطينية.

المحور الثالث: دور النخبة السياسية في القضايا الوطنية ومدى الثقة بها.

المحور الرابع: دور النخبة السياسية في الانقسام السياسي ومحاولات تحقيق المصالحة.

الدراسات السابقة:

• نوح أحمد خليفة (2005) دور الصحف المحلية في دعم الهوية الوطنية البحرينية - رسالة ماجستير . الجامعة الأهلية

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن دور الصحف المحلية في دعم الهوية الوطنية البحرينية، والتعرف إلى تأثير العولمة والتبعية الثقافية على الهوية الوطنية من وجهة نظر الشباب الجامعي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اختيار عينة عشوائية من طلاب الجامعة الأهلية بمملكة البحرين للتعرف إلى آرائهم حول دور الصفوة البحرينية في دعم الهوية الوطنية. تتناول الدراسة في إطارها النظري دور النظم الاجتماعية في تكوين الهوية الوطنية ابتداء من الأسرة ثم المدرسة وقوى النخبة والقوى المجتمعية، كما تتناول دور العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تشكيل الهوية الوطنية ودعمها مثل الحق في المشاركة السياسية والمساواة وحرية التعبير والحريات الشخصية والعدل وحرية الاعتقاد، والحق في العمل والتعليم (الحريات الأساسية التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان)، بالإضافة إلى العوامل الدولية وأثرها على الهوية الوطنية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الأغلبية العظمى من المبحوثين يرون أن الصحف تتناول الموضوعات ذات الصلة بالهوية الوطنية البحرينية بأسلوب حيادي حيث أكد ذلك (63) بالمائة من إجمالي مفردات العينة مما يؤكد سلامة الطرح الصحفي، أن (95) بالمائة من إجمالي مفردات العينة يرون أن هناك تأثيراً واضحاً للعولمة على الهوية الوطنية وتمسك الشباب بهويتهم، ترى الأغلبية العظمى من المبحوثين أن دور الصحف في مواجهة تأثيرات التبعية الثقافية وتدعيم الهوية الوطنية ينحصر في تغطية المناسبات الوطنية البحرينية والحيادية في الطرح الصحفي ونقد السلوكيات والأفكار الدخيلة التي تتعارض مع قيم المجتمع البحريني. وقد أوصت الدراسة ضرورة الاهتمام بمفهوم الهوية الوطنية للبحرين، وترسيخها في وعي الشباب من خلال الصحف، ووسائل الإعلام المختلفة حتى يكون الشباب على علم ووعي بمفهوم الهوية الوطنية البحرينية.

● دراسة إبراهيم حمدان، (2008) إصلاح التعليم الجامعي وأثر ذلك في تنمية مفهوم الهوية الوطنية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن إصلاح التعليم الجامعي ودوره في تنمية مفهوم الهوية الوطنية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وأشارت الدراسة إلى أن هناك فرقاً كبيراً بين أن ينتمي المرء للوطن ببطاقة حكومية وبين أن يعيش الوطن في الوجدان ويصبح الانتماء له بالضمير والعقل والقلب ويكل الجوارح، وبينت الدراسة أن مثل هذا الانتماء لا يتحقق من دون التربية المدرسية والجامعية الموجهة التي تغرس ثقافة راقية تسمو على كل الخلافات والانتماءات الحزبية والطائفية وتضع الوطن في مكانة لا يحق لأحد المساس بها مهما كانت مناصبه وألقابه وثرواته وانتماءاته. وأشارت الدراسة إلى دور مؤسسات التعليم في تعزيز الهوية الوطنية والدور المنوط بها بدءاً من الأسرة التي تعد المؤسسة الأولى في بناء الإنسان وتنشئته مروراً بالمؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي التي تدعم وتعزز الهوية الوطنية ومفهوم الانتماء، وأشارت الدراسة إلى ضرورة أن تقوم المناهج بتعزيز مفهوم الهوية الوطنية لدى الطلاب وترسيخها في نفوسهم.

● دراسة (2010) برهان عبد الرحمن دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره علي التنمية السياسية من وجه نظر الطلبة والعاملين، جامعة النجاح أنموذجاً، رسالة ماجستير.

هدفت الدراسة التعرف إلى دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية جامعة النجاح الوطنية أنموذجاً، والتعرف على دور كل من: المناهج الجامعية، والهيئة التدريسية، والحركات الطلابية، والإدارة الجامعية، في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، جمعت المعلومات بواسطة استبانة وزعت على الطلبة والعاملين لمعرفة آرائهم حول دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الوطنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المناهج يمكن أن تسهم من خلال مزج المواد العلمية ومواد تتعلق بالتراث الوطني الفلسطيني اللازم لتعزيز القيم والمفاهيم الوطنية لدى الطلبة، بالإضافة إلى أن المناهج يمكن أن تعمق الوعي السياسي لدى الطلبة من خلال المواد الحرة من خارج التخصص الأمر الذي يساعد في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة، إضافة إلى ضعف دور الهيئة التدريسية في تعزيز الهوية الوطنية، وتبين أن الأنشطة التي تقيمها الحركات الطلابية كالمعارض والمهرجانات تسهم في تعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يؤديه الانتماء لتنظيمات سياسية داخل الجامعة في تشكيل الهوية، وتعزيز مشاعر الانتماء لدى الطلبة.

● دراسة سعيد عمر احمد (2012) الهوية في عصر العولمة، بحث منشور جامعة بني سويف.

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى تأثير العولمة على الانتماء والهوية القومية والوطنية من وجه نظر طلبة جامعة بني سويف، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، واستخدم الباحث أيضاً استبانة لمعرفة آراء الطلبة حول تأثير العولمة على الهوية الوطنية، وضمت الاستبانة خمسة محاور مختلفة؛ المحور الأول تناول تأثير العولمة على الانتماء والولاء، والمحور الثاني حول تأثير العولمة على الاغتراب السياسي والانفصال عن المجتمع، ومحور آخر حول الهوية الوطنية في ظل مواقع التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن للعولمة تأثيراً كبيراً جداً على الهوية الوطنية للشباب وتغيير المفاهيم الوطنية المرتبطة بالأرض والإنسان والوطن، كما أن العولمة أسهمت في تغيير قيم الولاء والتضحية وحب الوطن وعززت الانعزال والاغتراب السياسي، وأثرت العولمة على قيادات المجتمع التي أصبحت تسير نحو العولمة ببطء، وأن أزمة الهوية والانتماء جاءت بفعل تغيرات العولمة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وهذا يتطلب زيادة تجاوب نخب وقيادات المجتمع للمتغيرات التي أحدثتها العولمة، وبالضرورة السعي الجاد إلى تعزيز الوعي السياسي وإمداده بسائر الوسائل التكنولوجية لمواجهة تحديات العولمة، وأوصي الباحث أيضاً بضرورة تفعيل دور المجتمع المحلي والنخب السياسية للعب دور بارز في ترسيخ الهوية الوطنية والانتماء وحب الوطن.

● دراسة ميسون محمد عمير (2012) النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجاً، جامعة النجاح الوطنية)

بحثت هذه الدراسة في النخبة السياسية من حيث مفهومها ومداخلها، ومتطلباتها الفكرية والاجتماعية، وواقع النخبة السياسية الفلسطينية، كما بحثت في مفهوم الوحدة الوطنية الفلسطينية ومقوماتها، ورؤية النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال مقابلات فردية، من أجل قياس أثر النخبة التشريعية الفلسطينية في الوحدة الوطنية الفلسطينية.

طرحت الدراسة عدد من الأسئلة حول سمات النخبة السياسية الفلسطينية بشكل عام، ونخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني بشكل خاص، وطبيعة التغيرات التي طرأت على النخب السياسية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو وبخاصة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، ومفهوم الوحدة الوطنية، والمرتكزات المؤسسة لها، وكذلك طرحت أسئلة حول ممارسة نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني لمهامها وصلاحياتها في ظل الانقسام السياسي والجغرافي، والدور الذي لعبته في الانقسام وحوارات المصالحة الوطنية. وتفترض الدراسة أن عدم وجود تعريف محدد للوحدة الوطنية الفلسطينية هو الذي جعل النخب التشريعية الفلسطينية عاجزة عن تحويل شعارات الوحدة إلى مشروع سياسي.

اعتمدت الدراسة منهج اقتراب النخبة، والمنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضية، من خلال استخدام المقابلات الفردية مع عدد أعضاء في المجلس التشريعي الثاني، وقدمت إطاراً نظرياً حول النخبة السياسية والوحدة الوطنية. وتكمن أهمية الدراسة في معرفة دور النخب في المأزق السياسي (الانقسام السياسي، وصعوبات تحقيق المصالحة الوطنية) مما يسهل عملية التدارك والحل المنشود. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها: عدم قدرة النخبة التشريعية الفلسطينية في التأثير على مسار الوحدة الوطنية ونهجها، ودفعها إلى الأمام، وبذلك أثبتت الدراسة صحة فرضيتها والقائلة بأن عدم وجود تعريف محدد للوحدة الوطنية جعل النخب التشريعية الفلسطينية عاجزة عن تحويل شعارات الوحدة إلى مشروع سياسي. وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أبرزها:

1. ضرورة تعظيم الضغط على النخبة التشريعية الوطنية لإعادة تشكيل نفسها مرة أخرى؛ كخطوة أساسية للعمل السياسي الفلسطيني.
2. العمل على صياغة برنامج سياسي موحد قابل للتطبيق والتنفيذ، يراه الفلسطينيون في المؤسسات والميادين، لأن برامج الشعارات لم تعد مقبولة.

تعليق على الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها موضوع الهوية الوطنية، كما اتفقت الدراسات السابقة على أهمية موضوع الهوية الوطنية في تدعيم الانتماء والولاء، واستخدمت هذه الدراسات جميعاً منهج واحد هو المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة **نوح أحمد خليفة (2005)** التي أكدت على أهمية وتأثير الصحف المحلية في دعم الهوية الوطنية، كما تتشابه مع دراسة **ميسون محمد عمير (2012)** النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية في تناولها لموضوع النخب السياسية وتأثيرها على الهوية الوطنية، فيما اختلفت معها من حيث تناولها للنخب السياسية بمفهومها الواسع، فيما اقتصرَت دراسة ميسون على نخبة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، كما استخدمت الباحثة منهجاً جديداً وهو منهج اقتراب النخبة، كذلك درستنا طبقت بقطاع غزة ودراسة ميسون بالصفة الغربية. وتوصلت دراستها إلى عدم قدرة النخبة التشريعية الفلسطينية في التأثير على مسار الوحدة الوطنية ونهجها، وبالتالي اتفقت مع دراستنا أن دور النخب السياسية في تحقيق المصالحة والوحدة كانت ضعيفاً. اتفقت دراستنا مع دراسة **برهان عبد الرحمن (2010)** دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية، من حيث مناقشتها لموضوع الهوية وعينة الدراسة، واختلفت معها من حيث المتغيرات، حيث ناقشت دور المناهج الجامعية، والهيئة التدريسية، والحركات الطلابية، والإدارة الجامعية، في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية، فيما ركزت دراستنا فقط على النخبة السياسية.

الإطار النظري

أ. النخبة السياسية:

تعد النخبة السياسية عصب المنظومة السياسية بشكل عام، وعليها تكون مهمة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي للدولة، كونها الفئة القادرة على التجاوب مع متطلبات التنمية الوطنية وتطلعات المواطن، وترجمها عبر برامجها الحزبية التي من المفروض أن تحقق التوازن بين مقومات التنمية الشاملة.

وقد ارتبط مفهوم النخبة (Elite) بالمجتمعات البشرية ومراحل تطورها عبر العصور المختلفة، وقد تميزت النخبة (أقلية عددية) بخصائص معينة ميزتها عن باقي أفراد الجماعة، حيث تصدرت المشهد العام وألقي على عاتقها مهمة تدبير الشؤون السياسية والاقتصادية للمجتمع من خلال توجهاتها العملية ورؤيتها الخاصة. وبالتالي اكتسبت دراسة النخبة ودورها أهمية كبرى لجهة تفسير التوجهات السياسية والاجتماعية لأي مجتمع، كونها تلعب دوراً رئيساً في صياغة التوجهات السياسية للمجتمع وتؤثر في صنع القرار داخل المنظومة السياسية (8).

اشتق مصطلح النخبة من الفعل اللاتيني (Elgere)، بمعنى يختار أو العنصر المُختار، ومع تطور المفهوم وتغير دلالاته أصبح يشير إلى السمو والرفعة في المكانة التي تميز مجموعة أفراد تحتل مكاناً مميزاً في مجتمعهم (9).

ونرى هنا بأن تغيراً قد طرأ على سمات النخبة الاجتماعية من حيث قدرتها على التأثير في توجهات المجتمع، فقد أدت ثورة المعلومات والتواصل الى تراجع قدرة النخبة نسبياً على مستوى تشكيل الوعي العام واتجاهات المجتمع وتوجهاته.

أما النخبة السياسية فيمكن تعريفها على النحو الآتي: هي الأقلية الحاكمة والمحتكرة لأهم المناصب الاجتماعية والسياسية، ويبيدها مقاليد الأمور السياسية وتتولى مهمة قيادة الأغلبية. وقد مثلت النخبة الفلسطينية صمام أمان للشعب الفلسطيني في كل المراحل الصعبة التي مر بها على طول تاريخ مسيرة الكفاح الفلسطيني، وخصوصاً في الفترات العصيبة التي واجهت فيها الثورة الفلسطينية تحديات وجودية.

من الواضح أن النخب الوطنية تخلت عن دورها الوطني التاريخي في المحافظة على مكتسبات الشعب الفلسطيني، ورقد المجتمع الفلسطيني بالثقافة الوطنية وتوعيته بالجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية، وبالتالي يمكن طرح السؤال الآتي: أين ذهبت النخبة الفلسطينية، وهو سؤال عام يتطلب إلقاء الضوء على مفهوم النخبة ومكوناتها ومستوياتها المختلفة.

8. نفسه : ص 84.

9. نفسه : ص 84.

التحول في بنية النخبة الفلسطينية

تحول مفهوم «النخبة» إلى مفهوم محوري في التحليل السياسي المعاصر، وأصبح الفرز النخبوي حقيقة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وعليه، يمكن تعريف النخبة على النحو الآتي: «مجموعة من الأفراد يتميزون بسمات معينة ويقومون بأدوار مميزة في مجتمعاتهم، وبالتالي يظهر تأثيرهم البالغ على مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية، كما ينعكس تأثيرهم على عمليات صنع القرارات الهامة في مختلف المجالات». أما «النخبة السياسية» فيقصد بها: «مجموعة القادة السياسيين الذين يمتلكون مقاليد السلطة السياسية داخل السلطة الحاكمة وخارجها، وذلك دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق على غيرهم من أفراد المجتمع»، أي أنّ مصطلح النخب السياسية ينسحب على كل من يشاركون في صنع القرار السياسي أو التأثير فيه سواء داخل الأطر الرسمية للسلطة الحاكمة أم خارجها مثل الأحزاب وجماعات الضغط⁽¹⁰⁾.

ويستخلص من ذلك بأن النخبة السياسية، هي أقلية تستأثر بالمراكز والمناصب العليا داخل المجتمع، لما تمتلكه من خصائص وقدرات ذاتية وإمكانات موضوعية أخرى تمكنها من السيطرة على صناعة القرار، وإدارة الشأن السياسي في الدولة. ونرى هنا بأن النخبة السياسية بحسب (باريتو وموسكا) تشمل الذين يحتلون مراكز في القيادة السياسية، ويلعبون دوراً مؤثراً في القرارات السياسية⁽¹¹⁾.

تميزت النخبة بسمات عامة على طول تاريخها وحافظت على دورها الوطني المحافظ على الثوابت والحقوق الفلسطينية، في كل المحافل المحلية والدولية، وتحقيق اعتراف من المجتمع الدولي في المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. استمر هذا الدور للنخب السياسية حتى بعد اتفاق أوسلو سواء من أيده أو عارضه، داخل مؤسسات السلطة وخارجها.

بعد عودة منظمة التحرير وقواتها للأراضي الفلسطينية (غزة - أريحا) شرعت السلطة الوطنية في بناء مؤسساتها السيادية والخدمائية وكان من الطبيعي أن تندمج شرائح من النخبة في العمل في مؤسسات السلطة وهذا ما يعني التوظيف للعمل في إحدى المؤسسات الحكومية (الوزارات)، وفي مواقع قيادية، وعليه لم تظهر احتكاكات أو صدامات بين السلطة والنخب إلا في بعض الأحداث العابرة، ويرجع ذلك لغير سبب⁽¹²⁾:

أولاً: اندماج أجزاء كبيرة من النخب الوطنية في مؤسسات السلطة وبالتالي التوافق مع السياسات العامة للسلطة والدفاع عنها.

10. نفسه : ص 84.

11. نفسه : ص 84.

12. نفسه : ص 84.

ثانياً: التحول المفاهيمي الواسع الذي طال المجتمع الفلسطيني بعد عودة السلطة والتي حملت معها مفاهيم جديدة.

ثالثاً: السياسات الأمنية المشددة من السلطة الفلسطينية وأجهزة الأمن ضد معارضي مشروع السلطة خصوصاً الحركات الإسلامية.

رابعاً: غياب رموز القيادة التاريخية من شخصيات وطنية مثل (جورج حبش وأبو علي مصطفى - الشيخ احمد ياسين - الرئيس ياسر عرفات) وبروز قوى تنظيمية وحزبية جديدة (طفيلية) خلال انتفاضة الأقصى.

أثر الانقسام الفلسطيني على الهوية الوطنية

انعكس الانقسام السياسي بشكل واضح في صفوف المتعلمين والمتقنين كمكون رئيس في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة للتغير في طبيعة النخب الفلسطينية ودورها كحاضنة وصمام أمان للشعب الفلسطيني وقضيته إلى نخب أفرزتها ودعمتها الأذرع العسكرية للفصائل الفلسطينية وصناديق الانتخابات التي حسمتها الفصائل في التجارب الانتخابية للمؤسسات الفلسطينية (بلديات - مجلس تشريعي - نقابات ومؤسسات حزبية).

جاء الاقتتال الفلسطيني المسلح كنذير واضح على تراجع النخب الفلسطينية وتحلل دورها، وأصبح الانقسام الفلسطيني ذريعة في يد كل من حماس والسلطة الفلسطينية، فقمعت حماس معارضي حكمها في غزة، في حين زادت السلطة من ضغطها على معارضيها في الضفة الذين يؤيدون انقلاب حماس على الشرعية في غزة.

لم تصمد النخب أمام هذا الضغط الكبيرة وعوامل التفسخ والتناقض في المصالح والانتماءات الحزبية في ظل الانقسام السياسي والجغرافي بين غزة والضفة الغربية، وبالتالي دخلت طرفاً في الصراع الحزبي البغيض على السلطة، وذلك على حساب المجتمع المدني الفلسطيني بكل شرائحه وقضيته الرئيسية.

تنازلت النخب الفلسطينية عن موقفها الأخلاقي وانطبع سلوكها بالحزبية والمصلحة الذاتية، وعليه؛ فقدت أكثر وأكثر من شخصيتها (قيمتها المعنوية) وقيادتها الثقافية والأخلاقية للمجتمع الفلسطيني، حيث اختار كثيراً من الشخصيات الصمت إزاء ما يحدث على الساحة الفلسطينية.

تسبب الحصار والانقسام في تقشي الفساد (السياسي) وانتشاره في المؤسسات الحزبية والحكومية على حد سواء، وازدياد الانقسامات والتجاذبات الداخلية بناءً على خلفيات مناطقية وقبلية. بالإضافة لاندماج الكثير من القيادات السياسية الفلسطينية في قطاع الأعمال والاستثمارات، وبالتالي ظهرت حالة من مزوجة السلطة والمال (السلطة في خدمة المصالح الاقتصادية - قوة المال في الوصول إلى السلطة)، وبالتالي ظهر دور سلب

لجماعات المصالح التي تشكلت حول قوى اتخاذ القرار على الصعيدين الحزبي والسلطوي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، مما أدى إلى تراجع البعد الوطني، واستمرار الانقسام والصراع الحزبي، حيث سخر كل طرف منابره الإعلامية للدفاع عن موقفه وتشويه الطرف الآخر لحد التخوين والتكفير⁽¹³⁾.

وعلى هذا النحو، أصيبت الهوية الوطنية الفلسطينية بنشوهات بنيوية نتجت عن السلوك السياسي لطرفي الانقسام (حماس وفتح)، وأصبح كل طرف يعكس هوية فلسطينية مجتزأة أو مختلفة عن الذي يجسدها الطرف الآخر، (غزة - رام الله).

دخلت شرائح مختلفة في أتون المصالح الفئوية المغذية للانقسام (موظفين - نقابات) عبر تعيين عشرات الآلاف من الموظفين في غزة (ملف الموظفين) الذي أصبح العائق الأول لجهود المصالحة، تجسداً لمفهوم المحاصصة في المصالح والنفوذ بين طرفي الانقسام، والتي أفشلت كل محاولات إنهاء الانقسام حتى الآن، كل ذلك لعب دوراً كبيراً لجهة تراجع الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة.

ب. الهوية الوطنية: مقاربة نظرية

تناولت العديد من النظريات المعرفية مفهوم الهوية في محاولة لتفسيرها وتحديد آليات تكونها، وكيف تصنع جماعة معينة هويتها الوطنية؟، وأثرها على العلاقات البينية داخل المجتمع الواحد، لكن مفهوم الهوية ظل متسعاً بحكم خضوعه لمجموعة كبيرة من الاتجاهات في التحليل، فاعتمدت بعض النظريات على تفسير الهوية على المستوى الذاتي/ الفردي، وأخرى على المستوى الجمعي.

ربطت نظرية (الهوية الاجتماعية) بين تشكل الهوية الوطنية لدى الفرد وبين انتمائه لجماعة ما، وأكدت على علاقة الفرد بجماعته، والتي تنعكس على درجة انتمائه لهويته الوطنية، وقد أغفلت النظرية الهوية الفردية. في حين تربط نظرية (تصنيف الذات) بين تشكل الهوية ودوافع تقدير الذات، معتبرة أن انتماء الفرد لهوية ما هو نتاج لتصنيف الفرد لذاته وفقاً لوضعه الاجتماعي والسياسي، وتميزه بين أفراد الجماعات الأخرى. وقد أغفلت هذه النظرية تأثير الوسط الاجتماعي المحيط في عملية تشكيل الهوية الوطنية لدى الفرد. فيما أشارت نظرية (الصراع بين الجماعات) إلى أن الأفكار النمطية السائدة تسهم في تشكيل الهوية الجمعية للأفراد، ولم تأخذ بعين الاعتبار دور الفرد وثقافته في تشكيل هويته الفردية⁽¹⁴⁾.

وتعددت المذاهب الفلسفية التي اهتمت بكيفية اكتساب الفرد للمفاهيم الوطنية، وكيف تتعزز لديه، فقد ذهبت المدرسة (النظرية) السلوكية إلى أن تعلم واكتساب أي مفهوم وطني يتم من خلال تأثيرات المحيط

13. ادهم طييل، «المجتمع المدني وصنع السياسات، الخدمات الاجتماعية نموذجاً»، المركز العربي للدراسات الاجتماعية، 2015، ص 13.

14. نفسه : ص 84.

الخارجي بدءاً بالأسرة وصولاً للمجتمع بشكل عام، مرتكز على مفهوم المثير والاستجابة الذي يلعب دوراً هاماً في عملية اكتساب المفاهيم الوطنية وتعزيزها، بالإضافة إلى عمليتي الثواب (التعزيز) والعقاب، التي تجب مراعاتهما عند تعليم مفهوم الهوية الوطنية وتعزيزه كأى مضمون معرفي، بحيث يتحقق التحفيز على تعزيز المعرفة بهويتهم الوطنية (15).

وبحسب النظرية السلوكية يتطلب إكساب الفرد القيم المعرفية كالهوية الوطنية وغيرها تفكيك المضمون المعرفي للهوية وتقسيمه وفق وقائع ومعطيات مع ضبط العلاقة بين مكوناتها، ومن ثم تقديمها للنشء بشكل متدرج ومتكامل، وبالتالي لا بد من التدرج في تعزيز قيمة ومفهوم الهوية الوطنية لدى النشء حتى يتمكن من فهم مكوناتها.

ترى (النظرية البنائية) أن التعلم يكتسب عن طريق المنبع الخارجي، عبر تكيف الفرد مع معطيات وخصائص المحيط المادي والاجتماعي، الذي يسهم بشكل كبير في تشكيل الهوية الوطنية لديه. وتختلف (المدرسة الجشطالتيّة) مع السلوكية والبنائية في ارتكازها على مفهوم الدافعية الذاتية، أي أن يكون التعلم نابعاً من الداخل، والذي يتحقق مع تحقق الفهم؛ أي كشف العلاقات المرتبطة بالموضوع، والانتقال من الغموض إلى الوضوح في المفاهيم (16).

تجمع تلك النظريات على أهمية دور التعلم في زرع وتعزيز الهوية الوطنية كأحد المهام الرئيسة التي تقوم بها المؤسسات التعليمية رسمية وغير رسمية، بشكل تكاملي مع الأسرة والمدرسة خلال فترة التنشئة.

مفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية وخصائصها

يمكن تعريف الهوية بأنها: «كيان يجمع بين انتماءات متكاملة في المجتمع الواحد، فالهوية القومية تمنح أبناء الأمة الشعور بالثقة والأمن والاستقرار، بحيث يشمل المجتمع انتماءات وجماعات دينية أو سياسية أو اجتماعية، يتوجب على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة من أجل الوصول إلى هوية مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها الطبيعية المختلفة» (17)، فالهوية المشتركة لا تعني بالضرورة إزالة الانتماءات الفرعية بقدر ما تعني ضمان عدم التضارب بين الهوية المشتركة والهوية الفردية.

15. نفسه : ص 84.

16. نفسه : ص 84.

17. سعيد إسماعيل علي، الهوية والتعليم، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة: 2005، ص24.

الهوية الوطنية (national identity): «هي مجموعة السمات والخصائص المشتركة التي تميز أمة أو مجتمعاً أو وطناً معيناً عن غيره؛ يعترف بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة» (18)، وبهذا المعنى تمثل الهوية الوطنية إطاراً رمزياً لولاء أفراد المجتمع للخصائص السائدة فيه.

ويمكن تحديد خصائص الهوية الوطنية في مجموعة المبادئ التالية (19):

1. أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأً قانونياً في ضمان المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب.
2. أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة، بحيث لا تكون انعكاساً لتصور فئة معينة دون غيرها، ما يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.
3. أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبادئ السابقين، وأساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة، واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد من جهة أخرى.

وهناك عدة مفاهيم مرتبطة بمفهوم الهوية الوطنية، يبرز منها مفهوم الانتماء والولاء اللذان يسهمان في تشكيل الهوية الوطنية وتنميتها والمحافظة عليها في ظل التطورات الاجتماعية والسياسية، وتطبيقاً على الحالة الفلسطينية، فهناك الكثير من التحديات والعوامل التي أدت إلى تراجع البعد الوطني وترهل الهوية الوطنية، مثل الشتات والانقسام والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج. وبالتالي يتضح حجم التحديات التي تواجه الهوية الوطنية، ما يستدعي العمل على تعزيز الهوية الوطنية وخصوصاً من قبل النخب السياسية.

يرتبط الانتماء بمفهوم الهوية، فحينما يتدارس الفرد معنى انتمائه، يستطيع أن يعرف من هو؟ ولأي هدف يسعى؟ فمع حاجة الإنسان للانتماء يتولد مفهوم الهوية، وبهذا فإن البحث في الهوية الوطنية هو بحث في وحدة الانتماء وكيفية تقويته بما يظهر في مدى اعتزاز الفرد بهويته، وعلى هذا تكون الهوية سبباً للانتماء ونتيجة له في آن واحد. كما اكتسب مفهوم الولاء أهمية كبرى مع تطور المجتمعات، ولأن المجتمع بحاجة إلى هوية متماسكة فقد ارتبط مفهوم الولاء بهوية المجتمع، وأصبح من القيم الضرورية للحفاظ على هوية المجتمع وتعزيزها (20).

18. نفسه : ص 84.

19. نفسه : ص 84.

20. نفسه : ص 84.

وعليه، فإنّ الانتماء والولاء يعدان أساساً لتشكيل الهوية الوطنية وتعزيزها، كما يمثلان النتيجة المنطقية للهوية، وبذلك تكون المفاهيم الثلاثة مرتبطة ومتلازمة لا تنفصل عن بعضها، بحيث تشترك الجماعة في هوية وطنية واحدة، ويشعر أفرادها بالانتماء والولاء لتلك الهوية الجامعة، والعكس صحيح فعندما تتراجع قيم الانتماء والولاء للجماعة (الوطن) تتراجع الهوية الوطنية وتتدثر.

مما سبق يمكن القول: إن عملية بناء الهوية الوطنية تقوم على العديد من العوامل التي تشمل عوامل تربوية واجتماعية وسياسية، بالإضافة لأنها عملية ثقافية تاريخية تراكمية، وفي هذا الصدد يبرز العامل السياسي في تشكيل الهوية الوطنية لدى أفراد المجتمع بشكل عام، وبالتالي يبرز أيضاً دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الهوية الوطنية خصوصاً لدى فئة الشباب.

الدراسة الميدانية وعرض النتائج

اختبار الصدق والثبات

● صدق الأداة:

عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع من حملة الدكتوراه والماجستير وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد أخذ برأي الأغلبية، بحيث أصبحت الأداة في صورتها النهائية.

● ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest)، وذلك بتطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة.

● مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، وعينة الدراسة هي عينة عشوائية من طلبة جامعة الأزهر بغزة، والبالغ عددهم (221) طالب وطالبة.

جدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع المواطنة

المواطنة	التكرار	النسب المئوية
مواطن	90	41
لاجئ	131	59
المجموع	221	100%

جدول (2) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الكلية (أدبية - علمية)

الكلية/ التخصص	التكرار	النسب المئوية
علوم إنسانية	130	58
علوم علمية	91	42
المجموع	221	100%

وللإجابة عن السؤال الأول: ما دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة ؟

حيث وضع الباحثون ثمان فقرات لقياس دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة؛ هذه العبارات قسمت إلى ست فقرات ايجابية وفقرتين سلبية.

وقد حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ويوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين مرتبة تنازلياً.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور النخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة جدول رقم (3)

الترتيب	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد	التسلسل
مرتفع	70.00	1.04	3.50	ساهمت النخبة السياسية في نشر ثقافة السلم الأهلي وترسيخها.	1
مرتفع	74.00	1.35	3.70	تساعدني على المشاركة السياسية الفعالة الواعية في المجتمع.	2

3	تؤدي النخبة السياسية دوراً هاماً في تحقيق العدالة والمساواة واحترام التعددية السياسية	1.80	1.04	36.00	ضعيف
4	ساعدتني النخبة في تشكيل موافقي الاجتماعية حول الهوية، وتعزيز مشاعر الانتماء لدي	4.20	0.87	84.00	مرتفع
5	الحزبية الضيقة لدي بعض النخب السياسية قلل من فرصتها في أداء دورها في رفع الوعي الاجتماعي	2.40	1.50	48.00	ضعيف
6	أسهمت الأنشطة المختلفة لدى النخبة (اللقاءات والندوات والمقالات..الخ) في تعزيز الهوية الوطنية	2.50	1.17	50.00	متوسط
7	تبنى مواقف و آراء النخبة السياسية وفقاً لانتماءاتهم الحزبية	3.90	1.37	78.00	مرتفع
8	أشعر أن النخبة السياسية هي عبء سياسي على المجتمع الفلسطيني	1.60	1.25	32.00	مرتفع
	الكلي	2.95	1.20	59.00	

أوضحت نتائج الدراسة أن طلبة الجامعات يشعرون بدور كبير للنخبة السياسية في تشكيل مواقفهم الاجتماعية حول الهوية الوطنية، وتعزيز مشاعر الانتماء لديهم بنسبة 84%، وقد جاءت في الترتيب الأول (مرتفع) وهذا دليل على أن النخبة السياسية تلعب دوراً أساسياً ومحورياً في تعزيز الوعي الاجتماعي، حيث يشكل الطلبة مواقفهم الاجتماعية والسياسية ويزودون بالقيم والمعلومات حول الهوية الوطنية، وجاء في الترتيب الثاني (مرتفع) «تبنى مواقف وآراء النخبة السياسية وفقاً لانتماءاتهم الحزبية» بنسبة 78%. ويعتقد الباحثان أن معظم الطلبة لديهم فهم ووعي حول عدم وجود نخب سياسية مستقلة بتاتا، وخاصة في قطاع غزة، فعادة ما تفضل النخب السياسية أن تكون قريبة من أحد التيارات السياسية لكن دون كشف ذلك.

وجاء في الترتيب الثالث «تساعدني النخبة السياسية على المشاركة السياسية الفعالة الواعية في المجتمع» بنسبة 74%، (مرتفع) ويرى الباحثان أن طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة لديهم ثقة بنخبهم السياسية وذلك لأن النخب السياسية في النهاية ستكون محسوبة على تيار سياسي معين وبالتالي تعتقد العينة أن النخب

السياسية تشجعهم على المشاركة السياسية الواعية، وجاء في الترتيب الرابع «ساهمت النخبة السياسية في نشر وترسيخ ثقافة السلم الأهلي» بنسبة 70%، (مرتفع) ويرى الباحثان أن النخب السياسية الفلسطينية لعب جزء منها في ترسيخ هذه الثقافة، وإذا رجعنا إلى أحداث الانقسام وبعد الانقسام شكلت نخب سياسية مستقلة تيارات مختلفة من أجل الضغط على طرفي الانقسام لإنهاء الانقسام، كما أن النخب السياسية التي تدعو إلى العنف هي منتقدة في المجتمع الغزي، خاصة وأنها عانت الوليات إبان أحداث الانقسام السياسي والتي ما زالت آثاره مستمرة حتى اليوم.

وجاء في المرتبة الخامسة «أسهمت الأنشطة المختلفة لدى النخبة (اللقاءات والندوات والمقالات.. الخ) في تعزيز الهوية الوطنية» بنسبة 50% (متوسط) حيث إن جزءاً من معارف ومعلومات طلبة الجامعات كان مصدرها النخب السياسية خاصة بجامعة مثل جامعة الأزهر التي تضم تيارات سياسية متباينة، إضافة إلى أن الجامعة تعد المحطة الأهم الذي يستمع ويلتقي فيها الطلبة مع النخب السياسية المختلفة.

جاء في المرتبة السادسة «الحزبية الضيقة لدى بعض النخب السياسية قلل من فرصتها في أداء دورها في رفع الوعي الاجتماعي» بنسبة 48%، (ضعيف) وهذا يدل أن النخب السياسية الحزبية والمنتمة إلى أحزاب فلسطينية تعكس مواقف الحزب السياسية وليس مواقف وطنية، وبالتالي هذا يسهم في إضعاف دورها في رفع الوعي الاجتماعي لدى الطلبة، ومن هنا يتضح أن طلبة الجامعات وافقوا على الفقرات الأربع الإيجابية بأعلى الدرجات وهذا يعني أن دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة قد نالت درجات أعلى من الفقرات السلبية، ولكن هناك جزءاً بسيطاً من الطلبة أعطى موافقة على الفقرات السلبية.

وجاء في المرتبة الثامنة أن بعض الطلبة يشعرون أن النخبة السياسية هي عبء سياسي على المجتمع الفلسطيني بنسبة 32% (ضعيف) وربما يرجع الباحثان ذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية بقطاع غزة وحالة الإحباط واليأس لدى طلبة الجامعات بفعل الحصار والدمار والذي يحمل الطلبة جزءاً منه إلى النخب السياسية الفلسطينية التي تخدم أجندتها مصالح حزبية وشخصية ليس لها علاقة بالهوية والانتماء الوطني.

من هنا تشير نتيجة هذا السؤال إلى وجود دور إيجابي وكبير مرتفع للنخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

وللإجابة عن السؤال الثاني: أهم القيم الوطنية والأخلاقية التي عززتها النخبة السياسية الفلسطينية من وجه نظر طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة ؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ويوضح الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين مرتبة تنازلياً.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول القيم الوطنية والأخلاقية التي تعززها النخبة السياسية لدى طلبة الجامعات جدول رقم (4)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد	التسلسل
الأول	0.68	2.43	تعزز النخبة السياسية قيم التضحية وحب الوطن.	1
الثاني	4.31	2.42	تسهم في ترسيخ قيم الولاء والانتماء للهوية الوطنية.	2
الثالث	4.71	2.38	تشجيع روح التسامح وممارسة الحوار وقبول الاختلاف.	3
الرابع	5.49	2.34	تعزز النخبة السياسية الوعي بأهمية تحقيق الوحدة الوطنية	4
الخامس	5.51	2.32	تنمية الوعي بالواجبات والحقوق؛ وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وكرهية الفساد.	5
	2.03	2.38	الكلية	

ويبين الجدول (4) أن البعد الأول «تعزز النخبة السياسية قيم التضحية وحب الوطن» حصل على الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (2.43)، ويرجع الباحثان سبب ذلك إلى أن النخب السياسية الفلسطينية على اختلاف توجهاته السياسية والحزبية دائماً تفتخر بتضحيات أبناء شعبنا وتفتخر بذلك وتشجع المواطنين من أجل تقديم التضحية وحب الوطن على كل شيء، وهذه شعارات ثابتة لدى ألوان الطيف السياسي كافة، واعتقد أن النخب السياسية متفقة عليها، وجاء في الدرجة الثانية بُعد «تساهم في ترسيخ قيم الولاء والانتماء للهوية الوطنية» ، بمتوسط حسابي (2.42)، ويرى الباحثان أن النخب السياسية الفلسطينية دائمة الحديث في أنشطتها المختلفة عبر اللقاءات الإعلامية واللقاءات السياسية والندوات عن الهوية الوطنية وقيم الولاء والانتماء

إلى الوطن ودائمة استخدام شعارات الوطنية والوطن، فيما جاء في الترتيب الثالث البُعد «تعزز النخبة السياسية لغة التسامح بين الشباب» بمتوسط حسابي (2.38)، وفي الترتيب الرابع جاء البعد «تعزز النخبة السياسية الوعي بأهمية تحقيق الوحدة الوطنية» بمتوسط حسابي (2.34)، وحصل البعد «لم تضف لي شيئاً جديداً» على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.32).

ومن هنا أظهرت النتيجة أن النخب السياسية الفلسطينية أسهمت بدور كبير جداً في تعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن لدى طلبة الجامعات.

وللإجابة عن السؤال الثالث: ما دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي بالقضايا الوطنية من وجه نظر طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة ؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ويوضح الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين مرتبة تنازلياً.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي بالقضايا الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة جدول رقم (5)

الترتيب	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
الأول	74.2	1.03	4.62	عززت النخبة السياسية الوعي لدى الشباب بالثوابت الوطنية (القدس وحق العودة وإقامة الدولة... الخ
الثاني	70.4	1.7	3.66	عملت النخبة السياسية علي مواجهة الاحتلال وممارساته العنصرية أمام العالم
الثالث	66.3	1.77	3.48	تنتشر النخبة السياسية ثقافة حزبية لا سياسية
الرابع	65.6	1.9	3.40	تعمل النخبة السياسية على تدعيم إيمانك بالقضية الفلسطينية
الخامس	52.3	0.88	1.59	أرى أن النخبة السياسية تتمتع بالمصداقية والموضوعية
	67.2	0.72	3.31	الكلي

يتضح من الجدول (5) أن النخبة السياسية الفلسطينية عززت الوعي لدى الشباب بالثوابت الوطنية (القدس وحق العودة وإقامة الدولة... الخ وعملت النخبة السياسية على مواجهة الاحتلال وممارساته العنصرية أمام العالم) فقد جاءت هذه الفقرات في المراتب الأولى والثانية، وقد جاءت فقرة أرى أن النخبة السياسية تتمتع بالمصداقية والموضوعية بمستوى بسيط وفي المرتبة الأخيرة، وهذا يدل أن بعض الطلبة لا يؤمنون ببعض النخب السياسية لأسباب سياسية بحتة، وبشكل عام دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الوعي بالقضايا الوطنية جاء بمستوى متوسط، قد أتت بمتوسط (3.31) وانحراف معياري (0.72) وكانت النسبة المئوية 67% وهذا يدل على أن للنخبة السياسية دوراً مهماً في تعزيز وعي طلبة الجامعات الفلسطينية بالقضايا الوطنية المهمة.

وللإجابة عن السؤال الرابع: ما دور النخبة السياسية في الانقسام السياسي ومحاولات تحقيق المصالحة؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ويوضح الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المشاركين مرتبة تنازلياً.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية دور النخبة السياسية في الانقسام السياسي ومحاولات تحقيق المصالحة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة جدول رقم (6)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد	التسلسل
الأول	0.88	3.43	أسهمت النخبة السياسية في تحقيق الديمقراطية القائمة على احترام التعددية والتداول السلمي للسلطة	1
الثاني	3.31	3.12	لعبت النخبة السياسية الفلسطينية دوراً سلبياً تجاه تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام	2
الثالث	4.11	2.11	النخبة السياسية لديها مسؤولية مجتمعية صادقة تجاه تحقيق الوحدة الوطنية	3
الرابع	5.10	2.10	أسهمت النخبة السياسية في رفع وتيرة التعصب الحزبي	4
الخامس	5.8	2.7	أسهمت النخبة السياسية في تعزيز الانقسام في نفوس الشباب الفلسطيني على المستوى السياسي والاجتماعي	5
	2.17	2.43	الكلي	

وبين الجدول السابق أن البعد الأول «ساهمت النخبة السياسية في تحقيق الديمقراطية القائمة على احترام التعددية والتداول السلمي للسلطة» حصل على الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.43)، وجاء في الدرجة الثانية بُعد «لعبت النخبة السياسية الفلسطينية دوراً سلبياً تجاه تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام»، وهذا يدل على دور متوسط للنخبة السياسية الفلسطينية في تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام.

نتائج الدراسة:

1. هناك دور إيجابي وكبير ومرتفع للنخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة خاصة تشكيل المواقف الاجتماعية حول الهوية، وتعزيز مشاعر الانتماء لدى الطلبة.
2. أسهمت النخب السياسية الفلسطينية بدور كبير جداً في تعزيز قيم حب الوطن والتضحية والولاء والانتماء للوطن لدى طلبة الجامعات بقطاع غزة.
3. عززت النخبة السياسية الوعي بالقضايا الوطنية خاصة بالثوابت الوطنية (القدس اللاجئين. الخ) وكشف ممارسات الاحتلال بدرجات مرتفعة، فيما عززت النخب ثقافة حزبية لا سياسية بنسب متوسطة.
4. أسهمت النخبة السياسية في تحقيق الديمقراطية القائمة على احترام التعددية والتداول السلمي للسلطة، في حين كان لها دوراً سلبياً تجاه تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام.
5. لقد ظهر جلياً وواضحاً أن الأصول والخلفية الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبة الفلسطينية قد أثرت سلباً في الانقسام.
6. عكست الدراسة الميدانية نتائج (وجهة نظر العينة) غير متوقعة ولا تتفق مع فرضيتها، حيث كشفت إجابات العينة عن عدم فهم واضح لمفهوم النخبة السياسية والهوية الوطنية. بالإضافة إلى ارتباط مفهوم النخبة السياسية لدى طلبة الجامعات بنخبة قادة الحركات والفصائل السياسية.

التوصيات:

1. ضرورة تعزيز وترسيخ دور النخبة السياسية الفلسطينية في تعزيز الهوية الوطنية عبر منهجية مدروسة لإشراك طلبة الجامعات في اللقاءات والندوات والمؤتمرات التي تعقدها النخب السياسية لتعزيز الوعي الاجتماعي.
2. ضرورة توعية النخبة الوطنية الفلسطينية بالخسارة الإنسانية الوطنية التي يتكبدها الفلسطينيون جراء عدم المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية.
3. تفعيل دور النخب السياسية وتحفيز الطلبة على المشاركة في الأحداث والمعارض السياسية واللقاءات الإعلامية.
4. اعتماد عدد من المساقات الدراسية في مجالات القضايا السياسية والهوية الوطنية والديمقراطية والتواصل المجتمعي وقبول الآخر كمتطلبات جامعة إجبارية، يقوم بتدريسها نخب سياسية أكاديمية ومثقة.
5. ضرورة تفادي النخب السياسية للتعصب الحزبي خلال القيام بمهامها الوطنية.
6. تفعيل دور النخب السياسية في الضغط على الأطراف المتصارعة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام.
7. ضرورة الابتعاد عن التصريحات العشوائية التي تطلقها النخبة فيما يتعلق بموضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن في ذلك زيادة الفجوة والتناقض بين الأطراف المختلفة فكرياً وسياسياً.
8. تعزيز دور النخب السياسية في صياغة مفهوم للوحدة الفلسطينية، وتحويله إلى مشروع سياسي عبر مشاركة طلبة الجامعات في هذا المشروع لترسيخ مفهوم الهوية ووحدة الوطن.

المراجع:

- ابن منظور المصري، لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر، بيروت: 1955.
- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة: 1989.
- ادهم طييل، المجتمع "المدني وصنع السياسات، الخدمات الاجتماعية نموذجاً"، المركز العربي للدراسات الاجتماعية، 2015.
- برهان غليون، حوارات من عصر الحروب الأهلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1995.
- برهان حافظ عبد الرحمن، دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين جامعة النجاح أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: 2010.
- بلقيس أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، مكتبة مدبولي، ط1 القاهرة: 1990.
- حنان ظاهر عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2005.
- سعيد إسماعيل علي، الهوية والتعليم، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة: 2005.
- سعيد عبد الله سلمان، «بيت النخبة»، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد الأول، 2001.
- سعيد عمر احمد، «الهوية في عصر العولمة»، بحث منشور جامعة بني سويف، مؤتمر الهوية في عصر العولمة، القاهرة: 2003.
- عفيف البوني، «في الهوية القومية العربية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 57، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: شباط 1984.
- عياد البطنجي، «نهاية النخب السياسية الفلسطينية»، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2252، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485>

- علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة: 2004.

- محمد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعارف، الإسكندرية: 1989.

- ميسون محمد عمير، النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين: 2012.

- نوح أحمد خليفة، دور الصحف المحلية في دعم الهوية الوطنية البحرينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين: 2005.

ملحق: الإستبانة:

عزيزي الطالب/ة: تهدف هذه الإستبانة لاستطلاع آراء عينة من طلبة الجامعات الفلسطينية حول «دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية»، حيث يقوم الباحثان بإجراء دراسة حول هذا الموضوع، لذا نرجو منكم التكرم بتعبئة الإستبانة التي بين أيديكم، علماً بأن المعلومات التي سيتم جمعها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص الشكر

الأسئلة الشخصية: ضع/ي علامة (x) مقابل الإجابة التي تناسبك

الجنس: ذكر أنثى

المواطنة: لاجئ مواطن

الكلية: علوم إنسانية علمية

م	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
أ	المحور الأول: دور النخبة السياسية في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعات					

1	أسهمت النخبة السياسية في نشر وترسيخ ثقافة السلم الأهلي				
2	تساعدني على المشاركة السياسية الفعالة الواعية في المجتمع				
3	تؤدي النخبة السياسية دوراً في تحقيق العدالة والمساواة واحترام التعددية السياسية				
4	ساعدتني النخبة في تشكيل مواقف الاجتماعية حول الهوية، وتعزيز مشاعر الانتماء لدي				
5	الحزبية الضيقة لدي بعض النخب السياسية قلل من فرصتها في أداء دورها في رفع الوعي الاجتماعي				
6	أسهمت الأنشطة المختلفة لدي النخبة (اللقاءات والندوات والمقالات. الخ) في تعزيز الهوية الوطنية				
7	تبنى مواقف و آراء النخبة السياسية وفقاً لانتماءاتهم الحزبية				
8	أشعر أن النخبة السياسية هي عبئ سياسي علي المجتمع الفلسطيني				
ب	المحور الثاني: القيم الوطنية والأخلاقية التي تعززها النخبة السياسية لدى طلبة الجامعات				
1	تشجيع روح التسامح وممارسة الحوار وقبول الاختلاف				
2	تعزز النخبة السياسية الوعي بأهمية تحقيق الوحدة الوطنية				
3	تساهم في ترسيخ قيم الولاء والانتماء للهوية الوطنية				
4	تعزز النخبة السياسية قيم التضحية وحب الوطن				

5	تتمية الوعي بالواجبات والحقوق؛ وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وكرهية الفساد				
ج	المحور الثالث: دور النخبة السياسية في القضايا الوطنية ومدى الثقة بها				
1	عملت النخبة السياسية علي مواجهة الاحتلال وممارساته العنصرية أمام العالم				1
2	تعمل النخبة السياسية على تدعيم إيمانك بالقضية الفلسطينية				2
3	عززت النخبة السياسية الوعي لدى الشباب بالثوابت الوطنية (القدس وحق العودة وإقامة الدولة...الخ)				3
4	تنتشر النخبة السياسية ثقافة حزبية لا سياسية				4
5	أرى أن النخبة السياسية تتمتع بالمصداقية والموضوعية				5
د	المحور الرابع: دور النخبة السياسية في الانقسام السياسي ومحاولات تحقيق المصالحة				
1	أسهمت النخبة السياسية في رفع وتيرة التعصب الحزبي				1
2	أسهمت النخبة السياسية في تعزيز الانقسام في نفوس الشباب الفلسطيني على المستوى السياسي والاجتماعي				2
3	أسهمت النخبة السياسية في تحقيق الديمقراطية القائمة علي احترام التعددية والتداول السلمي للسلطة				3
4	تؤدي النخبة السياسية الفلسطينية دوراً سلبياً تجاه تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام				4
5	النخبة السياسية لديها مسؤولية مجتمعية صادقة تجاه تحقيق الوحدة الوطنية				5

**دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية
الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية
السياسية من وجهة نظر الطلبة**

أ. هبه عباس سليم

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع أداة الدراسة، المكونة من 4 مجالات، وذلك على عينة مكونة من (359) فرداً منهم (160) طالباً و(199) طالبة. من طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع منطقة طولكرم التعليمية خلال الفصل الدراسي الأول 2016/2015م تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية، وقامت الباحثة باستخدام استبانة مكونة من (23) فقرة موزعة على أربعة مجالات، يهدف المجال الأول إلى الكشف عن دور المناهج الجامعية في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، والمجال الثاني يكشف عن دور الهيئة التدريسية، أما الثالث فيبحث عن دور الحركات الطلابية، في حين أن المجال الرابع يكشف عن دور الإدارة الجامعية في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية. وتم التحقق من صدق الاستبانة وثباتها، كما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن درجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية كانت مرتفعة. كما توصلت الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) في درجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، والكلية، والانتماء السياسي، والمستوى الدراسي).

كما أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) في درجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير السكن.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات.

The Role of Al-Quds Open University in Reinforcing Palestinian National Identity and Its Effect on Political Development from the Point of View of Students

ABSTRACT

The study aimed to know the role of Al-Quds Open University in reinforcing the Palestinian national identity and its effect on political development from the point of view of students. In order to achieve the purpose of this study, the study instrument consisting of 4 domains was distributed among a sample consisting of (359) individuals of whom (160) were male students and (199) female students from the students of Al-Quds Open University, branch of the Tulkarem educational area during the first semester 2015/2016 A.D. They were randomly chosen. In order to achieve the purposes of the study, the researcher used a questionnaire consisting of (23) items distributed on four domains. The first domain aims at uncovering the role of university curricula in reinforcing the Palestinian identity and its effect on political development from the point of view of students. The second domain uncovers the role of the teaching staff. The third domain involves the role of students movements. The fourth domain uncovers the role of the university administration in reinforcing the Palestinian identity and its effect on political development. The validity and reliability of the questionnaire were verified. The researcher also used the descriptive analytical methodology because it suits the purposes of the study. The study reached results, the most important of which was that the degree of the role of Al-Quds Open University in reinforcing the Palestinian identity and its effect on political development was high. I also concluded that there are statistically significant differences at the significance level of ($\alpha \leq 0.05$) in the degree of the role of Al-Quds Open University in reinforcing the Palestinian national identity and its effect on political development from the point of view of the students which are due to the variables of (gender, college and political affiliation).

There are also statistically significant differences at the significance level of ($\alpha \leq 0.05$) in the degree of the role of Al-Quds Open University in reinforcing the Palestinian national identity and its effect on political development from the point of view of the students which are due to the variable of residence.

In the light of the results of the study, the researcher made a number of recommendations.

خلفية الدراسة وأهميتها:

يسعى كل مجتمع الى تنمية الحس الوطني لدى أبنائه بكل السبل المتاحة وتتضافر جهود مؤسسات المجتمع بأنواعها كافة لتعزيز ذلك الحس، وهناك خصوصية في هذا الاطار للشعوب التي ما زالت ترزح تحت قيد الاحتلال و تبذل كل ما في وسعها لنيل حريتها وتحرير أرضها.

إن لمؤسسات التعليم العالي دورا كبيرا في صياغة الحس الوطني الجمعي للأمة والشعوب حيث إن طلبه هذه المؤسسات هم من أهم شرائح المجتمع، وعلى عاتقهم تقوم مهمة المحافظة على وطنهم وهويتهم.

والشعب الفلسطيني يعد فئة الشباب طليعته في مواجهة الاحتلال الصهيوني؛ فهم مشاغل ثورة على طريق التحرر والانعقاد من أغلال الاحتلال، وهم وقود نار المقاومة في سبيل تحرير الأرض السليبية، لذلك لا يخفى على صاحب لب الدور الذي ينبغي لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين أن تقوم به في هذا الجانب، فهو لا يقتصر على تعليم الطلبة المساقات الأكاديمية المتنوعة بل يتعدى ذلك الى دور أعظم وأخطر وان مهمة الجامعات الفلسطينية هي إعادة بناء الثقافة الوطنية بحيث تكون قادرة على تحقيق الاهداف الوطنية المنشودة، وذلك من خلال أجيال متعلمة ومسيسة واعية لتستطيع مواجهة صعوبات ومخاطر تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني (النجار، 2013).

تُعد التنمية السياسية مطلبا أساسيا لشرائح المجتمع جميعها، باعتبارها واجبا وطنياً وتتسجم مع حقوق الإنسان؛ لأن الرؤية الملكية حول التنمية السياسية في فلسطين طموحة وحريصة على إرساء مجتمع معاصر وديمقراطي إذ إنها تجعل من فلسطين نموذجاً للتسامح والديمقراطية السياسية، وتشجع على المشاركة السياسية، وصنع القرار، وتمثيل أكبر للأغلبية الصامتة من حيث التوجه إلى قطاع الشباب بخطى ثابتة ومن بعده قطاع المرأة وغيرها من قطاعات المجتمع من أجل خلق أنموذج فلسطيني ديمقراطي قادر على استيعاب التنمية السياسية وتطبيقها؛ لهذا يجب أن تبدأ التنمية السياسية من القاعدة؛ أي من قطاع الشباب والاتحادات الطلابية؛ وذلك لأهمية التوجه نحو الشباب والمرأة في بناء حياة سياسية حقيقية وفاعلة لبلورة آرائهم حيال التنمية السياسية التي هي مسؤولية الجميع وليست الحكومة فقط.

وللتنمية السياسية هدف استراتيجي؛ يقوم على تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية بين الناشئة والشباب ذكورا وإناثا، وإتاحة فرص المشاركة الواعية أمامهم، وإحداث التنمية المجتمعية بمفهومها الشمولي التكاملي في المجالات الحياتية كافة، وفي مقدمتها المشاركة السياسية الفاعلة، كي ينعكس إيجاباً عليهم وعلى مجتمعهم حاضراً ومستقبلاً. ولا بد للسياسات التربوية ترجمة مفهوم التنمية السياسية إلى أسلوب حياة من خلال غرس قيم الانتماء، والمشاركة، والمواطنة، والعمل، والإنتاج، والإنجاز. وتحقيق التنمية المتوازنة ورفع مستوى التعليم

في محافظات الضفة والقطاع كافة، وصقل مهارات الشباب في الاتجاه الذي يلبي متطلبات التنمية والمعرفة والمستقبل، وتعزيز ثقافة المشاركة والديمقراطية والتسامح والتعايش مع الاختلاف، وتعزيز مهارات التفكير الناقد والإبداعي، وتمكين الطلبة والشباب من إدراك أدوارهم بوصفهم مواطنين يتمتعون بحقوق وطاقات متميزة للتأثير الفاعل على مسار حياتهم ومستقبل مجتمعهم، وتمكين اليافعين من التعبير عن آرائهم وفقاً لقدراتهم ودرجة نضجهم، وتمكين الشباب من اختيار ممثليهم في مؤسسات المجتمع المدني بحرية (القاضي، 2009).

تمثل الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع وهي تتضمن أنساقاً متعددة ومختلفة ومن الثقافة السياسية يحسب الاجيال والبيئات والمهن وهي تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية الجغرافية والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية الاجتماعية، ونظراً للظروف السياسية الصعبة التي يمر بها الوطن العربي في الوقت الحالي والازمات السياسية الحادة التي تواجه المجتمع الدولي والاصلاحات السياسية التي تقوم بها فلسطين متمثلة برؤى قادتها والخطى الكبيرة التي تم إنجازها في مجال محاربة الفساد والانتخابات وغيرها، كان لا بد من دراسة واقع دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الثقافة السياسية لطلبتها ومن ثم طرح توصيات دور للجامعات لتنمية مفاهيم الثقافة السياسية لتعميق المشاركة الديمقراطية للطلبة في المجتمع من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، وذلك من خلال مجالات المقررات الدراسية وأعضاء الهيئة التدريسية والحركة الطلابية لمواجهة التحديات القادمة على فلسطين.

ويذكر القسبي (2006) أن الباحث الأمريكي (ألموند) هو أول من أدخل مفهوم الثقافة السياسية في العام 1956 في محاولته المبكرة لتصنيف النظم السياسية و يعرفها بوصفها «مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والانماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي».

ويرصد هلال ومسعد (2002) ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية هي: ثقافة ضيقة لا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي، واقتصاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها؛ لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك، وثقافة سياسية تابعة تتميز بمساهمة متواضعة تصل في بعض الأحيان إلى حد العزوف في بلورة مدخلات للنظام السياسي، لاعتقاد المواطن بعدم جدوى ذلك، بالرغم من وعيه واستيعابه لقواعد اللعبة السياسية، ويقترن هذا الشكل من الثقافة السياسية بالمجتمعات ذات الأنظمة السلطوية التي تضيق هامش الحريات، وتعمل على إقصاء القوى الحية المعارضة، والنوع الثالث من الثقافات السياسية يتمثل في الثقافة المشاركة، التي ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيهم بحركة نظامها السياسي والقواعد التي تعتمد عليها ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته، وبالتزام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة.

لقد امتد دور الجامعات من نطاق البحث الفردي إلى اهتمام هيئات عالمية بدراسة أبعاد العلاقة بين الجامعة والنظم السياسية، مثل: هيئة اليونيسكو التي اهتمت بدراسة تأثير التنظيمات الطلابية ذات الطابع غير الدراسي، مثل: اتحاد الكليات ومنظمات الطلبة، ودراسة الطابع السياسي للجامعة والضغوط السياسية على الجامعة ودرجة الاستجابة لها، ويمكن القول: إن الجامعات لم تعد تقدم دورها التقليدي المتمثل في الإعداد العلمي والمهني، بل أصبحت الجامعات في ظل المتغيرات العالمية والمحلية الداخلية والخارجية تمثل مجتمعا به العديد من الخصائص السياسية، ويتضح ذلك منذ العام 1968 حيث كان هذا العام بداية الكثير من الانعكاسات السياسية الجامعية وتعددت الدراسات التي تناولت الجوانب السياسية للجامعات المعاصرة في مختلف بلدان العالم، وللتنظيمات الطلابية دور أكثر أهمية في التنشئة السياسية وتشكيل الثقافة السياسية للشباب، ويعد اتحاد الطلبة من أبرز أشكال التنظيمات الطلابية، التي تهدف إلى تنشئة الشباب وتنقيفهم اجتماعيا على ممارسة بعض أشكال الديمقراطية من خلال الحكم الذاتي والمشاركة، ويختلف دور اتحادات الطلبة من حيث اتساعها وتنوعها وصلاحياتها من مجتمع لآخر، فالطلبة في البلاد الاسكندنافية يشتركون بشكل واسع في صنع القرارات الجامعية، إذ يمثل الطلبة في مجالس الاقسام واللجان التربوية للجامعات (شنودة، 2004).

ففي الجامعات يتشكل الوعي السياسي والتنمية السياسية عبر المناهج الجامعية مثل المقررات ذات الطابع السياسي و التي يدرسها الدارسين جميعهم مهما كانت تخصصاتهم، حيث يؤثر هذا المقرر السياسي التثقيفي في التربية السياسية والنشاطات الطلابية، والتفاعل بين الطلاب واتصال الجامعة بالمحيط الخارجي بالإضافة إلى التنظيمات الطلابية المختلفة التي تسمح الجامعات بوجودها وانخراط الطلاب في نشاطاتها فالانتخابات الطلابية لمجالس الطلبة تنمي اتجاهات وقيما وعادات وسلوكيات سليمة نحو المشاركة في العمل السياسي وتعد البنية الاولى يتم من خلالها تنمية الثقافة الديمقراطية لدى الطالب (ابو ساكور، 2009).

وتمثل المناهج التعليمية الإطار العام للتعليم الذي يتم بموجبه تأهيل الدارسين بالقيم والأنماط السلوكية والمهارات والمعارف اللازمة لحياة الإنسان كمواطن يمتلك شخصية فعالة في مجتمعه. فالمناهج تمثل الدعامة الأساسية لإعداد الأجيال القادمة وتأهيلها لتكون قادرة على العمل المنتج البناء من أجل إحداث النقلة المطلوبة للمجتمع من التخلف إلى الرفاه الاقتصادي ومن التعصب الحزبي نحو الديمقراطية وقبول الآخر، ومن النظر إلى المصلحة الشخصية إلى مراعاة الصالح الوطني العام.

ومن الجدير ذكره أن الهدف النهائي للمنهج الدراسي هو بناء الإنسان ثقافيا وإنسانيا وعلميا واجتماعيا، إذ تعد المناهج التعليمية حلقة الوصل بين التربية كفلسفة وأطر نظرية وفكرية تبنى على أسس قيمية واجتماعية وثقافية ونفسية ومعرفية وبين التعلي، بوصفه الجانب التطبيقي الذي من خلاله يمكن أن يتحقق ما يسمى

بالأهداف التربوية التي تعرف بوصفها توجيه الناشئة نحو السلوك المرغوب فيه، وذلك لتحقيق تكيف الفرد مع ذاته ومحيطه وتكوين ما يسمى المواطنة الصالحة (عبد الرحمن، 2010).

كما تعد الاتحادات الطلابية والشبابية ميدانا هاما لزيادة الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، فمن خلال الاتحادات الطلابية وانتخابات مجالس الطلبة ينمي الطلبة اتجاهات و قيما، وعادات، وسلوكيات سليمة نحو المشاركة والديمقراطية كما يزيد من وعي الطلبة لأحداث الدائرة حولهم، ويزداد اهتمامهم بقضايا المجتمع الذي يعيشون فيه، بالإضافة إلى أن النشاطات الطلابية المتمثلة بالندوات، والبرامج، والرحلات التي تزيد من الوعي لدى الدارسين. وكذلك الأنشطة الشبابية والمتمثلة بالأنشطة الرياضية والصحية والاجتماعية والثقافية والمعسكرات الصيفية، فكلها تزيد من الوعي من خلال برامجها المنظمة والهادفة (ابو ساكور، 2009).

ويسهم أعضاء الهيئة التدريسية في تعزيز الهوية وتنمية الوعي السياسي عند الطلبة في الجامعات، فعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لا يقتصر على نقل المعلومات فقط بل يتعدى ذلك إلى تنمية جوانب متعددة لدى الطلبة، مثل بث قيم الوطنية، ورفض واقع الاحتلال، والعمل على غرس قيم الوحدة وعدم الفرقة وصولاً إلى تمتيتهم الشاملة في كل محاور شخصياتهم.

لذا تأتي الدراسة الحالية مكملة لجهود الباحثين بشأن التحقق من دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، ومحاولة إضافة نتيجة جديدة إلى الجهود المبذولة من الباحثين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أصبح تعزيز الهوية الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني مثار بحث في ظل غياب وجود هوية واضحة المعالم، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لتوضيح دور جامعة القدس المفتوحة في الإسهام في حل إشكالية الهوية الفلسطينية من خلال عدة محاور: المناهج الجامعية، الهيئة التدريسية، الحركات الطلابية، الإدارة الجامعية، لذا تبدو مشكلة هذه الدراسة واضحة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة ؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي، مكان السكن، الانتماء السياسي، الكلية) ؟

فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير مكان السكن.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الانتماء السياسي.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الكلية؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف إلى دور كل من المناهج الجامعية والهيئة التدريسية والحركات الطلابية والإدارة الجامعية في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية.
2. التعرف إلى دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة باختلاف متغير (الجنس، المستوى الدراسي، الانتماء السياسي، الكلية، السكن) ومن وجهة نظر الطلبة.
3. تقديم بعض المقترحات التي قد تفيد جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية عند الطلبة .

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو البحث في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، كما تكمن في كون هذه الدراسة تقدم إضافة علمية جديدة للباحثين في مجال الهوية الفلسطينية.

الأهمية العملية: تكشف هذه الدراسة عن دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من خلال الكشف عن درجة اسهام المناهج الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية وأنشطة الحركات الطلابية في ذلك، ومن المتوقع أيضا أن تسهم هذه الدراسة في تقديم توصيات ومقترحات لصناع القرار والإداريين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في تعزيز مفهوم الهوية الفلسطينية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

1. **المحدد المكاني:** تقتصر هذه الدراسة على جامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم.
2. **المحدد الزمني:** تم إجراء هذه الدراسة في بداية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2016/2017م.
3. **المحدد البشري:** تقتصر هذه الدراسة على عينة من طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم.

مصطلحات الدراسة:

الهوية Identity: شعور الفرد أو الجماعة و"الذات". وهي نتاج وعي الذات بكوني (أو بكوننا) أمتلك خصائص مميزة كوحدة تميزني عنك أنت، أو تميزنا عنهم. وبهذا المعنى فإن الهوية تحيل الى صور التفرد والتميز (الذاتية) المستجمة والمسقطه من طرف فاعل وتشكلت (وتعدلت عبر الزمن) من خلال علاقات مع آخرين ذوي شأن. (ابو رحمة، 2011)

الهوية الفلسطينية: Identity Palestinian التصور الذي يكونه الشعب الفلسطيني عن ذاته، في كل مرحلة من مراحل تطوره. وهي نتاج تميزه عن " الآخر"، الذي ما انفك يمثل حالة تناقض ونفي صريح للشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية (ابو رحمة، 2011).

وتعرف الباحثة الهوية الوطنية الفلسطينية إجرائيا بأنها البصمة الذاتية للفرد أو الجماعة التي يكونها خلال مراحل حياته و تكونت بوعيه الثقافي والاجتماعي وأصبحت بمثابة جوهره الأصيل لكيانه الذي يميزه عن غيره من الأفراد أو الجماعات الأخرى.

التنمية السياسية: يعرف فيري Ferry التنمية السياسية على أنها التغيرات في اتجاه توزيع وتبادل السلطة، كما أنها تفترض إضفاء الفاعلية على المؤسسات والجماعات، والتنمية السياسية 3 القيم والتنشئة والثقافة السياسية، والفاعلين وأطراف العملية السياسية بحاجة الى عقول متفتحة تؤمن بالديمقراطية فكرا وممارسة، وهو مصطلح يعرفه آخرون على أنه: عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية، ولأنها أيضا عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات (الفقيه، 2008).

وتعرف الباحثة التنمية السياسية على أنها إيجاد نظام تغيير حديث لتحسين البنى التحتية للدولة ويهدف إلى الإصلاح والتطوير للهياكل السياسية ووظائفها المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها وتكون الأساس للحصول على تنمية المجالات الأخرى كالتمنية الاقتصادية والتغيير الحكومي وتحقيق الديمقراطية وبناء المشاركة الوطنية وبالتالي بناء دولة قومية.

جامعة القدس المفتوحة: جامعة فلسطينية تتبنى نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وتقدم خدمات تعليمية وتربوية على مستوى التعليم العالي في فلسطين، من خلال خمسة برامج دراسية بحيث تشمل هذه البرامج على تخصصات مختلفة. وتقوم فلسفة هذه الجامعة على أساس التعليم الذاتي بنقل التعليم إلى الطالب في موقع إقامته أو عمله بدلا من انتقال الطالب إلى الجامعة بحيث يقوم كادر من المشرفين الأكاديميين المتخصصين بالإشراف على تعليم الدارسين في المناطق والمراكز العديدة الموزعة على المحافظات الفلسطينية المختلفة (بركات، 2009).

الدراسات السابقة:

يعد موضوع دور الجامعات في تنمية الثقافة السياسية لطلبتها، من الموضوعات الحديثة نسبياً في العالم العربي، لذلك فقد ندرت الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت دور الجامعات في تنمية الثقافة السياسية والوعي السياسي لطلبتها بشكل عام، وهي أقرب الدراسات للموضوع المبحوث.

فقد قام كل من الزبون و أيوب (2015) بدراسة هدفت إلى وضع دور مقترح للجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبة، حيث تكونت عينة الدراسة من (332) طالباً وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة حسب الجداول الإحصائية، شملت (177) طالباً و (155) وطالبة، من مختلف الكليات الجامعية العلمية والانسانية للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2012-2013) واستخدم فيها المنهج المسحي التطويري. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة (استبانة) شملت أربعة مجالات وهي: المقررات الجامعية، وعضو هيئة التدريس، والأنشطة الطلابية، واتحاد الطلبة. وكان من أهم نتائج الدراسة أن التقدير الكلي لواقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبة من وجهة نظر الطلبة جاء بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس. وكانت الفروق بين ذوي المستوى الدراسي (سنة ثانية) وبين ذوي المستوى الدراسي (السنة الرابعة فأكثر) لصالح ذوي المستوى الدراسي (السنة الثانية) وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية لدى طلبة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الكلية.

وأجرى العواملة وشنيكات (2012) دراسة هدفت إلى تقصي درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها (المعرفة السياسية، المشاركة السياسية، القيم السياسية،) كما هدفت الكشف عن الفروق في مفهوم الثقافة السياسية تبعاً لمتغيرات الجنس، مكان الإقامة، نوع الكلية، العضوية في أحد الأحزاب السياسية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة اختيرت عينة مكونة من (355) طالباً وطالبة بالطريقة العشوائية من الكليات العلمية والإنسانية من مجتمع الدراسة، وتم إعداد استبانة تكونت من (55) فقرة. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة وعي الطلبة بالمجالات قيد الدراسة كانت مرتفعة في مجال المشاركة السياسية، بينما جاءت بدرجة متوسطة في كل من مفهوم الثقافة السياسية والمعرفة السياسية، وبينت النتائج أن هنالك فروقاً دالة إحصائية في مفهوم الثقافة السياسية تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث، وفي المعرفة السياسية ولصالح

الذكور، بينما لا توجد دلالة إحصائية تبعاً لمجال المشاركة السياسية والقيم السياسية، كما بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيرات الإقامة والعضوية في أحد الأحزاب السياسية، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير نوع الكلية.

كما قام **أبو رحمة (2011)** بدراسة هدفت التعرف إلى اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة نحو التسوية السياسية والهوية الفلسطينية، والكشف عن العلاقة المحتملة بين الاتجاه نحو التسوية السياسية والهوية الفلسطينية. واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، الذي حاول من خلاله وصف طبيعة الظاهرة موضع الدراسة، وكذلك المنهج التاريخي الذي أفاده في تتبع عملية نشوء وتطور الظواهر التي يقوم بدراستها، والمنهج الإحصائي لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج، وذلك من أجل التعرف إلى أثر اتجاهات الطلبة نحو عملية التسوية على الهوية الفلسطينية. كما استخدم الباحث أداتين لقياس اتجاهات الطلبة، وهما : مقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية، ومقياس الاتجاه نحو الهوية الفلسطينية. وأجريت الدراسة على عينة من الطلبة المسجلين في جامعات قطاع غزة قوامها (501)، منهم (226) طلبة و(235) طالبا باستخدام المتوسطات الحسابية، ومعامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط وتمت معالجة البيانات إحصائياً ببرسون، وتحليل التباين الأحادي، واختبار ت (Test.T) واختبار شيفيه Test Scheffe. عند مستوى (05.0) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين اتجاهات الطلبة نحو التسوية السياسية واتجاهاتهم نحو الهوية الفلسطينية. وأظهرت الدراسة بأن الاتجاه العام للطلبة نحو عملية التسوية يتسم بالسلبية، بينما الاتجاه نحو الهوية الفلسطينية يمتاز بالإيجابية. وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات طلبة الجامعات على متغير الجامعة بين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح مقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية وفقاً للجامعات الأخرى (الأزهر - الأقصى - القدس المفتوحة) في الدرجة الكلية للمقياس. وهذا يعني أن الطلبة الأقل تأييداً للتسوية السياسية هم طلبة الجامعة الإسلامية وكانت الفروق بين متوسطات درجات الطلبة على مقياس الاتجاه نحو التسوية السياسية على متغير، بناء الانتماء السياسي، بين فتح والاتجاهات الأخرى (الإسلاميين - اليسار) لصالح فتح في الدرجة الكلية لمقياس أكثر تأييداً. الاتجاه نحو التسوية السياسية، ما يعني أن مؤيدي فتح هم الأكثر تأثيراً للتسوية بين متوسطات الدرجات أما بالنسبة لمقياس الهوية الفلسطينية فقد أظهرت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً لمتغير الجامعة بين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح الإسلامية في البعد الإسلامي، الطلبة وفقاً بين الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى لصالح الجامعات الأخرى في البعدين الوطني والقومي. لمتغير الانتماء السياسي كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلبة، وفقاً اليسار والاتجاهات الأخرى لصالح اليسار في البعد القومي، وبين الإسلاميين والاتجاهات الأخرى لصالح الإسلاميين في البعد الإسلامي والدرجة الكلية لمقياس الهوية الفلسطينية. وأظهرت الدراسة أن الهوية الوطنية هي الهوية الرئيسة والأقوى، ولكن بفارق نسبي ضئيل عن الهوية الإسلامية.

وقامت **الضاني (2010)** بدراسة هدفت التعرف إلى دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة الأزهر، الإسلامية، الأقصى، القدس المفتوحة وأجريت الدراسة على عينة تتكون من (600) طالب وطالبة، أجابوا عن بعض التساؤلات التي تضمنت الكشف عن مستوى الوعي السياسي لديهم نحو المعرفة السياسية العامة تجاه بعض القضايا والأحداث والشخصيات السياسية، والانتماء للهوية الوطنية، والتنظيمات السياسية ومفاهيم الديمقراطية والتسامح والتعددية، والمشاركة السياسية، ودور الأنشطة التنظيمية الممارسة داخل الجامعات في تعزيز الوعي السياسي لأبنائها الطلبة، واعتمدت الدراسة على منهجين في البحث والتحليل وهما: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: انخفاض مستوى الوعي السياسي العام لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. وارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة الذكور مقارنة بالإناث. كما سجل طلبة كلية الآداب أعلى درجة في مستوى الوعي السياسي مقارنة بباقي الكليات، بينما سجل طلبة كلية التربية أقل درجات في مستوى الوعي السياسي العام. وانخفاض مستوى الانتماء الوطني لدى الطلبة في جامعات قطاع غزة، وتراجع قيام التنظيمات السياسية بالجامعة بوظائفها التوعوية في تعزيز الانتماء، وبلورة الهوية الوطنية ونشر الوعي السياسي.

وأجرى **عبد الرحمن (2010)** دراسة كان هدفها التعرف إلى دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين، واستخدم الباحث أداتين هما الإستبانة (تحليل احصائي)، لمعرفة وجهة نظر الطلبة في مجالات (المناهج الجامعية، والهيئة التدريسية، والحركات الطلابية، والإدارة الجامعية)، والمقابلة (تحليل نوعي؛ لمعرفة وجهة نظر العاملين. ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة من الطلبة والعاملين في الجامعة قوامها (411 طالبا وطالبة) و (20) من العاملين في الجامعة.

وقد تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، للمقارنات البعدية (LSD) واختبارات لمجموعتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي، واختبار بين المتوسطات الحسابية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إنَّ الدرجة الكلية لدور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، قد أتت بمتوسط (3.43) وانحراف معياري (0.45)، ونسبة مئوية (68.6)، وهذا يدل على دور متوسط للتعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية والتنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة. وبنقاش الفرضيات تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، تعزى لمتغير الجنس، في مجال دور

المناهج الجامعية، ودور الحركات الطلابية، ودور الإدارة الجامعية. بينما توجد فروق، تعزى لمتغير الجنس، في مجال دور الهيئة التدريسية والدرجة الكلية، ولصالح الذكور.

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، تعزى لمتغير مكان السكن وكانت الفروق لصالح طلبة القرية والمخيم. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، تعزى لمتغير الانتماء السياسي، في مجال دور الهيئة التدريسية، بينما اتضح وجود فروق تعزى لمتغير الانتماء السياسي، في مجالات دور المناهج الجامعية، ودور الحركات الطلابية، ودور الإدارة الجامعية. كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) مجالات دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية في جميع مجالات الدراسة من وجهة نظر الطلبة، تعزى لمتغيرات (المستوى الدراسي، والكلية).

وأوضحت نتائج المقابلات مع العاملين في الجامعة أن إدارة الجامعة تقوم بمجموعة من الأنشطة والفعاليات التي من شأنها ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز المشاركة السياسية، وتسهم من خلال بعض المساقات في تعزيز ذلك، كما أن الفلسفة التربوية للجامعة تهدف إلى ترسيخ الانتماء والولاء، وذلك باستثمار الموارد البشرية لتحقيق التنمية المطلوبة في المجتمع.

وأجرت حنان مراد وحنان مالكي (2010) دراسة هدفت التعرف إلى درجة تأثير الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي الجزائري والتعرف إلى طبيعة وعي الشباب الجزائري بأهم بعدي المواطنة (الهوية - الانتماء). وقد قامت الدراسة على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة المكونة من (323) طالبا وطالبة حسب متغيرات: الجنس - نوع التعليم - محل الإقامة - المستوى الاقتصادي للأسرة - مستوى تعليم الوالد. وتم استخدام استبانة شملت (20) سؤالاً موزعة على (4) محاور، وقد خلصت الدراسة إلى ظهور قصور واضح في دور العديد من مؤسسات المجتمع الثقافية والتعليمية في تشكيل الوعي ودعمه وتنميته بمفهوم المواطنة بالصورة التي تقتضيها غايات المجتمع، مستوعبة ما يحدث على أرض الواقع من أحداث وما ينفث من أفكار، ساعية إلى تأكيد استمرارية الاحتفاظ بالجذور وتنمية الإحساس بالهوية والانتماء لدى الشباب، وقد أوصت الباحثتان بالاهتمام بنوعية التعليم التي تتصل بالمواطنة والممارسات الوطنية.

وقام الباحثان أديلابو وأكينسولو (2009) بدراسة هدفت إلى معرفة دور الجامعات النيجيرية في التنقيف السياسي لطلبتها من خلال المناهج، الإعلام الجامعي، جماعة الرفاق، والمحاضرات. (ومعرفة العوامل الطبيعية الاجتماعية والسياسية التي يمارسها الطلبة داخل الجامعة وتسليط الضوء على العامل الأهم المؤثر في الثقافة السياسية التي تقوم بها الجامعة لطلبتها. وكانت العينة العشوائية مكونة من (1000) طالب وطالبة من جامعة أوبافيمي أولوو، شملت 536 طالباً جديداً و (464) طالباً قديماً والاستبانة مكونة من قسمين الأول: بيانات عن الطالب والثاني: العوامل المؤثرة في التنقيف السياسي الجامعي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الطلبة يتأثرون بالتعليم السياسي الذي تقدمه الجامعة والتأثير في الطالب القديم أكبر من الجديد، وأن هنالك دلالة إحصائية على أن تأثير التعليم السياسي الجامعي على الذكور أكبر من الإناث والعامل الأكثر تأثيراً على ثقافة الطلبة السياسية كان على الترتيب للمناهج فاتحاد الطلبة فالمحاضرات.

وقام الباحث أبو ساكور (2008) بدراسة هدفت التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي و نشره لدى الشباب الجامعي في فلسطين و ذلك للتعرف إلى أثر بعض المتغيرات، وهي متغير الجامعة والجنس ومكان السكن والمستوى الدراسي للطلاب.

و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد تم اختيار عينة عشوائية من الجامعات الفلسطينية جنوب الضفة الغربية وهي: جامعة الخليل، وجامعة بوليتكنك فلسطين، وجامعة القدس المفتوحة، وجامعة القدس، وجامعة بيت لحم، حيث بلغت (1150) دارساً ودارسة في الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي (2008/2007).

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة وفقاً للأدب التربوي وقد جرى التحقق من صدقها بعرضها على لجنة من المحكمين المختصين، كما جرى احتساب معامل الثبات باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) حيث بلغ (090) (088) حسب التجزئة النصفية.

وقد توصلت الدراسة الى أن دور الجامعات في تنمية الوعي السياسي ونشره لدى الشباب الجامعي كان متوسطاً، بحيث كانت جامعة بيت لحم في المرتبة الأولى، تليها جامعة الخليل، ثم جامعة القدس المفتوحة، ثم جامعة القدس، وأخيراً جامعة بوليتكنك فلسطين، وكانت أبرز الأدوار التي تسهم في تنمية الوعي السياسي هي إتاحة الفرصة للطلبة بعقد الندوات والمهرجانات الوطنية، وإقامة المعارض، تلاها في المقام الثاني مشاركة الجامعات في المناسبات الوطنية والفعاليات السياسية، وفي المقام الثالث تعزيز الهوية الفلسطينية والانتماء، تلاها في المقام الرابع ترسيخ الديمقراطية من خلال انتخابات مجالس الطلبة، وأخيراً طرح الجامعة لمساق إجباري في العلوم السياسية والقضية الفلسطينية. في حين كانت أقل الأدوار هي تشجيع اللقاءات الشبابية خارج الوطن وداخله بمتوسط حسابي (1.58) وتشجيع الرحلات الجامعية للمناطق الفلسطينية المدمرة والأثرية

واهتمام الجامعة بالمعتقلين السياسيين وتقديم الخدمات لهم ولأسرهم وعقد المحاضرات وإقامة الندوات السياسية، ثم ربط التواصل الاجتماعي بالأهداف السياسية، وأخيراً تشجيع الجامعات المبادرات الطلابية تجاه المواقف السياسية.

وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعات الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي ونشره لدى الشباب الجامعي من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجامعة وجنس الطالب والسنة الدراسية.

وأجرى المقداد (2007) دراسة هدفت إلى تشخيص دور مناهج التعليم الجامعي في التنشئة السياسية، من خلال توضيح المفاهيم والقيم التي تتناولها المناهج الدراسية ومدى تأثيرها على الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية، واختار مناهج جامعة آل البيت نموذجاً، حيث أجريت الدراسة على (1541) طالباً وطالبة من مختلف الكليات الإنسانية والعلمية لمرحلة البكالوريوس في جامعة آل البيت، وتوصل فيها للنتائج: يقوم النظام التعليمي في الجامعة على تلقين الطلبة المقررات الدراسية التي تساعده على زيادة وعيه السياسي، وضرورة مراجعة المناهج بين الحين والآخر لتطوير المفاهيم والقيم بما يتماشى مع واقع الأحداث والمتطلبات المستجدة، ولتكون في نسق تعليمي متكامل، تتواكب مع النمو العقلي والمعرفي للطلبة، وترتكز تنشئة الطلبة سياسياً على مقررات، ويوجد تفاوت نسبي بين التأثير والتأثر من قبل المناهج التعليمية عند الطلبة في الكليات الأدبية مقارنة بالكليات العلمية، كما أن مناهج التعليم في الجامعة تهتم ببيان أهمية تكافؤ الفرص بين الأفراد ومواجهة أشكال الفساد، وتدفع نحو التفاعل للإسهام في البناء المجتمعي من خلال التعامل مع السياسات والاجراءات اللازمة نحو الإصلاح والتحديث.

وأجرى نصر (2005) دراسة سعت إلى توضيح العلاقة بين كل من التعليم والثقافة السياسية والمشاركة السياسية لطلبة جامعة المنصورة في مصر، مع تحديد أهم مصادر الثقافة السياسية لطلبة كليات التربية في الجامعة، وتحليل طبيعة الثقافة السياسية والعوامل التي تعوق تنمية الثقافة السياسية لديهم وبالتالي تؤثر في مشاركتهم السياسية، وقد طور استبانة وزعت على طلبة كليات التربية وهي مكونة من (4) محاور وشملت العينة (236) طالباً وطالبة، وقد أظهرت النتائج ضعف الثقافة السياسية للطلبة بشكل عام، وأن التعليم في الجامعة لا يؤثر على نحو فاعل في الثقافة السياسية لدى الطلبة، وقد دلت النتائج على أن معظم الثقافة السياسية تتكون لدى الطلبة بفعل وسائل الإعلام المختلفة ثم الأسرة، وأن هنالك عزوفاً عند الإناث عن المشاركة السياسية أكثر من الذكور، وأن المعلم يشكل دوراً هامشياً في تكوين الثقافة السياسية للطلبة نظراً لضآلة أهمية المعلم في المجتمع، وأوصى الباحث بالتركيز على الدور الإيجابي للمعلم من خلال الإعلام وزيادة الدعم المادي للأحزاب السياسية لتؤدي دورها في التنشئة الاجتماعية.

كما أجرى لوسيتو (2003) دراسة هدفت التعرف إلى أثر المناهج في إكساب القيم الوطنية في نظام التعليم الإيطالي، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن التربية الوطنية هدف أساس من أهداف نظام التعليم العالي الإيطالي، ولذا فهي تؤكد على مفاهيم ومنطلقات سياسية وطنية تحث على المحافظة على الدستور واحترام حقوق الوطن والتعريف بحقوق المواطنين، وتنمية المشاركة السياسية لديهم، وتوضح الدراسة أن مناهج التربية الوطنية حظيت بعدة مراجعات وإصلاحات بهدف إدخال مفاهيم وقيم جديدة من مثل التعليم من أجل السلام، التعايش مع الآخرين، احترام الأقليات، الهوية الوطنية، التنمية السياسية...الخ.

كما أوضحت الدراسة أن المناهج الجامعية تسهم في تعزيز هذه القيم والمفاهيم وتشجيعها. ولكن (لوسيتو) يخلص من دراسته إلى التأكيد على وجود فجوة بين المناهج المخطط لها وبين الواقع الفعلي لتنفيذها وهذه الفجوة تشمل ممارسات أعضاء الهيئات التدريسية وعدم القدرة على تحقيق الأهداف التعليمية التي بنيت عليها تلك المناهج، كما أن الوقت الذي يمضيه المحاضر في تدريس تلك المقررات أقل من الوقت المحدد لها في الخطة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات متعددة، فمنها ما تناول دور الجامعات في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية، ومنها ما تناول تفصي درجة وعي الطلبة بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها، وأخرى تناولت اتجاهات الطلبة نحو التسوية السياسية والهوية الفلسطينية، بينما ركزت إحدى الدراسات على دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي، وأخرى على دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية، وهناك من أشار إلى درجة الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب، بينما تناولت دراسة أخرى دور المناهج التعليم الجامعي في التنشئة السياسية. وقد تميزت الدراسة الحالية باختلاف موضوعها عن موضوعات الدراسات السابقة حيث تناولت دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للدراسة، وذلك لملاءمته لطبيعتها، حيث يتم في هذا المنهج جمع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع منطقة طولكرم التعليمية و البالغ عددهم 3637 حسب إحصائيات الجامعة، وذلك في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2016/2017م

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (359) طالبا وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة.

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس		
ذكر	160	44.6
أنثى	199	55.4
المجموع	359	100%
المستوى الدراسي		
سنة أولى	87	24.2
سنة ثانية	112	31.2
سنة ثالثة	78	21.7
سنة رابعة	82	22.8
المجموع	359	100%

مكان السكن		
مدينة	168	46.8
قرية	151	42.1
مخيم	40	11.1
المجموع	359	100%
الانتماء		
يسار	50	13.9
يمين	101	28.1
بلا	208	57.9
المجموع	359	100%
الكلية		
كلية علمية	169	47.1
كلية إنسانية	190	52.9
المجموع	359	100%

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالهوية الوطنية وتنمية الوعي السياسي، وتم استخدام استبانة من استبانة عبدالرحمن (2010) الواردة في دراسته، حيث توزعت فقرات الاستبانة على أربع مجالات، والجدول (2) يبين مجالات الاستبانة.

الجدول (2) توزيع فقرات الاستبانة على المجالات الثلاث

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات
المجال الأول	دور المناهج الجامعية	5
المجال الثاني	دور الهيئة التدريسية	6
المجال الثالث	دور الحركات الطلابية	7
المجال الرابع	دور الادارة الجامعية	5
المجموع		23

واعتمدت الباحثة مقياس ليكرت الخماسي من خلال الاستجابة على المقياس حيث أعطيت الأوزان التالية (درجة مرتفع جدا =5، درجة مرتفع=4، درجة متوسطة=3، درجة منخفضة=2، درجة منخفضة جدا=1)

كما اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المقياس الآتي لتقدير درجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة ، بالاعتماد على المتوسط الحسابي للفقرة.

(أقل من 1.81) = منخفض جداً

(2.6 – 1.81) = منخفض

(3.4 – 2.61) = متوسط

(4.2 – 3.41) = مرتفع

(5 – 4.21) = مرتفع جداً

صدق الأداة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والمختصين في القياس والتقويم والتربية، وقد طلب منهم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث صياغة الفقرات، ودقتها اللغوية، ومدى مناسبتها وانتمائها للمجال، وذلك إما بالموافقة أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد تم الأخذ برأي الأغلبية في عملية تحكيم فقرات الأداة وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية.

ثبات الأداة:

تم استخراج معامل الثبات لفقرات الاستبانة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha)، والجدول (3) يبين معاملات الثبات لكل مجال ومعامل الثبات الكلي:

الجدول (3) معاملات الثبات لمجالات الاستبانة

رقم المجال	اسم المجال	معامل الثبات
المجال الأول	دور المناهج الجامعية	0.622
المجال الثاني	دور الهيئة التدريسية	0.642
المجال الثالث	دور الحركات الطلابية	0.655
المجال الرابع	دور الادارة الجامعية	0.540
	الدرجة الكلية لمجالات الاستبانة	0.819

يلاحظ من الجدول (3) أن معامل الثبات للمجال الأول كان (0.622) وللمجال الثاني (0.642) وللمجال الثالث (0.655) وللمجال الرابع (0.540)، وأن معامل الثبات الكلي جاء بدرجة (0.819)، وتعد هذه القيم لمعاملات الثبات مرتفعة ومناسبة لأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
2. تحديد أفراد عينة الدراسة.
3. قامت الباحثة بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها جميعها.
4. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
5. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

أ. المتغيرات المستقلة:

- الجنس: وله مستويان (ذكر، أنثى)
- المستوى الدراسي: وله أربعة مستويات (سنة أولى، سنة ثانية، سنة ثالثة، سنة رابعة).
- مكان السكن: وله ثلاثة مستويات (مدينة، قرية، مخيم).
- الانتماء السياسي: وله ثلاثة مستويات (يسار، يمين، بلا).
- نوع الكلية: وله مستويان (علمية، إنسانية).

ب. المتغير التابع:

- درجة استجابات الطلبة على فقرات الاستبانة.

المعالجات الإحصائية:

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((SPSS، ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية لتوزيع العينة وفق متغيرات الدراسة المستقلة.
2. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لتقدير الوزن النسبي لفقرات لمجالات الدراسة ومحورها.
3. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، لفحص الفرضيات المتعلقة بالجنس، و الكلية.
4. تحليل التباين الأحادي، لفحص الفرضيات المتعلقة بالمستوى الدراسي، مكان السكن، الانتماء السياسي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول:

ما دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة لجميع مجالات الدراسة الأربعة.

والجداول من (4) - (8) تبين هذه النتائج.

أولاً: مجال دور المناهج الجامعية:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور المناهج الجامعية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
1	يوجد مزج بين المواد العلمية ومواد تتعلق بالتراث الفلسطيني اللازم لتعزيز القيم والمفاهيم الوطنية لدى.	4.25	0.94	مرتفع جدا
2	أشعر أن المناهج الجامعية تعمق الوعي السياسي لدى.	3.61	1.05	مرتفع
3	أفضل اختيار مواد حرة تساعدني على المشاركة السياسية الفعالة الواعية في المجتمع.	3.69	1.06	مرتفع
4	أشعر بأن الاهتمام بالجانب التوعوي الوطني في المناهج الجامعية قليل نسبياً.	3.70	1.05	مرتفع
5	أشعر بوجود رابط بين بنود المنهاج الجامعي وقضايا تهم الواقع الفلسطيني.	3.69	1.08	مرتفع
	الدرجة الكلية لمجال الدراسة الأول	3.79	0.65	مرتفع

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) أن الدرجة الكلية لدور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة في مجال المناهج الجامعية قد حققت مستوى مرتفعاً، وبمتوسط حسابي (3.79)، وقد حازت الفقرة (1) ونصها (يوجد مزج بين المواد العلمية ومواد تتعلق بالتراث الفلسطيني) على أعلى متوسط حسابي وهو (4.25) وهي درجة مرتفعة جداً، في حين جاءت الفقرة (2) ونصها (أشعر أن المناهج الجامعية تعمق الوعي السياسي لدي) على أقل متوسط حسابي (3.61) وهي درجة مرتفعة.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الخطط الدراسية لمعظم مناهج جامعة القدس المفتوحة، حيث بدت تمتلئ بالمواد التخصصية اللازمة لتكوين جيل متخصص أكثر من جيلا مثقف سياسي، الامر الذي يجعل دور المناهج الجامعية في تشغيل الهوية الوطنية و تعزيز التنمية السياسية مرتفعاً.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة لوسيو (2003) في أن المناهج تسهم في تعزيز التنمية وتشجيعها، وتتفق أيضاً مع دراسة عبد الرحمن (2010) الذي أشار إلى عدم وجود فروق في دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة في مجال دور المناهج.

ومن هنا تعد المناهج الجامعية هي أحد الركائز الأساسية في تشكيل الهوية الوطنية وترسيخها وتنميتها في وعي الطلبة وعقولهم في حال تم اختيار مواد حرة تساعد على المشاركة السياسية الفعالة والاهتمام بالجانب التوعوي الوطني في المناهج ووجود صلة ما بين المنهاج الجامعي وقضايا فلسطين الواقعية والمزج بين المواد العلمية والمواد التي تتعلق بالتراث الفلسطيني لتعزيز القيم والمفاهيم الوطنية.

ثانياً: دور الهيئة التدريسية

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور الهيئة التدريسية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
6	يتطرق المحاضرون إلى مواضيع من شأنها تنمية الحس الوطني للطلبة أثناء المحاضرة	3.75	1.15	مرتفع
7	أشعر أن الانتماء السياسي لعضو هيئة التدريس يؤثر على تعامله مع الطلبة	3.65	1.10	مرتفع

مرتفع	1.12	3.61	يسمح المحاضر للطلبة بالنقاش وابداء آراءهم في القضايا السياسية المختلفة	8
مرتفع	1.22	3.35	يميز بعض المحاضرين بين الطلبة على خلفية انتماءاتهم السياسية	9
مرتفع	1.19	3.57	أشعر أن المحاضرين يقومون بتلقي الطلبة العلوم بشكل صرف دون أن يهتموا بغرس القيم	10
مرتفع	1.24	3.54	يطلب المحاضرون أبحاثاً تتعلق بالقضايا التي تقيد المجتمع الفلسطيني	11
مرتفع	0.70	3.58	الدرجة الكلية لمجال الدراسة الثاني	

تشير النتائج الواردة في الجدول (5) أن الدرجة الكلية لدور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة في مجال دور الهيئة التدريسية قد حققت مستوى مرتفعاً، وبمتوسط حسابي (3.58)، وقد حازت الفقرة (6) ونصها (يتطرق المحاضرون إلى مواضيع من شأنها تنمية الحس الوطني يتطرق المحاضرون إلى مواضيع من شأنها تنمية الحس الوطني) على أعلى متوسط حسابي وهو (3.75) وهي درجة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة (9) ونصها (يميز بعض المحاضرين بين الطلبة على خلفية انتماءاتهم) على أقل متوسط حسابي (3.35) وهي درجة مرتفعة.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى تناول المحاضرين مواضيع من شأنها تنمية الحس الوطني للطلبة أثناء المحاضرة إضافة الى البحث والتقارير التي تطلب من الطلبة حول قضايا المجتمع الفلسطيني وهذا يدل على قوة الانتماء السياسي والحس الوطني لدى هيئة التدريس، وفتح باب المجال للنقاش مع الطلبة وتبادل الآراء في القضايا السياسية المختلفة دون الاعتماد على التلقين واحترام التعامل معهم دون التمييز على خلفية انتماءاتهم السياسية وغرس القيم والمفاهيم السياسية لديهم.

وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة نصر (2005) الذي أشارت نتائجها الى ان للمعلم دوراً هامشياً في تكوين الثقافة السياسية للطلبة نظراً لقلة أهمية المعلم في المجتمع.

ثالثاً: دور الحركات الطلابية

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور الحركات الطلابية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
12	تساعد الانشطة المختلفة للحركة الطلابية (كالمعارض والمهرجانات الوطنية) في تعزيز الهوية الوطنية لدي	4.30	0.97	مرتفع جداً
13	تؤدي الحركات الطلابية دوراً مميزاً في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي لدي	3.75	1.02	مرتفع
14	أعتقد أن العمل من خلال تنظيم سياسي معين يساعدني في تشكيل مواقف حول الهوية وتعزيز مشاعر الانتماء لدي	3.72	1.03	مرتفع
15	أعتقد أن التربية الحزبية للطلبة تؤدي إلى إضعاف دور الحركات الطلابية التنموي	3.49	1.13	مرتفع
16	يساعد العمل الطلابي في تعزيز العديد من المفاهيم الوطنية لدى الطلاب	3.70	1.09	مرتفع
17	الانتماء للحركات الطلابية ينمي في داخلي جانب المشاركة السياسية	3.54	1.10	مرتفع
18	الشللية والحزبية الضيقة تقلل من فرص الأحزاب في تأدية دورها في التنمية السياسية	3.60	1.07	مرتفع
	الدرجة الكلية لمجال الدراسة الثالث	3.74	0.60	مرتفع

تشير النتائج الواردة في الجدول (6) أن الدرجة الكلية لدور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة في مجال دور الحركات الطلابية قد حققت مستوى مرتفع، وبمتوسط حسابي (3.74)، وقد حازت الفقرة (12) ونصها (تساعد الانشطة المختلفة للحركة الطلابية (كالمعارض والمهرجانات الوطنية) في تعزيز الهوية الوطنية لدي) على أعلى متوسط حسابي وهو (4.30) وهي درجة مرتفعة جداً، في حين جاءت الفقرة (15) ونصها (أعتقد أن التربية الحزبية للطلبة تؤدي إلى إضعاف دور الحركات الطلابية التنموي) على أقل متوسط حسابي (3.49) وهي درجة مرتفعة.

وتعزو الباحثة النتيجة إلى الأنشطة المختلفة للحركة الطلابية كالمعارض والمهرجانات الوطنية في تعزيز الهوية الوطنية ودورها المميز في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي من خلالها تعد متنافساً للطلاب للاطلاع على المستجدات السياسية والتطورات الوطنية والعمل على زيادة ارتباطهم بالهوية الوطنية. وبالرغم أن التربية الحزبية للطلبة تؤدي إلى إضعاف دور الحركات الطلابية، وإن الشلل والحزبية قد تؤثر في فرص

الأحزاب في تأدية دورها في التنمية السياسية، إلا أن الحركات الطلابية تغلب المصلحة الحزبية على الدور التنموي لتشكيل الهوية الوطنية و تعزيز المشاركة السياسية لدى الطلبة. وتتفق مع دراسة عبد الرحمن (2010) بعدم وجود فروق تعزى لدور الحركات الطلابية.

رابعاً: دور الادارة الجامعية

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور الادارة الجامعية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
19	تسمح ادارة الجامعة بإقامة ندوات سياسية داخل الجامعة	3.55	1.13	مرتفع
20	تتيح الادارة الجامعية الحرية للطلبة في ابداء وجهات نظرهم حول سياسات الجامعة	3.54	1.22	مرتفع
21	تتقهم الادارة غياب بعض الطلبة عن المحاضرات لمشاركتهم في بعض الأنشطة السياسية في الجامعة	3.73	0.99	مرتفع
22	تسمح الادارة الجامعية للطلبة بالمشاركة الفعالة في القضايا الوطنية التي تزيد انتماءهم لأمتهم	3.70	1.01	مرتفع
23	أشعر أن الادارة الجامعية تعامل الطلبة وفق انتماءاتهم السياسية	3.38	1.27	مرتفع
	الدرجة الكلية لمجال الدراسة الرابع	3.58	0.67	مرتفع

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) أن الدرجة الكلية لدور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة في مجال دور إدارة الجامعة قد حققت مستوى مرتفعاً، وبمتوسط حسابي (3.58)، وقد حازت الفقرة (22) ونصها (تسمح الادارة الجامعية للطلبة بالمشاركة الفعالة في القضايا الوطنية التي تزيد انتماءهم لأمتهم) على أعلى متوسط حسابي وهو (3.70) وهي درجة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة (23) ونصها (أشعر أن الادارة الجامعية تعامل الطلبة وفق انتماءاتهم السياسية) على أقل متوسط حسابي (3.38) وهي درجة مرتفعة.

وتعزو الباحثة النتيجة لهذا المجال إلى دور الجامعة في المشاركة الفعالة في القضايا الوطنية التي تزيد من انتمائهم لأمتهم وتفهمها لغياب بعض الطلبة للمشاركة في هذه الأنشطة السياسية في الجامعة كإقامة الندوات السياسية وإتاحة الحرية للطلبة في إبداء وجهات نظرهم حول سياسية الجامعة مع احترام انتماء الطلبة السياسي.

خامساً: المجال الكلي

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
1	دور المناهج الجامعية	3.79	0.65	مرتفع
2	دور الهيئة التدريسية	3.58	0.70	مرتفع
3	دور الحركات الطلابية	3.74	0.60	مرتفع
4	دور الادارة الجامعية	3.58	0.67	مرتفع
	المجال الكلي	3.67	0.49	مرتفع

تشير النتائج الواردة في الجدول (8) أن الدرجة الكلية لدور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة في قد حققت مستوى مرتفع، وبمتوسط حسابي (3.67) وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى الدور المتكامل ما بين المناهج و الهيئة التدريسية والحركات الطلابية ودعم الإدارة الجامعية لتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية والتنمية السياسية لدى طلبتها.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي، الانتماء السياسي، الكلية، مكان السكن) ؟

ولإجابة عن هذا السؤال تم فحص الفرضيات التالية:

1. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحثة اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (9) تبين ذلك.

الجدول (9) نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين؛ لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الجنس

المجال	ذكور (ن = 160)		إناث (ن = 199)		قيمة t	مستوى الدلالة *
	وسط حسابي	الانحراف المعياري	وسط حسابي	انحراف معياري		
دور المناهج الجامعية	3.94	0.65	3.67	0.63	3.88	*0.001
دور الهيئة التدريسية	3.73	0.70	3.46	0.68	3.59	*0.001
دور الحركات الطلابية	3.82	0.62	3.68	0.58	2.24	*0.026
دور الادارة الجامعية	3.64	0.68	3.53	0.66	1.6	0.109
الدرجة الكلية	3.78	0.49	3.59	0.47	3.77	*0.001

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ، ودرجات حرية (357)

يتضح من نتائج الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية لدرجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور. وتعزو الباحثة نتيجة وجود فروق في الدرجة الكلية ولصالح الذكور هو أن مجتمعنا ذكوري وأغلب المواقع السياسية يقودها الذكور داخل الجامعة وخارجها وذلك يترك أثراً على ارتفاع نسبة المشاركة من الرجال، ولا نقال من حق المرأة الفلسطينية لأن هنالك قيوداً من نسج علاقات سياسية والتجوال بعد الدوام الجامعي، من منطلق أن مجتمعنا محافظ لا يسمح للفتاة بممارسة هذا الدور بحرية خارج إطار الجامعة حتى لو كانت نشيطه بداخلها، في تعزيز الهوية وتنمية المشاركة السياسية غير أن مشاركتها السياسية محدودة و مقيدة و تبقى في مجالات أخرى غير هذا المجال، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نصر (2005) بعزوف الإناث عن المشاركة السياسية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدولين (10) و(11) تبين ذلك.

الجدول (10) الوصف الإحصائي لمتغير المستوى الدراسي

المجال	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المناهج الجامعية	سنة أولى	87	3.9310	59831.
	سنة ثانية	112	3.9018	63245.
	سنة ثالثة	78	3.7564	59753.
	سنة رابعة	82	3.5305	72872.
	المجموع	359	3.7925	65679.
الهيئة التدريسية	سنة أولى	87	3.6341	62559.
	سنة ثانية	112	3.6220	71834.
	سنة ثالثة	78	3.6538	75007.
	سنة رابعة	82	3.4085	70427.
	المجموع	359	3.5831	70456.
الحركات الطلابية	سنة أولى	87	3.7885	53832.
	سنة ثانية	112	3.7832	59383.
	سنة ثالثة	78	3.8059	66568.
	سنة رابعة	82	3.5923	62214.
	المجموع	359	3.7458	60737.
الإدارة الجامعية	سنة أولى	87	3.6345	60093.
	سنة ثانية	112	3.6339	71175.
	سنة ثالثة	78	3.6333	66872.
	سنة رابعة	82	3.4195	68031.
	المجموع	359	3.5850	67294.
الدرجة الكلية	سنة أولى	87	3.7459	44221.
	سنة ثانية	112	3.7345	49139.
	سنة ثالثة	78	3.7179	50703.
	سنة رابعة	82	3.4933	51154.
	المجموع	359	3.6786	49661.

الجدول (11) نتائج اختبار التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير المستوى الدراسي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المناهج الجامعية	بين المجموعات	8.738	3	2.913	7.097	*001.
	خلال المجموعات	145.691	355	410.		
	المجموع	154.430	358			
الهيئة التدريسية	بين المجموعات	3.285	3	1.095	2.229	085.
	خلال المجموعات	174.430	355	491.		
	المجموع	177.715	358			
الحركات الطلابية	بين المجموعات	2.528	3	843.	2.309	076.
	خلال المجموعات	129.537	355	365.		
	المجموع	132.065	358			
الادارة الجامعية	بين المجموعات	2.909	3	970.	2.162	092.
	خلال المجموعات	159.210	355	448.		
	المجموع	162.119	358			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.679	3	1.226	5.145	*002.
	خلال المجموعات	84.611	355	238.		
	المجموع	88.290	358			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مجال المناهج الجامعية والدرجة الكلية لدور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير المستوى الدراسي. ولمعرفة لصالح من تعود هذه الفروق قامت الباحثة باستخدام اختبار شيفية للمقارنة البعدية (Scheffe) والجدول النتيجة تبين هذه الفروق:

الجدول (12) اختبار Scheffe للمقارنة البعدية

المجال	المستوى	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	سنة رابعة
مجال المناهج الجامعية	سنة أولى		0.02925	0.17462	0.40055*
	سنة ثانية			0.14538	0.37130*
	سنة ثالثة				0.22592
	سنة رابعة				
مجال الهيئة التدريسية	سنة أولى		0.01208	-0.01975-	0.22556
	سنة ثانية			-0.03182-	0.21349
	سنة ثالثة				0.24531
	سنة رابعة				
مجال الحركات الطلابية	سنة أولى		0.00534	-0.01736-	0.19617
	سنة ثانية			-0.02270-	0.21353
	سنة ثالثة				
	سنة رابعة				
مجال الادارة الجامعية	سنة أولى		0.00055	0.00115	0.21497
	سنة ثانية			0.00060	0.21442
	سنة ثالثة				0.21382
	سنة رابعة				
الدرجة الكلية	سنة أولى		0.01146	0.02799	0.25259*
	سنة ثانية			0.01652	0.24112*
	سنة ثالثة				0.22460*
	سنة رابعة				

نلاحظ من نتائج الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة احصائية في مجال دور المناهج الجامعية ومجال الدرجة الكلية وكانت لصالح طلبة سنة أولى على سنة رابعة ولصالح طلبة سنة ثانية على سنة رابعة ولصالح طلبة سنة ثالثة على سنة رابعة.

وتعزو الباحثة النتيجة إلى تحمس الطلبة للمشاركة السياسية بسبب إتاحة المجال لهم بالديمقراطية وحرية المشاركة بالندوات والأنشطة مقارنة بالتعليم المدرسي الذي يتسم بالقمع في الحديث والمشاركة والحرية الفكرية

والتعبيرية بهذا المجال ولإثبات قوة انتمائهم مقارنة مع السنة الرابعة الذين لديهم بعض الالتزامات حول مشروع التخرج والتفكير ما بعد الجامعة.

وتتفق النتيجة مع الزبون وأيوب (2015) التي أشارت الى الفروق بين ذوي المستوى الدراسي (سنة ثانية) وبين ذوي المستوى الدراسي (السنة الرابعة فأكثر) لصالح ذوي المستوى الدراسي (السنة الثانية)، وتتفق مع دراسة ابو ساكور (2009) التي أشارت إلى تفوق السنه الاولى والثانية والثالثة على التوالي على السنة الرابعة.

وتتعارض مع دراسة أديلابو وأكينسولو (2009) التي أشارت أن التأثير على الطالب القديم أكبر من الجديد بالتعليم السياسي التي تقدمه الجامعة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير مكان السكن.

ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدولين (13) و (14) تبين ذلك.

الجدول (13) الوصف الإحصائي لمتغير السكن

المجال	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المناهج الجامعية	مدينة	168	3.8577	65574.
	قرية	151	3.7285	68131.
	مخيم	40	3.7600	54575.
	المجموع	359	3.7925	65679.
الهبة التدريسية	مدينة	168	3.6339	70126.
	قرية	151	3.5265	70922.
	مخيم	40	3.5833	70205.
	المجموع	359	3.5831	70456.

المجال	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحركات الطلابية	مدينة	168	3.7663	59514.
	قرية	151	3.7502	61350.
	مخيم	40	3.6429	63970.
	المجموع	359	3.7458	60737.
الإدارة الجامعية	مدينة	168	3.6190	67220.
	قرية	151	3.5589	69179.
	مخيم	40	3.5400	60967.
	المجموع	359	3.5850	67294.
الدرجة الكلية	مدينة	168	3.7197	48468.
	قرية	151	3.6456	51909.
	مخيم	40	3.6304	45568.
	المجموع	359	3.6786	49661.

الجدول (14) نتائج اختبار التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير السكن

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المناهج الجامعية	بين المجموعات	1.376	2	688.	1.601	203.
	خلال المجموعات	153.053	356	430.		
	المجموع	154.430	358			
الهيئة التدريسية	بين المجموعات	918.	2	459.	924.	398.
	خلال المجموعات	176.797	356	497.		
	المجموع	177.715	358			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الحركات الطلابية	بين المجموعات	498.	2	249.	673.	511.
	خلال المجموعات	131.567	356	370.		
	المجموع	132.065	358			
الإدارة الجامعية	بين المجموعات	378.	2	189.	416.	660.
	خلال المجموعات	161.740	356	454.		
	المجموع	162.119	358			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	542.	2	271.	1.100	334.
	خلال المجموعات	87.748	356	246.		
	المجموع	88.290	358			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

نلاحظ من نتائج الجدول (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير مكان السكن في جميع مجالات الدراسة والدرجة الكلية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى كون الطلبة يعون أهمية دور الجامعة بجميع عناصرها، على الرغم من اختلاف مكان سكنهم واختلاف بيئاتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية إلا أنهم (المناهج الجامعية، والهيئة التدريسية، والحركات الطلابية، والإدارة الجامعية) وشعورهم وحاجتهم واحدة في تعزيز الهوية الوطنية وتنمية المشاركة السياسية لديهم، إضافة إلى إن درجة قبولهم بالجامعة واحدة دون النظر إلى طبقه والتميز بسبب مكان سكنهم، حتى طبيعة الأنشطة والندوات الهادفة بهذا المجال لا تنتظر إلى أصل كل طالب بل تكون عامة تشمل الجميع.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أبو ساكور (2009) في أنه لا توجد فروق تعزى للسكن، في حين تتعارض النتيجة مع دراسة عبد الرحمن (2010) وكانت الفروق لصالح طلبة القرية والمخيم، و تتعارض أيضا مع دراسة العواملة (2012) بوجود فروق لمكان الإقامة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الانتماء السياسي. ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدولين (15) و(16) تبين ذلك.

الجدول (15) الوصف الإحصائي لمتغير الانتماء السياسي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الكلية	المجال
61184.	3.9560	50	يسار	مجال المناهج الجامعية
61059.	3.9723	101	يمين	
66255.	3.6659	208	بلا	
65679.	3.7925	359	المجموع	
68144.	3.7933	50	يسار	مجال الهيئة التدريسية
71401.	3.7096	101	يمين	
68648.	3.4712	208	بلا	
70456.	3.5831	359	المجموع	
63443.	3.7914	50	يسار	مجال الحركات الطلابية
58098.	3.8093	101	يمين	
61272.	3.7040	208	بلا	
60737.	3.7458	359	المجموع	
74287.	3.5720	50	يسار	مجال الادارة الجامعية
61497.	3.6614	101	يمين	
68249.	3.5510	208	بلا	
67294.	3.5850	359	المجموع	
47028.	3.7800	50	يسار	الدرجة الكلية
46857.	3.7867	101	يمين	
50395.	3.6017	208	بلا	
49661.	3.6786	359	المجموع	

الجدول (16) نتائج اختبار التباين الأحادي؛ لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الانتماء السياسي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
مجال المناهج الجامعية	بين المجموعات	7.936	2	3.968	9.643	*001.
	خلال المجموعات	146.493	356	411.		
	المجموع	154.430	358			
مجال الهيئة التدريسية	بين المجموعات	6.432	2	3.216	6.684	*001.
	خلال المجموعات	171.283	356	481.		
	المجموع	177.715	358			
مجال الحركات الطلابية	بين المجموعات	876.	2	438.	1.188	306.
	خلال المجموعات	131.189	356	369.		
	المجموع	132.065	358			
مجال الادارة الجامعية	بين المجموعات	839.	2	419.	926.	397.
	خلال المجموعات	161.280	356	453.		
	المجموع	162.119	358			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.926	2	1.463	6.101	*002.
	خلال المجموعات	85.364	356	240.		
	المجموع	88.290	358			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مجال المناهج الجامعية ومجال دور الهيئة التدريسية والدرجة الكلية لدور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الانتماء السياسي. ولمعرفة لصالح من تعود هذه الفروق قامت الباحثة باستخدام اختبار شيفية للمقارنة البعدية (Scheffe) والجدول (17) يبين هذه الفروق:

الجدول (17) اختبار Scheffe للمقارنة البعدية

المجال	المستوى	يسار	يمين	بلا
مجال المناهج الجامعية	يسار		-0.01628	.29013*
	يمين			.30641*
	بلا			
مجال الهيئة التدريسية	يسار		.08376	.32218*
	يمين			.23842*
	بلا			
مجال الحركات الطلابية	يسار		-0.01791	.08745
	يمين			.10535
	بلا			
مجال الإدارة الجامعية	يسار		-0.08939	.02104
	يمين			.11042
	بلا			
الدرجة الكلية	يسار		-0.00675	.17832
	يمين			.18507*
	بلا			

نلاحظ من نتائج الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة احصائية في مجال دور المناهج الجامعية وكانت لصالح اليسار على بلا انتماء سياسي ولصالح اليمين على بلا انتماء سياسي.

كما يلاحظ وجود فروق ذات دلالة احصائية في مجال دور الهيئة التدريسية وكانت لصالح اليسار على بلا انتماء سياسي ولصالح اليمين على بلا انتماء سياسي.

اما بالنسبة للدرجة الكلية فكانت لصالح اليمين على بلا انتماء سياسي.

وتعزو الباحثة النتيجة إلى أن الطلبة من فئة اليمين يشاركون في الأنشطة الحزبية ويحصلون على الدعم اللازم للقيام بتلك الأنشطة سواء دعم حركي أو إداري أو مادي، إضافة إلى أن الطلبة من فئة بلا انتماء سياسي لا يكتثرون لدور الإدارة الجامعية في تعزيز الهوية الوطنية، وربما ليس لديهم الدافعية للمشاركة السياسية الذي تمنحه الإدارة الجامعية للطلبة، فالحيادية أسلم لهم. وهذا يدل على عدم ميلهم لأي حزب داخل الجامعة أو خارجها بغض النظر عن طبيعة الأنشطة التي تقوم بها الجامعة أو الحركات الطلابية.

وتتعارض النتيجة مع دراسة عبد الرحمن (2010) في بعض المجالات وأظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى لمتغير الانتماء السياسي، في مجال دور الهيئة التدريسية، بينما اتضح وجود فروق تعزى لمتغير الانتماء السياسي، في مجالات دور المناهج الجامعية، ودور الحركات الطلابية، ودور الإدارة الجامعية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الكلية.

ولفحص الفرضية، فقد استخدمت الباحثة اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (18) تبين ذلك.

الجدول (18) نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين؛ لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الكلية

مستوى الدلالة *	قيمة t	انسانية (ن = 190)		علمية (ن = 169)		المجال
		انحراف معياري	وسط حسابي	الانحراف معياري	وسط حسابي	
0.065	1.85	0.65	3.73	0.65	3.86	دور المناهج الجامعية
*0.037	2.09	0.68	3.50	0.72	3.66	دور الهيئة التدريسية
0.314	1.09	58.	3.71	0.62	3.78	دور الحركات الطلابية
0.320	0.996	0.67	3.55	0.68	3.62	دور الادارة الجامعية
*0.039	2.07	0.48	3.62	0.50	3.73	الدرجة الكلية

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ، ودرجات حرية (357)

يتضح من نتائج الجدول (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في مجال دور المناهج الدراسية ومجال دور الحركات الطلابية ومجال دور الادارة الجامعية لدور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الكلية بينما وجدت فروق ذات دلالة احصائية في مجال دور الهيئة التدريسية والمجال الكلي تعزى لمتغير الكلية وكانت لصالح الكليات العلمية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى نظام الجامعة وهو التعلم عن بعد، وإن أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات العلمية يلتزمون بإعطاء المحاضرات والتزام حضور الطلاب للمحاضرات حسب التخصص الذي يلتحقون به مما يسهم للتطرق إلى بعض القضايا السياسية أكثر من نظرائهم في الكليات الأدبية التي تعتمد على الحفظ والاستظهار.

وتتعارض النتيجة مع دراسة الضاني (2010) التي أشارت بوجود فروق لصالح كلية الآداب..

التوصيات:

وطبقاً لهذه النتائج فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. تفعيل دور الإناث بالمشاركة السياسية بشكل أكبر من خلال إعطاء الحق القيادي في الجامعة.
2. حث أعضاء الهيئة التدريسية من فئة الإناث على مناقشة القضايا التي تهم الواقع الفلسطيني مع الطلاب.
3. التركيز على الكليات الأدبية بمتطلب مشاريع التخرج حول التنمية السياسية .
4. التأكيد على الاتصال والتواصل ما بين الجامعات في تنمية الوعي السياسي و المشاركة من خلال عقد الندوات المساهمة في ذلك.
5. إجراء المزيد من الدراسات حول محددات التنمية السياسية.

المراجع:

- أبورحمة، عماد الدين (2011). أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية «دراسة لاتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة». رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.
- أبوساكور، تيسير (2009). دور الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية في تنمية الوعي السياسي ونشره لدى الشباب الجامعي. مجلة جامعة الخليل لبحوث. م(4)، ع (1)، 223-252. جامعة القدس المفتوحة، الخليل، فلسطين.
- بركات، زياد (2009). استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، جامعة القدس المفتوحة، طولكرم.
- الزبون، محمد وأيوب، حسام(2015). دور الجامعات الاردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة نظر طلبتها. دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، م(42)، ملحق (2).
- شنودة، نشأت (2004). الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري، دراسة الروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- الضاني، شيرين (2010). دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- عبد الرحمن، برهان (2010). دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين جامعة النجاح أنموذجا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- العوالمه، عبدالله وشنيكات، خالد (2012). درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية و أبعادها، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية م(39)، ع(2)، 346-352.
- الفقيه، خالد (2008). التنمية السياسية المترتبة على حركة الوعي في كاريكاتير الفنان ناجي العلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- القاضي، هيثم (2009)، اتجاهات طلبة جامعة آل البيت نحو تطبيق مفهومي التنشئة السياسية والتنمية السياسية، مجلة أبحاث اليرموك-سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، م(27)، ع (1) 2009.

- القصبي، عبد الغفار (2006). التطور السياسي والتحول الديمقراطي في مصر، ط2، مصر دار النور للنشر.
- مراد، حنان ومالكي، حنان (2010). أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري، منشورات جامعة بسكرة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 144-208.
- المقداد، محمد (2008). دور مناهج التعليم الجامعي في التنشئة السياسية. (جامعة آل البيت: حالة دراسية ميدانية)، مجلة أبحاث اليرموك-سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، م(24)، ع (1) آذار، 303-394.
- النجار، بسام (2013). دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الحس الوطني لدى طلبتها. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والتكنولوجيا، غزة.
- نصر، هشام (2005). الثقافة السياسية لطلاب كليات التربية وعلاقتها بمشاركتهم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة (فرع دمياط)، مصر.
- هلال، علي الدين، ومسعد، نيفين (2002). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

Adelabu and Akinsolu. 2009. Political Education in theUniversity: A survey of Nigerian University Students, not published, Obafami Awolowo University, Ile – Ife, Nigeria.

Losito, Bruno. "Civic Education in Italy Intended Curriculum and Students' Opportunity to Learn," www.sowi-onlinejournal.DE/2003-21.index.html.

واقع الهوية الفلسطينية في ظل تحديات العولمة

د. أحمد بشارات، د. عماد أبو حسن

جامعة القدس المفتوحة / الجامعة العربية الأمريكية

ملخص

العولمة مجموعة من العمليات المتداخلة المختلفة في درجة تأثيرها، والمتعددة في مفاهيمها، ولا يزال يكتنفها صعوبات كثيرة، وتهدف العولمة إلى تهميش الشعوب وإزالتها، وتذويب الملامح الثقافية والدينية والتراث الشعبي والقيم العرفية، وقولبتها تبعاً لنقافة الأقوى، وتتشكل بذلك أمة مشوهة أو شعب منسوخ، ومنسلخ عن ذاته وواقعه.

وتهدف الدراسة إلى معرفة أثر العولمة وتأثيرها في اللغة العربية، والثقافة، وما يترتب على ذلك من تأثيرات في الهوية الوطنية، والسياسات الإقليمية، وكيفية تطويع العولمة والاستفادة منها والتقليل من أثارها السلبية، والمحافظة على خصوصيات الأمة وصون تراثها ولغتها ودينها، وما ينطبق على الأمة العربية يندرج على الشعب الفلسطيني، وتحقيقاً لذلك سنتناول الدراسة تيار العولمة وأثرها في الأمور الآتية:

1. اللغة العربية وتحديات العولمة، وقدرة اللغة على التأصيل، والآثار السلبية للعولمة، والأمن اللغوي، وهيمنة الإنجليز على اللغة الأم.

2. الثقافة وتعريفاتها ومحاورها، والتحديات الثقافية الراهنة، وكيف نتحدى العولمة ثقافياً.

3. الهوية الوطنية المحلية، وإعادة صيغتها وتشكيلها ضمن الإطار العالمي الجديد، وانتقالها من الإطار الخاص إلى العام، وعولمة السياسات الوطنية، ووضع السياسات العامة للعولمة، وفقدان الفرد بذلك مرجعيته، وتلاشي الإحساس بالانتماء والهوية لديه.

كلمات مفتاحية: عولمة، هوية، سيطرة، حضارة، تأثير، انتماء، سياسات، أمة.

Status of the national identity in the light of challenges of Globalism

Globalism is a group of different , intermingled operations in respect of it's influence, and its numerous concepts. Still, it faces many difficulties. This phenomenon works on margins and liquidating the peoples , the cultural aspects, religious aspects, public heritage and traditional values according to the culture of the stronger. This results in forming a distorted nation or a copied people dragged away from itself and real situations.

The study aims at knowing the influence of globalism on Arabic language and culture and what effects it imposes on the national identity and how to steer globalism towards benefiting from it and decreasing its negative effects. It also stresses the nations privacies and keeping its culture, language and religion. To achieve this goal, the study will focus on globalism and its effects on:

1. Arabic language and globalism challenges, the language ability on originalism, the negative effects of globalism. The linguistic security and English language domination on Arabic language.
2. Culture, definitions and domains, current cultural challenges and how to challenge globalism culturally.
3. National , local identity and reforming it according to the new world frame, moving from private to public frame, globalizing the national policies and setting the general policies of globalism and thus the individual losing his background and his feeling of belonging to his identity.

المقدمة

اللغة والثقافة هما روح الأمة وعنوان هويتها، وهما من الركائز الأساسية في بناء الأمم ونهضتها، وكل مجتمع له ثقافته ولغته التي يتسم بها، ولكل ثقافة مميزاتها وخصائصها، وعرف العالم الثقافة العربية والإسلامية عندما استلم العرب زمام القيادة الفكرية، والثقافية، والعلمية للبشرية، واستمروا في مركزهم المتميز إلى القرن الخامس عشر ولما تراجع العرب والمسلمون عن مقدمة الركب الثقافي العالمي، ودب الضعف في كياناتهم، وتوقفوا عن الإبداع في ميادين الفكر والعلم والمعرفة الانسانية، انحسر مد ثقافتهم وغلب عليهم الجمود والتقليد، وضعفوا أمام تيارات الثقافة الغربية العاتية التي اثرت بقوة في أدبهم وفنونهم ولغتهم وطرق معيشتهم.

ويعود اختياري لهذا الموضوع؛ لأن اللغة وعاء الفكر؛ ولأن التنقل بين اللغات العالمية يسهم مساهمة حيّة في تحرير ذهن الإنسان المنغلق على ذاته، ويؤدي إلى الانفتاح الحضاري والثقافي على الآخرين، وهذا يؤثر سلباً على "اللغة العربية" وعلى العادات والتقاليد العربية والإسلامية، وتدخل العولمة إلى بيوتنا وإلى كل مجالات الحياة، وتعمل على دمج الكل في ثقافة الأقوى، وتحديد خصوصية ثقافة الشعوب؛ ولذلك قمت بإجراء هذه الدراسة.

وسوف يتناول الباحثان: تعريف العولمة، العولمة والهوية، العولمة والدولة، تهديد لغتنا الجميلة، الأمن اللغوي، الآثار السلبية للعولمة، التحديات التي تواجه اللغة، الثقافة ومفهومها، عناصر الثقافة، التحديات الثقافية الراهنة، رؤية نقدية، كيف نتحدى العولمة، كيف نتصرف أمام تيار العولمة، نتائج البحث، قائمة المصادر والمراجع.

1. تعريف العولمة:

ترتبط العولمة بالتطور التقني (منذ اختراع العجلة إلى اختراع الإنترنت) وبالتطور السياسي. فالعولمة تراكم فكري إنساني أكثر من كونها مرحلة جديدة في السياسات والثقافات العالمية، ولكن ما يميز هذه المرحلة هو التطور التقني المتنامي والمتسارع.

وتتميز ظاهرة العولمة بالسرعة والتغير، والكثافة والقدرة على الاختراق والانتشار، ولها تأثيراتها المتباينة على الأفراد وعلى مستوى الدول، وتبدو مركزية، أي إن كثافة نشاطاتها متركزة في مناطق معينة من العالم، وهي أحادية الاتجاه، وهذا يعني أنّ تدافعاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية وتداعياتها تنتج من الأقوى إلى الأضعف، وبمعنى آخر هناك قوى خارقة وقوى مختزقة، قوى قانصة وقوى مقنوصة. (نايف عبيد، 2001م، ص 53)

العولمة لغة:

العولمة مصطلح غربي، عرب به الكلمة الأنجلو سكسونية (Global-Lization) وهي مشتقة من (Globe) والتي يعرفها قاموس المورد (انجليزي-عربي) على أنها كرة أو الكرة الأرضية. وجاء في معجم (Websters) أن مصطلح العولمة: يعني إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً (محمد سيد فهمي، 2007، ص:17)

وفي العالم العربي فإن تداول مصطلح "العولمة" بدأ بعد سنوات قليلة من تداوله في الأوساط الغربية وفي وقت مازال يدور حوله جدل على مستوى العالم (عبد المنصف حسين رشوان، 2006، ص:12).

ولعلّه من قبيل الاتفاق أن تكون (العولمة) على صيغة (فَوْعَلَة)، ولكنها قد لَامَسَتْ لفظاً عربياً مقابلاً لكلمة (Globalization)، وجرى أهل العربية على تداول هذا المصطلح برؤى ومواقف متعددة، فهي عند بعض أصحاب العقلانية: واقعة لا نملك إلا أن نعيشها وأن نتقلب بين ظهرانينا. (نهاد الموسى، 2006، ص:163).

اصطلاحاً:

العولمة: نظام أمريكي يقوم على نفي الآخر وثنائية السيادة للطرف الأقوى، والتبعية للطرف الأضعف، واحتكار مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية من جانب الأقوياء، واستخدامها ضد الضعفاء. (محمد حسين أبو العلا: 2004م، ص 39)

وعرّفها عبد المنصف رشوان على أنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، يكون الانتماء فيها للعالم كلّ عبر الحدود السياسية والدولية، وتحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة. (عبد المنصف رشوان: 2006م، ص 16). ويعرفها كل من جون وستيف بأنها تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم حيث تتربط الأحداث المحلية المتباعدة بطريق وثيقة كما لو كانت تقع في مجتمع واحد. (جون وستيف، 1997م، ص 10)

ويمكن أن تعني العولمة كذلك تعميم زحف القيم المادية والرمزية على مستوى الكوكب ويمكن القول بأن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة وهي على التوالي:

1. المنافسة بين القوى العظمى.
2. الابتكار التقني أو التكنولوجي.
3. انتشار عولمة الانتاج.
4. التبادل والتحديث. (فلاح كاظم المحنة، 2006، ص:12)

العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر بمعنى أن العولمة هي ظاهرة قادمة من الغرب من مجتمعات متقدمة حضارياً ومتجهة إلى مجتمعات نامية ومتخلفة، والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات، والارتقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل معها إيجابياً (علي غربي، بلقاسم سلاطنة، اسماعيل قيرة، حميد خروف، 2003، ص: 197).

ونخلص إلى القول إن مفهوم العولمة يعني مجموعة من العمليات المتداخلة، والتي تختلف في درجة التأثير من أجل صقل العالم بصيغة واحدة، يكون العالم يتحرك في عقليتها المسيطرة، وثقافتها، فهي لغة واحدة وفكر واحد يحكمها قانون القوة والهيمنة وفرض السيطرة.

2. العولمة والهوية

ترتبط الهوية بالأصالة، ويعرفها علي بن محمد بأنها: التمايز عن الأغنياء في النواحي كافة فهي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق، أما (جان فريمون) فقد عرّف الهوية بأنها: إحساس متماسك بالذات والقيم، وهي تعتمد على قيم مستقرة. (عمرو خاطر عبد الغني وهدان، 2010م، ص115)

فالهوية شعور بالكلية والاندماج ومعرفة ما هو خطأ وما هو صواب، ويعتبر محمد قطب العولمة أسوأ أشكال الإمبريالية، حيث إنها صورة متعجرفة تسحق الناس وتقضي على هويتهم وتحولهم إلى أتباع وعبيد، وهي ضد المسلمين تنشر خبثها في السياسة والفكر والدين والأخلاق والثقافة والعادات والتقاليد، والإسلام هو الدين الأمل الذي يدعو إلى التنوع، بينما العولمة تفرض نموذجاً واحداً، وهو النموذج الأمريكي. (عمرو خاطر عبد الغني وهدان، 2010م، ص115)

وإن ما تقوم به العولمة ثورة ضد قوانين الهوية، وخرق للقوانين المتفق عليها بين البشر، ما يهدد السلام والأمن والاستقرار في العالم، ومن الغريب حقاً أن يعتزّ الغرب بهويته، ويرفض في الوقت ذاته حق الشعوب الأخرى بالاعتراف بهويتها أو الاعتزاز بها. (المرجع السابق، ص116)

واللغة العربية هي الأساس المتين للثقافة العربية الإسلامية، فهي الوعاء الحاوي لمنجزات الحضارة العربية الإسلامية، وتراثها الثقافي، والديني والعلمي، وهي المعجم الذي يُفسّر مفردات التاريخ الثقافي والحضاري، وهي الماضي الذي نستمد منه وجود حاضرننا، ونستشرق آفاق مستقبلنا، واللغة رابطة اجتماعية فكرية في الدرجة الأولى. (خالد عبد الرؤوف جبر، 2005م ، ص233)

3 . العولمة والدولة:

تبنى العولمة نظامها على أنقاض الدولة الوطنية، حيث يجري تفتيت التكوينات السياسية في الدولة إلى دويلات صغيرة ومهزوزة ومبتلية بالكوارث والصراعات والأزمات، وغير المتفقين مع هذا الرأي يقرون بأن العولمة إن لم تؤد بالضرورة إلى تفجير الدولة الوطنية لمصلحة جماعات تحت وطنية أو فوقها فإنها على الأقل تؤدي إلى تغيير جوهري في مضمون وظيفة الدولة الوطنية، وتبعاً لذلك تضع الدولة نفسها في زاويتين مختلفتين: زاوية تكبيرية تجعل للهوية أبعاداً أممية أو عابرة للحدود مثلما هو الحال للهوية الإسلامية، وزاوية تصغيرية تربط الهوية بجماعة قد تكون متناهية في الصغر، وهذا يعني أن الدولة حامية لنظام العولمة الذي يُعنى برفع الحدود والحواجز من أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة، ولتحتل محل الدولة في ميادين الثقافة والإعلام.... الخ، والدولة الأم قامت على التراث القومي أو الوطني الذي قامت عليه ليطلى بلاء العولمة. (عبد المنصف حسين رشوان، 2006م، ص23)

والخطاب العربي لم يصل إلى حدّ القناعة بتفكيك الدولة القومية، وإنما أشار عاصم خفاجي إلى أن العولمة ستفتت البعد القومي للدولة، ويقول إن التطور سيكون في أجواء ديمقراطية، وهذا يعني أن الدولة الأم ستحافظ على كيانها الثقافي والجغرافي والحضاري وتكيف نفسها، ويخلص إلى أن الحضارات الرئيسة عصية على التعولم بالمفهوم الأمريكي. (عبد المنصف حسين رشوان، 2006م، ص24)

وترتبط الهوية واللغة ارتباطاً وثيقاً، وتسعى العولمة إلى إسقاط الحواجز اللغوية خط الدفاع الأول عن الهوية من خلال سيادة الإنجليزية، بالرغم من التحدي العنيف للهوية الإسلامية الذي بدأ مع الحملة الفرنسية على مصر.

إن الحضارة العربية بامتدادها العالمي الجديد تهتدي بروح القوة، الروح الغاوية التي ترى الوطن متمثلاً بأي مكان في الأرض يمكن السيطرة عليه بمنطق القوة والحرب، فالحياة تجري على وفق معادلة الأقوى، وهذا يعني أن الروح الغربية تتجسد في معاني الغلبة والصراع، والتحدي، والانتصار والقوة، وهو ما يتماشى مع قول (اشبلنجر) الذي يعتقد أن الحرب هي الخالقة لكل عظيم. (عمرو وهدان، 2010م، ص117)

ولا أحد ينكر مدى القلق الذي يصاحب العولمة، فقد أسست التحولات السياسية والثقافية والاقتصادية والمعلوماتية للحظة حضارية تزامن بروزها مع نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، إنها لحظة شديدة التداخل مليئة بكل الاحتمالات المقلقة ومن المحتمل أن تؤدي إلى صدام الحضارات الذي ربما يؤدي إلى اندلاع حروب أكثر عنفاً ودموية من كل الحروب التي شهدتها العالم من قبل، والحقيقة أن الولايات المتحدة تعاضمت قوتها في الشأن العالمي وأصبحت هي المسيطرة عالمياً حيث تمتلك أكبر قوة نووية وأكبر قوة عسكرية

وتسيطر على المؤسسات والمنظمات الدولية. (سامي ابو ظريفة، الاتحاد العام لنقابات فلسطين، 1997م، ص74). ويشند الصراع عندما يدين الغرب الفكر الإسلامي الحديث في مسألة حقوق الإنسان، ويقول المستشرق (فرانس) في كتابه (فكرة الحرية في الإسلام): إن المسلمين لا يملكون مفهوما للحرية الإنسانية. (لطي منذر، 2007 م، ص 288)، وتناسى أن ظهور الإسلام كان حدثاً عالمياً ترتب عليه نتائج هائلة، تجاوزت الحدود الجغرافية، وظلت تفاعلاته تنتقل من جيل إلى جيل. (عبد العلي الجسماني: القرآن وعلوم الإنسان، 2008م، ص 149).

وتتشكل الهوية من عدة عناصر، وتتجذب الأمة العربية تحت عامل الثقافة واللغة والدين والقومية، وتغلف هذه العناصر الثقافة التي لا تجد سبيلاً لها إلا اللغة، ولذا سنقصر هذا البحث على الثقافة واللغة محوري الهوية العربية، مع الإشارة إلى أن اللغة لا تتفصل عن الدين أو تتباعد عنه، بل تشكل في أبسط حالاتها خط الدفاع الأول عنه وعن هوية الأمة وأصالتها وثقافتها.

4. اللغة العربية وتحديات العولمة

4 - 1 قدرة العربية على تأصيل العلم الحديث:

ومواكبة التطور يحتم علينا تأصيل الكلمات أو تأثيلها، والتأصيل والتأثيل بمعنى واحد في اللغة العربية، وهو أن نجعل للشيء أصلاً ثابتاً يُبنى عليه.

وهذا يعني ترسيخ البنيان العلمي القادر على النهوض بالعلم في المجتمع العربي والإبداع فيه بغية الإسهام في الحضارة العالمية، وهذا البنيان العلمي لا يخرج عن وضع المصطلحات وتوحيدها واستعمالها وتأسيس اللغة العلمية العربية، أو ما نسميه استيعاب العلم الحديث، فإذا تحقق هذا الاستيعاب تأصل العلم، وبدأ المجتمع يتقدم ويبدع.

إن إثراء العربية وانتشارها في أطراف المعمورة، ثم تعرضها فجأة لعصور التجمّد أدّى إلى تفريق الشمل، وإلحاق الضرر البالغ في نهج توحيد المؤسسات (ابراهيم بدوي الجبلاني، 1997م، ص308). يضاف إلى ذلك أن لغة العرب لم تنته إلينا بمفرداتها ومعانيها، والذي جاءنا من العرب قليل من كثير. (أحمد بن فارس، 1997م، ص 36).

والحق أن هناك خلافاً في استيعاب العلم، لكنه خلل غير لغوي، إنه خلل سياسي، يتجلى في عدة أمور منها: التشبث باللغات الأجنبية، وفي ضعف الأمة العربية، وغالباً في المناخ غير المواتي للإبداع. (سمير

روحي الفصيل، 2007م، ص 122). وفي قلب هذا التقدم العلمي، يبقى السؤال: ما العمل؟ ونتصور أن نعمل على:

1. مواكبة العصر: وذلك بامتلاك أدوات العصر المعرفية والتقنية امتلاكاً إبداعياً وإتاحتها بغير قيود.
2. التجديد: وذلك بإشاعة الرؤية العلمية العقلانية وتعميقها في مناهج التعليم ووسائل الإعلام.
3. الثقة في الشعب: بتحقيق المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات المصيرية الخاصة بواقع العالم العربي ومستقبله، وضمان الحقوق الفردية والاجتماعية لأبنائه دون تمييز. (نايف عبيد، 2001م، ص 52).

4 - 2 الآثار السلبية للعولمة:

ينظر معظم مفكري العالم الثالث إلى العولمة على أنها (أمركة العالم) وتهميش الشعوب وإذابتها، وجعلها نسخة ممسوخة لها، لتتسلخ الشعوب عن ذاتها، ولخصوا الآثار السلبية بالجوانب التالية: (عبد المنصف رشوان، 2006م، ص 47)

1. سحق الهوية، والشخصية الوطنية المحلية، وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية عالمية وشخصية كذلك.
2. سحق الثقافة والحضارة المحليتين، وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطني، والموروثات الثقافية الحضارية التي أنتجت حضارة الآباء والأجداد.
3. سحق المصالح والمنافع الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة.
4. انتهاك الخصوصية الوطنية واستباحتها بالكامل، وتحويل الوطن إلى كيان ضعيف غير متماسك، فالخاص الوطني بتعقيده وما ينطوي عليه من نماذج تقليدية اجتماعية (قبائل، عشائر، تعصب، انحياز، أقليات، أغليات، طوائف دينية، الثقافية) أصبحت ضعيفة أمام التيار، وأصبحت هامشية التأثير لا تملك الوقوف أمام تيار العولمة.
5. السيطرة على الأسواق المحلية.
6. فرض الوصاية الأجنبية من منطلق كون العولمة مصدرها أجنبي، وهذا الأجنبي يمتلك القوة، ومن ثم إذلال ما هو محلي، وممارسة القهر عليه حتى يتوقف ويستسلم لتيار العولمة.
7. هدم النظم المحلية؛ لأنّ العولمة تجد قوى رفض لهذه الأنظمة تؤدي في النهاية إلى تفكيك هذه النظم المحلية من الداخل. (عبد المنصف رشوان، 2006م، ص 48 - 51)

4 - 3 تهديد لغتنا العربية:

لا يخفى أن هناك أزمة تعيشها لغتنا العربية حتى قبل أن تهب علينا رياح العولمة، وتتمثل ملامح هذه الأزمة في: الإقصاء المستمر للغة العربية عن حياتنا بصورة عامة وبمظاهر شتى منها: انسحاب اللغة الفصحى من حياتنا اليومية في خطاباتها: الشفوية والمكتوبة والرسمية، وفي مؤسساتنا، والسماح باستخدام اللهجات العامية المحلية في تلك الأجهزة الإعلامية، وشيوع استخدام اللغات الأجنبية في أسماء المحلات التجارية والإعلانات والمؤسسات، وانتشار المدارس الخاصة والعامة التي تدرس العلوم باللغات الأجنبية، وإهمال الدراسات والبحوث المتعلقة بمعالجة اللغة بواسطة الحاسوب، وحالة التبعية اللغوية باعتبارنا مجرد متلقين ومستهلكين، فالمنتجات في أسواقنا تحمل أسماء أجنبية. (عبد الرشيد عبد الحافظ، 2005م، ص 48)

إنّ الاستعمار بعد أن يؤس أن تكون له ركائز في أرضنا فكرٍ وقدرٍ، وخطط لأن تكون له ركائز في نفوسنا وأفكارنا، ووجد ذلك أسهل عليه وأخفى علينا، فاخترى بمظهره العسكري الساذج المكشوف، ثم بمظهره الاستشاري الواضح، ليظهر بثوب لا ننكره، ولسان لا نتأذى بظاهره، ولذا ركز على اللغة العربية لأنها أقوى من وحدتهم السياسية. (رشاد محمد سالم، 2006م، ص 235)

ونحن لا ننكر الاتجاه الذي يغار على العربية، ويقف مدافعاً عن سلامتها، ولكن ما زال الوضع اللغوي شديد الحاجة إلى دفع حيوية أكبر وإلى تخطيط للإفادة من ثورة الاتصالات ووسائله الحديثة، ثم تحسين النظام التربوي، وبناء الإنسان الحرّ الواعي الذي يقرن الوعي القومي بالوعي العالمي دون تنازل عن مقومات الأصالة والهوية، نحتاج إلى خطة مقاومة لا مستسلمة للعولمة المركزية والهيمنة، تسهم بتعزيز الثقافة من خلال تعزيز حقوق الإنسان العربي، وصون لغته وحضارته. (زهير غازي زاهر، 2000م، ص 116).

وتهدف العولمة إلى تحييد اللغة العربية، وإقصائها عن الساحة الفكرية والثقافية على الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها العرب الناطقون بها، وذلك بإحلال لغة جديدة في عالمهم، وهذه اللغة هي لغة المنادين بالعولمة تلك اللغة هي اللغة الإنجليزية. (محمد يوسف الهزايمة، 2012م، ص 19)

وبلغ الغلو بإحدى المقالات في صحيفة (نيويورك تايمز) أن تتخذ لنفسها عنواناً: الشبكة العنكبوتية العالمية، ثلاث كلمات إنجليزية ثم تمضي معلقة: إذا أردت أن تبلغ أقصى الإفادة من الإنترنت فإن لك طريقة حقيقية وحيدة: تعلّم الإنجليزية. ويخلص (ديفيد كريستال) إلى سؤال خطير في هذا السياق وهو: هل تصنع الإنترنت التي تسيطر عليها الإنجليزية نهاية لللسن الأخرى. (نهاد الموسى، 2006م، ص 172).

4 - 4 الأمن اللغوي

إذا كان إغناء العربية ومسايرتها للتطور هدفاً جليلاً، فإن حماية العربية هدف له الأولوية في زمن يستهدفها الجاهلون، كما يستهدفون الحضارة، إننا كأمة عربية دائماً نتحدث عن الأمن الغذائي والاجتماعي... ولا نتحدث عن الأمن اللغوي والثقافي. (خالد عبد الرؤوف الجبر، 2005م، ص317)

إن حضارة الإنسان العربي بدأت من لغته، وأثرها في تحضره الفكري والوجداني، وكما قال ابن فارس: كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم، وآدابهم، ونسائهم، وقرابينهم، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوالهم، ونسخت ديانات، وأبطلت أموراً، ونقلت من اللغة ألفاظاً من مواضع إلى مواضع أخرى لزيارات زيدت، وشرائع شرعت، (نهاد الموسى، مرجع سابق، ص316)

وحسبنا أن نفهم قول رسولنا الأكرم في أهمية اللغة في قوله: «ليست العربية لأحدكم بأب ولا أم، وإنما هو اللسان، من تكلم العربية فهو عربي». وهذا الحديث بوابة الأمن والأمان، فاللغة تحمي الهوية من الذوبان، وطريق التواصل، وجمع الأمة على العربية يكون بلسانها.

ومنذ أن ابتليت البلدان العربية بالاستعمار الأوروبي كان التحدي الحضاري أقوى الأسلحة، وكان موضوع اللغة من أكثر جوانب هذا التحدي وضوحاً فلقد باتت اللغة مهددة بالغزو من اللغات الأجنبية، فنصب الصدام الحضاري للعربية الفاخ، وحاك في طريق نهضتها الشراك ووضع الخطط، كي يمنعها من أداء وظيفتها في المجتمع، وحاول استبدالها، وحول التعليم باللغات الأجنبية، وجعل اللغة الدخيلة هي لغة الخطاب والتجارة والتعليم، وبرزت المخاطر على اللغة من عدة جوانب، ولذا يتوجب علينا دفع المخاطر لتحقيق أمننا اللغوي، وذلك من خلال وضع خطط لدرء المخاطر التالية. (عمرو وهدان، 2010م، ص98)

أولاً: جعل الاستعمار لغة الدواوين هي اللغة الأجنبية وأنشأ طبقة تدين لهذه اللغة من الناحية الثقافية واللغوية، وأنشأ طبقة متعلقة بالغرب، وتنتمي إليه ثقافياً، وتنتظر بازدياد إلى ثقافتنا العربية والإسلامية، ولغتها العربية، فلم يضمن ولاءها اللغوي وحسب، وإنما ضمن ولاءها الأيديولوجي، ما أحدث انشقاقاً في صفوف الشعوب، وقضى على وحدتها الوطنية، وتسبب في إثارة الفتن.

ثانياً: العالم العربي وفلسطين على وجه التحديد تعاني أوضاعاً تشبه إلى حد كبير أوضاع البلاد العربية في نهاية القرن التاسع عشر، حين دخل الاستعمار إلى المشرق العربي، وفرض لغته، وأغرى بها الجماهير، وجعل إجادتها شرطاً من شروط الحصول على لقمة العيش، وجعلها لغة الصفوة والخطوة، وأقصى العربية عن الإدارة والتعليم والمجالات الحيوية. (عمرو وهدان، 2010م، ص98)

ونحن في وطننا فلسطين، أوقعت علينا الدول الاستعمارية ما أرادت، فالإنجليزية مجال واسع لكسب لقمة العيش، والتعامل مع المؤسسات المانحة شرط من شروط العمل، واللغة الإنجليزية والفرنسية تدرس في مدارسنا جنباً إلى جنب مع اللغة الأم، ومما يزيد المخاوف أن المحتل وصل به الحد إلى التدخل المباشر في شؤون حياتنا وتعبئة النماذج بلغته، والحديث دائماً يدور حول مصطلحات أوجدها لتعيش في عقولنا، فأخذت طريقها إلى الشارع والبيت لتصبح جزءاً من منظومة اللغة المستعملة.

ثالثاً: المنهاج والمدارس التي تدرس باللغات الأجنبية:

خُيل للبعض أن إتقان الأجنبية مفتاح سحري للدخول إلى الحضارات العالمية وملامسة التقدم الحضاري، فأسرعت البلدان إلى إعطاء تراخيص للمدارس لتدرس بلغات أجنبية، فدخل خطر المستعمر من أوسع الأبواب، وشرعن وجوده بثقافته وأفكاره، فهاجم الأمة من الداخل، وجعل لها مناصرين من أبناء الأمة.

غير أن المخلصين من أبناء العروبة طالبوا بعودة اللغة إلى مجال التعليم، ووقفوا أمام أصحاب النظرات الضيقة، ففي مصر مثلاً كان سعد زغلول مع عدم الموافقة على عودة اللغة العربية إلى المدارس، وقال: الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الإنجليزية إلا لتقوي التلاميذ فيها، ويمكنهم الاستفادة من المدنية الأوروبية، ويفيدوا بلادهم. وهذه الإساءة إلى العربية والشرعية الاستعمارية تكشف عن ضيق أفق، فاللغة أهم مظاهر السيادة، فإذا أَسْتُغْنِي عنها بلغة وافدة صارت الهيمنة اللغوية لغير اللغة الأم ومن ثم تسقط الهوية، ويضيع الإطار والسياج المنيع للأمة.

فالنظم التعليمية العربية نظم تقليدية تابعة كلها للنظام السياسي، تعمل وفق توجيهاته ورغباته وأوامره، فالمشاركة الشعبية في المناهج تخطيطاً وتمويلًا وتطوراً لا تزال غائبة عن معظم النظم العربية، فالنظام التعليمي يعكس تطلعات الحكومة. (سامي محمد نصار، 2005، ص196)

والمعلومات التاريخية لها دور كبير في تعميق شعور الأفراد بحقهم وشرعيتهم، والمنهاج العربي فيه تهميش للقضية الفلسطينية وللحق العربي في فلسطين. (سامي نصار، 2005، ص198)

والواقع أننا وجدنا أنفسنا مقيدين بشروط المحتل، وابتعد المنهاج عن المصطلحات والمسميات الوطنية، ولم يتعرض لتاريخنا كثيراً، ما ينعكس سلباً على أجيالنا الواعدة. ويخلق لديهم الشعور بأنهم ليسوا أصحاب حق، وبعض الدراسات تشير إلى نقص شديد في المعلومات المقدمة للطلاب العرب عن القضية الفلسطينية، والحق العربي في فلسطين، وهذا يجعل العربي غير قادر عن حقه، ويؤدي إلى اقتناعه بالمقولات الاسرائيلية. (سامي نصار، 2005، ص198)

رابعا: والفلسطينيون يختلفون عن أمتهم العربيّة يتميزون عنهم بأنهم لا يزالون تحت الاحتلال، واللغة العربية تُهاجم من أكثر من جهة، فالعبرية والإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات، وتدخل هذه اللغات الوسط الاجتماعي بطرق كثيرة، ويتم محاربة اللغة الأم بطرق أكثر خطورة من احتلال الأرض، فهناك تهويد لأسماء الأماكن والمدن، ولغة دولة محتلة تفرض نفسها بلغتها ومعاملاتها، ودخلت أسماء الأماكن والمحلات التجارية والشوارع لتأخذ أسماء بغير لغتها الأم أنّها حرب التأصيل وترسيخ هوية المحتل، الذي لم يكتف بسرقة الأرض والحضارة، بل طمس الفكر بأفكار لا ترتبط بالواقع.

إن الذين ظنوا أن اللغات الأجنبية هي الطريق الأمثل للتقدم، مخطئون، ففرنسا دافعت عن لغتها، وأنشأت رابطة الدفاع عن اللغة الفرنسية، وإسبانيا بلد السياحة لم يغيروا لغتهم من أجل السياحة، واليابان بدأت نهضتها بشتى المجالات مع أنها ضعيفة بالإنجليزية إلا أنّها من أكثر البلدان تقدماً، وما انجزته هذه الدولة على هذا الصعيد قد أذهل العالم.

5 - التحديات التي تواجه اللغة العربيّة:

5 - 1 التحديات الخارجية:

نقصد بالتحديات الخارجية التحديات القادمة من الغرب الطامع، وتلك الإجراءات المتخذة بحق العربيّة، وإقصائها من ساحة الحديث والتأليف، ومن الباب تسللت أمواج العولمة الثقافية لتتال من ثقافتنا ولغتنا العربيّة، وعمل ذلك من اتجاهين: (محمد يوسف الهزايمة، 2012م، ص 131 - 137)

أولاً: زعزعة منظومة اللغة العربيّة: إن العبث بتركيبية اللغة العربيّة يعني الإبقاء عليها شكلاً بلا مضمون، وعمل على ذلك من خلال:

- خلخلة بنية العربيّة من خلال إشاعة العاميّة، والدعوة إليها بصراحة، وتارة يدعو إلى التوسط بين العاميّة والفصحى، وأوردوا الحجج في صعوبة العربيّة بعجزها عن تأدية أغراضها الأدبيّة والعلميّة، وذهبوا إلى قطرنة اللغة أي إخراجها إلى ثوب آخر مختلف بمعنى كل إقليم له لغته الخاصة به بناء على اللهجات، وقد دعا أحمد لطفي السيد إلى تمصير اللغة العربيّة.
- تغيير الحرف العربي: ظهرت جماعات في مطلع القرن الماضي تطالب بتغيير الحرف العربي، فمثلاً (كمال أتانوك) نادى باستبداله بالحرف اللاتيني. (محمد يوسف الهزايمة، 2012م، ص 131 - 137)
- صرف الناس عن الاهتمام بالأدب العربي القديم، ويهدفون من ذلك لصرف العناية عن الماضي العربي وتاريخه وعلومه.

ثانياً: الحطّ من منزلة دور العلم: وتمثّل ذلك من خلال التدخل في مناهج التعليم والمداس العربيّة، وتقليل رواتب مدرسي العربيّة كما فعل (دنبوب) رسول الدوائر الغربيّة الهادفة إلى اقضاء لغتنا العربيّة، إذا جعل رواتب مُدرسي العربيّة منخفضة أترّ في الجانب الاجتماعي لتلك الفئة. (محمد يوسف الهزايمة، 2012م، ص 80 - 89)

5- 2 التحديات الداخلية:

سنقتصر على تناول تحديات الصعيد الرسمي العربي والمقصود بالذات المؤسسات التي تأخذ ترخيصاً من الجهات الحكوميّة في الدول العربيّة لتقيم على الأرض لتقديم خدمات في ظاهرها تسهم في دفع عجلة التعلم، وأهداف أخرى تخص البلد الأجنبي تصب في خدمة العولمة، ومن المؤسسات التي تعمل في هذه التوجهات:

- المؤسسات التعليمية الأجنبية في الوطن العربي، فهي تؤدي إلى ترويج للغات الأخرى ونشرها، ونشر ثقافة الأجنبي.
- المؤسسات الإعلامية العربيّة الفضائية المنفتحة، فالإعلامي في هذه المؤسسات يقدم لغته بلهجة متعثرة الحروف والتراكيب، ويخلط بين العربيّة والفرنسيّة والانجليزيّة ولهجات محلية أخرى، ولا يعطي القواعد العربيّة أية أهمية. (محمد يوسف الهزايمة، 2012م، ص 103 - 112)

6 - هيمنة الإنجليزيّة وتهديد اللغات المحلية

لا يقتصر خطر الإنجليزيّة على العربيّة، فحسب، بل تعاني الشعوب من هذه الهيمنة، ولعل فرنسا تكون أكثر الدول مقاومة للإنجليزيّة وهيمنتها، وقد شرعت قوانين لحماية الفرنسيّة من سطوة الإنجليزيّة، فمنعت استخدام الإنجليزيّة في معظم مجالات الحياة الفرنسيّة، كالإعلانات والندوات والاجتماعات... الخ. ومن أبرز الأمثلة على ترابط اللغة والهوية القومية ما جرى في يوغسلافيا السابقة، إذ لما تداعت هذه الدولة عام 1990م، بدأ الصرب يميزون أنفسهم باللغة الصربيّة.

ومن قبيل المفارقة أن تجد في الولايات المتحدة نفسها، وهي قطب العولمة الأوحّد ضجة حول استخدام اللغة الانجليزيّة، كلغة رسمية ومن الاعتراضات على ذلك أن استخدام لغة شائعة

(الإنجليزيّة) لا يضمن تجانس الأمريكيين عرقياً، إذ تضم أمريكا أجناساً مختلفة. (خالد عبد الرؤوف الجبر، 2005م، ص 129)

وتنادى الأوروبيون إلى خطر الانجليزية على لغاتهم المحلية، وعقدوا المؤتمرات، وتتلخص معظم البحوث حول آثار الانجليزية على اللغات المحلية، في وسائل الإعلام والترجمة، والتواصل الاجتماعي.

إذا كان هذا هو حال اللغة العربية في مجمل الوطن العربي فهي في فلسطين أسوأ حالاً؛ فهي واقعة بين مطرقة الإنجليزية وسندان العبرية في ظل الاحتلال البغيض الذي يحاول طمس كل معالم العروبة في هذا القطر الصامد. ومما يعقد الأمر ويجعل مهمة الحفاظ على العربية عسيرة هنا، ذلك الاعتماد المقيت على الدولة العبرية في كثير من متطلبات الحياة اليومية، ومنها العمل والمنتجات، سيما التي يكثر من شرائها الأطفال الذين هم في طور البناء ومنه البناء اللغوي. ومن الكلمات العبرية التي تشيع على ألسن العامة والخاصة "مخصوصاً" ومقابلها العربي حازر و"سيجرا" ومقابلها العربي منطقة مغلقة و"منوفاً" ومقابلها العربي رافعة، وهذا غيض من فيض، فلنأخذ هنا بصدد البحث في الكلمات العبرية التي دخلت العربية. (يحيى جبر وعبير حمد، بحث منشور، 2009م، ص6)

واللغة العربية هي قوام الأمة، وقوام أبنيتها التاريخية والحضارية والقومية، والسياسة التي تمارسها إسرائيل تجاه اللغة العربية، هي سياسة إقصاء وتهميش، وإجبار الطلبة العرب على تلقي علومهم بالعبرية أسوة بغيرهم من الطلبة الوافدين للدراسة في الجامعات الإسرائيلية. (هاري نهر، 2009م، ص 23)

من مظاهر هيمنة الإنجليزية:

هبات العولمة للإنجليزية أن تنتشر وتشيع بمعجم يشبه أن يكون كونياً، وهذا نجده في العربية، وهو معجم يبدأ برموز الحياة اليومية الأولية في التحية (Hi)، والشكر (Thank you)، والوداع (Bye)، والموافقة (Ok)، ووعد اللقاء (See you soon)..... الخ ويمتد إلى رموز الأطعمة (Chilli)، (Pizza Hot)، وأخذت الألبسة بعض المسميات، مثل: (Jeans) و(T-shirts) ووسائل الاتصال: (Mobile) و(Message) و(Internet) و(Save) و(Format) حتى يسمى العالم ب (Mc Communication) وهذه الألفاظ لم تغض العرب، وحدهم فبعض المفردات يستخدمها الفرنسيون مع أن لها نظائر في لغتهم. (نهاد الموسى، 2006م، ص 164)

والناظر في تشعبات العولمة واللغة العربية يرى حقيقة واحدة مفادها أن اللغة العربية هي الهدف، والسهام التي تتناولها كثيرة، ومن المؤسف حقاً أن بعض التحديات والعقبات هي من صنع أنفسنا، وتبقى لغتنا راسخة رسوخ الجبال، محفوظة ومحمية بالرسالة التي جاءت بها. قال تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ» (يوسف، آية 2).

7. الثقافة

7 - 1 مفهوم الثقافة:

تجاذبت العلوم الاجتماعية دراسة الثقافة، وقد أوضحت الجهود المختلفة صعوبة فهم الثقافة بعيداً عن المجتمع، وتزخر الدراسات الاجتماعية بعشرات التعريفات للثقافة، ومن التعريفات التي ذكرت تعريف (تابلور) الذي يعرف الثقافة بأنها ذلك الكل المركب من المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والأعراف، وكل ما اكتسبه الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع ما. والثقافة هي ذلك الكل الذي يُنتجه الإنسان، وهي تجمع بين ما هو قومي خاص بها، وما هو إنساني مشترك بين مختلف الخبرات الإنسانية، ويمكن القول: إن الثقافة هي الطريقة في الحياة. (محمود عرابي، 2006م ص 27)

والثقافة لغة من ثقّف الشيء أي: حذّقه، وتدلّ على سرعة التعليم. (اللسان، مادة: ثقّف). وهي تعني كثيراً من الدلالات فهي الأساس في التفاعل الإنساني، وهي تنتقل من جيل إلى جيل في المجتمع وتتراكم نتيجة هذا الانتقال، وهي تتمثل في المعاني التي يُعبّر عنها الأفراد بلغتهم، واللغة إذن ليست فطرية. (عثمان فاروق السيد، 2006، ص 9).

وتشير تعريفات العولمة الثقافية أنّها نمط سياسي ثقافي اقتصادي... الخ لنموذج عربي متطور خرج بتجربته عن حدود لعولمة الآخر بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر، بمعنى أن العولمة هي ظاهرة قادمة من الغرب من مجتمعات متقدمة حضارياً ومتجهة إلى مجتمعات نامية ومتخلفة، والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات، والارتقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل ايجابياً، فالعولمة الثقافية حركة لدمج العالم، وربطه بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وتجارية واستثمارية، ليتشكّل في النهاية عالم موحد الثقافة وذو سمات موحدة. (علي عربي وآخرون، 2003م، ص 197)

وتشمل التعريفات الثقافة على عدة خصائص للثقافة أهمها:

1. أهمية المحتوى الفكري في تنظيم الأفعال الإنسانية كحافز للفعل والسلوك.
2. الثقافة سلوك مكتسب يتم اكتسابه بطرق عدّة منها: الهجرة، والتنشئة، وسائل الإعلام.
3. تشمل الجانب المادي وغير المادي، مثل: العقائد والأخلاق والضبط والسلوك والدين واللغة والطعام والشراب والغناء والملبس.
4. تجمع بين ما هو عام وما هو خاص أو فرعي يتعلق بفئة معينة.
5. إنها سلوك حياة تحدد مواقف الإنسان واستجاباته في المواقف المختلفة (محمود عرابي، 2006م، ص 28)

2. عناصر الثقافة:

لكل ثقافة عناصرها، وعناصرها التي تشكل في جملتها الشخصية الثقافية، وتتميز الثقافات ويصبح لكل أمة طابعها الخاص، والثقافة الغنية الحية، هي الثقافة التي تكاملت فيها عناصر أربعة (اللغة، والمعتقدات، والقيم، والمعرفة) كما في الثقافة العربية، فاللغة حية وثريّة بمفرداتها، وقواعدها، وإمكانية مسايرتها لروح العصر، والمعتقد الديني موجود ولا يحتاج إلى تغيير أو تحديث، لسموّ مصدره وغايته، ولمناسبته لكل زمان ومكان، وباب الإجتهد مفتوح على مصراعيه ولم يقفل، بل هو مطلوب على مستوى التفسير الذي يفترض أن يتناسب مع ظروف العصر، والنسق القيمي العربي لم يترك صغيرة ولا كبيرة من القضايا التي تتعلق بتنظيم حياة إنسانية سليمة إلا تضمنها، لسمو مصدره، وهو الدين الإسلامي، دين الإنسانية، أمّا المعرفة فالتاريخ يشهد بإسهامات العرب في تطوير المعارف العلمية. (عمرو وهدان، 2010م، ص119)

والثقافة العربية لا تنفك تتجدد ما وجد المتفوقون المبدعون، والمحافظة على الخصوصية الثقافية واجب علينا، والخصوصية تعني التوازن في النظر إلى الثقافة الخاصة، والثقافات الأخرى، وهذا يقتضي رفض التبعية والانبهار الثقافي بالثقافات الأخرى ومحاكاتها، وهذا لا يعني التغني بماضيها وإغلاق الأبواب، وإنما الانفتاح والتواصل مع ايقاظ شبكات الأمن والأمان لمجتمعاتنا. (عمرو وهدان، 2010م، ص120-121)

3. المحاور التي تتحرك فيها الهوية الثقافية:

الأول: الفرد داخل الجماعة الواحدة، قبيلة أو عشيرة أو طائفة سياسية.

الثاني: الجماعات داخل الأمة، وهي كالأفراد داخل الجماعة، ولكل منها ما يميزها داخل الوطن.

الثالث: الأمة الواحدة مقارنة بالأمم الأخرى، وتتسم هذه بالشمولية والاتساع.

وتبعاً لذلك تتشكل مستويات الهوية الثقافية: الهوية الفردية، والهوية الجماعية، والهوية الوطنية أو القومية، والعلاقة بين المستويات ليست ثابتة، تتغير حسب الظروف، وتحركها المصالح الفردية والجماعية والوطنية.

وتظل هويتنا الوطنية بإطارها القومي وظروفها المحيطة راسخة على أرضية صلبة، رافضين الإنغلاق والإنعزال والتقهقر، مجدين ومجتهدين في الدين والثقافة والأيدلوجية، منفتحين متجاوبين مع الحضارات الإنسانية.

7 - 4 التحديات الثقافية الراهنة:

من أهم التحديات التي تواجه الأمة العربية التحديات الثقافية التي تحاول العبث بقيمهم وتاريخهم وتراثهم ودينهم، ولعبت القنوات الفضائية دوراً مهماً، وعمل هذا الإعلام الموجه على ترسيخ ثقافة الدول المهيمنة والمتقدمة دون مراعاة للدول النامية من حيث ثقافتها وظروفها الاجتماعية، وبناء عليه فالمجتمعات العربية والدول يقع على عاتقها تعزيز الأمن الثقافي والسياسي والاجتماعي، وتحديث هياكل البيئة الأساسية للإعلام وتطورها من خلال تلك التجهيزات الضخمة والمعقدة، وتوفير الكادر البشري الذي يدرأ الآثار الضارة الذي تمارسه الدول الكبرى من خلال شبكاتها المتطورة. (نسمه أحمد البطريق، 2004م، ص23)

وحتى يؤدي الإعلام دوره بإيجابية، فلا بدّ من مواكبة قضايا الأمة والدفع باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية بشكل دقيق ومدروس، والمراقب لمجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية يلحظ يقينا قيمة وسائل الإعلام، وأثرها في توجيه الشارع الفلسطيني، والشعوب العربية التي هي بالتأكيد أكثر من غيرها متأثراً بالإعلام لما تتميز به من عواطف جيّاشة.

ولنقف مع أنفسنا ونقول: إن العولمة أصابت الإعلام فتعولم هو الآخر، فمعظم المادة الإعلامية أصابتها روح العولمة بأهدافها المشينة، وأصبحت طعاماً فاسداً للمتقنين وغيرهم، فالعملية الاستشهادية تنعت بالانتحارية أو الإرهابية، أو التخريبية. (يحيى جبر وعبير حمد، بحث منشور، 2009م، ص8)

ونحن الآن أمام فيض من الرؤى الأيديولوجية للمتقنين العرب تجاه العولمة، وهناك حالة انفصام فكري بين الواقع والفكر العربي بمختلف اتجاهاته، ولقد دفعتنا الاعتبار الفردية الى معارك نواجه فيها الخصوم بدلاً من تحليل الظاهرة، وتفكيكها، وتحليلها بصورة موضوعية، لبناء منظومة معرفية تساعد في تعزيز إمكانيات الثقافة العربية في صدامها مع أخطر مراحل تطور المجتمعات الإنسانية. (عمرو خاطر عبد الغني وهدان، 2010م، ص38)

وعندما نتحدث عن الثقافة، لا نقصد بها الثقافة المكتوبة أو الثقافة العالمية فحسب، بل نأخذها بالمعنى (السوسيولوجي) الذي يرادف معنى الحضارة والهوية، من حيث هي مستودع الإدراكات والمشاعر والرموز والفعاليات الاجتماعية والسلوكية أي من حيث التعبير المنظم عن الاجتماع المدني والديني ويستطيع العرب مجازة التحديات الثقافية في كثير من الحقول المتعلقة بالزراعة والنفط والطب والبناء وغيرها، لكنهم عاجزون عن مجريات التقنية في مجال هندسة الجينات وثقافة المعلومات في الفضاء.

يقول الدكتور (هربرت شيلر) في كتابه (المتلاعبون بالعقول): إن تدفق المعلومات في المجتمع العربي هو مصدر لسلطة لا نظير لها، وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية إن مجلس الأمن يتكون من خمسة عشر

عضواً في الجمعية العامة، والعضو السادس عشر هو محطة (السي أن أن) (CNN). (فلاح كاظم المحنة، 2002م، ص207)

وهكذا تتعرض منطقنا العربيّة وفلسطين على وجه التحديد لهجمة ثقافية ممنهجة، ترمي لإبعاد فكر الانسان عن وطنه، وإبعاد الأخ عن أخيه، وترمي المخططات الثقافية لسلخ الإنسان عن وطنه وأهله، ويصبح لقمة سائغة تتلاعب فيها الأهواء.

وفي حالة الوهن التي تعيشها الثقافة العربيّة، يأتي المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي الشرق أوسطي بما يتضمنه من تطبيع ثقافي مع إسرائيل، وعبر عنه شيمون بيريس بأنه سوق مشتركة وهيئات مركزية، وهذه الرؤية لا تنفي الجانب الثقافي الذي سوف يمهّد للنظام السياسي، ويتفق هذا الخطاب الثقافي الإسرائيلي في جوهره مع الاتجاه الداعي إلى عولمة القيم، وترسيخ حاله ذهنية أو سيكولوجية لدى العرب تجعلهم بلا تاريخ، ولا هوية قومية وطنية. (سامي نصار، 2005، ص197)

والتحدي الأكبر الذي يواجه أمتنا نفي ثقافتها، وتتادي الغرب بأنانية الثقافة الغربية وتأصيلها على أنها أهم الثقافات عالمياً، فها هو المؤرخ الأمريكي (دانييل ج) يقول: الولايات المتحدة هي الشعب الأول في التاريخ الذي امتلك ثقافة شعبية منظمة مركزياً ومنتجة جماهيرياً، فماذا عن ثقافتنا الشعبية؟ أين نجدها؟ (أمان ماتلار، 2008م، ص79)

لقد بلورت ثورة المعلومات، وظهور الإعلام العابر للقارات، نظرية سياسية عسكرية، عنوانها (الاحتلال عن بعد)، ومستشار الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (ريتشارد هس) من أتباع السيطرة على العالم في القرن المقبل من خلال السيطرة على الإعلام، ويقول: إن تجربة حرب الخليج تشكل نموذجاً يحتذى به، ومثل ذلك يقول (جوزيف ناي) أمين عام وزارة الدفاع الأمريكية (الدولة الأقوى هي التي تنتبأ ثورة الإعلام)، ويضيف (روشكوف): إن مصلحة الولايات المتحدة إذا تواصلت أطراف العالم عبر الراديو والتلفاز والموسيقى، أن تكون القيم الأمريكية هي قيم العالم المشتركة. (فلاح كاظم المحنة، 2002م، ص235)

7. 5 رؤية نقدية لثقافتنا من العولمة:

القبول بالعولمة لا يعني نفي الذات، ولا جلدتها، والرفض لا يقتضي مصادرة حق الآخر ونفيه، وهذان التصوران القائمان لا يحققان شيئاً من التعامل الإيجابي، فالعولمة حقيقة قائمة، والمتلقي نحن والمقصود أنا وأنت، والغرب يطرح المصطلحات، ويخالطها الخير والشر، وعلينا أن نقبل بما لا بدّ منه، وندفع بالتالي هي

أحسن ما لا يتفق مع سياقنا الحضاري، وأرى أنه لا بدّ من معرفة الأمور التالية:

أولاً: الثقافة العربية تعاني من حالة مرضية، ومع ذلك ففيها من الإيجابيات والأخلاقيات التي تجعلها تقف على رجليها وتدافع عن نفسها.

ثانياً: العولمة ليست رسالة إنسانية خالدة، وهي في مسيرتها المعروفة لا تعمل على تعزيز الديمقراطية وتحقيق الحرية والقيم، وهي تغرس قيم الإرهاب والرعب وتحافظ على أنظمة التسلط والاستبداد التي تحافظ على بقائها، وتعمل على إقفار المجتمعات العربية وتزويبها ثقافياً وحضارياً وأخلاقياً، وتعمل على نشر الطائفية العشائرية، والتسلط، وغياب حقوق الإنسان، وسيطرة العقلية التقليدية على نطاق ضيق في الأوساط العربية.

العولمة الثقافية سلاح يرمي بالثقافات الضعيفة أرضاً، ولكي نخرج من هذا المازق وتداعياته لا بدّ من بناء الروح النقدية، وإرساء أسس الفاعلية الفكرية، ومواجهة الحقائق بالتحليل والتفكير والبناء، الذي يقف سداً منيعاً لمنع الاختراق الثقافي الذي يفوق الاختراق الأمني، والشأن الثقافي لكل أمة هو الذي يحدد بقوة ملامح هويتها، والذي يمتد ليشمل عقيدتها ولغتها وتراثها. (عمرو خاطر عبد الغني وهدان، 2010م، ص39-43)

8. كيف نتحدى العولمة؟

في ظل الظروف التي تحيط بنا، وثورات الربيع العربي التي ساهمت في ترسيخ مبادئ العولمة، فالتفكك والشرذمة عنوان مجتمعاتنا العربية، والحروب الدائرة هنا وهناك، جعلت الإنسان العربي والدولة لا تستطيع أن تفكر إلا بنفسها وثباتها، ولكي نحد من زحف العولمة، فلا بدّ من المواجهة الشاملة مع أعداء أمتنا، وذلك من خلال:

أولاً: إيقاف التطبيع الثقافي:

تحاول الولايات المتحدة أن تحصد بالسياسة والدبلوماسية ما لم تحصده بالحروب العربية الإسرائيلية، ومن المؤسف ان السلام السياسي ترافقه فائزات ثقافية وإعلامية ينبغي دفعها فوراً، وتتلخص بأن يحذف العرب من وجدانهم وتاريخهم ودينهم وثقافتهم كل ما يعادي أمريكا والغرب وإسرائيل، وكل ما يدعو للرجولة والبطولة والجهاد وكل ما يهيب بالإنسان التمسك بأرضه وعرضه ومصالحه، وربطت الإدارة الأمريكية مساعداتها بتتقية المناهج التعليمية مما وصفه التقرير (بالمفاهيم الدينية البالية)، مثل: معاني القتال في القرآن الكريم والجهاد وغيرها.

إن الواجب يدعونا نحن العرب إلى إيقاف التداعي أولاً من خلال إيقاف المخططات الثقافية السابقة الذكر، ومنع تعميمها وانتشارها أو تداولها، واستحضار ذاكرة العربي الغنية بالقيم والمثل التي تمثل كبرياء العرب. (فلاح كاظم المحنة، 2002م، ص276)

ثانياً: الانتماء الثقافي والوطني:

تعرضت البلاد العربيّة لعدد من القوات الغازية خلال الحقب التاريخية، وتضافرت تلك الشعوب أو حافظت على هويتها الثقافية، وحمتها من الذوبان في ثقافة الغزاة، ومطلوب منا الحفاظ على الإرث الثقافي والديني، وتبني القيم والمثل التي كبرت في نفوس أجدادنا. (محيي محمد سعد، 2006م ، ص118)

ثالثاً: تعزيز الأمن الثقافي والسياسي والاجتماعي للدول العربية وصيانة قيمها الحضارية، فنعيد بناء البنية الأساسية الإعلامية للحد من الآثار الضارة للاحتكار الدولي الإعلامي، والعمل على إعادة الثقة بقيمنا، وإبعاد شبح التبعية من نفوس أبنائنا.

وتؤكد الأحداث الجارية في فلسطين حجم المؤامرة على القيم الحضارية العربيّة الأصيلة بربط العديد من الأحداث الدائرة والمشروعة للدفاع الفلسطيني عن الوطن والأرض بالإرهاب والتخلف ومحاولة ترسيخ مغالطات ترتبط بالحضارة العربيّة في فكر الرأي العالمي من الشرق والغرب.

رابعاً: القضاء على فكرة الإختراق الثقافي والفكري، وتحقيق ديمقراطية الاتصال بين مجتمعات الدول المتقدمة في العالم والدول الناميّة، وتحقيق التوازن الإعلامي في ظل النظام الجديد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال منظومة إعلاميّة مدروسة ومنظمة.

وهذا يحتم على العرب إقامة جبهة دفاعيّة هجوميّة في معركة الثقافة والفكر، سيكون لها الأثر في تلك الحرب الدائرة والمستمرة، والتي تشترك فيها وتتفرد دول الغرب المتقدم، باستخدام تفوقها في صناعة الخبر والبرامج المتنوعة من دراميّة ثقافية وسياسية. تؤثر سلباً على الأمن الثقافي والقومي، وتؤثر على الفرد بمقوماته الثقافية والفكرية اللازمة. (نسمة أحمد البطريق، 2004م، ص24)

خامساً: إحياء التراث العربي وتجديده:

يحاول أعداء العرب تهميش دور الدين والقوميّة واللغة في حشد العرب حول قضاياهم واتحادهم، وبث سموم الفرقة بينهم وتأييسم والزعم بأن اجتماع العرب مستحيل، ونسي هؤلاء المشككون أن العرب مروا في مراحل تاريخهم الطويل بحالات ازدهار مثلهم كمثل أي أمة أخرى كالألمانية والرومانية والصينية، غير أنهم لا زالوا يجتمعون عند لغتهم، يتحدثون بها ويقيمون الندوات والمؤتمرات، ويطول ذلك كل فئات الشعوب العربية، ولا زال العربي يؤمن بالقوميّة العربيّة التي لم تصل إلى حد القطيعة بين الشعوب العربيّة، فالشعوب تدرك أن الضعف بسبب الصراعات، إذن فالقومية سليمة واللغة بحمد الله كذلك، وكلنا لمس ما آل إليه حال العرب

والمسلمين بعد التفكك والانحيار الذي أصاب الأمة والتضامن العربي سياسياً بعد ضرب البنية التحتية في العراق وتخريب آبار النفط في الكويت وتدمير دولة الكويت، والهدف هو إضعاف العالم الإسلامي والعربي، والتواجد في الخليج خوفاً من استخدام النفط للضغط على الدولة المستوردة للكف عن مساعدة إسرائيل كما أن السلام الاسرائيلي الفلسطيني بتفصيل أمريكي، يأتي ضمن تثبيت دولة إسرائيل داخل النسيج العربي الإسلامي(صبري محمد حمد، 2008م، ص108)، والعمل على قيام علاقات طيبة بينها وبين الشعوب المجاورة. ولكن ومع التأثير السلبي لمجريات الأحداث في المنطقتين إلا أن رباط القومية والدين كفيل أن يلازم الجراح وتحقيق المصالح العليا للشعوب العربية.

وكثير من الأفراد من دول الغرب نفسها، تنضم إلى رابطة الدين، وهذا الفئة الصابرة تدافع عن قضايا التراث العربي أفضل منا، إنها قوة من الغرب لنا ولعروبنا ولديننا.

9 - كيف نتصرف أمام تيار العولمة؟

تعدّ العولمة شكلاً من أشكال الرعب الذي ينخر كيان الأمة وذاتها وهويتها الحضارية، وللعولمة بعدان: الأول يتمثل في الانجذاب بكل قوة نحو الآخر، وإخراج الكيانات الصغيرة عن مساراتها فيستحيل الأمر، وهذا يعني الاستغراق في الآخر، وستبدو معه ملامح الخصوصية مهددة بالزوال.

أما البعد الآخر فيرى فرصة معرفية ولا بدّ من الاستفادة منها، والأخذ بأسباب تقدمها وتفوقها، وهذا الفريق يرى العولمة تعبّر عن روح العصر.

إن التصورات الناجمة عن اרהاصات العولمة الثقافية وتجلياتها، تؤكد أنّ العالم يتعولم من خلال تعاطيه لأدوات العولمة والتجارة الإلكترونية والهاتف النقال والإنترنت، ومن خلال تفاعله مع قيم ظاهرة العولمة وإفرازاتها، يتنازل إرادياً عن خصوصياته الثقافية، ويتشرب تدريجياً العولمة في السينما والتلفاز والإنترنت لقهر النقات الأخرى، (كاظم مؤنس ، 2008م، 48) ولكن أصول التراث العربي ثابتة كالصخر، تتحطم عليها كلّ المؤامرات.

وتؤثر متابعة الشباب للثقافة الأجنبية في بعض المظاهر الاجتماعية في ثقافة الشباب، ويتمثل أهمها في ضعف العلاقات الأسرية، وزيادة نسبة الإدمان، ونسبة الزواج العرفي، وزيادة الإنحرافات، وتتعدد مظاهر ضعف العلاقات الأسرية، وإقامة علاقات بديلة عن طريق الانترنت أو الجلوس أمام الفضائيات فترة طويلة. وتؤثر العولمة في تفضيل الشباب لأشكال عديدة من التحرر على غرار الشباب في المجتمعات الغربية، تتمثل في اختيار شريك الحياة، واصطحاب أصدقاء، وصديقات من الجنس الآخر، والتحرر في الملابس والمشرب،

والتدخين، وتناول المشروبات الكحولية، وزيادة انفلات الشباب من القيم والمعايير الاجتماعية والدينية، بالإضافة إلى زيادة تفضيل نسبة الهجرة خاصة إلى الدول الأجنبية بعد الاعجاب بنماذجها الثقافية، إلى جانب ذلك هناك آثار إيجابية منها: المنافسة، وتوفير السلع المستوردة بسعر أقل وتحسين المنتج المحلي. (محمود عرابي، 2006م، ص170)

لقد أرسيت العولمة تشكيلاً ازدواجي الأبعاد متبوعاً بسجال فكري شديد، بعده الأول يدعو إلى التمسك بالهوية الثقافية فيدعو للانكماش بدلاً من الانفتاح ويرفض دلالاتها الاستغلالية ومضامينها الاستهلاكية من أجل حماية محليته فيرى أن إحياء التراث هو المخرج الأكثر إلحاحاً في مواجهة الحضارة الغربية، والحفاظ على الهوية الثقافية والأصالة والمعاصرة، والآخر فتح الباب، وتقبل العولمة بكل ما تحمله .

وباب الاجتهاد مفتوح، ولا يجوز أن يظل فقهاؤنا منشغلين في قضايا غير ذي قيمة أو تأثير في حضارة الأمة أو وجهتها الفكرية والثقافية، فالفقه الإسلامي يقبل التجديد والاجتهاد، وليس أدل على ذلك من مسالة الرسول الكريم محمد- صلى الله عليه وسلم- للصحابي معاذ بن جبل عندما عينه حاكماً لليمن. قال: صلى الله عليه وسلم، بم تحكم يا معاذ؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد، قال: بسنة رسول. قال: فإن لم تجد: قال اجتهد. فقال رسولنا عليه وآله الصلاة والسلام. خيراً فعلت يا معاذ.

ونحن اليوم أحوج إلى الاجتهاد في مسائل تحكم السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها. والفقه الإسلامي يراعي الشعور الإنساني والأحاسيس والمشاعر والظواهر والأحداث والخطوب.

الخاتمة

فيما مضى استعرضنا سريعاً الواقع العربي والفلسطيني ضمن ظروف العولمة، ووضحنا حجم المخاطر الملقاة على الأمة، ويمكن القول إن الدراسة محاولة لتركيز الضوء على مقومات الهوية العربية وما تتعرض له، وبالرغم من التشتت وضبابية الرؤية إلا أن الأرضية الإرثية وتصميم المفكرين العرب المبدعين، وما لدينا من إمكانات ومقومات كفيلة بدرء الخطر الداهم، ونحن على يقين أن مسيرة بناء وطن سليم معافى قادر على مقاومة أعدائه، وبناء مستقبل أجياله قادمة لا محال.

تعدّ العولمة ظاهرة من الظواهر التي وجدت حديثاً، إثر التقدم في مناحي الحياة المختلفة، وأخذت تؤثر على كيان الأمة، وذاتها، وهويتها الحضارية، وللعولمة بعدان: الأول يتمثل في الانجذاب بكل قوة نحو ظاهرة العولمة، والاستغراق في الآخر، وهذا يهدد الملامح الخصوصية بالزوال.

أما النظرة الثانية فتري أن العولمة فرصة معرفية ولا بدّ من الاستفادة منها، والأخذ بأسباب تقدمها وتفوقها، وهذا الفريق يرى التقدم والنمو مظهراً من مظاهر العولمة.

وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. تُحارب اللغة باعتبارها حاضنة للثقافة والتراث والدين، وهي لغة التواصل ووسيلة حفظ التراث.
 2. تتمثل الآثار السلبية للعولمة في محاولة طمس الهوية الوطنية، ونشر ثقافات مخالفة، وتهميش دور الدولة، وغياب ضوابط السلوك أدى إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات سلّبا في الجوانب الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية.
 3. تعمل العولمة على سحق الثقافة الوطنية والحضارية للأمة، وخلق حالة اغتراب بين الفرد وثقافته من جهة وبينه وبين شعبه وأمتة من جهة أخرى، وبذلك تتوارى الرؤى الوطنية خلف ظاهرة العولمة.
 4. السيطرة على الإنسان فكرياً وثقافياً ضمن حدود القوة والضعف، ويتم بذلك انسلاخ الإنسان عن ذاته.
- وغياب الشخصية الوطنية والهوية، وتذويب الخصوصية الفردية والتغني بثقافات الآخرين، ونسج حواجز الاغتراب بين الإنسان وأبناء جلدته.

ويوصي الباحثان بما يلي:

1. لرجال الفكر والثقافة دور كبير لمواجهة العولمة تتبلور في إقامة الندوات والمؤتمرات، وتسبيح الثقافة والرقابة على وسائل الاعلام.
2. توصي الدراسة بمعرفة كل فرد مسؤولياته بالحفاظ على المبادئ والتقاليد ودعم وسائل الاعلام وإصلاح ذات البين ومراعاة حقوق الآخرين.
3. تنمية الوعي بالقواسم المشتركة بين الثقافات، وإقامة جسور التواصل والتحاور الثقافي ومواجهة خطر العولمة الثقافية، لا يكون إلا باستتارة عقول نيرة، وبناء تربي سليم.
4. وضع رؤية تتضمن الجوانب الخاصة بالشباب كافة (الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والمهني والتعليمي والديني والنفسي) مما يكفل عدم تعرضهم لجوانب العولمة السلبية ومؤثراتها السلبية.
5. أن تلتزم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بأن تكون اللغة العربية هي المستخدمه في جميع الوثائق المختصة لإعلام المستخدم أو المستهلك: الملتصقات، الكراسات، المنشورات الدعائية، الكتلوجات، الكتيبات الإعلامية ايصالات التسلم والتسليم، وشهادات الضمان.
6. وضع المجتمع المحلي في خضم إشكالية اللغة، والحفاظ على الموروث الحضاري والديني، وإظهار مشكلة المساس بالأمن بشتى أنواعه عند الاستخفاف أو الاستهزاء بلغتنا الأم، ونفرض على المؤسسات المجتمعية أن تكون قوائم وجبات الطعام باللغة الأم، والفواتير، وبراءة الذمة، وإيصالات الدفع، وتذاكر التنقل، وعقود التأمين والإيجار، وإيجاد برامج عربية للحاسوب، وكل ما يتعلق بالأمور الحياتية فهي تحمي الأمة وتحافظ على شخصيتها وهويتها في عصر العولمة، ورياح التغيير المقبلة.

المصادر

القرآن الكريم.

– ابن منظور: لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط٢، ١٩٩٧م.

– ابن فارس، أحمد: الصحابي: فقه اللغة العربية ومسائلها، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

المراجع العربية:

- البطريق، نسمة أحمد: الإعلام والمجتمع في عصر العولمة دراسة في المدخل الاجتماعي، القاهرة، دار غريب، 2004م.
- الجسماني، عبد العلي: القرآن وعلوم الإنسان، بيروت، الدار العربية، ط1، 2008م.
- جودت، محمد علي: العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل، القاهرة، مطبعة مدبولي، ط1، 2004م.
- الجيلاني، إبراهيم بدوي: علم الترجمة وفضل العربية على اللغات، مصر الجديدة، ط1، 1997م.
- حمد، صبري محمد: الجغرافيا السياسية في عالم متغير العولمة والنظام العالمي الجديد، القاهرة، الدار العالمية، ط1، 2008م.
- رشوان عبد المنصف حسن علي: العولمة وآثارها (رؤية تحليلية اجتماعية)، عمان، المكتب الجامعي الحديث، 2006م.
- زاهر، غازي زاهر: العربية والأمن اللغوي، عمان، مؤسسة الوراق، 2000م.
- سالم، رشاد محمد: اللغة العربية والإعلام، الشارقة، مكتبة الجامعة، ط1، 1426هـ، 2006م.
- عبد الحافظ، عبد الرشيد: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2005م.
- عبيد نايف، العولمة مشاهد وتساؤلات، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001م.
- عثمان، فاروق السيد: سيكولوجية العولمة، القاهرة، دار الأمين، 1427هـ، 2006م.
- عرابي، محمود: تأثير العولمة على ثقافة الشباب، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ط1، 1427هـ، 2006م.
- أبو العلا، محمد حسين: ديكتاتورية العولمة قراءة تحليلية في فكر المثقف، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2004م.
- عيسى، حنا: نشأة العولمة والهوية الثقافية، وكالة وطن، 2015م.
- غربي، علي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الجزائر، دار الفجر الجديد، ط1، 2003م.
- فهمي، محمد سيد: العولمة والشباب من منظور اجتماعي، الإسكندرية، دار الوفاء، ط1، 2007م.
- الفيصل، سمر روجي: قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز

زايد للتراث والتاريخ ، 1428، 2007م.

- مؤنس، كاظم: خطاب الصورة الاتصالي وهذيان العولمة، الأردن، عالم المكتبة الوطنية، 2005م.
- ماتلار، أرمان: التنوع الثقافي والعولمة، لبنان، دار الفارابي، ط1، 1429هـ، 2008م.
- المحنة، فلاح كاظم: العولمة والجدل الدائر حولها، عمان، مؤسسة الوراق، 2002م.
- مسعد، محيي محمد: الإسلام وتحديات العولمة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2006م.
- الموسى، نهاد: اللغة العربية في العصر الحديث قيم الثبوت وقِيم التحول، عمان، دار الشروق، 2006م.
- نصار، سامي محمد: قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2005م.
- الهزايمة، محمد يوسف: التحديات والآثار، عمان، الأكاديمية للنشر والتوزيع، 1433، 2012م.
- وهدان، عمرو خاطر عبد الغني: العربية والعولمة معالم الحاضر وآفاق المستقبل في ضوء الثقافة العربية والهوية الإسلامية، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، ط1، 2010م.

الأبحاث والدوريات

1. جبر، يحيى وعبير حمد: بحث منشور، العولمة وأثرها على الشعب الفلسطيني، مجلة رؤى تربوية، 2009م.
2. منصور، لطفي: بحوث ودراسات في الحضارة والأدب، عمان، دار الفكر، 2007م.
3. أبو ظريفة، سامي: مبادئ أساسية في الاقتصاد... العولمة، الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة، دائرة التثقيف والنشر، 1997م.

المراجع الأجنبية:

١. John B. And Stew.s : The Globalization of World Politics , and introduction, Relation. London : Oxford University Peers, ١٩٩٧, P١٠.

Articles

No.	Research Title	Page No.
1	The Relationship Between Police Identity and Happiness Amongst Police Officers in Palestinian. Prof . Abdelnaser Qadumi.	1-30
2	The Reasons of Graduates> Immigration, and their Attitudes Towards it, and their Affiliation in the Gaza Governorates. Dr. Zaki Ramzi Murtaja.	31-66
3	Israeli Political and Security Dimensions in Jerusalem and their Repercussions for the Palestinian Population. Dr. Hisham Abdelkader Abu Hashim.	67-96
4	The Palestinian National Identity: The Argument of Reality and the Dilemma of Discourse. Dr. Kayed Ezzat Shraim.	97-126
5	Formation of Identity and Belonging by Darwish in Collection of Poems "Why Did You Leave the Horse Alone? Dr. Muaath Shtayyeh	127-142
6	The Role of the Palestinian Political Elite in Promoting the University Students> National Identity in Gaza Strip. Dr. Mohammad Yousef Al Hafi, Dr. Adham Adnan Tabeel.	143-174
7	The Role of Al-Quds Open University in Reinforcing Palestinian National Identity and its Effect on Political Development from the Point of View of Students. Mrs. Hiba Abbas Saleem.	175-216
8	Status of the National Identity in the Light of Challenges of Globalism. Dr. Ahmed Bisharat, Dr. Emad Abu Hasan.	217-243

The Editorial Board of the Journal

General Supervisor:

Prof. Abdelnaser Qadoumi

Editor in Chief:

Prof. Wael Abu Saleh

The Dean of Scientific Research and Graduate
Studies

Editorial Board:

Dr. Abdalhadi Deghles, Dr. Mohammad Dabbous, Dr. Ammar Shibli
Dr. Nawal Hasan, Dr. Rehab Al-Sa'dy, Dr. Mohammad Halaseh,
Dr. Walid M. Khalilia, Dr. Hani Oweidat, Dr. khaled Taha Thaher,
Dr. Osama Alsallous, Mr. Sameh AL.Qubbaj

Design & Production:

Maher Sabri Dwekat

Design Cover:

Odai Abu Baker

Editing and Proofreading :

Mr. Faiz Maharmah

Mrs. Hidayat Abul Hawa

Coordinator:

Mohammad Bani Oudeh

Consultancy Board of Al-Istiqlal University Research Journal

Prof. Abdelnaser Qadoumi

Rector of Al-Istiqlal University

Professor Ahmad Najm Al- Deen

Rector of Al Hassan 1st – Morocco

Professor Abed Al-Rahmman Al Sha'er

Deputy President of Naif University for Security Sciences – Saudi Arabia Kingdom

Professor Ghassan Al Helow

Academic Deputy of Al-Istiqlal University

Professor Ahmad Mohammad Basrda

Naif University for Security Sciences – Saudi Arabia Kingdom

Professor Anmar Ameen Al Bardary

Mosul University – Iraq

Professor Abra'eem Samiah

L arbi Ben M'hidi University – Algeria

Professor Adnan Shiqeer

Bethlehem University

Dr. Marwan Darweesh

Al-Quds Open University

Prof. Zoubair Ayache

L arbi Ben M'hidi University – Algeria

Al – Istiqlal University Research Journal

ISSN 2518- 5756

Special Edition of Researches:

Conference of "Identity.. Present ..and Future"

Publisher:

Deanship of scientific research and graduate studies

Alistiqlal University

For mailing and sending researches on the following address

Editor in Chief

Deanship of scientific research and graduate studies

Al-Istiqlal University

Hisham's Palace Street / Jericho

B. O. :10

Phone: 0097222322194

Fax: 0097222322197

Email: iuj@pass.ps

All Rights Preserved for the publisher 2017